



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الراصد الاجتماعي



تقرير العام 2012

التنمية المستدامة:

الحق في مستقبل

إنّ اللامساواة والمال المتفلت يجردان الناس أينما وجدوا من حقهم العادل في الاستفادة من الازدهار العالمي. وسيُريث أولادنا أعباء تدهور الغابات وزوالها، فضلاً عن التصحرّ التنوع الحيوي وتغيّر المناخ. ولعكس هذا الاتجاه، ينبغي أن يُوفى الوعدُ بالكرامة العالمية الشاملة، التي أطلقتها حقوق الإنسان، والاعتراف بحقوق الأجيال القادمة والدفاع عنها.

تقرير من منظمات المواطنين في 66 بلداً
يتضمّن نتائج مجموعات تفكير المجتمع المدني في مجال التنمية المستدامة

تقرير عالمي عن التقدّم المحقّق في مجالي
القضاء على الفقر وتحقيق المساواة الجنوسية

الراصد الاجتماعي

تقرير العام 2012

غواتيمالا: يبلغ معدل زوال الغابات نحو 82,000 هكتار في السنة. وإذا استمر الاستغلال على هذا المستوى، فستلاشي كل غابات البلاد بحلول عام 2040.

إريتريا: يخضع جميع المواطنين البالغين، ذكوراً وإناثاً، ممّن تفوق أعمارهم 45 سنة، إلى ما يشبه العبودية.

الإكوادور: سيولّد استغلال موارد النحاس في ميرادور ما لا يقل عن 326 مليون طن من النفايات، وهو ما يكافئ أربع تلال من حجم "إل بانيتشيلو" في "كويتو"، أو يعادل حجم كل النفايات المجمّعة في "غوياكيل" للسنوات الـ 405 القادمة.

كندا: يعيش في الفقر مواطن من كل 3 مواطنين من سكان البلاد الأصليين. كما يعيش فيه واحد من كل 4 مواطنين من ذوي الحاجات الخاصة والمهاجرين والأمهات العزباوات.

كمبوديا: يقلص 64% من الأمهات والفتيات حاجتهنّ من الغذاء لتوفير كميات غذائية إضافية للأعضاء أسرهنّ الآخرين.

بورما: أثناء مدّ أنبوب غاز "يادانا"، أجبر جنود القوات الحكومية وعناصر الجماعات المسلحة الأخرى المدنيين على قطع الأشجار والعمل كحمالين وبناء البنى التحتية العسكرية. وقد أخضع كل من رفض تنفيذ هذه الأوامر للضرب والاعتصاب والتعذيب والقتل.

أذربيجان: في العديد من الحالات، ولدت صناعة النفط إبان العهد السوفييتي بحيرات نفطية هائلة، ممّا أدى إلى تدمير كلّ البنى حوالها.

الأرجنتين: اختفى نحو 250,000 هكتار من الأراضي في السنة خلال الفترة ما بين عامي 1998 و2006، أي بمعدّل هكتار واحد في كل دقيقتين.

دليل القدرات الأساسية: مع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون قدرها 3 أطنان للفرد في السنة، عملت كل من كوستاريكا وأوروغواي إلى خفض معدل وفيات الأطفال (حديثي الولادة) إلى المستوى نفسه السائد في بلد كالولايات المتحدة، التي تُصدر 20 طنّاً في السنة.

الجنوسة: بين علم الاقتصاد الإنثائي أنّ 50% من مجمل ساعات العمل هي ساعات غير مدفوعة الأجر.

الولايات المتحدة: تشكّل وطناً لـ 5% من سكان العالم، ومع ذلك فهي تستهلك 25% من طاقة العالم، كما أنها مسؤولة عن 22% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصناعية العالمية.

ماليزيا: قفز معدّل زوال الغابات نحو 86% بين عامي 1990 و2005، وبلغ إجمالي فاقد التغطية الغابيّة 140,000 هكتار في السنة منذ عام 2000.

هوسينغ: يعيش 1,6 بليون نسمة في الوقت الراهن في مساكن دون المعايير الدنيا، فيما يبلغ عدد المشرّدين 100 مليون شخص، ويُقدّر أنّ زهاء ربع سكان العالم يفتقرون إلى الأراضي.

فييتنام: ارتفع معدل الحرارة الوسطي ما بين 0,5-0,7 درجة مئوية بين عامي 1998 و2007، فيما ارتفع مستوى البحر 20 سم.

تايلند: يُستخدم قرابة 74,640 هكتاراً من غابات شجر المنغروف في الصيد المائي، وبالتحديد في إقامة مزارع الرّبيّان.

تنزانيا: كي تتمكّن مقاطعة "تشمابونو" من إشباع حاجاتها الأساسية، تحتاج إلى 63,501,000 كلغ من الغذاء، في حين بلغ الإنتاج المحقّق خلال الفترة 2008-09 ما يقرب من 12,178,000 كلغ فقط.

سلوفينيا: ثمة 25% من الشباب غير الملتحقين بنظام التعليم الرسمي عاطلون عن العمل.

بنما: في عام 1970 كانت 70% من مساحة البلاد مغطاة بالغابات، وبحلول عام 2011 تقلصت هذه المساحة إلى نحو 35% فقط.

نيجيريا: في كل سنة يزحف التصحر على 350,000 هكتار من الأراضي المروية الصالحة للزراعة.

إيطاليا: يهدد خطر الانقراض 68% من حيواناتها الفقارية، و66% من طيورها، و64% من حيواناتها اللبونة، و88% من أسماك مياهها العذبة.

هندوراس: بلغ معدل الجريمة في عام 2010 قرابة 77,5% على كل 100,000 مواطن مقيم.

"الراصد الاجتماعي" شبكة دولية لمنظمات المواطنين تناضل من أجل القضاء على الفقر وأسبابه، والقضاء على كل أشكال التمييز والعنصرية، وضمان توزيع الثروات المتكافئ وإحقاق حقوق الإنسان. وإننا ملتزمون بالسلام والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجنوسية، مع تشديدنا على حق جميع الناس في ألا يكونوا فقراء. كما يحمّل "الراصد الاجتماعي" الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مسؤولية تحقيق الوعود والتعهدات الوطنية والإقليمية والدولية، بما يؤول إلى القضاء على الفقر.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة إقليمية تعمل على ثلاث قضايا رئيسية في المنطقة العربية هي: سياسات التنمية، الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية- الاجتماعية، والعملة والتجارة. وتضم الشبكة 7 شبكات وطنية و 27 منظمة غير حكومية من 11 بلداً عربياً.

الراصد الاجتماعي

تقرير العام 2012

Made possible thanks to the funding and support of the European Union and Oxfam Novib.

Oxfam Novib



تقرير الرائد الاجتماعي 2012

تقرير الراصد الاجتماعي 2012 

الحق في مستقبل

ليونور بريونس (الفيليبين) وتانيا داوكينز (الولايات المتحدة) نائبين للرئاسة، باربارا آدمس (نيويورك)، عبد النبي هـ العكري (البحرين)، غوستاف بنجامين آساه (بينين)، سوزان أيروستيغوي (بوليفيا) ياو غراهام (غانا)، هيماشو جها (الهند)، مارتينا مينينغوا كابيساما (تنزانيا)، ميلينا كادييفا (بلغاريا)، كيت مكينتورف (كندا)، كنده محمدي (لبنان)، نورايدا آرابيلا بونسي سوسا (غواتيمالا)، ميرجام فان ريزن (بروكسل) وروبرتو بيسيو (أوروغواي ex officio).

مقر الأمانة الدولية للراصد الاجتماعي في "مونتيديو" - أوروغواي، باستضافة "معهد العالم الثالث" (ITeM).

المحرر الرئيسي
روبرتو بيسيو

المحرر
أمير حامد

مدير الإنتاج
آنا زيباؤوس

مساعد
ناتاليا بلانكو

محررون مشاركون
كارين جود، تينا جونسون، جون شتاينبيرغ

فريق التحرير
سيسيليا غونزاليس، راميرو سانثيز
غابرييل سوشا، كيلاي تاييلور

فريق علم الاجتماع
"العمل من أجل الإصلاحات الاقتصادية و"الراصد الاجتماعي" في الفيليبين
الترجمة

لاورا بيسيو، ماريا لوسيا كولومينو، بشير العمري، ساندر لوبيز ديسيفو، ريتشارد مانينغ، ماريا لاورا مارزا، ألفارو ساهونير، أليخاندرو سانتورو، ميرسيدس أوغارتي

الترجمة إلى العربية
محمد أحمد شومان

الدعم التقني
آرتورو غونزاليس

تصميم الشبكة وتطويرها
تشيمنيا بوسياريلي، إرنستو رابيتي

© حقوق النشر محفوظة 2011
INSITTUTO DEL TERCER MUNDO
.de Julio 1077/903, Montevideo 11100 18
Uruguay
item@item.org.uy
Fax: +598 (2) 902 0490 ext. 113

أصدر هذا التقرير بفضل تمويل "الاتحاد الأوروبي" (EU) و"أوكسفام نوفيب" (Oxfam Novib) ودعمهما.



كما تتلقّى أمانة «الراصد الاجتماعي» الدولية، أيضًا، التمويل والدعم من «مؤسسة فورد» وحركة الشمال الجنوب الفنلندية - 11.11.11.

يُعتبر «الراصد الاجتماعي» المسؤول الوحيد عن محتويات هذا التقرير، وهو لا يعكس بأي شكل آراء «الاتحاد الأوروبي» أو «أوكسفام نوفيب» أو «مؤسسة فورد» أو «تحالف حركة الشمال الجنوب الفنلندية 11.11.11».

يمكن للمنظمات غير الحكومية استنساخ مضمون هذه المطبوعة لأغراض غير تجارية (مع الرجاء بإرسال نسخ إلينا). وأي شكل آخر من أشكال النسخ والتخزين والاسترجاع أو النقل أو الإرسال، بأي وسيلة ولأغراض تجارية، يستلزم استئذان «معهد العالم الثالث» (ITeM).



تحظى مبادرة "الراصد الاجتماعي بتشجيع المنظمات التالية ورعايتها:

et la promotion de l'Assainissement et de l'Hygiène (GRAPEAH); Groupe de Recherche et d'Action pour le Bien-Etre au Bénin (GRABE Bénin); Groupe d'Action pour la Justice et l'Egalité Sociale (GAJES); Groupe de Recherche et d'Action pour le Développement de la Femme au Bénin (GRAD-FB); Groupe d'Appui à l'Éducation et à la Santé de Base (GRAPESAB); Groupe de Recherche et d'Action pour la Promotion de l'Agriculture et le Développement (GRAPAD); Groupe de Recherche et d'Appui aux Initiatives de Base pour un Développement Durable (GRAIB); Groupe de Recherche et d'Action pour le Développement Durable (GRADED); Groupe de Sécurité Alimentaire pour Tous (GSAT); Initiative des Communicateurs pour la bonne Gouvernance au Bénin (ICOG Bénin); Institut de Développement et d'Echanges Endogènes (IDEE); Initiatives pour le Développement Intégré Durable (IDID); Jeunesse Sans Frontières Bénin (JSF); L'OEil d'Aujourd'hui; Le Bureau d'Appui Conseils d'Afrique pour les Réalisations (Le BACAR); Le Jour utile; Le Rural; Laboratoire d'Analyse Régionale et d'Expertise Sociale (LARES); Nabouba; Nouveau Défi pour le Développement (NDD); Nouvelles Perspectives Afrique (NPA); Organisation Communautaire pour la Santé, l'Éducation et le Développement (OCSED); Organisation pour le Développement Économique et Social (ODES); Projet d'Appui aux Producteurs Agricoles du Bénin (PAPA Bénin); ONG chrétienne SINAÏ

بوليفيا:

Centro de Estudios para el Desarrollo Laboral y Agrario (CEDLA), cedla@cedla.org, www.cedla.org; **Unión nacional de Instituciones para el trabajo de Acción Social (UNITAS),** direccionunitas@redunitas.org, www.redunitas.org; **Fundación Acción Cultural Loyola**

Institutrices du Bénin (AIIB); Association des Jeunes pour le Progrès et le Développement (AJPDE); Association de Jeunes Déterminés et Unis pour un Idéal (AJeDUI); Association pour la Promotion de l'Action Sociale et des Initiatives Communautaires (APASIC); Association des Personnes Rénovatrices des Technologies Traditionnelles (APRETECTRA); Association pour la Promotion et le Développement de la Femme, la Lutte contre le Trafic des Mineurs (AProDeF-LTM); Assistance à la Promotion de la Femme et de la Jeune Fille (APROFEJ); Association pour la Promotion des Initiatives Locales (ASSOPI); Association Vinavo et Environnement (ASSOVIE); Association Béninoise pour la Promotion de la Qualité de la Vie & de l'Environnement (ASPRO-VIE Bénin); Abeilles Volontaires du Progrès (AVP-Afrique); Association Villes Propres Bénin (AVP-Bénin); Bénin Alafia; Caritas-Bénin; Centre Afrika Obota (CAO); Centre Béninois pour l'Environnement et le Développement Économique et Social (CEBEDES); Cercle d'Autopromotion pour le Développement Durable (CADD); Comité Inter-Africain sur les pratiques traditionnelles ayant effet sur la santé de la femme et de l'enfant (CI-AF); Centre de Réflexion et d'Action sur le Développement Intégré et la Solidarité (CeRADIS); Cercle de Réflexion et d'Action pour la Prévention des Conflits (GRAPC); Enfants Épanouis du Bénin (EEB); Eglise Protestante Méthodiste du Bénin (EPMB); Espace & Vie ONG; Espoir Plus; Forces; Nouvelles pour un Développement Humain Durable (FNDHD); Femme Entraide et Développement (FEDE); Fondation Faragel Corp; Flourished Youth Association (FYA-Bénin); Groupe d'Action pour l'Amour du Bien-être Familial (GABF); Groupe d'Appui au Développement Durable et à l'Auto Promotion des Populations (GADDAP); Groupe de Recherche et d'Action pour la Protection de l'Environnement

National Budget Group (NBG)

البحرين:

Bahrain Human Rights Society (BHRS), bhrs@bh.rs.org, anhalekry@gmail.com, www.bhrs.org/arabic; Bahrain Sociologists Society; Bahrain Transparency Society (BTS); Bahrain Women's Renaissance Society; Bahrain Awal Women Society; Bahrain Women Union

بنغلاديش:

Unnayan Shamannay, shamunnay@sdnbd.org, www.shamunnay.org; **EquityBD,** www.equitybd.org; **COAST,** www.coastbd.org; Action on Disability and Development (ADD); Bangladesh Adivasi Forum; Campaign for Good Governance (SHUPRO); Community Development Library (CDL); Education Watch (CAMPE); Ganoshastho Kendro; Manusher Jonno Foundation; People's Health Movement (PHM); Steps Towards Development

بلجيكا:

Plateforme belge pour le travail décent coordonné par le Centre National de Coopération au Développement (CNCND), cncd@cncd.be, www.cncd.be, and 11.11.11 (North-South Flemish Cooperation), www.11.be

بنين:

Social Watch Bénin, swbenin@socialwatch-benin.org, www.socialwatch-benin.org; Art-Culture Tourisme Sans Frontière (ACT-SF); Action Jeunesse (AJe); Association de Lutte contre le Régionalisme, l'Ethnocentrisme et le Racisme (ALCRER); Association des Bonnes Volontés pour l'Excellence (ABOVE Espoir); Association des Femmes Analphabétisées du Bénin (AFA-Bénin); Association Femmes et Vie (AFV); Association des Instituteurs et

أفغانستان:

Coordination of Humanitarian Assistance (CHA), admin@cha-net.org, hameedy@socialwatchafghanistan.org, www.cha-net.org; **Sanayee Development Organization (SDO),** sdokabul@gmail.com, www.sanayee.org.af; **Watch on Basic Rights Afghanistan Organization (WBRAO),** sami@socialwatchafghanistan.org; Organization of Human Resource Development (OHRD); Saba Media Organization (SMO)

ألبانيا:

Human Development Promotion Centre (HDPC), hdpc@hdpc.al

الأرجنتين:

Centro de Estudios Legales y Sociales (CELS), lroyo@celes.org.ar, www.cels.org.ar; Abogados y Abogadas del Noroeste Argentino en derechos humanos y estudios sociales (ANDHES); Centro de Participación Popular Monseñor Enrique Angelelli; Equipo Latinoamericano de Justicia y Género (ELA); Fundación Ambiente y Recursos Naturales (FARN); Foro Ciudadano de Participación por la Justicia y los Derechos Humanos (FOCO); Observatorio del Derecho Social de la Central de Trabajadores de la Argentina (CTA)

أرمينيا:

Center for the Development of Civil Society (CDCS), svetastan@hotmail.com, www.cdcs.am; "Sociometr" Independent Sociological Research Center, Social Policy and Development Center (SPDC)

أذربيجان:

Public Finance Monitoring Center (PFMC), kenan@pfmc.az, www.pfmc.az; Environmental Law Center "Ecoclex" (ELC);

Violaciones a los Derechos Humanos de El Salvador "Mariana García Villas" (CODEFAM); Fundación Maquilishuat (FUMA); Centro para la Defensa de los Derechos Humanos "Madeleine Lagadec" **أريتريا:**

Eritrean Movement for Democracy and Human Rights (EMDHR), danielreze@gmail.com

استونيا:

Estonian Roundtable for Development Cooperation, info@terveilm.net, www.terveilm.net

الاتحاد الأوروبي:

European Solidarity Towards Equal Participation of People (EUROSTEP), admin@eurostep.org, sstocker@eurostep.org, www.eurostep.org

فنلندا:

Service Centre for Development Cooperation (KEPA), info@kepa.fi, www.kepa.fi

فرنسا:

Secours Catholique-Caritas France, gregoire.niaudet@secours-catholique.org, www.secours-catholique.org; Coordination SUD, dupont@coordinationsud.org, www.coordinationsud.org

ألمانيا:

Social Watch Germany, jensmartens@globalpolicy.org, klaus.heidel@woek.de, www.social-watch.de; Asienhaus; Deutscher Caritasverband; DGB-Bildungswerk; FIAN Section Germany; Friedrich-Ebert-Stiftung; Global Policy Forum Europe; IG Metall; INKOTA Netzwerk; Ökumenischer Trägerkreis Armut/Reichtum – Gerechtigkeit; Pax Christi; Philippinenbüro; Pro Asyl; Terre des hommes Germany; World Economy, Ecology & Development (WEED); Werkstatt Ökonomie

غانا:

Network for Women's Rights in Ghana (NETRIGHT) – Convenor of Social Watch Ghana, netright@twnafrica.org; Third World Network Africa; ABANTU for Development (ROWA); Ghana Trades Union Congress (GTUC); General Agricultural Worker's Union of GTUC (GAWU); Gender Studies and Human Rights Documentation Centre (Gender Centre); Women's Initiative & Self Empowerment (WISE); The Coalition on the Women's Manifesto for Ghana (WMC); Integrated Social Development Centre (ISODEC); Foundation for GrassRoots Initiatives in Africa (GrassRootsAfrica); Centre for Democracy and Development (CDD); Civic Response; National Coalition Against Water Privatisation (NCAP); Institute for Democratic Governance (IDEG); Save the Children Ghana; Ghana Association of Teachers (GNAT); Ghana Association of the Blind; Consumers Association of Ghana; Christian Council of Ghana; Ghana Registered Nurses Association (GRNA); University of Ghana Students Representatives Council; National Union of Ghana Students (NUGS); Ghana Federation of Labour; Ecumenical Association for Sustainable Agricultural & Rural Development (ECASARD); Faatale Rural Foundation; Civil Society Coalition on Land (CICOL)

غواتيمالا:

CONGCOOP – Coordinación de ONG y Cooperativas, congcoop@congcoop.org.gt, www.congcoop.org.gt;

Plataforma Colombiana de Derechos Humanos, Democracia y Desarrollo – Secretaría Técnica Fundación para la Educación y el Desarrollo – FEDES, fedes@eth.net.co, plataforma@colomsat.net, www.plataforma-colombiana.org

كوستاريكا:

Red Costarricense de Control Ciudadano, Centro de Estudios y Publicaciones Alforja (CEP Alforja), ciudadania@cepalforja.org, www.cepalforja.org; Agenda Cantonal de Mujeres de Desamparados (ACAMUDE); Agenda Política de Mujeres; Asociación Centro de Educación Popular Vecinos; Asociación Centroamericana para la Economía, la Salud, y el Ambiente (ASEPESA); Asociación de Profesores/as de Segunda Enseñanza (APSE); Asociación Madreselva, Derechos Humanos y Salud Integral; Asociación para el Desarrollo del Trabajo; Capacitación y Acción Alternativa (PROCAL); Centro para el Desarrollo y Capacitación en Salud (CEDCAS); Colectiva por el Derecho a Decidir; Comisión de Derechos Humanos (CODEHU); Coordinadora de Organizaciones Sociales para la Defensa de los Derechos de la Niñez (COSECODENI); Defensa de Niñas y Niños Internacional (DNI); Dirección de Extensión Universitaria de la Universidad Estatal a Distancia; Federación Costarricense de Organizaciones de Personas con Discapacidad (FECODIS); Fundación Pedagógica Nuestra América; Fundación Promoción; Liga Internacional de Mujeres por Paz y Libertad (LIMPAL); Movimiento Diversidad; Mujeres Unidas en Salud y Desarrollo (MUSADE); Redes Comunitarias de Salud de la Provincia de Puntarenas (Pacífico Central); Servicio de Paz y Justicia (SERPAJ); Sindicato de Empleados/as del Banco Nacional (SEBANA); Unión Nacional de Empleados de la Caja Costarricense de Seguro Social (CCSS, UNDECA)

قبرص:

Centre for the Advancement of Research and Development in Educational Technology (CARDET), pambos@cardet.org, www.cardet.org; KISA - Action for Equality Support and Antiracism in Cyprus; Mediterranean Institute for Gender Studies

جمهورية التشيك:

Ecumenical Academy Prague, ekumakad@ekumakad.cz, tomas.tozicka@educon.cz, www.ekumakad.cz; Gender Studies; Forum 50 %; Economy and Society Trust; NESEHNUTÍ; Masarykova demokratická akademie; Eurosolar.cz

الإكوادور:

Centro de Derechos Económicos y Sociales (CDES), cdes@cdes.org.ec, www.cdes.org.ec

مصر:

The Egyptian Association for Community Participation Enhancement (EACPE), cpe_eg@yahoo.com, www.mosharka.org; National Association for Human Rights; New Woman Centre; Research and Resource Centre for Human Rights

السلفادور:

Asociación Intersectorial para el Desarrollo Económico y el Progreso Social (CIDEP), cidep@cidepelsalvador.org, www.cidepelsalvador.org; Comité de Familiares de Víctimas de

Nacional de Direitos Humanos (MNDH); Nova; Rede de Desenvolvimento Humano (Redeh); Rede Mulher de Educação; Rede Saúde; Ser Mulher – Centro de Estudos e Ação da Mulher Urbana e Rural; SOS Corpo; SOS Mata Atlântica

بلغاريا:

Bulgarian Gender and Research Foundation (BGRF), office@bgrf.org, www.bgrf.org; BGRF Sofia; BGRF Plovdiv; BGRF Haskovo; ATTAC Bulgaria; Bulgarian-European Partnership Association (BEPA); Confederation of Independent Trade Unions in Bulgaria (KNSB); "Demetra" Association Burgas; Ecoforum for Sustainable Development Association (ESD)

بورما:

Burma Lawyers' Council, hkuntan1@yahoo.com, www.blc-burma.org

كمبوديا:

SILAKA, silaka@silaka.org, www.silaka.org; NGO Committee on CEDAW; NGO Forum on Cambodia; Gender and Development for Cambodia GAD/C; Women for Prosperity (WFP); Committee for Free and Fair Election in Cambodia (COMFREL); Cambodia Development Research Institute (CDRI); Cambodia Women for Peace and Development (CWPD); Neutral and Impartial Committee for Free and Fair Election in Cambodia (NICFEC); Women Media Center; CEDAW

كامبيون:

Dynamique Citoyenne (DC) Fédération des Organisations de la Société Civile Camerounaise (FOSCAM), mballamballa2001@yahoo.fr, andelac@yahoo.com, www.foscam.org; www.reseau-dc.org; AGROFOR; AJESO; ASAD; CADPEN; Centre de Recherche et d'Appui pour le Développement intégré de la Femme (CRADIF); Collectif des ONG pour la Sécurité Alimentaire et le Développement Rural (COSADER); Centre Régional Africain pour le Développement Endogène et Communautaire (CRADEC); Centrale Syndicale du Secteur Public (CSP); CIPI; CIPRE; COMINSUD; DJ/DJPSC; FENASATTACRAM; Fondation Conseil Jeune (FCJ); INTERACTION; Jeudi de Cotonou; Ligue des Droits et Libertés (LDL) NWARD; RACED; ReachOut; SAADI; SNAEF; SWCSON; SYDEV; Un Monde Avenir; UNCAAD

كندا:

Canadian Centre for Policy Alternatives (CCPA), ccpa@policyalternatives.ca, www.policyalternatives.ca; Canadian Feminist Alliance for International Affairs (FAFIA), kate@fafia-afai.org, www.fafia-afai.org; The North-South Institute (NSI), nsi@nsi-ins.ca, www.nsi-ins.ca; Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing (WIEGO), www.wiego.org

جمهورية إفريقيا الوسطى:

Groupe d'Action de Paix et de Formation pour la Transformation (GAPAFOT), crosiribi@yahoo.fr, gapafot@yahoo.fr, www.grip.org/rafal/membres/gapafot.htm

التشيلي:

ACCION, Asociación Chilena de ONG, info@accionag.cl, www.accionag.cl; Centro de Estudios Nacionales de Desarrollo Alternativo (CENDA), mpsacual@cendachile.cl, www.cendachile.cl

كولومبيا:

(ACLO); Centro de Asesoramiento Multidisciplinario "VICENTE CAÑAS"; Centro de Comunicación y Desarrollo Andino (CENDA); Centro de Estudios Jurídicos e Investigación Social (CEJIS); Centro de Promoción Minera (CEPROMIN); Centro de Estudios Regionales para el Desarrollo de Tarija (CER-DET); Centro de Servicios Agropecuarios (CESA); Centro de Investigación y Apoyo Campesino (CIAC); Centro de Información y Desarrollo de la Mujer (CIDEM); Centro de Investigación y Promoción del Campesinado (GIPCA); Defensa de Niñas y Niños Internacional (DNI-Bolivia); DESAFIO; Fundación Social Uramanta; Instituto de Investigación y Acción para el Desarrollo Integral (IIADI); Instituto de Investigación y Capacitación Campesina (IICCA); Instituto de Investigación Cultural para Educación Popular (INDICEP); Instituto Politécnico Tomás Katari (IPTK); Investigación Social y Asesoramiento Legal Potosí (ISALP); Apoyo al Desarrollo Sostenible Interandino (KURMI); Mujeres en Acción, Oficina de Asistencia Social de la Iglesia (OASI); PIDEF; Centro de Comunicación y Educación Popular PIO XII; Promoción de la Mujer Tarija (PROMUTAR); Servicios Múltiples de Tecnologías Apropriadadas (SEMATA); Taller de Educación Alternativa y Producción (TEAPRO); Centro de Promoción y Cooperación (YUNTA)

البرازيل:

Coordinating Group: Instituto Brasileiro de Análises Sociais e Econômicas (IBASE), observatorio@ibase.br, www.ibase.br; Centro Feminista de Estudos e Assessoria (Cfemea); Centro de Estudos de Segurança e Cidadania da Universidade Candido Mendes (Cesec/Ucam); Criola-Rio; Federação de Órgãos para Assistência Social e Educacional (Fase); Instituto de Estudos Socioeconômicos (Inesc); Rede Dawn; Ação pela Tributação das Transações Especulativas em Apoio aos Cidadãos (Attac); ActionAid; Articulação de Mulheres Brasileiras (AMB); Articulação de Mulheres Negras Brasileiras; Assessoria Jurídica e Estudos de Gênero (Themis); Associação Brasileira de Organizações Não-Governamentais (Abong); Associação Brasileira Interdisciplinar de Aids (Abia); CEN/Fórum de Mulheres do Piauí; Centro de Articulação de Populações Marginalizadas (Ceap); Centro de Atividades Culturais, Econômicas e Sociais (Caces); Centro de Cultura Luiz Freire; Centro de Defesa da Criança e do Adolescente/Movimento de Emus; Centro de Defesa dos Direitos Humanos Bento Rubião; Centro de Estudos de Defesa do Negro do Pará; Centro de Mulheres do Cabo (CMC); Centro de Pesquisa e Assessoria (Eplar); Cidadania Estudo Pesquisa Informação e Ação (Cepia); Comissão Pastoral da Terra (CPT/Fian); Comitê Latino-Americano e do Caribe para a Defesa dos Direitos da Mulher (Cladem); Comunicação, Informação e Educação em Gênero (Cemina); Comunidade Baha'í; Conselho Estadual dos Direitos da Mulher (Cedim); Fala Preta; Fórum da Amazônia Oriental (Faor); Fórum de Mulheres de Salvador; Fórum de Mulheres do Rio Grande Norte; Grupo de Mulheres Negras Malunga; Instituto da Mulher Negra (Geledés); Instituto de Estudos da Religião (Iser); Instituto de Estudos, Formação e Assessoria em Estudos Sociais (Pólis); Instituto de Pesquisa e Planejamento Urbano e Regional (Ippur/URJ); Instituto Patrícia Galvão; Laboratório de Análises Econômicas, Sociais e Estatísticas das Relações Raciais (LAESER); Movimento

موزامبيق:

Liga Moçambicana dos Direitos Humanos, cnesta@gmail.com, www.ldh.org.mz;

Grupo Moçambicano da Dívida; Associação dos Parlamentares Europeus para África (AWEPA); Rede de Organizações Contra Sida (MONASO); Sociedade Aberta; Jornalistas Para os Direitos Humanos

نيبال:

Rural Reconstruction Nepal (RRN), rrn@rrn.org.np, akarki@rrn.org.np; www.rrn.org.np;

National Alliance for Human Rights and Social Justice; Campaign for Climate Justice Network, Nepal (CCJN); Child Workers Concern Centre (CWICN); NGO Federation of Nepal; General Federation of Nepalese Trade Unions; South Asia Alliance for Poverty Eradication (SAAPE); LDC Watch; Jagaran Nepal; Children-Women in Social Service and Human Rights (CWISH); Right to Food Network (RTFN)

هولندا:

OXFAM NOVIB Netherlands, www.oxfamnovib.nl;

National Committee for International Cooperation and Sustainable Development (NCDO)

نيكاراغوا:

Coordinadora Civil (CC),

voceria@ccer.org.ni, www.ccer.org.ni; Acción Ciudadana; Asociación de Mujeres Nicaragüenses Luisa Amanda Espinoza (AMNLAE); Consejo de la Juventud de Nicaragua (CJN); Coordinadora de ONGs que trabajan con la Niñez y la Adolescencia (CODENI); Federación de Organismos No Gubernamentales (FONG); Federación de Organizaciones para la Rehabilitación e Integración (FECONORI); Foro de Educación y Desarrollo Humano (FEDH); Mesa Agropecuaria y Forestal (MAF); Movimiento Comunal Nicaragüense (MCN); Movimiento Pedagógico Nicaragüense (MPN); Red de Mujeres contra la Violencia; Red Nicaragüense de Comercio Comunitario (RENICC); Red Nicaragüense por la Democracia y el Desarrollo Local; Red de Vivienda; Unión Nacional de Agricultores y Ganaderos (UNAG)

نيجيريا:

Social Watch Nigeria: Socio Economic Rights Initiative (SRI), onyegur@yahoo.com;

Africa Youth Growth Foundation; Campaign for Child's Right and Survival (CCRS); Care and Action Research (CaRE-NGO); Chiamaka Cooperative Union; Christian Foundation for Social Justice & Equity; Community Conservation Initiative; Community Health and Development Advisory Trust (COHDAT); Community Life Advancement Project (CLAP); Conscientizing against Injustices and Violence (CAN); Credit & Thrift Society; Daughter of Virtue and Empowerment Initiatives (DOVENET); Destiny Daughters of Nigeria (DEDAN); Federated Ebonyi Women Association (FEWA); Friendly Environment and Human Development Foundation (FEHDF); Initiative Development Now (IDN); International Centre for Youth Development (ICYD); Kanewa Women Group; Life Intervention Project (LIP); Methodist Diocese of Enugu; Mindset and Community Advancement Operations (MICADO); National Council of Women Societies (NCWS Abia State Branch); National Productivity Centre Coop; Natural Resources Development Motivators; Nigerian Concerned Group for

www.twinside.org.sg; Consumers

Association of Penang, meenaco@twnetwork.org, www.consumer.org.my;

Cini Smallholders' Network; Penang Inshore Fishermen Welfare Association; Sahabat Alam Malaysia (Friends of the Earth, Malaysia); Teras Pengupayaan Melayu

مالطا:

Koperazzjoni Internazzjonali (KOPIN), info@kopin.org, jmsammot@gmail.com, www.kopin.org

موريتانيا:

Réseau des organisations de la société civile pour la Promotion de la Citoyenneté (RPC), resrpc@gmail.com, dogoli56@yahoo.fr;

Association pour la Promotion de la Démocratie et l'Education Citoyenne (APDEC)

المكسيك:

DECA Equipo Pueblo, pueblodip@equipopueblo.org.mx, www.equipopueblo.org.mx; ESCR Civil Society Coalition (Espacio DESC);

DECA Equipo Pueblo; Casa y Ciudad de Coalición Hábitat México; Cátedra UNESCO de Derechos Humanos de la Universidad Nacional Autónoma de México; Centro de Estudios Sociales y Culturales Antonio de Montesinos (CAM); Centro de Derechos Humanos Miguel Agustín Pro Juárez (PRODH); Centro de Investigación y Promoción Social (CIPROSOC); Centro de Reflexión y Acción Laboral (CERELAL) de Fomento Cultural y Educativo; Comisión Mexicana de Defensa y Promoción de los Derechos Humanos (CMDPDH); Consultoría Especializada en Justicia de los DESC (CEJUDESC); Defensoría del Derecho a la Salud; FIAN Sección México; Instituto Mexicano de Democracia y Derechos Humanos (IMDHD); Instituto Mexicano para el Desarrollo Comunitario (IMDEC); Liga Mexicana de Defensa de Derechos Humanos (LIMEDDH); Oficina Regional para América Latina y el Caribe de la Coalición Internacional del Hábitat; Radar-Colectivo de Estudios Alternativos en Derecho

مولدافيا:

National Women's Studies and Information Centre "Partnership for Development", cpd@progen.md, www.progen.md

منغوليا:

Democracy Education Centre (DEMO), demo@magicnet.mn, www.demo.org.mn;

Center for Sustainable Development; Mongolian Federation of Disabled Persons' Organizations

المغرب:

Espace Associatif, contact@espace-associatif.ma, www.espace-associatif.ma;

Association Démocratique des Femmes du Maroc (ADFM); Association Marocaine des Droits Humains (AMDH); Organisation Marocaine des Droits Humains (OMDH); Union Marocaine du Travail (UMT); Transparency Maroc; Réseau pour le droit à la santé; Association de Développement Local Rabat (ADL); Association Professionnelle des Tapissiers; Association Chantier Jeunesse; Association Marocaine pour l'Education de la Jeunesse; Confédération Démocratique du Travail; Organisation Démocratique du Travail; Forum des Economistes Marocains; Centre d'Etudes et de Recherches Aziz Blal (CERAB); Coordination contre la cherté de la vie; Saïd SAADI; Abderrahim DIAB

Asian Network for Social and Agricultural Development (SANSAD); SPAR, Swaraj Foundation; Tamilnadu Social Watch (TNSW); Uttar Pradesh Voluntary Action Network (UPVAN); Vidyaasagar Samajik Suraksha Seva Evam Shodh Sansthan, Vikas Sahyog Pratisthan (VSP); Youth for Voluntary Action (YUVA)

اندونيسيا:

Women Headed Household Empowerment Program (PEKKA), naniz@centrin.net.id;

Alfa - Omega; ASPPUK; FITRA; Formasi Indonesia; Forum Keberdayaan Masyarakat Bengkulu; Forum LSM DIY; Forum Perempuan; Kalimantan; INFID; LP2M Padang; Nurangi Perempuan; PCSSF - Papua; Peningkatan Keberdayaan Masyarakat (PKM) Sultra; Perkumpulan Sada Ahmo, Perkumpulan Panca Karsa; PERSEPS; PKBI Bengkulu; PKM Nasional; Seknas Walhi; Swara Parangpuan Sulut

العراق:

Iraqi Al-Amal Association, baghdad@iraqi-alamal.org, www.iraqi-alamal.org;

Iraqi Council for Peace and Solidarity; Iraqi Women Network; REACH org

ايطاليا:

Social Watch Italian Coalition, info@socialwatch.it, jason.nardi@socialwatch.it, www.socialwatch.it;

Amnesty International - Italy; Associazioni Cristiane Lavoratori Italiani (ACLI); Associazione Ricreativa e Culturale Italiana (ARCI); Campagna per la Riforma della Banca Mondiale (CRBM); Fondazione Culturale Responsabilità Etica; Lunaria; Mani Tese; Sbilanciati; Oxfam Italia; World Wildlife Fund - Italy (WWF)

الأردن:

Jordanian Women's Union, jwu@go.com.jo,

www.jordanianwomenunion.org; Jordanian Association to Combat Illiteracy

كينيا:

Social Development Network (SODNET), sodnet@sodnet.org, www.sodnet.org;

Kenya Human Rights Commission (KHRC); Kituo Cha Sheria; Huruma Social Forum; SEATINI; Daraja-Civic Initiatives Forum; Kenya Organization for Environmental Education (KOE); Sustainability Development Watch (SusWatch-Kenya); Migori Clan; Social Watch/Futa Magendo Chapters; Bunge La Mwananchi; Kenya Debt Relief Network (KENDREN); Undugu Society; Reality of Trade (Kenya); Haki Elimu; Makeni Residents Association; Logolink; Kenya Land Alliance; KETAM; Child Fund Africa; Rarieda Social Watch; Nyeri Social Watch; Release Political Prisoners (RPP); BEACON; Kenya-Cuba Friendship Association; Mazira Foundation

الجمهورية الكورية:

Citizens' Coalition for Economic Justice (CCEJ), iccej@ccej.or.kr, www.ccej.or.kr

لبنان:

Arab NGO Network for Development (ANND), annd@annd.org, www.annd.org; Ecole Sociale-USJ; Lebanese Development Forum; Lebanese NGO Network; Lebanese Physical Handicapped Union (LPHU); Najdeh Association; Secours Populaire Libanais

ليتوانيا:

Centre for Civic Initiatives, giryvdas@pic.lt, www.pic.lt

ماليزيا:

Third World Network (TWN), twnki@twnetwork.org,

Asociación de Desarrollo Defensa del Medio Ambiente y Recursos Naturales de Guatemala (ACCION ECOLOGICA); Asociación de Desarrollo para América Central (ADEPAC); Asociación para el Desarrollo Integral (ADI); Alternativa para el Desarrollo Ambiental (APDA); Centro de Documentación y Educación Popular (CIEP); Centro de Investigación, Estudios y Promoción de Derechos Humanos (CIEPRODH); Coordinadora Cakchiquel de Desarrollo Integral (COKADI); Coordinadora Mesoamericana para el Desarrollo Integral (COMADEP); Consejo Cristiano de Agencias de Desarrollo (CONCAD); Federación de Cooperativas Agrícolas de Guatemala (FEDECOAG); Fundación para el Apoyo Técnico en Proyectos (FUNDATEP); Fundación para el Desarrollo Comunitario (FUNDESCO); Asociación (IDEAS); Instituto de Enseñanza para el Desarrollo Sostenible (IEPADES); Proyecto de Desarrollo Santiago (PRODESSA); Servicios y Apoyo al Desarrollo de Guatemala (SADEGUA); Servicios de Capacitación Técnica (SERCATE)

هندوراس:

Centro de Estudios de la Mujer Honduras (CEM-H), cemhonduras@yahoo.es, anmfech@yahoo.es, www.cemh.org.hn;

Articulación Feminista de Redes Locales; Centro de Estudios y Acción para el Desarrollo de Honduras (CESADEH); Centro de Hondureño de Promoción para el Desarrollo Comunitario (CEHPRODEC); Marcha Mundial de la Mujeres - Capítulo Honduras; Mujeres Sindicalistas (Sindicato de la Educación SIEMPE), Red de Mujeres Colonia Ramón Amaya Amador, Red de Mujeres Colombia Cruz Roja, Red de Mujeres del Municipio de La Paz, Red de Mujeres Jóvenes del Distrito Central, Red de Mujeres Positivas de Honduras, REDMUNA

هنغاريا:

ATTAC Hungary, benyikmatyas@gmail.com, http://attac.zpok.hu;

Foundation for the Hungarian Social Forum Movements; Hungarian Antifascist League; Karl Marx Society; Worker's Free Time Association of Ferencvaros

الهند:

National Social Watch Coalition (NSWC), info@socialwatchindia.com, nationalsocialwatch@yahoo.co.in, www.socialwatchindia.net;

Adivasi Sanghamam; Agragati; Asian Development Research Institute; Association for Democratic Reforms (ADR); Centre for Community Economics and Development Consultants Society (CECOEDECON); Centre for Policy Studies (CPS); Centre for World Solidarity (CWS); Centre for Youth and Social Development (CYSD); Community Development Foundation (CDF); Dalit Bahujan Shramik Union (DBSU); Ekta Parishad; Forum of Voluntary Organisations (West Bengal, Kolkata); Gene Campaign; Gramin Yuva Abhikram (GYA); HOPE; Institute of Development Studies; Institute for Motivating Self Employment (IMSE); KABIR; Karnataka Social Watch; Kerala Social Watch; LJK; Madhya Pradesh Voluntary Action Network (MPVAN); Mayaram Surjan Foundation (MSF); National Centre for Advocacy Studies (NCAS); Oxfam Novib; People's Campaign for Socio-Economic Equity in Himalayas (PcSEEH); Pratham; PRS Legislative Research; Rejuvenate India Movement (RIM); RTDC- Voluntary Action Group (RTDC- VAG); SAFDAR; Samarthan Centre for Development Support; South

Humanitas, info@humanitas.si,
www.humanitas.si

:الصومال

Somali Organization for Community Development Activities (SOCDA), socda@globalsom.com;

Banadir University; Baniadam relief and development organization; Civil society in Action; Elman Peace And Human rights; Hamar University; Islamic University; HINNA; Horn relief; Humanitarian Agency for Relief and Development; IIDA Women Development Organization; liman women Development Organization; Indian Ocean University; Inisky Human Rights Organization; Isha Human Rights Organization; Kalsan Voluntary Organization For Women; Mogadishu University; Coalition of Grassroots Women Organization (COGWO); Network for Somali NGOs; FPENS; North and South Somali Women Widows Group; Community for Relief and Development; Peace Action Society Organisation for Somalia; Peace and Human Rights Network; Somali Pen Network; Resource Management Somali Network; Saacid Voluntary Organization; Schools Association for Formal Education; Sifa Women Voluntary Organization; SIRWA; Somali Women Business Association; Somali Consultant Association; Somali Engineering Union; Somali Health Care Organization; Somali independent Newspaper Association; Somali Institute of Management and Administration Development; Somali Journalists Network; Somali Law Society; Somali National Network of Aids service Organization; Somali Peaceline; Somali Rehabilitation Relief And Development Organization; Somali Scout Organisation; Somali Young Women Activist; Somali Youth Council; Somalink for Relief and Development Organization; SSWC; Subiye Development Volunteer Organization; Tadamun Social Society; Talawadag Network; Ummo Ruman Women Organization; Umul Kheyri; Wanle Weyn Human Rights and Development Organization; We are Women Activist; Women care Organization; Youth Anti AIDS/HIV; Youth Movement for Democracy; Dr. Ismael Jumale Human Rights Organization; Somali Women Journalist; Network for Somali NGO

:اسبانيا

Plataforma 2015 y más, coordinacion@2015ymas.org, www.2015ymas.org; Intermón Oxfam, info@intermonoxfam.org, www.intermonoxfam.org;
ACSUR-Las Segovias; Asamblea de Cooperación por la Paz; Asociación de Investigación y Especialización sobre Temas Iberoamericanos (AIETI); Comisión Española de Ayuda al Refugiado (CEAR); Cooperación; Economistas sin Fronteras; Fundación CEAR; Instituto de Estudios Políticos para América Latina y África (IEPALA); Instituto de Promoción y Apoyo al Desarrollo (IPADE); Instituto Sindical de Cooperación y Desarrollo (ISCOD); Liga Española de la Educación; Movimiento por la Paz, el Desarme y la Libertad (MPDL); Observatorio DESC; Paz y Solidaridad; PTM-Mundubat; Solidaridad Internacional

:سيريلاونكا

Movement for National Land and Agricultural Reform (MONLAR), monlar@stinet.lk, www.monlar.net;
Law & Society Trust (LST)

:السودان

National Civic Forum, h_abdelati@hotmail.com;

Confederation (PSLink); Research and Communication for Justice and Peace; Rice Watch and Action Network (RWAN); Rural Development Institute of Sultan Kudarat (RDISK); Rural Enlightenment & Accretion in Philippine Society (REAPS); SAMAPACO; SARILAYA; Save the Ifugao Terraces Movement (SITMO); Stillman University; Social Action Center of Malaybalay Bukidnon; Southeast Asia Regional Initiatives for Community Empowerment (SEARICE); Student Council Alliance of the Philippines (SCAP); Sustainability Watch; Tambuyog Development Center; Tanggol Kalikasan; Tarbilang Foundation; Task Force Detainees of the Philippines (TFDP); Tebtebba Foundation, Inc.; Technical Assistance Center for the Development of Rural and Urban Poor (TACDRUP); The Community Advocates of Cotabato; Third World Studies Center (TWSC); U.S. Save the Children; Unity for the Advancement of Sus Dev and Good Governance; Unlad Kabayan; UPLift Philippines; Womanhealth Philippines; Youth Against Debt (YAD)

:بولندا

Social Watch Poland, social_watch.polska@gmail.com, social_watch_pl@yahoo.com;
Amnesty International Poland; Association for Legal Intervention; ATD Fourth World Poland; Campaign Against Homophobia; Democratic Union of Women; Feminist Think Tank; KARAT Coalition; Panoptykon Foundation; SOS Children's Villages Association in Poland; The Network of East-West Women (NEWW - Polska)

:البرتغال

Oikos - Cooperação e Desenvolvimento, jjfernandes@oikos.pt, Pedro.krupenski@oikos.pt, catarinacordas@gmail.com, www.oikos.pt;
Portuguese Network of Local Development Associations (ANIMAR); Portuguese National Platform of Development NGOs (Plataforma Nacional de ONGD)

:رومانيا

Civil Society Development Foundation (FDSC), fdsc@fdsc.ro, valentin.burada@fdsc.ro, www.fdsc.ro;
Asociația pentru Dezvoltarea Organizatiilor (SAH ROM); Asociația Specialistilor in Resurse Umane (AUR); Confederația Caritas Romania

:السنغال

Association Culturelle d'Auto Promotion Educative et Sociale (ACAPES), acapes@orange.sn, www.acapes.org, www.acapes.org, www.acapes.org;
Association pour le Développement Économique Social Environnemental du Nord (ADESEN), adesen@yahoo.com;
Environnement et Développement du Tiers Monde (ENDA Tiers-Monde), enda@enda.sn, www.enda.sn;
Action Jeunesse Environnement (AJE); Coalition des Associations de jeunes contre la Faim (AYCAH Sénégal); Democratic Union Teachers (UDEN); Enda Graf Sahe; National Association of Invalid persons in Sénégal (ANHMS); Sénégal's Union teachers (SYPROS)

:صربيا

Association Technology and Society, mirad@eunet.rs, www.tehnologijaidrustvo.org;
Victimology Society of Serbia, vds@eunet.rs, www.vds.org.rs;

:سلوفاكيا

Slovak-European Cultural Association (FEMAN), director@feman.sk;
University of Pavol Jozef Šafárik in Košice

:سلوفينيا

Coalition for Agrarian Reform and Rural Development (ANGOC); Bantay Katilingban; Banwang Tuburan; BAPAKA; Bataan NGO-PO Network; Bisaya Alliance Growth and Sustainable Sugar Estate (BAGASSE); Bohol Alliance of Non-Governmental Organizations (BANGON); Broad Initiative for Negros Development (BIND); CARET Inc.; Caucus of Development NGO Networks (CODENGO); Caucus on Poverty Reduction; CCAGG; CCF Reconciliation Center; Center for Migrant Advocacy Philippines (CMA - Phils.); Center for Policy and Executive Development (CPED); Centro Saka, Inc.; Civil Society Network for Education Reforms (E-Net); CMLC; COMPAX - Cotabato; Co-Multiversity; Convergence; Daluyong Ugnayan ng mga Kababaihan (National Federation of Women's Group); DAWN-Southeast Asia / Women & Gender Institute; Earth Savers Movement; Ecowaste Coalition; ELAC - Cebu; Emancipatory Movement for People's Empowerment; Focus on the Global South - Philippine Program; Freedom from Debt Coalition (FDC); Global Call to Action Against Poverty - Philippines; Health Care without Harm; IBASSMADC; Iloilo Code of NGOs; Indicative Medicine for Alternative Health Care System Phils., Inc. (INAM); Initiatives for International Dialogue (IID); Institute for Popular Democracy (IPD); Institute for Social Studies and Action (ISSA); Institute of Public Health Management (IPHM); Integral Development Services, Phils. (IDS-Phil); Jaro Archdiocesan Social Action Center; Jihad Al Akbar; Justice for Peace and Integrity of Creation-Integrated Development Center (JPIC-IDC); KAMAM; Kaisampalad; Kalipunan ng Maraming Tini ng Manggagawang Inormal (KATINING); Kasanyagan Foundation Inc. (KFI); Kinayahan Foundation; Kitanglad Integrated NGO's (KIN); Konpederasyon ng mga Nobo Esihano para sa Kalikasan at Kaayusang Panlipunan; La Liga Policy Institute; Labing Kubos Foundation, Inc.; Lubong Salakniban Movement; Management & Organizational Development for Empowerment (MODE); Medical Action Group (MAG); Micah Challenge; Midsayap Consortium of NGOs and POs; Mindanao Land Foundation (MLF); Mindanawon Initiative for Cultural Dialogue; Multi-sectoral organization of CSOs for environmental and development in Marinduque (KASAMAKAPA); Nagkakaisang Ugnayan ng mga Manggagawa at Magsasaka sa Niyugan (NIUGAN); National Council of Churches in the Philippines (NCCP); NATRIPAL; NEGRONET; Negros Oriental Center for People's Empowerment (NOCFED); NGO-PO Network of Quezon; NGO-PO of Tabaco City; Oxfam Great Britain; Paghilusa sa Paghidaet-Negros; Panaguhugpong sa Gagmayng Bayanihang Grupo sa Oriental Negros (PAGBAGO); Participatory Research Organization of Communities and Education towards Struggle for Self Reliance (PROCESS Bohol); Partido Kalikasan; Partnership for Clean Air; Peace Advocates Network; Philippine Alliance of Human Rights Advocates (PAHRA); Philippine Center for Investigative Journalism (PCIJ); Philippine Human Rights Info Center; Philippine Network of Rural Development Institutes (PhilNet-RDI); Philippine Partnership for the Development of Human Resources in Rural Areas -Davao; Philippine Rural Reconstruction Movement (PRRM); Phil-Net Visayas; Piglab Kababaihan; PIPULI Foundation, Inc.; Positive Action Foundation Philippines, Inc. (PAFPF); Public Services Labor Independent

Environment, Population and Development; NOB Movement for the Less privileged; Oasis of the Elderly, Youth & Family Development (OEYFAD); Osa Foundation; Otia Development Foundation; People's Rights Organization (PRO); Rural Life Improvement Foundation (RULIF); Safe Motherhood & Child Survival Organization of Africa (SMACS); Safe Motherhood Ladies Association (SMLAS); SEDAFRICA; Survival Foundation Network (SUFON); Volunteer Societies of Nigeria Organization on AIDS (VOSONOA); Women Empowerment and Poverty Alleviation (WEPA); Women in Nigeria (WIN); Women in Nigeria (WIN), Imo State; Women of Virtue; Women Survival and Development Association; Women United for Economic Empowerment (WUEE); Youth Resource Development Education and Leadership Center for Africa (YORDEL AFRICA)

:باكستان

Civil Society Support Programme (CSSP), csspsindh@yahoo.com, soonharani@yahoo.com; Indus Development Foundation, qureshiajaz@yahoo.com

:فلسطين

Palestinian NGO Network (PNGO), pngonet@pngo.net, www.pngo.net;
Arab Association for Human Rights; Bisani Center for Research and Development

:باناما

Centro de la Mujer Panameña (CEMP), mujeres_panameas@yahoo.es, http://www.fotolog.com/cemp_panama

:باراغواي

Decidamos, Campaña por la Expresión Ciudadana, direccion@decidamos.org.py, www.decidamos.org.py;
Educación Comunicación y Tecnología Alternativa (BASE - ECTA); Centro de Documentación y Estudios (CDE); Centro de Estudios Paraguayos Antonio Guasch (CEPAG); FE Y ALEGRIA Movimiento de Educación Popular Integral; NEMONGUETARA Programa de Educación y Comunicación Popular; Servicio de Educación y Apoyo Social (SEAS - AR); Servicio de Educación Popular (SEDUPO); Servicio Paz y Justicia Paraguay (SERPAJ - PY)

:بيرو

Comité de Iniciativa, Grupo de Acción Internacional de la Conferencia Nacional sobre Desarrollo Social (CONADES), cedep@cedepere.org, hecbejar@gmail.com, www.conades.org.pe;
Asociación Nacional de Centros de Investigación; Promoción Social y Desarrollo; Centro de Estudios para el Desarrollo y la Participación (CEDEP); Grupo de Economía Solidaria; Grupo Género y Economía; Plataforma Interamericana de Derechos Humanos, Comité Perú; Red Jubileo 2000

:الفلبين

Social Watch Philippines, sowatchphil@gmail.com, info@socialwatchphilippines.org, www.socialwatchphilippines.org;
Action for Economic Reforms (AER); ALAGAD-Mindanao; Albay NGO-PO Network; Alliance of Community Development Advocate; Alliance of Community Development Advocates Provincial NGO Federation of Nueva Vizcaya; Alliance of Concerned Teachers (ACT); Alternate Forum for Research in Mindanao (AFRM); Alternative Community-Centered Organization for Rural Development (ACCORD); Asian NGO

Foundation for Young Orphans (FYO); Fountain of Hope Ministry Pader; Friends in Need Association (FINA); Friends of Orphans Pader; Friends Orphanage School; General Community Development Association; Genesis Microfinance Bureaux Ltd (Genefina); German Development Services; Goal Uganda; God's Mercy Uganda (Traditional Herbs); Good Hope Foundation for Rural Development; Gospel Pace-Setting Ministries (GPM); Grass Root Women Development Organization (GWODEO); Green Pasture Christian Outreach; Gukwatamanzi Farmers Association Ltd; Gulu Community Based Management Network Project (GCBMNT); Gulu District NGO Forum (GDNF); Gulu Foundation Community Based Rehabilitation; Gulu Women Empowerment Network; Gwosusa Emwanyi Women's Association; Habitat for Humanity; Hamukungu Women Association Group; Hewasa Health through Water and Sanitation Programme; HIV/AIDS Care and Support Project; Holistic Services for Uganda; Hope after Rape; Hope Association; Huys Link Community Initiative; Ibanda Rural Development Promoters; Ibanda Zero Grazing Association (IZGA); Iganga District NGO/CBO Forum; Ikongo Rural Development Association; Initiative for Women Equation (IWE); Integrated Care and Development Initiative; Integrated Environmental Defence (INED); Integrated Family Development Initiatives (IFDI); Integrated Rural Development Initiatives; International Anti Corruption Theatre Movement; International Child Welfare Organization; International Institute for Cultural and Ethical Development; Jamii Ya Kupatanisha; Jinja Diocesan Coordinating Association (JIDDECO); Jinja Mothers' Savings and Credit Scheme; Joint Energy and Environment Project (JEEP); Joint Energy to Save the Environment (JESE); Jonam Development Foundation; Kabaale District Civil Society Organizations Network; Kabale Civil Society Forum (KACSOF); Kabale Farmers Networking Association; Kabarole Intergrated Women's Effort in Development (KIWED); Kabarole NGOs and CBOs Association (KANCA); Kabarole Research and Resource Centre (KRC); Kabbo Women's Assistance Finance and Project; Kabongo Women's Group / Dodoth Community Based Development Association; Kakuuto Network of Indigenous Voluntary Associations (KANIVA); Kamengo Business Institute; Kamuli Lutheran Church; Kamuli Lutheran Church HIV/AIDS Care and Support Project; Kamuli Network of NGOs (KANENGO); Kamwenge Bee Keepers Cooperative; Kamwenge District Indigenous Voluntary Development Organizations Network (KADIVDO); Kanyenze Rural Women's Organization; Kapchorwa Civil Society Organizations Alliances (KACSOA); Karambi Women's Association; Kasangati Orphans Fund Society; Kasawo Namuganga Development Association; Kaserengethe Rural Development Initiative Women Group; Kasese District Development Network; Kasilo Christian Youth Association; Katakwi Evangikinos People Living with AIDS (HIV/AIDS) (KEPLWA); Kayunga District Farmers Association; Kibaale District Civil Society Network; Kibuku Multipurpose Cooperative Society Ltd; Kicwamba Nyankuku Rural Development; Kigezi Health Care Foundation; Kigulu Development Group; Kiima Foods; Kiira Adult Education Association; Kinawataka Women Initiative;

Development (ALFORD); Action to Positive Change on People with Disabilities; Adult Education Centre; Adyaka Orphan Development Initiatives (AODI); Africa 2000 Network Uganda; Africa for Christ International; African Child Care Foundation; African International Christian Ministry (AICM); Agency for Promoting Sustainable Development Initiative (ASDI); Agriculture and Rural Development Programme; Akiika Embuga Women's Self Help Association; Akwata Empola Women Development Association; Anaka Foundation Gulu; Anthony Youth Development Association (AYDA); Anti Corruption Coalition Uganda (ACCU); Arua District Farmers Association; Arua District Indigenous NGO Network (ADINGON); Awake Bushenyi; Bagya Basaaga Orange Freshed Potato Growers and Processors (BBOFFGAP); Bahai Faith International National Spiritual Assembly of The Bahai of Uganda; Bakatawamu Information and Development Empowerment (BIDE); Bakonzo Culture Association; Balyalwoba Rehabilitation and Development Agency (BARDEA); Banyo Development Foundation; Basic Needs UK in Uganda; Bedmot Child and Family Programme; Benevolent Support Child Programme Kampala; Bidhompola Community Development Association Mayuge (BICODA); Bileafe Rural Development Association (Arua); Blessings Christian Rehab Ministries; Blind But Able Self Help Project; Budde Women's Development Association; Budongo Forest Community Development Organization (BUCODO); Bugiri District Literacy and Adult Education Network (BLAEN); Bugisu Civil Society Forum (BUCINET); Build Up Again Ex Prisoners Association (BAP); Bukogolwa Widows and Orphans Care Centre; Bundibugyo Association of the Disabled; Bundibugyo District NGOs/CBs Forum; Bunyoro Youth Development Network; Bushenyi District Civil Society Organization Forum (BUDCOF); Buso Foundation; Buwagi Rural Development Foundation; Ceazaria Complex Public Library; Centre for Community Enterprise; Centre for Conflict Resolution (CECORE); Centre for Environmental Technology and Rural Development (CETRUD); Centre for Peace Research (CPR); Centre for the Integrated Development; Child Aid International Lyantonde; Christian Children's Network International; Community Action for Rural Development Association (CARD); Community Based Rehabilitation Alliance (COMBRA); Community Development Resource Network (CDRN); Community Effort for Women Development Concerns (CEWDCO); Community Empowerment Partnership; Community Health and Development Association-Uganda (COHEDA-Uganda); Community Integrated Development Initiatives; Concern for the Girl Child; Cultural Agency for Social and Environment Development (CASRDEN); Development and Rehabilitation Organization (DABO); Development Training and Research Centre (DETREC); Ebnezer Rural Ministries Uganda (ERIMU); Engbuze Za Tooro Tooro Youth Platform for Action; Enhance Abilities Initiatives (EAI); First African Bicycle Information Office (Fabi); Forum for Women in Democracy; Foundation for Development and International Links (FODILI); Foundation for Human Rights Initiatives (FHRI); Foundation for Rural Development (FORUD); Foundation for Rural/Urban Poverty Alleviation (FORUPA); Foundation for Urban and Rural Advancement (FURA);

Wake Up (WOWAP); The Community Support And Development Network (CSDN); Biharamuro Originating Socio-Economic Development Association (BOSEDA); Community Participation Development Association (COPAEDA TZ); Matumaini Mapya; Kigoma-Kasulu Non Governmental Organization Network (KIKANGONET); Kigoma And Ujiji Non Governmental Organization Network (KIUNGO-NET); Free Ambassadors Women And Children Mission Tanzania (FAWACM); Health And Medicare Foundation For The Albinism (HEMFA); Kikundi Cha Wanawake Kilimanjaro Cha Kupambana Na Ukimwi (KIWAKUKI); Kilimanjaro Women Information Exchange And Consultancy Company Limited (KIWIECO); Moshi Paralegal Organization; Huruma Social Development Action; Lindi Womens' Paralegal Aid Centre (LIVOPAC); Nachingwea Organization For Social Development (NASODE); Babati Paralegal Centre (BAPACE); Tanzania Mineworkers Development Organization (TMDO); Community Volunteers Development Support (CVDS); Wasaidizi Wa Sheria Na Haki Za Binadamu Serengeti (WASHEHABISE); Ileje Environmental Conservation Association (IECA); Mbozi Biogas Energy And Environmental Protection Association (MBEPA); Tushiriki; Morogoro Paralegal Centre; Kivulini Women's Rights Organization; Kuleana Center For Children's Rights Profile; Kuleana; Mwanza Women Development Association (MWDA); Woman And Child Vision (WOCHIV); Centre For Environment And Health (CEHE); Community Development For All (CODEFA); Development Vision And Mision Group (DEVMI); Kibaha Paralega Centre; Youth Partnership Countrywide (YPC); Vijana Vision Tanzania; Economic And Social Organisation (ESO ORGANISATION); Tanzania Disabled Persons Movement; Wazee Na Ukimwi Singida (WAUSI); Mategemeo Group Malo (MGM); Muungano Wa Vikundi Wa Wafugaji Kanda Ya Korogwe Magharibi (MVIWAKOMA); Orphans And Vulnerable Children Care Centre (OVCCC); Paralegal Aid Scheme For Women And Children; Society For Women And Aid In Africa Tanzania Chapter (SWAATKORO); Tanga Aids Working Group (TAWG); Umoja Wa Walemavu Zanzibar (UWZ)

تایلند:

Social Agenda Working Group (Social Watch Thailand), suiranee@yahoo.com; Chulalongkorn University Research Institute; Foundation for Labour and Employment Promotion (HomeNet Thailand); Drug Study Group; Focus on the Global South Thailand; Foundation for Children's Development; Foundation for Women; Peace and Conflict Study Centre; Peace and Culture Foundation; Political Economy Centre; Women Network for the Advancement and Peace; Sustainable Development Foundation

تونس:

Tunisian League for Human Rights, sjourchi@yahoo.fr; Tunisian Association for Democratic Women, bochra.bhh-avocate@voila.fr

أوغندا:

Development Network of Indigenous Voluntary Association (DENIVA), info@deniva.or.ug, www.deniva.or.ug; Acoke Rural Development Initiatives (ARDI); Action Aid Uganda; Action for Development (ACFODE); Action for Slum Health and Development; Action for Youth Organization Uganda; Action Line for

Al Amal Social Association

سیرینام:

Equality & Equity, gitanyaligirja@hotmail.com; Foundation Double Positive; Ultimate Purpose; ProHealth; The Network of Marroon women; Women's Rights Centre; Culconsult; Institute for Public Finance

سويسرا:

Alliance Sud - Swiss Alliance of Development Organisations, pepo.hofstetter@alliancesud.ch, www.alliancesud.ch; Bread for All; Caritas; Catholic Lenten Fund; Helvetas; Interchurch Aid; Swissaid

تزرانیا:

Southern Africa Human Rights NGO Network (SAHRINGO) - Tanzania Chapter, sahringontz@yahoo.com, info@sahringo.or.tz, www.sahringo.or.tz; Ekenywa Poverty Eradication Foundation; Laretok - Le-Sheria Na Haki Za Binadamu Ngorongoro (LASHEHABINGO); Kituo Cha Maadili Kwa Jamii (CENTRE FOR SOCIAL ETHICS); Action For Relief And Development Assistance (AFREDA); African Youth Development Foundation; Association For The Prevention Of Torture (APT); Campaign For Democracy And Human Rights; Campaign For Good Governance (CGG); Centre For Widows And Children Assistance (CWCA); Chama Cha Walemavu Tanzania (CHAWATA); Chiara Children's Centre (CCC); Children's Dignity Forum (CDF); Children's Education Society (CHESO); Counselling And Family Life Organization (CAFLO); Development Peace And Human Rights Centre; Disabled Organization For Legal Affairs And Social Economic Development (DOLASED); Environmental Human Rights Care And Gender Organization (ENVIROCARE); Environmental & Human Rights Organization (ENVIROHURO); Hakielimu; Helpage International; Human Rights Centre For Disabled Persons; Journalists' Environmental Association Of Tanzania (JET); The Leadership Forum; Legal And Human Rights Centre (LHRC); Mocuba Community Development Foundation; National Organization For Legal Assistance (NOLA); PCNW; Social Economic, And Governance Centre (SEGP); Taaluma Women Group (TWG); Tanzania Centre For Conflict Resolution; Tanzania Citizen's Information Bureau (TCIB); Tanzania Gender Networking Programme (TGNP); Tanzania Home Economics Association (TAHEA); Tanzania Self Development Association (TSDA); Tanzania Media Women's Association (TAMWA); Tanzania Women Of Impact Foundation (TAWIF); Tanzania Women For Self Initiatives (TAWSEI); Tanzania Women Lawyers' Association (TAWLA); Tanzania Women Volunteers Association (TAWOVA); Tanzania Women And Children Welfare Centre (TWCWC); Tanzania Network Of Women Living With Hiv/Aids; Tanzania Youth Awareness Trust Fund (TAYOA); Tanzania Girls Empowerment And Training Centre; Training For Sustainable Development (TSD); United Nations Association Of Tanzania (UNA - Tanzania); Upendo Women's Group; Winners National Association (WINA); Women Advancement Trust (WAT); Women And Children Improvement Agency (WOCHIA); Women In Action For Development (WADE); Women In Law And Development In Africa (WILDAF); Women's Legal Aid Centre (WLAC); Women's Research And Documentation Programme; Centre For Human Rights Promotion (CHRP); Women

International; Management Sciences for Health; Marie Stopes International in Vietnam; Nordic Assistance to Vietnam; NGO Fontana; The Norwegian Mission Alliance Vietnam; Norwegian People's Aid; Oxfam Great Britain; Oxfam Hong Kong; Oxfam Quebec; ORBIS International; Operation Smile Vietnam; Oxfam Solidarity Belgium; Pact; Partage; Program for Appropriate Technology in Health; Population Council in Viet Nam; Prosperity Initiative C.I.C.; Pathfinder International Vietnam; Plan in Vietnam; Pearl S. Buck International Vietnam; Population Services International, Vietnam; PeaceTrees Vietnam; Rosa Luxemburg Stiftung; Room to Read; Rutgers WPF; Save the Children in Vietnam; Saigon Children's Charity; Netherlands Development Organisation SNV; Samaritan's Purse International Relief; Spanish Red Cross; The Asia Foundation; Terre des hommes Foundation - child relief (Lausanne, Switzerland); Triangle Generation Humanitaire; Vredeseilanden - VECO Vietnam; Volunteers for Peace Vietnam; Volunteers In Asia; Vietnam Assistance for the Handicapped; Voluntary Service Overseas in Vietnam; Vietnam Veterans of America Foundation; Vietnam Veterans Memorial Fund; Vets With A Mission; World Concern Vietnam; Woolcock Institute of Medical Research Vietnam; The William J. Clinton Foundation; World University Service of Canada; World Vision International - Vietnam; Worldwide Orphans Foundation; Xin Chao Kinderhilfe Vietnam; Youth With A Mission, Mercy, Relief and Development Asia.

اليمن:

Human Rights Information and Training Center, hritc@y.net.ye, www.hritc.net

زامبيا:

Women for Change (WFC), wfc@zamnet.zm, www.wfc.org.zm;
Basic Education Teachers Union of Zambia (BETUZ); Zambia Institute of Environmental Management (ZIEM); Non-Governmental Coordinating Council (NGOCC); 2410; Gallant Youth of Zambia

Action Aid USA; Center of Concern; Hunger Notes

الأوروغواي:

Social Watch Secretariat, socwatch@socialwatch.org, www.socialwatch.org;
Centro Interdisciplinario de Estudios sobre el Desarrollo (CIEDUR); CNS Mujeres por Democracia, Equidad y Ciudadanía; Instituto del Tercer Mundo (TeM); Instituto Cuesta Duarte PIT-CNT; Mujer y Salud en Uruguay (MYSU)

فنزويلا:

Programa Venezolano de Educación-Acción en Derechos Humanos (PROVEA), provea@derechos.org.ve, www.derechos.org.ve

فيتنام:

VUFO-NGO Resource Centre, director@ngocentre.org.vn, www.ngocentre.org.vn;
Animals Asia Foundation; ActionAid Vietnam; Agricultural Cooperative Development International / Volunteers in Overseas Cooperative Assistance; Adventist Development and Relief Agency in Vietnam; Aide et Action International in Vietnam; Academy for Educational Development; Australian Foundation for the Peoples of Asia and the Pacific; Aida Ayuda, Intercambio y Desarrollo; Allianz Mission e.V.; American Red Cross; Union Aid Abroad APHEDA; The Atlantic Philanthropies; Australian Volunteers International; Bread For The World; BirdLife International in Indochina; Bremen Overseas Research and Development Association; CARE International in Vietnam; Caritas Switzerland; Christian Blind Mission; Centre for International Studies and Cooperation; Centre for Educational Exchange with Vietnam of the American Council of Learned Societies; CESVI Fondazione Onlus; CHF - Partners in Rural Development; Children's Hope In Action; ChildFund in Vietnam; Compassion International; Clear Path International; Catholic Relief Services; Challenge to Change; Church World Service; Danish Deming Group; DKT International in Vietnam; Development Workshop France; Enfants&Developpement; Eau Agriculture Santé en milieu Tropical au Vietnam; Eye Care Foundation; Education for Development; East Meets West Foundation; Environment and Development in Action; Friedrich Ebert Stiftung; The Fred Hollows Foundation; Family Health International; Foundation for International Development/Relief; Fundacion Promocion Social de la Cultura; Global Community Service Foundation; Good Neighbors International; German Red Cross - Vietnam Country Office; Research and Technological Exchange Group; Glocal Ventures, Inc.; Habitat for Humanity Vietnam; Hagar International in Vietnam; HealthBridge Foundation of Canada (formerly PATH Canada); Heifer International Viet Nam; HELVETAS, Swiss Association for International Cooperation; HUE HELP; Holt International Children's Services; Handicap International Federation; Handicap International Belgium in Vietnam; Helen Keller International-Vietnam; International Development Enterprises; Institute of International Education; Lien Aid; LCMS World Mission; Loreto Vietnam Australia Program; Mines Advisory Group; Maryknoll; Mennonite Central Committee; Medical Committee Netherlands Vietnam; Medecins du Monde France; Medical, Education, Development Resources, International Exchange; Malteser

Sustainable Agriculture Trainers Network; Talent Calls Club; Tecwaa Child and Family Project Bweyale-Masindi; Temele Development Organization (TEMEDO); The Aged Family Uganda; The Forestry College at Nyabeyya; The Modern Campaign against Illiteracy; The Organization for the Emancipation of the Rural Poor; The Uganda Reach the Aged Association; The United Orphans Association; The Youth Organization for Creating Employment; Tirinyi Welfare Circle; Tororo Civil Society Network; Tororo District NGO Forum; Trinita Rural Integrated Community Development Association; Tripartite Training Programme; Triple B Kasese Community; Tukole Women's Group; Tusubiri Health and Research Foundation; Twezimbe Rural Development Organization; Uganda Change Agent Association; Uganda Christian Prisoners Aid Foundation; Uganda Church Women Development Centre; Uganda Coalition for Crisis Prevention (UCCP); Uganda Development Initiatives Foundation; Uganda Environmental Education Foundation; Uganda Environmental Protection Forum (UEPF); Uganda Gender Resource Centre; Uganda Human Rights Activists; Uganda Indigenous Women's Club; Uganda Joint Action for Adult Education; Uganda Martyrs Parish; Uganda Media Women's Association; Uganda Mid Land Multipurpose Development Association; Uganda Mid Land Multipurpose Development Foundation; Uganda National Action on Physical Disabilities (UNAPD); Uganda Orphans Rural Development Programme; Uganda Project Implementation and Management Centre (UPIMAC); Uganda Restoration Gospel Churches Organization; Uganda Rural Development and Training Programme; Uganda Rural Self Help Development Promotion (SEDEP); Uganda Support for Children and Women Organization; Uganda Women Foundation Fund; Uganda Women Tree Planting Movement; Uganda Women's Finance and Credit Trust Limited; Uganda Women's Welfare Association; Uganda Women's Effort to Save Orphans; Uganda Young Men's Christian Association; Uganda Youth Anti AIDS Association; UN Association of Uganda; United African Orphanage Foundation; United Humanitarian Development Association; United Orphanage School; Urban Rural Environment Development Programme; Victoria Grass Root Foundation for Development; Voluntary Service Team Mubende; Voluntary Services Overseas; Voluntary Services Trust Team; Volunteer Efforts for Development Concerns; Vredeseilanden Coopibo-Uganda; Wakiso Environment Conservation and Development Initiative; Wera Development Association; Women Alliance and Children Affairs; Women Together for Development; World Learning Inc; World Light Caring Mission Initiative; Youth Alliance in Karamoja (YAK); Youth Development Foundation; Youth Development Organization - Arua; Youth Initiative for Development Association; Youth Organization for Social Education and Development

أوكرانيا:

Liberal Society Institute, okisselyova@volicable.com, okisselyova@yahoo.com

Global-Local Links Project, tanya.dawkins@gmail.com; Institute for Agriculture and Trade Policy (IATP), iatp@iatp.org, www.iatp.org;

Kinyamaseke United Women Club; Koboko Civil Society Network; Koka Women Development Programme; Kumi Network of Development Organizations; Kumi Pentecostal Assemblies of God; Kyakulumbye Development Foundation; Kyebando Associates Club; Lira Community Development Association; Literacy and Adult Basic Education; Little Sister of St. Francis; Makindye Multipurpose Youth and Vendors Group-CBO; Malukhu Youth Development Foundation; Masindi District Education Network; Matilong Youth Mixed Farming Organization; Mbarara District Civil Society Organizations Forum; Mengo Child and Family Development Project Ltd; Mpigi Widows Entrepreneurs (MWEEA); Mpigi Women Development Trust (MWODET); Ms Uganda; Mt. Rwenzori Initiative for Rural Development; Mukono Multipurpose Youth Organization (MUMYO); Musingi Rural Development Association; Nabinyonyi Development Group; Namutumba District Civil Societies Network; Nangabo Environment Initiative (NEI); National Community of Women Living with HIV/AIDS (Nacwola) Kamuli; National Foundation for Human Rights in Uganda (FHRI); National Union of Disabled Persons in Uganda (NUDIPU); National Women Association for Social & Education Advancement; Ndiima Cares Association (NDICA); Network of Ugandan Researchers and Research Users (NURRU); Ngeye Development Initiative (NDI); Nile Vocational Institute (NVI); Northern Uganda Rural Association; Northern Uganda Vision Association; Ntulumbe Village Women's Association; Ntungamo District Farmers Association; Ntungamo District Local Government CBO; Ntungamo District NGOs/CBOs Forum; Ntungamo Rural and Urban Development Foundation; Nyabubare United Group; Nyio Development Association; Organization for Rural Development; Osiya Integrated Farmers' Cooperative; Palissa Development Initiative; Pallisa District NGOs/CBOs Network; Pamo Volunteers; Participatory Initiative for Real Development (PIRD); Participatory Rural Action for Development; Peace Foundation; Plan International Kampala; Poverty Alert and Community Development Organization (PACDO); Poverty Alleviation Credit Trust; Prayer Palace Christian Centre Kibuye; Protecting Families against HIV/AIDS (PREFA); Rakai Children Trust; Rakai Community Strategy for Development (RUCOSDE); Redeemed Bible Way Church Organization; Riamiriam Moroto Nakapiripiri Civil Society Network; Ruhama Bee Keeping Group; Rural Initiative for Community Empowerment; Rural Initiatives Development Foundation (RIDF); Rural Productivity for Development Africa; Rushenyi Youth Drama Actors; Rushooka Orphans Education Centre; Rwenzori Agriculture Diversification Promotion Organization; Rwenzori Information Centre (RUCNET); Rwenzori Organization for Children Living Under Difficult Circumstances; Rwenzori Peace Bridge of Reconciliation; Rwoho Bakya Twimusiyan Tukore; Samaritan Partners for Development; Saving and Credit Society; Single Parents Association of Uganda; Small World Counselling Health Education Association; Soroti District Association of NGOs/CBOs Network; Soroti Rural Development Agency; South Eastern Private Sector Promotion Enterprise Limited; Spiritual Assembly of Uganda; St. Francis Tailoring Helper Programme; Sustainable Agriculture Society of Kasese;

الراصد الاجتماعي: تعزيز المساواة

يُمثِّل "الراصد الاجتماعي" شبكةً تضمُّ في الوقت الراهن أعضاء من أكثر من 60 بلدًا في أنحاء العالم. وقد أنشئت في عام 1995 بمثابة حيزٍ لقاءٍ "للمنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالتنمية الاجتماعية والتميز الجنوسي"، استجابةً للحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية المطلوبة لترجمة وعود الأمم المتحدة في الواقع. ومذَّك، نشرت هذه الشبكة -التي ما فتئت تتنامى باستمرار كمًّا ونوعًا- 15 تقريرًا سنويًّا، شكَّلت أدواتٍ للمدافعة على المستويات المحليَّة والإقليمية والدوليَّة، وتناولت فيها التقدم المحقَّق والتراجعات التي عرفها النضال ضد الفقر واللامساواة الجنوسية.

القمة الاجتماعية (كوبنهاغن) ومؤتمر النساء (بيجينغ)، وللمرة الأولى، القضاء على الفقر واللامساواة الجنوسية باعتبار ذلك هدفًا عالميًّا مشتركًا، لوضع غاياتٍ وجدول زمنيٍّ ملموسٍ لتحقيق الهدف الذي صيغ على نحوٍ ضبابي في سنة 1946 في شرعة الأمم المتحدة بوصفه "كرامة للجميع". ولتعزيز الإرادة السياسية المطلوبة للوفاء بهذه الوعود ولكي تصبح واقعيًّا، أنشأت مجموعة من منظمات المجتمع المدني "شبكة الراصد الاجتماعي" حيزًا لتلقي فيه المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية والتميز الجنوسي" (الراصد الاجتماعي، العدد صفر، 1996).

وهكذا، فقد شكَّلت "الراصد الاجتماعي" ليكون أداة نافذة لعرض المعلومات الإحصائية الدولية المتاحة وتقديمها، وكذلك للإفادة عن جوانب المسائل النوعية التي تُعالج عبر تحليلاتٍ تقدِّمها المنظمات الاجتماعية العاملة على المستوى الوطني. كما يكرِّس التقرير الذي يُنشر سنويًّا لعرض التقدُّم المحقَّق والتراجعات الحاصلة في سياق النضال ضد الفقر ومن أجل المساواة الجنوسية، وهما الهدفان المتجاوران الكبيران، إذ أنَّ غالبية الناس المطلقة ممَّن يعيشون الفقر هم النساء.

وقد أصبحت تقارير "الراصد الاجتماعي" السنويَّة المبادرة الرقابية المستدامة الأولى في مجال التنمية الاجتماعية والمساواة الجنوسية على المستوى الوطني، والأولى في جمعها الرؤى العالمية في بوتقة واحدة، فيما هي تضيف البُعد الدولي إلى الجهود والحملات المحليَّة.

وقد تميَّز التقرير في عدده "الصفر" المنشور في سنة 1996 بمساهمات 13 منظمة؛ ومذَّك، تستمر الشبكة في تعاضدها بثبات. فللراصد الاجتماعي، رهنًا، أعضاء ("راصدون" "watchers") في أكثر من 70 بلدًا في أرجاء العالم، فيما تتنامى العضوية بأطرادٍ في كل سنة.

سنة 1995: عنيانا الحاجة إلى توليد الأدوات والاستراتيجيات لتصحيح الافتقار إلى آليات المساواة ولضمان مراعاة التعهدات الدولية المرتبطة بالسياسات الاجتماعية والأهداف التنموية. ففي العقد الذي نشأ "الراصد الاجتماعي" خلاله، أعادت سلسلة المؤتمرات رفيعة المستوى التي عقدتها الأمم المتحدة [ابتداءً من قمة الأطفال في سنة 1990، وانتهاءً بقمة الألفية في سنة 2000] الاعتبار للأجندة الاجتماعية العالمية. وفي سنة 1995 حدَّدت

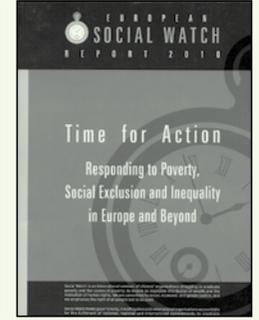
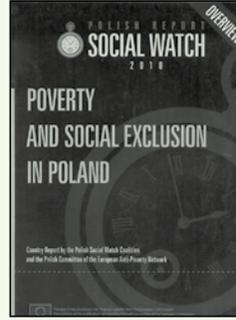
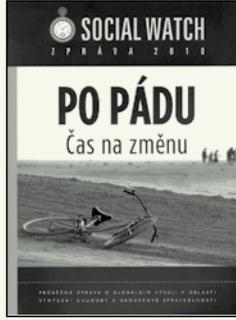
منذ الإصدار رقم "صفر" المنشور في سنة 1996 وحتى الإصدار السادس عشر، أضاء تقرير "الراصد الاجتماعي" على أكثر من 670 تقريرًا واردًا من منظمات المجتمع المدني، وكلها تتشارك في تذكير الحكومات بتعهداتها والعمل على تنفيذها، أكان ذلك من بلد إلى بلد أم على المستوى الدولي.

ويحافظ الإصدار الحالي -الذي يتميز باحتوائه تقارير واردة من 65 ائتلافًا وطنيًا من أعضاء "الراصد الاجتماعي"- على انقِاد الشعلة التي كانت سببًا لإصدار "الشبكة" النور في

مذكرة تفاهم بين المجموعات الوطنية و«شبكة الراصد الاجتماعي»

1. على الائتلافات (أو التحالفات) أن تكون قائمةً في البلد، وأن تنشط في مسأله التنمية الاجتماعية (وليس باعتبارها ذات طابع أكاديمي أو استشاري حصريًا).
2. يقوم التزامها الأساسي تجاه الشبكة الدولية بتقديمها تقريرًا يتضمَّن استنتاجاتها الخاصة وتعيينها الأولويات، وذلك كي تُشمل في النشر السنوي.
3. عليها أن تتوقَّع استخدام تقاريرها الوطنية والتقرير العالمي في أنشطة الضغط المُمارَس على مستوى وطني.
4. يجب أن تكون منفتحة على مشاركة منظمات أخرى، وأن تعمل بنشاط على توسيع وعي «الراصد الاجتماعي» وتشجيع المنظمات الأخرى على المشاركة.
5. أن تكون مسؤولة عن جمع التبرعات لتمويل أنشطتها. فالائتلافات الوطنية ليست تابعة من حيث ماليتها، أو مسؤولة ماليًا أمام أمانة (سكرتاريا) «الراصد الاجتماعي» أو أي من هيئاته الدولية الأخرى.
6. يعيَّن كل ائتلاف هيكله التنظيمية الخاصة به.
7. ليست عضوية «الراصد الاجتماعي» وممارسة الوظائف الحكومية بالأمرين المتوافقين على الإطلاق.
8. إنَّ التعاون مع خطط العمل الوطنية يجب أن تلقى التشجيع على المستويات شبه الإقليمية والإقليمية والعالمية.
9. في حالات النزاع بين المنظمات الأعضاء/ المُشاركة ضمن ائتلافي ما على مسائل تتعلق بالراصد الاجتماعي (كالترشُّح لمركز تنسيق، أو المساهمة في تقرير «الراصد الاجتماعي»، أو تسمية مرشحين لحضور جمعية «الراصد الاجتماعي» العمومية) ينخرط كل الأطراف في الإعراب عن إرادتهم الطيبة لحلَّ المشكلات على الصعيد الوطني. وإذا لم يُتوصَّل، في حالات استثنائية، إلى الاتفاق، يمكن لـ «لجنة التنسيق» اتخاذ القرارات اللازمة.
10. لكي تبين انتماءها إلى الشبكة، تُشجَّع كل الائتلافات على استخدام شعار «الراصد الاجتماعي» لدى قيامها بالأنشطة الوطنية المباشرة المتصلة بأهداف «الراصد الاجتماعي» وغاياته. كما يُطلَب منها إبلاغ الأمانة الدولية عن الأنشطة المذكورة. وفي حالات أخرى، يمكن للائتلافات استئذان الأمانة الدولية أو لجنة التنسيق سلفًا في ما يتعلق باستخدام اسم «الراصد الاجتماعي» وشعاره.

ملحوظة: تبنَّت الجمعية العائمة الأولى مذكرة التفاهم في روما 2000، وحُدِّثت المذكرة في تشرين الأول (أكتوبر) 2009. متوفرة على الموقع التالي: www.socialwatch.org



15 - سنة بعد مؤتمر المرأة العالمي الرابع¹⁴. وفي عام 2011 نشر "الراصد الاجتماعي" ورقته الظرفية (Occasional Paper) السابعة تحت عنوان "Desafíos en común - Derechos humanos, desarrollo sustentable y la sociedad civil" التي قَدِّمَت تقارير موضوعات تتعلَّق بالمشكلات التي تواجه المنطقة، بالإضافة إلى التقارير الوطنية.

1 نظرت ورقة البحث الظرفية الخاصة الأولى التي وضعتها «ميريام فان ريزين» «نيوب الليث» (The Lion's Teeth) في السياق السياسي الذي نشأ معه "الراصد الاجتماعي". وتحلَّل ورقة البحث الثانية التي وضعتها "أنا ماريا آرتيغا": "Control Ciudadano desde la base" ديمقراطية تجربة اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية بتشيلي سنة 1997. وأما ورقة البحث الظرفية الثالثة فعبارة عن مصنَّف وضعه كل من "باتريسيا غارسي" و"روبرتو بيسيو" يقدم لتجربة مراقبة أهداف كوبنهاغن من خلال مثال "الراصد الاجتماعي" الملموس. وأما الورقتان الظرفيتان الرابعة والخامسة فقد نسقهما فريق البحث العلمي التابع لـ "الراصد الاجتماعي"، وهما تعالجان الفقر واللامساواة في أميركا اللاتينية والروابط بين الفقر وبين حقوق الإنسان. وأمَّ الورقة السادسة فقد حملت عنوان: "Beijing and Beyond - Putting Gender Economics at the Forefront". وقد أُطلقت خلال مراجعة اللجنة وضع المرأة احتفالاً بالذكرى الخامسة عشرة لتبني "إعلان بيجينغ" وخطة العمل الدولية. هذا، وتتوفر الأوراق الظرفية المذكورة على الرابط التالي: <www.socialwatch.org/taxonomy/term/459> .

إطلاق الأدلة- فرصاً لنشر مضامينها وتعميمها ولاحتمال الفسحات ذات الصلة في أوساط النقاش الدولية والوطنية وفي عمليات صنع القرار؛ إذ تنشر "الأمانة" التقرير بعدة لغات هي: الإسبانية والإنكليزية والفرنسية والعربية. كما أنَّ بعض الائتلافات الوطنية تنشر، أيضًا، نسخها الخاصة من التقرير، على نحو ما تقوم به ائتلافات إسبانيا وإيطاليا وتشيكيا وألمانيا وبولندا وأوروبا والهند والبرازيل. فائتلاف "الراصد الاجتماعي" في تشيكيا وإيطاليا، على سبيل المثال، ينشران "دليل المساواة الجنوسية"؛ في حين ينشر "الراصد الاجتماعي" في غانا تصنيفاً لتقاريره الوطنية، وينشر "الراصد الاجتماعي" في بنين "تقريره الفصلي تحت عنوان "راصد بينين الاجتماعي". وفي كانون الأول (ديسمبر) من سنة 2009 أُطلق، أيضًا، "تقرير الراصد الاجتماعي الأوروبي" الأول تحت عنوان: "المهاجرون في أوروبا باعتبارهم لاعبين تمويين: بين الأمل والهشاشة".

على صعيد آخر، تُنشر من حينٍ إلى آخر تقارير ترمي بصورة أساسية إلى بناء قدرات الائتلافات الأعضاء، كما تُنظَّم ورش عمل تدريبية، وتنتج أوراق بحوث ومواقف. فقد نشر "الراصد الاجتماعي" في سنة 2010، على سبيل المثال، كتاباً تحت عنوان: "بيجينغ وما بعدها - وضع الاقتصاد الجنوسي في الواجهة

المحليُّ والعالميُّ والتقرير

في كل سنة، يختار "الراصد الاجتماعي" للتحليل المعمق موضوعاً مختلفاً يخرق مجمل التقرير، ويركِّز عادةً على العناوين المطروحة للنقاش على الأجنحة الدولية، التي يمكن معالجتها من منظور محلي. فيساهم خبراء من أصولٍ ونظمٍ متنوعةٍ بآراءٍ بديلةٍ حيال المسائل عبر مقالاتٍ مكرَّسةٍ للموضوعات المثارة، وتُستكملُ وجهة النظر الدولية هذه بتقاريرٍ وطنيةٍ وإقليميةٍ عبر المنظمات الأعضاء التي تعرض آراءها من منظور محلي وشؤون الأوضاع في بلدانها ارتباطاً بالموضوع المختار في كل سنة.

بالإضافة إلى ذلك، يُنتج "الراصد الاجتماعي" الأدلة والجداول التي تتضمن معلومات دولية تقاربية، مقدِّمًا رؤيةً كليَّةً (ماكروية) إلى الوضع المرتبط بأبعاد تنموية معيَّنة. وقد طوَّر "الراصد الاجتماعي" مؤشرات بديلة لقياس التقدم أو التراجع في المساواة الجنوسية وإشباع القدرات الإنسانية الأساسية، التي يستخدمها المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، حالياً، معياراً مرجعياً. وهذه الأدلة والمؤشرات هي: "دليل المساواة الجنوسية" (Gender Equity Index, GEI) و"دليل القدرات الأساسية" (Basic Capabilities Index, BCI). بالرغم من أنَّ الأعضاء يستخدمون الوثيقة في أعمال المدافعة ضمن أوضاع متنوعة، تُعتبر أنشطة إطلاق التقرير -فضلاً عن أنشطة



ومن خلال طرائق الاتصالات ووسائلها عبر موقعه الشبكي ونشرته الإعلامية الإلكترونية وصفحته على "الفيس بوك"، يستخدم "الراصد الاجتماعي وسائل الإعلام الجديدة وأدواته لنشر المعلومات المتعلقة بمسائل الجنوسة والتنمية وحقوق الإنسان، وكذلك لتوليد النقاش في ما بين ممارسي المجتمع المدني وناشطيه، وإيصال كل ذلك إلى صنّاع السياسة والصحافيين. فالدفاع والاتصالات والاستراتيجيات الحملوية يكمل بعضها الآخر لتحقيق الأهداف الموضوعية.

وفي مناسبات عديدة، توجه الناطقون بلسان "الراصد الاجتماعي" إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات القائمة بين الحكومات، متحدثين باسم الشبكة أو باسم قواعد المجتمع المدني الشعبية المكوّنة. وقد حرصت الشبكة على إبقاء الائتلافات الوطنية مبلّغة بما يحدث في سياق عمليات صنع القرار العالمي، وعلى تمكين الأعضاء من المشاركة في هذه التطورات.

شبكة مرنة

مع تنامي "حيز اللقاء" تطوّر العديد من جوانبه، ولكن أفكاره وأهدافه التأسيسية بقيت. ففي استعداداتها للمشاركة في قمة كوبنهاغن الاجتماعية، تبنت منظمات المجتمع المدني طرقاً خاصة ومرنة لانتظامها شبكة. إذ لم تنشأ أي هيكليّة رسمية أو لجنة توجيهية، كما لم تنشأ مجموعة تنسيق ثابتة. فقد فضّلت المنظمات غير الحكومية (NGOs) أن تُبلّغ بعضها بعضاً وأن تُنسّق أنشطتها في فضاء أفقيّة مفتوحة، أي وفق مقاربة رأى إليها بعض المحلّين باعتبارها مقاربة متقدّمة وسبّاقة لنموذج التنظيم الذي تبناه فيما بعد المنتدى الاجتماعي العالمي. وقد شكّل العديد من المنظمات غير الحكومية -التي شاركت في القمة الاجتماعية فيما بعد- عمود "الراصد الاجتماعي" الفقري. ونتيجة لذلك، تحتفظ هيكلية الشبكة ووظائفها بالكثير من مرونتها وانفتاحها الأوّليين.

بالإضافة إلى الائتلافات الوطنية فقد تهيكّلت الشبكة حول هيئات ثلاث: "الجمعية العامة"، "لجنة التنسيق"، و"الأمانة الدولية". وفي السنوات الأخيرة، أنشئت بُنى التنسيق الإقليمية وشبه الإقليمية لتكون فضاء مفضّل

-وليس بالضرورة بوصفها هيئة وسطية- لتربط الوطني بالعالمي.

إنّ "شبكة الراصد الاجتماعي" ليست كياناً مندمجاً، وهي لم تنطلق بكتابة نظامها الداخلي الحاكم؛ بل هي مذكرة تفاهم قصيرة بين مجموعات وطنية وبين الشبكة (أنظر الإطار) أصبحت إطار العمل الأساسي الذي جسّد الآمال المشتركة وعكس احترام استقلال الائتلافات الوطنية الذاتي وصنع القرار على نحو أفقي ديمقراطي. والمبدأ الرئيسي الذي يميّز "الراصد الاجتماعي" من شبكات المجتمع المدني الدولية في أنه ليس ثمّة كيان مركزي يؤمّن المال لأعضائه. وهذه المبادئ العملائية تساعد على تجنّب التوترات التي ترافق علاقات المانح-المتلقي ضمن الشبكة -لأنها ليست موجودة أصلاً-، وأيضاً على تجنّب خسارة الطاقة جرّاء النقاشات الطويلة حول المال والموازنات والإفادة عن الإنفاق، فضلاً عن المواد الإجرائية. كما أثّرت شعوراً قوياً لدى الأعضاء بثبات الشبكة واستقرارها.

وهكذا، تنظّم الائتلافات الوطنية بالطريقة التي تريد -أو تقدر عليه- بما يتلاءم وظروف كل بلد. وأما عضوية ائتلاف "الراصد الاجتماعي" فجند متوّعة، إذ يضمّ معاهد أو مراكز بحثية ومنظمات غير حكومية ومنظمات محلية متوّنة ونقابات ومجموعات نسوية ومنظمات ريفية وغيرها.

الجمعية العامّة

تعتبر الجمعية العامّة (GA) أعلى هيئة حاكمة في شبكة "الراصد الاجتماعي". إذ تُناقش فيها السياسات وتُخطّط الاستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى، بحيث تشكّل منتدى صناعة القرار. بيد أنّها تمثّل، أيضاً، فضاء لتعزيز الشعور بالانتماء وتقوية هوية الشبكة ووحدها. وتنعقد الجمعية العامّة مرة كل ثلاث سنوات، وهي انعقدت حتى الآن أربع مرات في كلّ من: روما (2000)، بيروت (2003) صوفيا (2006)، أكرا (2009)، ومؤخراً خلال عام 2011 في مانايلا. وقد خلّصت الجمعية المنعقدة في مانايلا إلى أنّ النموذج الاقتصادي

المدفوع بقوة النمو ليس بذّي كفاءة من الناحية الاقتصادية، وغير عادل من الناحية الاجتماعية، فضلاً عن أنه مدمر من الناحية البيئية وغير مستدام من الناحية السياسية، وتعهّد بتحدي النموذج الاقتصادي السائد على أساس نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي. وسيساهم "الراصد الاجتماعي"، أيضاً، في المفاوضات المتصلة بالمنخ وسيدافع من أجل مصادر مبتكرة لتمويل القضاء على الفقر ولتحقيق المساواة الجنوسية.

اللجنة التنسيقية

تعتبر اللجنة التنسيقية (CC) الهيئة السياسية المولّجة ممارسة عمل الشبكة اليومي، مع بنية تنظيمية تتطبّب اتصالات انسيابية تُيسّر مبدئياً من خلال قوائم عناوين بريدية إلكترونية، بالإضافة إلى اجتماعات وجاهية تُعقد مرة كل سنتين، فضلاً عن المؤتمرات الهاتفية المخصّصة لمناقشة مسائل محدّدة.

ولأنّ مهمة اللجنة التنسيقية هي "ضمان الرؤية السياسية ومشاركة الشبكة في الفسّحات والعمليات ذات الصلة، ويحاول تركيبها أن يمثّل التوازن الجغرافي والجنوسي وبراغيه، فضلاً عن الأخذ بعين الاعتبار مساهمة الأعضاء من حيث قدراتهم وخبراتهم التي يمكن أن تستفيد منها الشبكة على وجه الإجمال".³ وعلى العموم، فقد اتّخذت قرارات اللجنة التنسيقية بالإجماع، وقد استُشير بشأن كل قرار (ومناقشة) الراصدون في حينه. أما مشاركة عضوي الأمانة الثابتة -باعتبارها عضوين خاصين من أعضاء اللجنة- فتضمن التنسيق بين الهيئتين، فيما تكمن وظيفة الأمانة في توفير الدعم للقرارات الاستراتيجية وتنفيذها.

الأمانة الدوليّة

تعتبر الأمانة الدولية الهيئة التنفيذية الرئيسية في شبكة الراصد الاجتماعي. وقد أشار التقييم الخارجي الأول الذي خضعت له الشبكة (2000-1995) إلى أنّ "ما تغيّر من أدوار شبكة الراصد الاجتماعي المتنوعة هو دور الأمانة الدولية" (Hessini and Nayar, 2000). وفي

3 توصّف هذه الوثيقة طبيعة لجنة التنسيق ووكالتها التي أُنشئت عليها في الجمعية العامة الثانية المنعقدة في بيروت. الوثيقة متوفرة على الرابط التالي:

<www.socialwatch.org/node/9388>

2 يمكن إيجاد التقارير النهائية وأوراق العمل وغير ذلك من المواد الناجمة عن الجمعيات العامة المذكورة على الموقع الشبكي التالي: <www.socialwatch.org/>

<node/62>



نائب رئيس الفلبين «جيجومار بيناي» (Jejomar Binay) مع أعضاء شبكة «الراصد الاجتماعي» في حفل الافتتاح الرسمي للجمعية العامة العالمية للراصد الاجتماعي، مانايلا، تموز (يوليو) 2011.

Available from: <www.socialwatch.org/sites/default/files/2006/about/cambiarSW_Strategy_Framework_2007-2009.doc>.
 Van Reisen, M. (2001). The lion's teeth. The prehistory of Social Watch. Instituto del Tercer Mundo. Montevideo. Available from: <www.socialwatch.org/node/79>.

المراجع

Friedlander, E. and Adams, B. (2006). Social Watch external evaluation 2001-2005. Available from: <www.socialwatch.org/sites/default/files/SW_Evaluation_report.doc>.
 Hessini, L. and Nayar, A. (2000). A Movement Toward Social Justice. An Evaluation Report. Strategic Analysis for Gender Equity (SAGE). New York.
 Social Watch No. 0 (1996). The starting point. Instituto del Tercer Mundo. Montevideo. Available from: <www.socialwatch.org/node/11328>.
 Social Watch (2006). Strategy and Framework of Activities 2007-2009.

الأصل، كانت وظيفة الأمانة محدّدة بمسؤولية إنتاج التقرير، ولكن نظرًا لنمو الشبكة فقد أضيف إلى وظيفتها سلسلة من وظائف جديدة، بما في ذلك البحث وبناء القدرات وتنظيم الحملات والترويج للشبكة وكذلك تمثيلها في المنتديات الدولية.

تعزير المساءلة

صدّقت الجمعية العامة المنعقدة في «آكرا» خلال تشرين الأول (أكتوبر) 2009 على مفهوم «المسؤولية المشتركة» [أو «المساءلة المشتركة»] في ما بين أعضاء الشبكة وهيئاتها المختلفة (الأمانة، لجنة التنسيق، الأعضاء). وتعتقد شبكة «الراصد الاجتماعي» أنّ العمل الرئيسي هو تحقيق القضاء على الفقر والمساواة الجنوسية والعدالة الاجتماعية، أولاً على المستويين المحلي والوطني، ولذا فإنّ الأنشطة والبنى الدولية ينبغي أن تكون مسؤولة في سياق خدمتها القواعد المكوّنة الوطنية والمحلية، وليس العكس.

سيحقّق «الراصد الاجتماعي» أهدافه من خلال استراتيجية المدافعة والتوعية والمراقبة والتنمية التنظيمية والتشبيكية الشاملة. فالراصد الاجتماعي يُعزّز التنمية المستدامة التي يحتل الإنسان منها القلب ويعمل من أجلها. والسلام هو شرط يسبق إحقاق حقوق الإنسان والقضاء على الفقر. بيد أنّ الفقر وانعدام احترام حقوق الإنسان، أيضًا، يستقرّان في أساس العديد من النزاعات المسلّحة. ولذا، فإنّ الآثار المدمّرة التي يخلّفها نزاعٌ ما على الناس، وكذلك الأوضاع التي تعقبه، تحوز اهتمام الراصد الاجتماعي الخاص.



أنه صعب من الناحية السياسية، حيث توجد مصالح مترسّخة. هنا بالتحديد تجدون مفتاحكم. يمكن لـ «الراصد الاجتماعي» أن يفضّل دور رئيسي في دفع هذه الأجندة. فهو يتطلّب، على سبيل المثال، مزيج جديد من السياسات، يولّد مستويات أعلى من الاستثمار في الاقتصاد الفعلي، وخصوصاً في المؤسسات الصغيرة، وليس في المنتجات المائيّة التي لا تخلق قيمة أو وظائف؛ بحيث يغلّ علاقة أعدل بين مكاسب الإنتاجية وبين الأجور؛ وينتج نموّاً مندفعاً بالدخل، ويؤسّس لتوازن بين الاستراتيجيات القائمة على التصدير وبين المنظّمات الناجمة محليّاً؛ ويكمنّ الجميع مع المشاركة من خلال فرص تثقيفية تعليمية تدريجية وثيقة الصلة؛ ويسمح بإرساء قواعد توازن وتلازم عبر انسجام السياسة وتماسكها، مثلاً في خلق الوظائف الخضراء؛ ويضع الحقوق في العمل والحوار الاجتماعي في قلب عمل صنع السياسة. كما ينبغي لمزيج السياسات هذا أن يلتزم بأهداف التشارك في مكاسب العولمة ومنافعها على نحو متكافئ في سياق يزدهر فيه الصوت والمشاركة والديمقراطية. في هذه السنة، خلال مؤقّر العمل الدولي، وهو مؤقّرنا السنوي، كان لنا تقدّمان يمكنهما أن يكونا عنصرين مهمّين في فكرة النمو مع العدالة الاجتماعية. أول الاخرتين معاهدة جديدة تتعلق بالعمال المنزليين تدخل نظام الحقوق على الاقتصاد غير الرسمي. لقد تعيّن العمال المنزليون زمناً طويلاً سعيّاً إلى الحصول على ضماهم ونيل احترام ما يناضلون من أجله، وعلينا الآن أن نكفل سلوك المعاهدة طريق التصديق والإبرام والتنفيذ. وثانيّاً، نحن نتقدّم إلى الأمام نحو إقرار معايير «منظمة العمل الدوليّة» في السنة القادمة في ما يتعلق بالحماية الاجتماعية الشاملة لأرضيّتنا لتعزيز استراتيجيات الحماية الاجتماعية الضامنة والتمكينية، المنتجة والمستدامة، التي تحفّز المطالب الكئيبة. وعلينا، اليوم، أن نتذكّر أنّ 80% من العمال لا يملكون نفاذاً إلى الحماية الاجتماعية. وهذا يوضع ضمن إطار عمل استراتيجيات وطنية أوسع نطاقاً بما يؤوّل إلى خفض الفقر وإضفاء الطابع الرسمي على العمالة غير الرسمية. وهذه، على ما أعتقد، كتل إنشائية قوية للعدالة الاجتماعية، وأنا أدعوكم إلى العمل على التعبئة حولها، بحيث يمكن أن يكون دعمكم قيماً للغاية. كما أود أيضاً أن أذكر أنّ فئمة حركة ناشئة ووليدة تنادي بالعمل اللائق، تبدي للاحمها وتمحورها حول السابغ من تشرين الأول (أكتوبر) من كل عام، حيث أعلنت كونفدرالية الاتحادات النقابية الدولية هذا اليوم يومًا دوليًا للعمل اللائق، وهو ما سترغبون في الانضمام إليه.

أيها الأصدقاء الأعزاء، دعوني أختم بالقول إنّنا جميعاً نسلّمهم شجاعة الشباب العربي ووضوحهم وطاقاتهم، إلا أنّ تحويل الأحلام إلى واقع هو مهمتنا جميعاً. كما أنّ اتجاه التغيير ليس بالأمر المضمون، وعلينا بالتالي أن نكون جميعاً مراقبين لما يحدث. ينبغي علينا أن نقود التغيير نحو مُخرجات متوازنة وعادلة؛ كما ينبغي علينا أن نكون سُاسيّين ومُساءلين أيضاً. فنموذج الراهن الذي تطور منذ أوائل الثمانينيات أضحى غير ذي كفاية من الناحية الاقتصادية وغير مستقر من الناحية الاجتماعية ومدمّرًا من الناحية البيئية وغير مستدام من الناحية السياسية. ولذا، فقد وجب تغييره. ولكن التصديّ لذلك يمكن أن يؤدّي إلى تفاقم الصراع الاجتماعي. ولكننا نعلم ويخبرنا التاريخ أنّ من رحم النضال الاجتماعي يولد التغيير الإيجابي. وكما تعرفون أيضاً، فإنكم عندما اخترتم تحديّ الأفكار المهيمنة، وعندما اخترتم الدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة الجنوسية والقيم الأخرى الواقعة تحت نير الانتهاك والخرق، فقد كنتم تتحوّون جعل المجتمعات أفضل حالاً، فضلاً عن كونكم اخترتم خياراً آخر: خيار السباحة عكس تيار المصالح. ولذا، فإنّ الأمر صعب وسيظلّ صعباً دائماً. ولذا، ينبغي دائماً الحفاظ على الالتزام والإيمان الراسخ والثبات والطاقة الإيجابية بعيدة من الإحباط، وهو أمر أساسي. وستصلون إلى مبتغاكم، وهذا هو روح «الراصد الاجتماعي».. فما تقومون به حيوي. أمّنى لكم القوة والخيال في اضطلاعكم بالعمل الشمين، وأدعوكم إلى العمل يدًا بيد مع «منظمة العمل الدوليّة» للوصول إلى عصر جديد من العدالة الاجتماعية. أتقدم منكم بالبالغ الشكر.

1 كلمة Juan Somavia مدير عام «منظمة العمل الدوليّة» (ILO) أمام الجمعية العامّة في ماينا (الفلبين) 2011.
www.socialwatch.org/varios/manila/videos.htm

كما يعرف العديد منكم فأنا داعم كبير لـ «الراصد الاجتماعي». وأعتقد أنّ حركة المساواة هذه التي بدأتموها أثناء القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كونهان، وما بعدها، أثبتت بالتأكيد جدارتها، ولذا فإنّ روعي الاجتماعية المدنية هي معكم بالكامل. وشكراً لكم على عملكم الرائع الذي قمتم به في مراقبة تعهّدات الحكومات والالتزامات. إذ لطالما ذكرتموها على الدوام، فضلاً عن تذكركم المنظمات الدولية وشركات الأعمال والمنظمات غير الحكومية بضرورة العمل عليها.

لقد حدّدت المؤتمرات الرئيسية التي انعقدت في التسعينيات أجدتات التحوّل من الأمم المتحدة. كان ذلك زمناً بدأت فيه الحكومات تتساءل بصد الأفكار السائدة مع رؤية تنموية مستدامة. وكان العديد من الحكومات، أننّز جاهراً لتصدّر عملية صوغ المقاريات الجديدة. إلا أنّ تعهّدات التسعينيات أصبحت خاضعة أكثر فأكثر لمطالب نموذجي فوضوي غير منضبط، بات مع الوقت محققاً وغير متوازن إلى حدّ بعيد، بل غير مستدام سياسياً، على ما أعتقد. أمّا رهاً، فقد باتت الشجاعة والتصميم وفسحة التفكير والعمل على نحو مختلف، أضعف بكثير. وهذا يعطي دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بوصفها عوامل التغيير قيمة كبرى. ولعلّ «الراصد الاجتماعي» يشكل، اليوم، ضرورة، أكثر من أيّ وقت مضى.

أصدقائي الأعزاء، في سياق مراجعتنا لِمَا كان، علينا أن نقوّم الواقع الراهن والتقدّم إلى الأمام.. وسبب ذلك أنّ الأزمات المالية والاقتصادية مظاهر لنسق هو لا يتسم بالكفاءة خلق مستويات غير لائقة للدخل وتركز الثروات. وليس من المُتأجج أنّه كان هناك إضعاف واضح لمقاربة حقوق الإنسان. ونحن نعرف أنّ التحوّلات التي نرغب برؤيتها في مجتمعاتنا ينبغي أن تُسرّي بقوة الحركات الاجتماعية والنضال الاجتماعي. فالتقدم الاجتماعي يتطلّب يقظة ونشاطية ثابتتين. فقد ساعدت «أهداف التنمية الألفيّة» على تثبيت تركيز معيّن، وكانت وسيلة لتقدّم القياس، بحيث يمكننا تسجيل بعض النجاحات في خفض الفقر المطلق منذ عام 1990. ولكن، وفي الوقت نفسه، تبينّ الحقائق أنّ لدى 3,5 بليون إنسان على مستوى العالم الدخل نفسه الذي يتمتّع به 61 مليون من الأثنياء.

حتى هنا، في آسيا الديناميّة، نشهد النمو السريع الذي يطرا على المُخرج، إلا أنه يتّراق مع نمو بطيء في عدد الوظائف اللائقة وفي الأجور. يمكننا أيضاً الإشارة إلى أنّ أكثر من 200 مليون نسمة هم رسمياً عاطلون عن العمل على صعيد العالم، بما في ذلك نحو 80 مليون من الشباب والشابات، بحيث تفوق معدلات بطالة الشباب، في بعض الأحيان، من سبعة إلى عشرة أضعاف معدلات بطالة الفئات السكانية الأخرى. كما يبلغ عدد العمال الذين يعانون من عمالة هشّة ومعرّضة نحو 1,5 بليون عامل، فيما يبلغ عدد ما يعملون للبقاء على قيد الحياة ويعيشون بأقل من دولارين في اليوم نحو 1,2 بليون إنسان، وهما رقمان يتجهان مجدداً إلى الارتفاع. وهذا، على وجه التأكيد، ليس الطريق المؤدّي إلى التنمية المستدامة. فالسكان يطالبون عن حق مزيج من العدالة في كل جانب من جوانب حياتهم. وفي ثلاثة أرباع اثنين وتماين بلدًا التي تتوفر فيها البيانات والمعلومات، تتحوّل غالبية الأفراد ليصبحوا متشاهمين أكثر فأكثر حيال نوعية مستقبل حياتهم ومستواهم المعيشي. فالكثير منهم يشعرون بأنهم معترضون، بمن فيهم الطبقات الوسطى. وفي الوقت نفسه، فهم يرون كيف أنّ العديد من الحكومات هي إمّا ضعيفة جداً أو مسلوية الإرادة لتحكم بوجود بيرون المتموّنين ونفوذهم غير المنضبط وغير الخاضع للمساءلة، أولئك الذين يهيمنون على مجتمعاتهم ويخلّفون تأثيراً سلبياً كبيراً. فلدينا، من ناحية، مؤسسات مالية يُعتقّد لضخامتها أنها غير قابلة للشلل. ولدينا، من ناحية أخرى، العديد من الناس الذين يشعرون أنهم يُعاملون على أنهم قليل حتى يهتمّ بأمرهم. إنه أمر لا يمكن أن يستمر.

لقد صدمت الأزمان المالية والاقتصادية العالم بإدراكه أنّ التغيير كان أمراً ضرورياً. إلا أنّ فئمة العديد - بل الكثير جداً - من المؤشّرات الدالّة على العودة إلى مبدأ «الأعمال كما هي العادة»، وهذا لا يعدو أن يكون إلا وصفة للكآرة. واذن، كيف يمكننا التقدّم إلى الأمام؟ علينا أولاً أن نضع هدي العمل اللائق والحماية الاجتماعية باعتبارهما هدفين رئيسيين لأنساق النمو التنموي المستدام. وربما نخبر نشوء العديد من التوتّرات، بل معظمها، في عالم العمل. فالعمل اللائق والمنتج محورّي بالنسبة للكرامة الإنسانية، واستقرار حياة الناس وعائلاتهم، وللسلام في تجمّعاتنا ومجتمعاتنا، ولتنمو الاقتصادي المستدام. دعوني أقتبس: «إنّ الفقر في أي مكان هو تهديد للإزدهار في كل مكان». يعكس مبدأ دستور «منظمة العمل الدوليّة» هذا، كما قلمت أنتم بأنفسكم، حق جميع الناس في ألا يكونوا فقراء. وكل إنسان يعيش الفقر يعلم أنّ الخروج من إسار الفقر بعمل منتج هو الفرصة الفضلى ليعيش حياة كريمة. فالعمل ليس سلعة، بل هو أساسي للكرامة الإنسانية، إذا أردتم السلام ينبغي عليكم غرس العدالة الاجتماعية. هذه هي المبادئ العملية التي تؤمن بها «منظمة العمل الدوليّة». وأمّا سوق العمل فهي البوابة إلى العدالة الاجتماعية عندما تحترم الكرامة الإنسانية، ترشدها أفكار الحرية والانصاف والمساواة.

إنّ «منظمة العمل الدوليّة» وأجدتها هما في قلب العمليات الاجتماعية الواقعية والفعلية. فقد وُلدنا مؤسّسة في عام 1919 من رحم النضالات الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر. وفي عصر ازدهار الانتفاضات والثورات العربية نسجم نداءات مؤثرة لفرض العمل والعدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية، وكلها تُصنّف في مطلب واحد، ألا وهو العمل اللائق. وإنّ الانتقال إلى نسق مختلف من النمو تدعمه العدالة الاجتماعية هو أمر ممكن من الناحية التقنيّة، مع علمنا

جدول المحتويات

35.....	الممارسات الراهنة تهدّد وجودنا نفسه يوروستبّ	3.....	الحقّ في مستقبل روبرتو بيسيو
37.....	تمويل التنمية المستدامة والمتكافئة: أخضر ومتساو كايت ماكلينتورف التحالف النسائي من أجل العمل الدولي	9.....	الرائد الاجتماعي: مقدمة الطبعة العربية زياد عبد الصمد
39.....	من فعالية المساعدات إلى العدالة الضريبية باربارة أدامز منتدى السياسة العالمية	10.....	يجب أن تكون حقوق الإنسان في جوهر الإنعاش الاقتصادي بيان المجتمع المدني
41.....	عدالة الأجيال: إشباع الحاجات بدلاً من الجشع س. ج. جورج منظمة أرض الإنسان ألمانيا	11.....	قمةّ الريو + 20» وما بعدها: لا مستقبل من دون عدالة مجموعة عكس اتجاه التنمية العالميّة
45.....	تظاهرات الاحتجاج الإسبانية [«إنديغادوس»] تطرح الأسئلة الصحيحة ميرجام فأن رايزن [جامعة تيلبورغ] سيمون ستوكز، جورجينا كار [يوروستبّ]	21.....	«قمةّ الريو + 20»: التنفيذ هو المفتاح تشي يوك لينغ شبكة العالم الثالث
50.....	الإسكان والأرض والتنمية المستدامة ميلون كوئاري وشيفاني تشودري التقدّم المحقّق	23.....	التنمية المستدامة ودور الدولة المجدّد في المنطقة العربيّة شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
59.....	دليل القدرات الأساسية دليل المساءة الجنوسية	27.....	تغيير النماذج: المخرج الوحيد أليخاندر تشانونا الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك مجموعة عكس اتجاه التنمية العالميّة
63.....	دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تقارير البلدان الوطنية	30.....	نيجيريا: مفاتيح لخفض مستدام للفقر إدوارد أوّجي شبكة التنمية الاجتماعية
77.....		33.....	كيف تقوّم استدامة التنمية: خطوط التدرّج الأوروبي جيانفرانكو بولونا، جوليو ماركو راصد إيطاليا الاجتماعي

التقارير الوطنية

البلدان الأجنبية	البلدان العربية
96..... بوليفيا	78..... العراق
99..... البرازيل	81..... المغرب
102..... بورما - ميانمار	84..... فلسطين
105..... فنلندا	86..... الصومال
108..... ايطاليا	89..... السودان
111..... بولندا	92..... اليمن
114..... السنغال	
117..... الولايات المتحدة الأمريكية	

الحق في مستقبل

عرض تقرير «الراصد الاجتماعي» لعام 2012

روبرتو بيسيو¹

أمانة «الراصد الاجتماعي» الدوليّة

أقرّت الجمعية العامّة للأمم المتحدة عقد مؤتمر قمة خلال حزيران (يونيو) 2012 في «ريو دي جانيرو» بالبرازيل، أي في المدينة التي استضافت قبل 20 سنة مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي للبيئة والتنمية. ومؤتمر «الريو» المشار إليه المنعقد في 1992 عُرف على نطاق واسع تحت اسم «قمة الأرض»، وقد تبنّى فكرة التنمية المستدامة وأقرّ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغيّر المناخ والتصحر والتنوع الحيوي. حدّدت «لجنة برونديتلاند»² التنمية المستدامة آنذاك باعتبارها مجموعة من السياسات التي «تلبّي حاجات الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال القادمة أو حاجاتها للخطر». وقد توافق الجميع على توفير مجمل متطلبات المجال الاجتماعي وشروطه (بالقضاء على الفقر)، وفي الوقت نفسه إتاحة الفرص للاقتصاد لينمو في سياق احترام البيئة.

بيد أنّ قمة الريو (1992) لم تتمخض عن تحديد معنى «حاجات الحاضر» على وجه التحديد وماهيتها، ولكن خلال سلسلة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينيات أُطلقت عدّة تعهّات اجتماعات وُحدّدت، بما فيها تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة الجنوسية، فضلاً عن تحديد عدة مؤشرات وغايات. فعلى كل بلد أن يقرّر السياسات التي ستسمح بتحقيق هذه الأهداف والغايات المتفق عليها عالمياً. غير أنه بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي، لوحظ توافق على أنّ التجارة الحرة والتحرير الاقتصادي كانا الطريق الذي سيُنهج على نطاق واسع.

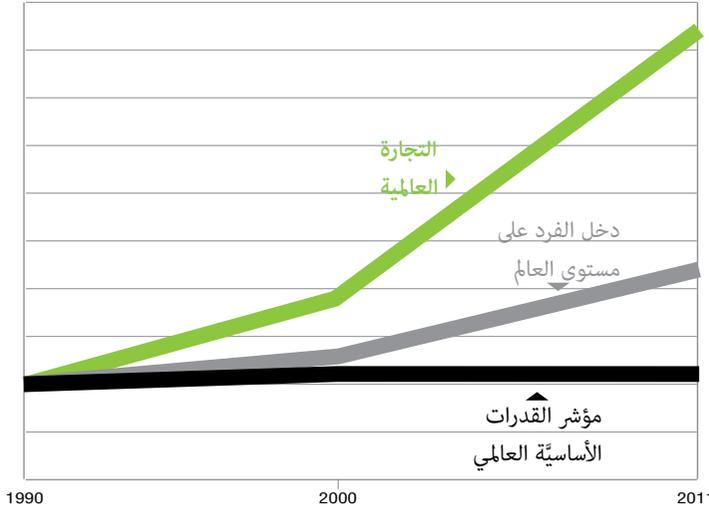
وبالتالي، فقد أعلنت «منظمة التجارة العالمية»³ -التي أنشئت في عام 1995- على صفحتها الإلكترونية ما يلي: «إن فتح الأسواق الوطنيّة

1 Roberto Bissio, Social Watch International Secretariat

2 عرفت «لجنة البيئة والتنمية العالمية» باسم رئيسها رئيس وزراء الزوج الأسبق «غرو هارلم برونديتلاند» (Gro Harlem Brundtland)، وقد أصدرت تقريراً تحت عنوان «مستقبلنا المشترك» (Our Common Future) كان بمثابة الورقة الملهمة لمداوات «قمة الأرض».

الشكل 1.

التجارة والدخل والقدرات الأساسية



ومساهماتها الأهم في التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء فيهما.

وقد تمكّنتنا من تحقيق أهدافهما: إذ تضاعف إجمالي صادرات العالم نحو خمس مرات في غضون عشرين سنة، حيث تنامت من قيمة إجمالية كانت تبلغ 781 بليون دولار في عام 1990 إلى 3,7 ترليون دولار في عام 2010. وخلال الفترة نفسها ضاعف سگان العالم دُخولهم السنوية أكثر من مرتين من 4,08 دولار في عام 1990 إلى 9,12 دولار في عام 2010.

عجز الكرامة

تفيد هذه المؤشرات أنّ ثمة وفرة في الموارد العالمية، التي تكفي لضمان الحاجات الأساسية لجميع سكان العالم البالغ عددهم 7 بلايين نسمة. ولكن الكثير من هؤلاء السكان يقاسون الفقر. وبحسب تقرير عام 2010 الصادر عن «منظمة الأغذية والزراعة الدولية» (FAO) فإنّ 850 مليون إنسان في العالم يعانون من نقص الغذاء، وهو عددٌ مرشّح للزيادة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء.

ولمراقبة الاتجاهات التي تعمّ الحرمان العالمي، فقد طوّر «الراصد الاجتماعي» القدرات

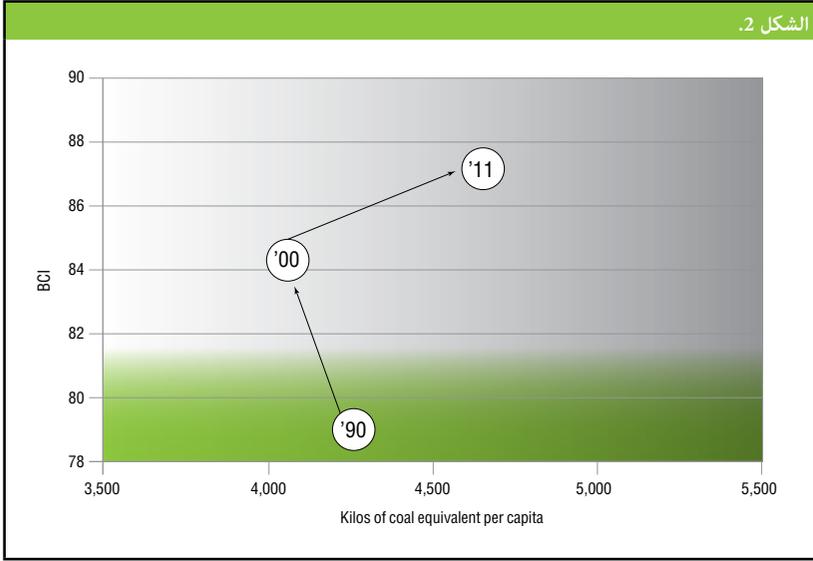
أمام التجارة الدولية (...) سيشجّع التنمية المستدامة وسيساهم فيها، كما سيرفع من مستوى الشعوب المعيشي، وسيخفّض الفقر، وسيعزّز السلام والاستقرار. وعلى نحو مماثل، فقد جاءت المادة الأولى من اتفاقية «البنك الدولي» -المعدّلة في عام 1989- لتؤسّس غرضاً رئيسياً، ألا وهو «تعزيز النمو المتوازن بعيد المدى للتجارة الدوليّة والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية من أجل تنمية الموارد المنتجة لدى الأعضاء، وكذلك المساعدة على رفع مستوى الإنتاجية والمستوى المعيشي وظروف العمل على أراضيها»³.

صاغت هاتان المؤسستان الدوليتان النافذتان سياسات البلدان النامية الاقتصادية خلال العقدين، وذلك من خلال التحكم بالتجارة الدوليّة، وكذلك من خلال الشروط المفروضة على قروض الاقتصادات المديّنة. فقد اتفقت كلتاهما بوضوح على اعتبار التجارة والنمو الاقتصادي هدفين رئيسيين لسياساتهما

3 IBRD Articles of Agreement, (16 February 1989).

< siteresources.worldbank.org/EXTABOUTUS/Resources/ibrd-articlesofagreement.pdf >

الشكل 2.



حتى في البلدان التي لا تقاسي مشكلات الديون أو العجز المالي. وبحسب دراسة أصدرها "قسم السياسة والتطبيق" في منظمة "يونيسف" (منظمة الأمم المتحدة للأطفال) فإن أكثر من 90 بلداً - من بين 128 أخصعت للمسح- كانت قد اعتمدت إجراءات صارمة من شأنها أن تؤثر في القطاعات الاجتماعية في عام 2011، أو كانت تخطط للقيام بذلك في عام 2012. وفي ريع هذه البلدان على الأقل اعتُبر التقليل "مُفرطاً"، أي أن النفقات خُفّضت إلى ما دون المستوى الذي كان سائداً قبل الأزمة. وسيكون لذلك أثر مباشر على مستوى معيشة الأطفال وعائلاتهم.

والسبب الجلي الواضح لأداء المؤشرات الاجتماعية السيئ، حتى عندما يُبدي الاقتصاد الاتجاهات الإيجابية، هو اللامساواة المتنامية ضمن البلدان وفي ما بينها. فبحسب إصدار أيلول (سبتمبر) 2011 من نشرة "المال والتنمية"، الصادرة عن "صندوق النقد الدولي"، "في عام 2010 كان دخل الفرد الفعلي في الولايات المتحدة أعلى بـ 65% مما كان مستواه في الثمانينيات، وفي المملكة المتحدة أعلى بـ 77%. خلال هذه الفترة نفسها، ازدادت اللامساواة في الولايات المتحدة من نحو 35 إلى 40 أو أكثر من نقاط "جيني" (Gini points)، وفي المملكة المتحدة من 30 إلى نحو 37 نقطة من "جيني". وتنعكس هذه الزيادات تحركات عكسية كبيرة في توزيعات الدخل. وعلى الإجمال، فقد ارتفعت اللامساواة بين أواسط الثمانينيات وأواسط الألفية الجديدة في 16 بلداً من 20 بلداً من بلدان "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" الغنية. أما معامِل "جيني"

النمو بأيّ ثمن

يُعتبر النمو الاقتصادي أولويةً بالنسبة إلى كل الحكومات. ويذهب بعضهم إلى تحديد النمو بأنه أولوية السياسة الرئيسية لأنه كان بطيئاً جداً، أو حتى هابطاً، خلال الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008. ولدى البعض الكثير منه؛ بما في ذلك عدد من البلدان الأفريقية، كزامبيا والكاميرون، الأمر الذي ساعدته زيادة أسعار السلع. ولكن هذا النمو لا يفيد أغلبية الناس. ففي زامبيا والموزمبيق -كما في بلدان أخرى متنوعة، كآرمينيا وأذربيجان وبوليفيا وتشيلي والإكوادور وفيتنام- تُعتبر الصناعات الاستخراجية المحرك الرئيسي للنمو. ومع جهدٍ يرمي إلى اجتذاب المستثمرين، جرى التخلي

الأساسية⁴، الذي يشتمل على: "معدّلات وفيات حديثي الولادة" (infant mortality rates)، و"عدد الولادات المُجرّاة على أيدي جهاز بشري تمريضٍ مدرب"، و"معدّلات الالتحاق بالمدارس الأساسية". وتقدّم مؤشرات الواقع المعيشي هذا مع بعضها عناصر لما ينبغي اعتباره "حدّاً أدنى لأرضية اجتماعية". إذ يجب أن تضاف لتبلغ 100%، بمعنى أنه يجب ألا يكون هناك أطفال خارج المدرسة، ولا نساء يلدن من دون مساعدة أثناء الوضع، ولا أطفال يولدون أمواتاً، أو على الأقل ألا تتجاوز نسبة من يموت منهم 1% قبل بلوغهم سن الخامسة، وذلك لأنّ سبب الوفيات التي يمكن تجنبها هو اما سوء التغذية أو الفقر.

إنّ المؤشرات المُحتسبة ضمن "مؤشر القدرات الأساسية" هي جزء من الأهداف الدولية المتفق عليها، التي تعكس ماهية الحد الأدنى من الأرضية الاجتماعية التي ينبغي تحقيقها. أمّا دون هذا المستوى فنمّة عجزٌ في الكرامة والكرامة المقصودة للجميع هي مضمين "شركة الأمم المتحدة" والإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وتحقيقها، وكذلك التعهدات التي أعلن قادة العالم وزعماءه التزامهم بتحقيقها من خلال "إعلان الألفية".

بيد أنّ العالم بعيد من تحقيق هذه الغايات الأساسية. فقد تحرك "مؤشر القدرات الأساسية" 7 نقاط فقط بين عامي 1990 و2010، وهو تقدّم ضئيل جداً. وخلال هذه الفترة، كان التقدّم أسرع في العقد الأول منه في العقد الثاني، إذ ازداد ما يتجاوز أربع نقاط مئوية بين عامي 1990 و2000، و3 نقاط مئوية فقط بين عامي 2000 و2010. وهذا الاتجاه هو عكس التجارة والدخل، وكلاهما تناميا على نحو أسرع بعد عام 2000 مقارنة بما كانا عليه في العقد السابق (أنظر الشكل). ومن المفاجئ أنّ تقدم المؤشر الاجتماعي تباطأ بعد انتهاء القرن، بالرغم من النمو الثابت الذي شهده الاقتصاد العالمي، وكذلك بالرغم من التعهدات الدولية بتسريع التقدم الاجتماعي وتحقيق "أهداف التنمية الألفية". ولا يمكن لهذا الوضع إلا أن يسوء أكثر، حيث يواجه معظم البلدان المتقدمة أزمة مالية واقتصادية حادة تنتشر في العالم كله. وقد بُدئ تنفيذ السياسات المالية الصارمة التي خفّضت الإنفاق الاجتماعي في البلدان المتأثرة بالديون، فضلاً عن أنها تنتشر في الوقت الراهن

4 أنظر أكثر في ما يتعلق بـ «دليل القدرات الأساسية» (Basic Capabilities Index, BCI) في الصفحات 45-49 من هذا التقرير.

الإيكولوجيا والاقتصاد

علمان حديثان يتضمّن اسمهما كلمة «أويكوس» (oikos) الإغريقية، وهي تعني «البيت». إذ تعني الإيكولوجيا (Ecology) العلم الذي يبحث في علاقات الكائنات الحية بعضها ببعض في بيئتها الطبيعية. ففي مقدور علم الإيكولوجيا أن يُنشئ الحدود التي تُسبب إذا تُخطّيت نشاطاً معيناً بحدوث دمار لا رجعة فيه. أمّا العلم الذي يدرس علاقات الموارد المتناهية (أي القابلة للاستنزاف) ورغبات الإنسان للمتناهية فهو الاقتصاد (Economics). ففي عام 1932 عرّف «ليونيل روبنر» (Lionel Rob- bins) الاقتصاد بأنه «علم يدرس السلوك البشري بوصفه علاقة بين الغايات و الوسائل النادرة القابلة للاستنزاف التي يصحُّ أن يكون لها استخدامات بديلة».

وليست فكرة الحدود هي الجديدة هنا. ذلك أنّ «الجِدَّة» -والمِلْحَاحِيَّة- تكمن في أنّ نشاطات الإنسان بلغت حدود العالم، ولذا فالمطلوب هو استراتيجيات يُتَّفَقُ عليها علمياً.

عن الحمايات وشروط الأداء، فكانت النتيجة تدهوراً بيئياً لم تنجم عنه أيُّ منافع أو تقديرات اجتماعية. وقد عمّم صدى توصيف الوضع في فيننتام البلدان في كلِّ المناطق: «يحمّل نمو البلد السريع البيئة الطبيعية أعباء هائلة، ولكن فيما تتّسم التشريعات التي تحمي البيئة بالقوة، يبرز ضعف التنفيذ».

ويتابع التقرير الفييننتامي: «ومع نمو السكان والاقتصاد وعملية الحضنة، تشمل المخاطر الرئيسية التي تتهدّد البيئة فرط استغلال الغابات وخسارة الأراضي الزراعية والماء فيما ينتشر تلوث الهواء وانجراف التربة بسبب الممارسات غير المستدامة في الأراضي، فضلاً عن خسارة التنوع الحيوي -من بين عوامل أخرى- وانتهك المحميات الوطنية وحدائقها والتدمير البيئي الناجم عن التعدين».

ولعلّ الأمر نفسه يصحُّ على أماكن أخرى. ففي تايلند، مثلاً، أدت المطاردة القاسية للنمو الاقتصادي، على المستوى القروي، إلى «حركة نائية عن معايش الناس الأساسية نحو زيادة التركيز على الدخل النقدي». وهكذا، يواجه التايلنديون الآن «تحديات التدهور السريع للموارد البحرية والساحلية والعواقب المتعددة للحضنة والتنمية الصناعية والسياحية».

وفي الموزمبيق: «لم تصل منافع النمو الاقتصادي إلى الناس الذين يحتاجون إليها، فيما الفقراء يُمسّون أفقر».

وليس من المفاجئ أن يلجأ «الراصدون» إلى دق ناقوس الخطر. ففي الأرجنتين مثلاً وجدوا أنه من المفارقات المتناقضة تعزيز الاستثمارات «بأيّ ثمن» بهدف ضمان النمو، فيما يوافق، في الوقت نفسه، على سياسات الحماية البيئية. أمّا راصدو فنلندا فيذهبون أبعد ويقترحون أنه «أن الأوان لإجراء نقاش مفتوح يتناول المسائل الأساسية المتعلقة بالرفاهية والمساواة والتنمية، بما في ذلك السعي المتواصل الذي لا ينتهي وراء النمو المادي».

تُعَدّ اللامساواة سبب عدم تقهقر الفقر أو على الأقل تراجع ببطء شديد -وهو ما يناقض كل النظريات والنماذج والصيغ- حتّى في البلدان التي تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً. وإعطاء الشركات مزيداً من الحقوق من دون واجبات مقابلة، تفاقم العولمة اللامساواة بين الدول وضمناها.

هذا، وتبرز اللامساواة همماً مهميّاً في التقارير الواردة من المجر وجمهورية الدومينيكان، ولكنّ المسألة تظهر أيضاً في غالبية المساهمات الوطنية في تقرير «الراصد الاجتماعي» العالمي لهذا العام (2012). ففي البلدان الغنية

من ناحية أخرى، يُعتبر الوقود الحيوي -الذي غالباً ما يوصف بأنه وقود «أخضر»- سبباً رئيسياً للتمزقات البيئية الحادثة في كولومبيا، حيث يسبب الدعم الحكومي للزراعة الصناعية وحيدة الجانب (التي تؤمّن المدخلات لأنواع الوقود الحيوي) نزوح فئات سكانية كاملة من صغار المزارعين. بيد أنّ هذا لا ينتج حتّى من طلب محلي، بل لتلبية احتياجات الولايات المتحدة، إذ تُعطى قروض مدعومة تمنحها بنوك التنمية متعدّدة الأطراف.

وفي غواتيمالا، يُعتبر قصب السكر المحصول الزراعي الأحادي وهو أحد مصادر أنواع الوقود الحيوي، حيث أدّت زراعته وحده إلى نزوح السكان وانتهاك حقوق الإنسان وزوال الغابات.

أما في نيكاراغوا فيبدو أنّ المتهّم بهذا الجرم هو محصول البن (القهوة). فهذا البلد يعتمد على صادراته منه لتحصيل النقد، وتوسّع هذا المحصول يستنزف خصوبة التربة ويلوث مصادر المياه ويعرّز ظاهرة زوال الغابات

ونزوح الفلاحين عن أراضيهم التقليدية. وفي سريلانكا كان زوال الغابات عاقبة أخرى من عواقب النزاع المسلح، وفي جمهوريات آسيا الوسطى سجّلت خسارة 30,000 هكتار من الغابات المدارية الاستوائية الأساسية نتيجة ضغوط المزارعين، الأمر الذي نجم عنه جفاف في مناطق الشمال والشمال-الشرقي والشرق، التي عُرِفَت في الماضي بإنتاجها الزراعي.

كما يظهر التصحّر مجدداً في التقارير بوصفه إحدى المشكلات الرئيسية، ولاسيما في أفريقيا. ففي نيجيريا تُسجّل خسارة سنوية للأراضي الزراعية المروية بمساحة ترقى إلى 350,000 هكتار سنوياً يأكلها زحف التصحّر نتيجة الجفاف والاستغلال البشري المفرط والرعي الجائر وإزالة الغابات وضعف الري والممارسات الناجمة عن الظروف الاقتصادية-الاجتماعية

والفقيرة، على حدّ سواء، كان ثمة أقلية ضئيلة تستفيد من أداء العالم الاقتصادي الممتاز حتّى انفجار الأزمة المالية العالمية في عام 2008. بعدد طلب ممّن لم يستفد من الازدهار أن يدفعوا الأموال لإنقاذ المصارف في أغنى بلدان العالم، التي بلغت «حدّاً من الكبر اعتقد معه أنها لا يمكن أن تخفق».

كما أنه ليس من المفاجئ، أيضاً، أنّ الأزمة الاقتصادية وتكاليفها الاجتماعية والبيئية هي مسألة أساسية انطوت عليها التقارير الأوروبية، وبالتحديد تلك العائدة لجمهورية تشيكيا وبولندا وسلوفينيا.

يتطلّب النمو الاقتصادي الطاقة، وهذه الأخيرة هي في أساس العديد من المشكلات التي أشارت إليها في هذا التقرير ائتلافات الراصد الاجتماعي في البلدان. فاستخراج النفط يُحدّد بسهولة باعتباره تلوثاً. وربما كانت السدود، التي تولّد الكهرباء (الطاقة الكهرومائية) «أنظف» مصادر الطاقة، إلا أنها تتسم بإشكاليات محدّدة وفق شهادات عديدة.

وفي ماليزيا، حيث يكمن الهدف الوطني الرسمي في التوصل إلى جعل البلد بلداً متقدماً بحلول عام 2020، أغرقت منطقة كاملة من مناطق الغابات المطرية (rain forests)، وقد أُجْلِي ما لا يقلّ عن 15 مُنجمًا (communities) سكانياً بغية إنشاء سدّ ضخّم بهدف توليد الطّاقة الكهرومائية. ويعتبر الراصدون الماليزيون أنّ هذا العمل ليس مستداماً وهو غير مسؤول البتّة، وقد حدّروا من «ضياح أنواع متوطنة (endemic species)، ومن تزايد السخّط الاجتماعي والمخاطر البيئية». أمّا في البرازيل والمكسيك فتخطّط مشروعات بالغة الضخامة لتوليد الطاقة الكهرومائية أو هي قيد التنفيذ. وفي الكاميرون سينتهي مشروع سدّ «لوم» و«بانجار» إلى تهجير ألوف السكان وتدمير واحد من أغنى النظم الإيكولوجية في العالم.

شديدة الفقر التي يعيش السكان في ظلها. أما تغير المناخ فيشكل، أيضاً، سبباً جذرياً للجانب الآخر من الكارثة، إذ اشتدت الفيضانات الكارثية التي اجتاحت أميركا الوسطى في عام 2011، على نحو ما حدث في بنين خلال عامي 2008 و2010، حيث دُمّرت المحاصيل الزراعية، فضلاً عن تسجيل انتشار الأوبئة كالكوليرا والالتهاب الدماغي (السحايا) والحمى الصفراء. وفي غانا أفاد "الراصدون" المحليون في ما يتصل بأثر التغير المناخي الذي انعكس: "طقساً أشد حرارة وهطول أمطار موسمية منخفضاً أو زائداً، وتغيّرات في أنساق هطول المطر والفيضانات والأنواء البحرية وأمواج المد والجزر وارتفاع مستوى البحر وغمره المناطق الساحلية وجرفها. و النتيجة كانت حدوث انخفاض مستوى الأمن الغذائي وتزايد انتشار الأمراض والأوبئة التي تنتقل بالماء وفاقده اقتصادي كبير بسبب الأزمات الجوية والمناخية ونزوح السكان إلى مناطق أكثر أمناً". وقد وجدت حتى الحكومات التي يترأسها قادة يعترفون بالمشكلة صعبة في وضع سياسات منسجمة ومتناسكة ومستدامة لمواجهةها. فيوليفيا التي تتصدّر البلدان النامية من حيث مكافحتها للتغير المناخي، تعتمد بقوة على إنتاج النفط والغاز لتمويل استراتيجياتها المكافحة للفقر. ولجأت ألمانيا، -كجزء من استراتيجيات احتواء الأزمة المالية الأوروبية، إلى خفض إعانات الدعم المالي المرصودة للطاقة الشمسية، وإلى شطب بند التعويض الاقتصادي على البلدان المتأثرة بالتغير المناخي من مسوّد موازنتها العامّة لعام 2011.

الكربون والفسحة

تعتبر بنغلادش واحداً من البلدان الأكثر تأثراً بالتغير المناخي، على نحو حادّ تماماً. إذ تؤدي الأمطار والفيضانات إلى نقص حادّ في الأغذية، فيما يواجه ملايين السكان خطر التحول إلى "لاجئين مناخيين".

ومن المفارقات أن بنغلادش هي أحد البلدان التي قليلاً ما ساهمت في هذه المشكلة أصلاً، إذ تحتل في العالم المرتبة الدنيا من حيث حصة الفرد من انبعاثات الكربون.

ويبيّن الرسم البياني على الصفحة 46 على وجه التحديد قائمة تصنيف بلدان العالم من حيث انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجم عن حرق أنواع الوقود الأحفوري [على محور الرسم البياني الأفقي]، ومن حيث مؤشر القدرات الأساسية [المثبت على محور الرسم البياني العمودي].

يبيّن هذا الرسم البياني أنّه فيما يُؤدّ 13% من السكان 50% من انبعاثات الكربون، تمكّن 45 بلداً ذات عدد سكان إجمالي يبلغ 1,2 بليون نسمة من تحقيق مؤشرات اجتماعية هي الأفضل مقارنة بالمعدّلات العالمية ومع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على الفرد الناجمة من أنواع الوقود الأحفوري تقل عن المعدّل العالمي. بيد أنّ أيّاً من هذه البلدان، ليس من تلك التي تتسم بكونها بلداناً ذات «دخل مرتفع»؛ كما لا يحظى أعضاء هذه المجموعة «النظيفة الفاضلة» بالاعتراف ولا بالتعويض عن إنجازاتها. وعلى العكس من ذلك، غالباً ما تعثر بلدان تشبه البلدان الأخرى ذات دخل متوسط، وتلك التي تعتبر «أقل تقدماً»، على فسحتها في تحديدها خيارات سياساتها المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها تواجّه بمطالب وشروط وإملاءات خارجية ضاغطة تتخذ خطواتٍ تقضي بخفض معدّلاتها الضريبية وإنفاقها على الخدمات الاجتماعية. كما يبيّن الرسم البياني، أيضاً، أنّه ليس ثمة علاقة مباشرة بين تقدّم أفضل على صعيد المؤشرات الاجتماعية وبين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. فمع انبعاثات الغاز المذكور المقدّرة بـ 3 أطنان على الفرد في السنة، تمكّن كوستاريكا وأوروغواي من خفض معدّلات وفيات الأطفال إلى مستوى انبعاثات بلد ما قدرها 20 طناً على الفرد في السنة: كالولايات المتحدة مثلاً. وفي الوقت نفسه، مع مستوى انبعاثات كما هو في الزوج، توصلت جنوب أفريقيا إلى مؤشرات اجتماعية تشابه تلك التي توصلت إليها في إندونيسيا التي تستهلك من أنواع الوقود الأحفوري ما هو أقل من خمسة أضعاف.

وبين عامي 1990 و2000 طرأ تحسّن على «دليل القدرات الأساسية» العالمي مقداره خمس نقاط مئوية (من 79 إلى 84)، فيما تناقصت في الحقيقة حصة الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن حرق أنواع الوقود الأحفوري من 4,3 أطنان إلى 4,1 طناً من مكافئ الفحم. وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ارتفع معدل المؤشرات الاجتماعية العالمي 3 نقاط مئوية فقط، ولكن حصة الفرد من الانبعاثات المذكورة ارتفعت إلى 4,6 أطنان.

وقد بلغت كمية الغازات الدفيئة التي تتسبّب بالاحترار العالمي رقمها القياسي في الغلاف الجوي خلال عام 2010، وتسارع معدل الزيادة على ما أفادت به "منظمة الأرصاد العالمية". وقد عزا العلماء الارتفاع المستمر في مستويات غاز ثاني أكسيد الكربون، المسؤول عن

ثلثي الاحترار العالمي، إلى حرق أنواع الوقود الأحفوري وزوال الغابات وتغيير استعمالات الأراضي.

هذا، وتحتجّ البلدان ذات الانبعاثات التي تقلّ عن المعدّلات العالمية وذات المراتب الدنيا من حيث مؤشراتهما الاجتماعية بأنها تحتاج إلى "فسحة" معيئة لمزيد من الانبعاثات لضمان تحسين مستوى سكانها المعيشي. وهذه الحجّة موثوقة، خصوصاً أنّ بلدان "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) تستخدم أصلاً أكثر من حصتها العادلة من "الفسحة الجوية" في ما يتعلق بالانبعاثات. غير أنّ الدليل التجريبي يبيّن أنّ بعض البلدان تمكّنت من بلوغ مؤشرات اجتماعية تقارن مستوياتها مع معدّل بلدان المنظمة المذكورة، مع كون انبعاثات تلك البلدان تقل عن المعدّل العالمي بما يتدنى عن النصف. أمّا بلدان "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" فلا تستهلك بدورها أكثر من المعدّل العالمي، ولكنها ساهمت تاريخياً في تراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، فيما هي تستخدم حصتها من الفسحة الجوية.

إذا لم يكن إشباع مستويات الكرامة الأساسية بالتّمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية متوافقاً مع استدامة الموارد الموجودة وقابلية تحقّقها، فإنّ عدم القيام بذلك ليس زلة أخلاقية وحسب، بل خطر يهدّد النظام العالمي، وهو ما يُهمّم على أنه عمل جائر وغير منصف ومصمّم لخلق المزيد من اللامساواة، وبالتالي اللاشريعة.

الحقوق أساساً للتنمية المستدامة

عندما تغيب الحقوق المدنية والسياسية، يصبح المجتمع المدني عاجزاً عن الانتظام سلمياً، كما يعجز السكان عن رفع أصواتهم، فيما تعاني السياسات الحكومية في نوعيتها وجودتها. ففي إريتريا، "حجيم أفريقيا"، وكذلك في بورما، تعتبر الحاجة إلى شيءٍ من الحكم الديمقراطي شرطاً ضرورياً، فيما يُعتبر أنه لا تنمية ممكنة في فلسطين بوجود الاحتلال. أمّا في اليمن فقد بات من الواضح أنّ "تقدّماً ضئيلاً يمكن تحقيقه في اتجاه التنمية المستدامة لأنّ البلد يتأرجح عند هاوية حرب أهلية ويواجه مجاعة وكارثة اجتماعية على نطاق واسع".

هذا، ويتكشّف المجتمع المدني عن مرونة مذهلة وإبداع كبيرٍ حاملاً تنوُّقاً له الفرصة ولو كانت طفيفة. ففي العراق، أبانت التظاهرات التي عمّت البلاد خلال شباط (فبراير) 2011 مطالبة بالقضاء على الفقر والبطالة والفساد أنّ

دور المواطنين العراقيين الجديد بدأ يتجلى في مجتمع كانت تُقَمع فيه المشاركة الديمقراطية بعنف شديد. ومع أنه ما يزال هناك تخلف عن نيل الحريات المدنية وممارستها ونقص كبير فيها، إلا أن هناك أيضاً ومن جانب آخر منظمات اجتماعية تنمو وتضطلع بمزيد من الأدوار في تنمية الأمة على الصعيد المدني وتخرط في ثورة "الربيع العربي".

أمّا في كينيا، وبعد مضي سنوات عديدة من النضال من أجل سيادة ومواطنة حقيقتين، تمكّن المواطنون أخيراً من التفاوض على دستور بديع في عام 2010. فتركيزه على الحقوق الأساسية والمشاركة والمساءلة أمام المواطنين يوفّر أساساً لتحديد دور الدولة باعتباره دوراً مركزياً بالنسبة إلى بناء اقتصاد يلبّي المساواة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية الموعودة ويحقّقها. ومن حيث البيئته، يُعدّ الدستور الجديد خطوةً إلى الأمام، ذلك أنه يؤسّس لحق كل مواطن كيني في بيئة نظيفة وصحية.

وفي بوليفيا والإكوادور دعمت غالبية الشعبين عمليات الإصلاح الدستوري على نحو مماثل، ممّا قوى حقوق السكان الأصليين، وبدلاً من استخدام هذه العمليات لغة "التنمية المستدامة" فقد وجد في ثقافتهم إلهاماً استوحته للتأسيس على المستوى الدستوري لحقوق "الأم الأرض" (Pachanama). على أن الراصدين أوضحوا أن تلك الحقوق تحتاج إلى نضال مستمر في مواجهة النهب المستمر سعيًا وراء مطالب النمو الاقتصادي. أمّا الهموم البيئية -على ما يذكره راصدو بلغاريا- فقد اتّسمت بأهمية كبرى في سياق نضال البلد من أجل الديمقراطية. والآن، بعد سنوات من اللامبالاة المتزايدة، أصبح الناس منخرطين أكثر فأكثر في المسائل البيئية وواعين لها. وإن إدخال المحوّرّات (أي الكائنات المحوّرة وراثياً GMOs) إلى الأسواق والتدفّقات العديدة في تنفيذ برنامج "ناتورا" (NATURA 2000 Programme) لحفظ المساحات الطبيعية فقد استحوذت مسألتين مهمتين لسجال سياسي ولتعبئة الجماهير. وفي إيطاليا، حتّى عندما لم تكن التنمية المستدامة جزءاً من أولويات حكومة "برليسكوبي" على الإطلاق، فقد استقطبت الاستفتاءات الناجحة التي روّجها المجتمع المدني (ضد الطاقة النووية والخصخصة الإكراهية للمياه والخدمات العامّة الأخرى، وضد إعفاء رئيس الوزراء من حكم القانون) نحو 27 مليون مواطن إيطالي إلى الاقتراع. فنجحت في دفع البلاد في اتجاه أكثر استدامة. وفي بعض البلدان، كصربيا والسلفادور من

بينها، ترفع منظمات المجتمع المدني الصوت عاليًا في دعمها سياسات التنمية المستدامة، بحيث ساهمت بنشاط في صياغتها من خلال مشاورات مفتوحة. على أن النجاح لم يصبح أمرًا مضمونًا، ذلك أنه يعتمد على "التنفيذ والمراقبة والتعزيز ورفع مستوى الوعي وتأمين الدعم السياسي".

التنمية المستدامة: أهداف أم حقوق؟

بمراقبة الجهود المكافحة للفقير واستراتيجيات التنمية والمستوى الدولي، وجد "الراصد الاجتماعي" -كما لخصنا أعلاه- أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لا ترتبط. فمن الملحّ، إذن، إعادة النظر في الاستراتيجيات الاقتصادية لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة المتوافق عليها دوليًا، وجعل التمتع بحقوق الإنسان أمرًا واقعيًا للجميع.

في "قمة الأرض"، قال زعماء العالم إن "السبب الرئيسي للتدهور المستمر في البيئة العالمية يكمن في نسق الاستهلاك والإنتاج غير المستدام، وبالتحديد في البلدان الصناعية (...). الأمر الذي يفاقم الفقر والاختلالات الأخرى". وهذا الأمر ما يزال صحيحًا الآن، كما كان عليه الوضع في عام 1992.

إذ لا يمكن توفير الصالح العام العالمي من قبل دولة واحدة تعمل على حدة، بل إن هذا الصالح العام يتضمّن حفظ وظائف الغلاف الجوي والمحيطات الداعمة للحياة (التي يتهددها تغيّر المناخ)، أو عوّل النظام المالي العالمي واستقراره، وهو الذي لا غنى عنه للتجارة والتنمية، مع كونه يقع فريسة مخاطر الاحتكار والمضاربة وتطايّرية النقد وأزمات الديون. وإن الإخفاق في توفير الصالح العام ذاك يؤثّر في معاش بلايين السكان في أنحاء العالم وأرزاقهم ويهدّد صالحًا عامًا واحدًا استلهم منه إنشاء الأمم المتحدة: ألا وهو السلام العالمي.

تاليًا، وبالرغم من التوصيات التي صاغتها "قمة الأرض" لصوغ مؤشرات تدل على التنمية المستدامة وكل العمل المنجز في هذا المجال، ما يزال المجتمع الدولي يفتقر إلى مؤشرات متفق عليها لقياس استدامة الصالح العام العالمي. وقد أوصت لجنة "ستيغلitz-سن-فيتوسي"⁵ (Stiglitz-Sen-Fitoussi Commission) في تقريرها بوضوح بأن مؤشرات المستوى المعيشي والرفاهية ومؤشرات الاستدامة تختلف من

حيث طبيعتها، وهي تشبه لوحة مؤشرات السيارة، حيث يختلف فيها قياس السرعة عن قياس الوقود المتبقي. فإحدى الوظيفتين تلبّغ السائق عن الوقت الذي يستغرقه وصوله إلى غايته، فيما تدله الأخرى على حاجته إلى مورد الوقود وما إذا كان يكفي لبلوغ تلك الغاية.

فإطار عمل حقوق الإنسان يضع أهدافًا لمؤشرات مستوى الرفاهة. أما الحقوق في الغذاء والصحة والتعليم فتفرض تفويضية تحقيق حضور جميع البنات والصبيان الشامل في العملية التعليمية، وكذلك خفض معدل وفيات حديثي الولادة إلى أقل من 10% على كل 1000 عملية ولادة حيّة (حيث ترتبط كلّ الوفيات التي تتجاوز هذا الرقم بسوء التغذية والفقير)، وإجراء كل عمليات الوضع على نحو شامل على أيدي طاقم مدرّب للقيام بذلك، والوصول الشامل إلى الهاتف وخدمات الإنترنت. وهذه الأهداف الستة الأولى كلها من "أهداف التنمية الألفية" يمكن أن تُقرأ، على نحو أساسي، باعتبارها مطلبًا لإحقاق الحقوق القائمة وفق الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCRs). أمّا مطالب حقوق الإنسان في الأهداف الأخرى، غير المضمّنة في "أهداف التنمية الألفية"، كالحق في الحماية الاجتماعية (المادة 22 من «الإعلان العالمي»)، فقد اعترّف بها أساسًا لـ «الأرضية الاجتماعية الدنيا».

إن خطاب التنمية الوطني والدولي يجب ألا يكون متعلّقًا بانتخاب أهداف معيّنة على أنها أولوية، ذلك أنّها كلّها حظيت بالتوافق عليها، بل إن الأمر يتعلق بالوقت الذي ستحقّق فيه نتائجًا: أي متى ستتحقّق. وإن إحقاق تلك الحقوق عبارة عن مسؤولية الحكومات «أمّا فرادى أو من خلال مساعدة وتعاون دوليين، وخصوصًا على المستويين الاقتصادي والتقني، إلى الحد الأقصى من الموارد المتاحة، وفق الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». كما ينطبق وضع أولوية لـ «الموارد المتاحة القصوى»، أيضًا، على المساعدات الدولية. ولكي يُراقب استخدام الموارد المتوفرة القصوى الفعّال (بما فيها تلك المتعلقة بالتعاون الدولي)، ينبغي على المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان أن تقوّى لتتمكّن من تنفيذ هذه المهمة. تاليًا،

6 المادة 19 من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»: لكلّ الحق في حرية الرأي والتعبير؛ وهذا الحق يتضمّن حرية تكوين الآراء من دون أي تدخل أو تعقّب وتلقي المعلومات والأفكار والإفصاح عنها عبر أي وسيلة إعلامية وبغض النظر عن أيّ حدود.

5 تقرير أصدره اللجنة متعلق بمقايضة الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، (2009)،

يجب تصديق البروتوكول الاختياري الناجم عن الاتفاقية الدولية لحقوق الأقليات الاجتماعية والثقافية، بحيث يُسمح للمواطنين الدفاع عن حقوقهم في المحاكم، كما ينبغي على وكالات التنمية الثنائية وعديدة الأطراف أن تكون مسؤولة عن الآثار المترتبة لحقوق الإنسان.

هذا، وتتعلق مؤشرات الاستدامة، من ناحية أخرى، باستنزاف مخزوناتها أو أصول معينة من الطاقة غير المتجددة. وعندما تكون هذه جزءاً من المشتريات العالمية، يصبح من المطلوب وضع اتفاقيات دولية تضمن الاستدامة. وعلى نقيض رفاهية الإنسان ومستواه المعيشي، اللذين يمكن أن يُصاغوا في أهداف، تحتاج الاستدامة إلى معالجة ضمن حدود ما يمكن أن تُصاغ بحظر مطلق على أنشطة معينة، كحظر الحوَّات (صيد الحيتان) أو إطلاق انبعاثات غازات من شأنها استنزاف الأوزون («بروتوكول مونتريال»)، أو يمكن وضع حصص لضمان عدم الاستنزاف تُحدِّد للاعبين الاقتصاديين عبر آليات سوقية أو لاسوقية، استناداً إلى مبدئي التكافؤ والتضامن.

وعلى المستوى الدولي، ثمة المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به، مثلاً في المصائد، وذلك للحوُّول دون استنزاف الأنواع التي بها تتغذى ملايين الناس. بيد أن الأمر الذي يحظى بالأولوية قبل أي شيء آخر، هو وضع اتفاقية طموحة تتعلق بفترة التزامات «بروتوكول كيوتو» الثانية، التي تحد من ارتفاع الحرارة لتظل تحت درجة مئوية ونصف (1,5°)، بما يحول دون حدوث تغيير مناخي كارثي وبحيث يكون من الممكن توزيع حصص الانبعاثات على نحو عادل، وبما يوافق مبدئي المسؤولية والمشاركة ولكن المتمايزة والمسؤولية التاريخية. وإن أي صياغة لـ «أهداف التنمية المستدامة» لا تشمل غايات مناسبة تتعلق بتغيير المناخ، أو لا تتصدى، تالياً، لجوانب حقوق الإنسان والاستدامة بطريقة متوازنة، تهدد بخروج أجندة التنمية المستدامة الشاملة عن سكتها دون تحقيق أي مكاسب تعويضية.

وبدلاً من وضع أهداف جديدة، فإن ما يحتاج إليه هو نظام مراقبة ومساءلة تخضع بموجبه كل الحكومات، في الحقيقة، أكانت في الشمال أم في الجنوب، للمراجعة بشأن واجباتها في بلدانها، وبما يخلق بالتالي ما يحوِّلها الحصول على دعم حين تتمكن من تلبية، مع العلم أن الموارد المتاحة ما تزال غير كافية.

إن مبدئ «المعاملة الخاصة والمتمايزة» للبلدان

النامية، المضمَّن في اتفاقيات «منظمة التجارة العالمية»، موضوع بسبب المنطق نفسه، ولكنه على صعيد الممارسة نادراً ما يُطبَّق. وإن فكرة «المسؤولية التاريخية» المذكورة في مقدمة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ تخطو خطوة أخرى إلى الأمام.

في نظام التجارة الدولية الراهن، عندما يفشل بلد ما بتنفيذ واجباته وتعهدهاته، لا يمكن للبلد المتأثر أن يفرض تغييراً بانتهاك الرسوم الجمركية أو إعانات الدعم المالي (لأن هذا يمكن أن يكون انتهاكاً للسيادة)، إلا أنه يُسمح له بفرض معاملة المثل على المستويات التي يحددها التحكيم. وثمة أمر مشابه يمكن تخيُّله، عندما يكون بلد ما عاجزاً عن الحصول على «مساعدة وتعاون دوليين»، فإن الموارد الإضافية المطلوبة لتلبية موجبات حقوق الإنسان، يمكن أن يُحصل على إعفاءات في تجارته وموجبات استثماراته حتى المستوى المطلوب، مثلاً برفع رسومه التجارية بما يتجاوز ما سمحت به اتفاقيات «منظمة التجارة العالمية»، ويفرض موجبات على المستثمرين الأجانب من دون المخاطرة بمقاضاتهم له وفق ما تنص عليه اتفاقيات الاستثمار، وبتأجيل المستحقات الواجبة على الدين، أو بأي إجراءات أخرى يعتبرها البلد المتضرر ضرورية. وليست هذه المعادلات التحكيمية مختلفة بالكامل عن تلك التي تقترحها البلدان لمواجهة المصاعب في استحقات ديونها الخارجية.

والواقع أن مبدئ كهذا كان قد أعلنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان (2005) في تقريره المتعلق بـ «حرية أكبر» حينما اقترح أنه يمكن تحديد استدامة الدين بأنها مستوى الدين الذي يسمح لبلد ما بتحقيق «أهداف التنمية الألفية» بحلول عام 2015 من دون زيادة تترط على نسبة ديونه.

ولعلَّ المساعدة المالية والتقنية هي واحد من جوانب موجبات البلدان المتقدمة (وفي الحقيقة موجبات كل البلدان، بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط، ما إن تحقَّق مستوى معيَّناً من إشباع الموجبات الأساسية للاتفاقية الدولية لحقوق الأقليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). كما يمكن للبلدان، أيضاً، ضمان أن تنسجم الحاكمية في الاقتصاد العالمي مع حقوق الإنسان. فكمبوديا، على سبيل المثال، تتلقَّى في الوقت الراهن نحو 700 مليون دولار من المساعدات التنموية الرسمية سنوياً، ولكنها راکمت احتياطيَّات تبلغ قيمتها 2,5 بليون دولار خلال السنوات القليلة الماضية،

ومعظمها من سندات خزينة الولايات المتحدة، التي تصل إلى منح بلد متدنّي التطور قرصاً ميسراً لبلد يعتبر من أغنى بلدان العالم!

هل يمكن إلقاء اللوم على الحكومة الكمبودية في هذا الصدد، لتحويلها موارد ثمينة بهذه الطريقة، بدلاً من تخصيصها للاضطلاع بتقديم خدمات اجتماعية ضرورية؟ وفيما تقدَّم توصيفاً لما حدث بالفعل، فإنه يُحتاج إلى تلك الاحتياطيَّات لضمان ضد مخاطر أكبر حجماً ناجمة عن المضاربة التطويرية المالية. إن «مجموعة السبع»، وربما «مجموعة العشرين»، كانتا أكثر مسؤوليَّة عن تولُّد تلك المخاطر من خلال تحرير التدفُّقات المالية وإزالة الضبط والرقابة عن الصناعة المالية. وبعدهم نهوضها بمسؤوليتها في إقامة نظام مالي عالمي مستدام، لا يتيح للبلدان الأكثر نفوذاً في العالم لحكومات البلدان الفقيرة استخدام الموارد المتاحة على نحو سليم وصحيح.

هذا، وتحتاج الحقوق والآليات المؤسسية الجديدة لأن تُنشأ في ما يتعلق بالاستدامة. ف «مجموعة المجتمع المدني للتنمية المستدامة» [المكونة من «الراصد الاجتماعي» ومؤسسة «فريدريش إيبرت» (Freidrich Ebert Stiftung) و«أرض الإنسان» (Terre des homes) و«شبكة العالم الثالث» (World Network) و«مؤسسة داغ همرشولد» (Dag Hammarskjöld Foundation) و«داون» (DAWN) و«منتدى السياسة العالمي» (Global Policy Forum)] حدَّدت بصورة حاسمة العجز في هذا الصدد، واقترحت اعترافاً ضمنياً بحقوق أجيال المستقبل وآليات الدفاع عنها (أنظر الصفحات 16-9 من هذا التقرير).

إنَّ «الحق في مستقبل» هو المهمة الراهنة الأكثر إلحاحاً. أجل، هي تتعلق بالطبيعة، إلا أنها تتعلق أيضاً بأحفادنا وبكرامتنا وبآمال 99% من الرجال والنساء والفتيات والصبيان من سكان العالم البالغ عددهم 7 بلايين نسمة، الذين وعدوا بالتنمية المستدامة قبل نحو عقدين من الزمن، فوجدوا أن آمالهم ومطامعهم تنهار لتتحول إلى فيش الرهان في كازينو مالي عالمي خارج الضبط والسيطرة.

إنَّ المواطنين في أنحاء العالم يطالبون بالتغيير، وهذا التقرير ليس سوى طريقة إضافية تُرفع من خلاله الأصوات لكي تُسمع؛ ولا يمكن أن تكون الرسالة أوضح ممَّا هي: للناس الحق في مستقبل، والمستقبل يبدأ الآن. ■

الراصد الاجتماعي: مقدمة الطبعة العربية

يحتوي تقرير الراصد الاجتماعي لهذا العام على رؤية منظمات المجتمع المدني عبر العالم حول المواضيع والقضايا المعروضة على جدول أعمال قمة التنمية المستدامة في الريو دي جنيرو. تأتي هذه القمة بعد عشرين سنة على انعقاد قمة الارض حيث استعرض اكبر تجمع لزعماء العالم في حينه تحديات دخول القرن الحادي والعشرين، فعبروا عن هواجسهم واستعدادهم لمواجهة هذه التحديات بوثيقة اطلقوا عليها اسم "أجندة 21".

زياد عبد الصمد

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

منذ ذلك التاريخ تواجه الانسانية تحديات المفاهيم الليبرالية الجديدة التي تقوم على مفاهيم تحرير الاقتصاد واطلاق العنان لآليات السوق الحرة وتوقيع الاتفاقيات التجارية التي تحرر حركة السلع والافكار والاموال والبشر. جرى ذلك في ظل الاعتقاد السائد وغير القابل للمناقشة، بان ازالة الحواجز الجمركية امام تدفق السلع سيؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي وبالتالي تتحقق اهداف التنمية المنشودة. وهكذا انطلقت منظمة التجارة العالمية في العام 1995 بعد ان تم الاتفاق على عدد من الاتفاقيات حول التجارة في السلع وفي الخدمات وفي الزراعة بالاضافة الى ارساء بعض المبادئ العامة في دورة الاروغواي التي انتهت عام 1994 (جولة مفاوضات الاروغواي 1986-1994).

شكل اطلاق المفاوضات من خلال منظمة التجارة العالمية التحدي الابرز الذي واجهته الدول النامية خلال هذه الفترة. فبعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي أدت الى تقليص دور الدولة الى حدودها الدنيا، وتقليص الانفاق العام وزيادة الموارد من خلال الضرائب غير المباشرة، جاءت مفاوضات تحرير التجارة لتلزم الدول النامية باتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف حول التجارة الحرة لتزيد من تقييد دور الدولة في صنع السياسات الوطنية وتحد من قدرتها على اعتماد التدابير التي تحمي انتاجها وصغار المستثمرين والمنتجين فيها.

وقد اعتمدت المؤسسات المالية الدولية بشكل على اساسي على مؤشر النمو الاقتصادي لتقييم أثر السياسات المتبعة، مع التركيز على

هذا التقرير بوضوح الى كل هذه التحديات والى تداعياتها، من خلال التقارير الوطنية ومن خلال التقارير الموضوعية والقطاعية، ولكن وبشكل ادق من خلال القسم العلمي الذي يصدر مؤشرين: مؤشر الاحتياجات الاساسية ومؤشر المساواة بين الجنسين. فيؤكد المؤشر ان الارتفاع السريع في معدلات التبادل التجاري في العالم بين العامين 1990 و2010 والذي ترافق مع ارتفاع كبير ولكن بوتيرة اقل لمعدلات الدخل الوطني، لم يتوافق مع اي تقدم على مستوى الاحتياجات الاساسية للمواطنين خلال الفترة ذاتها. ان هذا يدل الى ان المعالجة تبدأ من خلال اعادة النظر بالمفهوم التنموي المتبع واعادة الاعتبار الى السياسات الاقتصادية التي تعزز الانتاج وتربطه بسياسات للحماية الاجتماعية تركز الى مبادئ حقوق الانسان. بالاضافة الى وجوب اعتماد سياسات ضريبية عادلة وسياسات اجتماعية تساهم في اعادة توزيع عائدات الدخل على المجتمع وصولا الى تحقيق العدالة الاجتماعية.

بالاضافة الى هذا التقرير، تقوم حاليا شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية باعداد تقرير اقليمي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يركز على الحق في العمل وفي التعليم، على امل ان يصدر منتصف هذا العام. ذلك من ضمن الجهود التي تقوم بها للمساهمة في رفد التحولات في الدول العربية بالموارد الضرورية لاعادة صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ظل التحولات الديمقراطية التي تشهدها شعب المنطقة. ■

قيمة النمو الكمية من دون إعارة نوعية هذا النمو أي القاعدة الاقتصادية التي يركز اليها لتحقيقه. وكذلك لم تعط مسألة اعادة توزيع الدخل وعائدات النمو على المجتمع بشكل عادل الأهمية المطلوبة. فحققت معظم الدول النامية معدلات نمو مرتفعة نسبيا، ما اعطى الانطباع بان الاهداف المنشودة تتحقق. ولكن سرعان ما تبين ان الاهداف التنموية لم تتحقق تلقائيا كما كان متوقعا، ما دفع بالامم المتحدة الى اطلاق اعلان الالفية والاهداف التنموية لتجديد الالتزام بالعدالة الاجتماعية.

وبعد عقدين من القمة الاولى، نلاحظ ان التحديات قد تضاعفت وان الامور قد وصلت الى منعطف لا يحتمل معها التلكؤ في معالجته، فالازمات العالمية التي تواجهها البشرية، من مالية وغذائية وطاقية ومناخية، فضلا عن تنامي معدلات الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي تؤثر الى كوارث محدقة فيما لو لم تتم معالجة اسبابها والاقلاع عن التعامل مع النتائج فحسب.

وقد جاءت الانتفاضات العربية خلال العام الماضي لتؤكد على ان الشعوب لا تتحمل المزيد من القمع والفقر والتهميش. وبوحي من "الربيع العربي"، شهد العالم قيام تحركات جماهيرية احتجاجا على تهميش حقوق ومصاح الشعوب من خلال السياسات المتبعة. فقامت في الولا ستريت في الولايات المتحدة تحركات شعبية تطالب بتعديل النمط الاقتصادي المتبع، وتلتها التحركات في العديد من الدول الاوروبية لتعبر عن الانعكاسات الاجتماعية للازمات المالية التي هزت منطقة اليورو وهددت وحدتها.

هذه نماذج من ما يمكن ان يحدث فيما لو تمادت الازمات ولم تتم معالجة اسبابها. يشير

يجب أن تكون حقوق الإنسان في جوهر الإنعاش الاقتصادي

لا يزال العالم يعيش فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في عام 2008، من دون أن يلوح في الأفق أيُّ انتعاش حقيقي. فالالتزام الثابت باحترام موجبات حقوق الإنسان المضمَّنة في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، المُلمَّزة قانوناً وحمائتها وإحفاقها، وحده يمكنه أن يؤمِّن مع ما ورد في جوهر الاتفاقيات الدولية الأساس للإصلاحات التي تضمن اقتصاداً عالمياً أكثر استدامةً ومرونةً وعدلاً. وعلى قادة «مجموعة العشرين» تنفيذ الإصلاحات الآيلة إلى الحيلولة دون تقويض النشاط المُضارب في الأسواق المالية المتمتَّع بحقوق الإنسان. كما ينبغي عليهم، أيضاً، أن يتوافقوا على زيادة الضغط المالي على القطاع المصرفي والتعاون على تعزيز الشفافية والمساءلة المشتركة في تعبئة العائدات.

بيان المجتمع المدني¹

العشرين» (في مدينة «كان») فرصاً عملاية عدَّة للحكومات -فرادى أو مجتمعة- لاختيار مسارات بديلة قائمة على حقوق الإنسان لإشاعة انتعاش اقتصادي مستدام.

العموم- مزيداً من الضرائب الارتدادية وغير

المباشرة، الأمر الذي رفع الضغط المالي على نحو

غير متناسب على كاهل الأسر الأكثر فقراً والأسر

ذات الدخل المتوسط.

ويشكّل حجم المؤسسات المالية وتعقيدها

مسألة ضاغطة أخرى. فالشركات المالية الكبيرة،

وبعضها يعمل ضمن صيغ قانونية تتجاوز

العشرات، قاومت بنجاح الدعوات إلى خفض

مستوى تعقيدها أو حجمها. ذلك، أنه في وسعها

التربُّح من التشوُّشات الضريبية والقانونية

ما أمكنها، فيما يحُدُّ تعقيدها وحجمها من

فرص إمكان حلِّ المخاطر الناجمة بنجاح، من

دون حدوث انقطاعات حيوية في الأنشطة

المصرفية إذا ما وقع انهياراً ما. فعلى «مجموعة

العشرين» أن تتخذ إجراءات تتصدى بها لهذه

المشكلة كونها ترتبط بالمؤسسات المالية ذات

الأهمية المنهجية، بما في ذلك من خلال التدخل

القانوني لاختراق تلك الشركات الكبيرة. ومن

المهم، بوجه خاص، أن توافق البلدان الأعضاء

في «مجموعة العشرين» على تبني فرض ضريبة

على العمليات والتحويلات المالية، وإعلان

التزامها الواضح باستخدام هذه العائدات

المتولّدة لإحفاق موجبات حقوق الإنسان

وتبليتها. فعلى الحكومات أن تقرُّ اتخاذ

خطوات واضحة وحازمة للتعاون الدولي بغية

ضمان الشفافية والمسؤولية المشتركة في تعبئة

العائدات المحليّة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات أن

تعزّز التشريعات المصرفية التي تعترف بالكامل

بواجبات الدول في الحيلولة دون وقوع أيُّ

انتهاكات من جانب لاعبي القطاع الخاص -بما

فيه القطاع المالي- لحقوق الإنسان وحمائتها،

وتوفير التعويضات اللازمة عن ذلك، كما ينبغي

على الحكومات، في المدينين القريب والمتوسط،

أن تمكّن بشكل كامل من اعتبار قوينة

الخدمات المصرفية وتنظيمها أداةً ضروريةً

وأساسيةً لتعزيز تمثُّع الجميع بحقوق الإنسان.

العشرين» (في مدينة «كان») فرصاً عملاية عدَّة للحكومات -فرادى أو مجتمعة- لاختيار مسارات بديلة قائمة على حقوق الإنسان لإشاعة انتعاش اقتصادي مستدام.

مسائل وتوصيات

تسوّغ جدية المشكلات التي تهدد الاقتصاد العالمي اليوم ردة فعل منسجمة ومنسقة من قبل بلدان «مجموعة العشرين» لتحفيز اقتصاداتها. فقد شكّل التحرك قبل الأوان الصحيح نحو اعتماد سياسات صارمة، وكذلك التقليل المتساق للمطالب الكتلية، الأسباب الرئيسية الكامنة وراء سقوط العالم مجدداً في الأزمة الاقتصادية. فهذه السياسات تُهدد بالاستمرار في حرمان الناس من الوصول إلى المال والوظائف والخدمات؛ فيما ترفض حكوماتهم، على الأغلب، بناء نظمٍ عادلة للقطاع الخاص ليشارك في تحمّل أعباء هيكلة الدين العام.

هذا، وتوفّر معايير حقوق الإنسان ومبادئها إطار عمل لتصميم إجراءات التحفيز الاقتصادي وتنفيذها، بحيث تتسم بالتشاركية والشفافية والمسؤولية واللاميز. وينبغي على «مجموعة العشرين» أن تضمن تنفيذ تلك الإجراءات الموضوعية ضمن إطار عمل حقوق الإنسان المذكور. وإنّ اعتماد إجراءات من دون تقويم مناسب لتأثيراتها ليس بالأمر المرغوب، ولاسيماً عندما تطبع الموازنات العامة بأثار جديدة للاستفادة من مجازفة القطاع الخاص. ومن بين الإجراءات التي ينبغي اعتمادها لضمان استفادة من هم أكثر حاجةً من الانتعاش برامج البنية التحتية العامة الحساسة من الناحيتين الجوسية والبيئية.

ولا يمكن تحقيق واجبات الحكومات -القاضية باتخاذ خطوات لاضلاعها بمسؤولياتها في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية- من دون تقويم دقيق ومتأن للمساهمة التي يقدمها القطاع المالي إلى الموازنات العامة من خلال الضريبة. فقد عنى تحرير الرأسمال على مدى العقدين-الثلاثة عقود الماضي -على وجه

منذ أكثر من ثلاث سنوات على بداية الأزمة المالية يواجه الاقتصاد العالمي سيناريو مستقبلياً ملتبساً وغامضاً. إذ لا يبدو أن العالم اقترب من نقطة إنعاش حقوق الإنسان عقب ما أحدثته الأزمة المالية، فالفقر واللامساواة تزايدت، ولم يؤدِّ النمو الاقتصادي، حيث استقر، إلى خلق مزيد من فرص العمل أو إلى أجور أعلى، بل توزع على نحو مجحف على قطاعات المجتمع الأكثر ثراء. وفيما يستعدُّ العالم لمواجهة انكماش اقتصادي آخر، لن يكون في إمكان البلدان والأسر التغلّب على الوضع الناجم عن الركود الأخير، الأمر الذي يجعلهم يعيشون وضعاً أسوأ ترفده عواقب سلبية تمسُّ أساس حقوق الإنسان في كل البلدان، الغنية والفقيرة، على حدٍّ سواء.

تتطلب حقوق الإنسان في الدول المضمَّنة في قانون الحقوق الدولي أن تعمد الحكومات بعناية إلى تقويم مختلف خياراتها ومناهج عملها حيال العواقب التي تشهدها هذه الحقوق، وذلك بطرق شفافة وتشاركية ولاتمييزية ومسؤولة. وحده الالتزام الثابت باحترام موجبات حقوق الإنسان المضمَّنة في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» وفي جوهر الاتفاقيات الدولية وحمائتها وإحفاقها يمكنه تأمين الأساس للإصلاحات التي تضمن اقتصاداً عالمياً أكثر استدامةً ومرونةً وعدلاً.

فالحرمان من حقوق الإنسان واسع النطاق النابع من الأزميتين المالية والاقتصادية ليس حتمياً أو لا يمكن تجنُّبه، كما أنه ليس أيضاً ظاهرة طبيعية. وتوفّر أجندة «مجموعة

1 معدّل من بيان المجتمع المدني المشترك المقدم إلى قادة «مجموعة العشرين» حول شمول حقوق الإنسان في عملية التنظيم المالي (تشرين الأول/ أكتوبر 2011). وللاطلاع على نص البيان الكامل وقائمة المنظمات الموقّعة عليه يُرجى زيارة الموقع الشبكي التالي:

<www.coc.org/rbw/g20-asked-uphold-human-rights-responsibilities-financenovember-2011>

«قمة الـريو + 20» وما بعدها: لا مستقبل من دون عدالة

لم يفعل شيءٌ كثيرٌ خلال السنوات العشرين الماضية لتغيير أنساق الإنتاج والاستهلاك التي تلوّث التنوع الحيوي وتجرفه وتؤدّي إلى تغبّر المناخ، فيما لم تُحقّق التعهّدات بحقوق الإنسان والعدالة الجنوسية. ونحن نواجه كارثة مجتمعية وإيكولوجية. يمكن للدولة أن تستجيب بسرعة لهذا الواقع، إذا كانت تقوم على الشرعية والمساءلة الديمقراطيةين. ففي أزمان العلاقات العالمية المتداخلة بين المجتمعات والاقتصادات والشعوب، تصبح المبادئ المتفق عليها عالمياً شرطاً لازماً للعيش معاً في عدالة وسلام وفي تناغم مع الطبيعة. نقترح، في ما يلي، ثمانية مبادئ أساساً لإطار عمل جديد لحقوق مستدامة.

وخصوصاً المرأة الفقيرة، تظلّ موضوع تمييز اجتماعي، وهي تُحرّم في العديد من الأماكن من حقوقها الجسدية والإنجابية والجنسية. وهذا ما يجعل النساء أكثر تعرّضاً وهشاشة وضعفاً حيال استغلالهنّ وتعنيفهنّ داخل أسرهنّ وخارجها. أمّا العمل الرعائي الذي تضطّعه به المرأة على الأغلب ضمن أسرتها فلا يلقي تقديرًا أو اعترافًا. وأمّا الظروف المعيشية للنساء وأنشطتهنّ الإنتاجية التي تتضمّن كل أشكال العمل الرعائي الصحي فغالبًا ما لا تلقى الحماية والدعم. كل ذلك يجعل النساء أكثر تعرّضاً للضغوط خلال أوقات الأزمات وبسبب السياسات التي تتيح الرياح وتقدّمه على التقديرات الاجتماعية.

أمّا التنوع الحيوي وسخاء الطبيعة، مع كبل المديح لهما، فليسا محترمين أو محميين أو مقدّرين. والمجتمعات والجماعات السكنية التي تسعى إلى العيش بتناغم مع الطبيعة تُقابل بتجاهل حقوقها، فيما تتعرّض معاشيها وأرزاقها وثقافتها للخطر.

لم يحدث هذا؟ لا يحدث هذا بالتحديد بسبب انعدام الوعي أو الانتباه لدى صنّاع السياسات على أرفع المستويات. فخطر التغبّر المناخي، المُستشّهد به في أواسط الثمانينيات في مؤتمر عقدهت الـ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، احتلّ مركز الصدارة في تقرير «بروندتلاند» عام 1987 من خلال التركيز على الخوف من فقدان التنوع الحيوي. وقد حُمِلَ الزخم إلى «مؤتمر الـريو» في عام 1992 الذي أطلق اتفاقيات إطارية تتعلق بالتغيّر المناخي والتنوع الحيوي فضلاً عن التصخّر. كما تبنّى المؤتمر مبادئ «إعلان الـريو»، و«مبادئ الغابة» و«خطة عمل» أطلق عليها اسم «الأجندة 21». وقد ركّزت مؤتمرات التسعينيات العالمية على مسائل حقوق الانسان والتكافؤ الاجتماعي، وتبنّت برامج عمل للتصدّي الظلم الناجم من الإقصاء الاجتماعي والتمييز الجنوسي. وفي «إعلان الألفية» الصادر في عام 2000 ألزمت الدول الأعضاء نفسها «دعم مبادئ الكرامة

عن النمو الاقتصادي والعمولة فتتوزّع على نحو مجحف وغير عادل البتّة. وفي معظم البلدان، أصبح الغني أكثر غنى على حساب الطبقة المتوسطة والفئات ذات الدخل المتدنيّ. كما زاد النمو الاقتصادي المتفوّت للامساواة الاجتماعية برغم كونه يولّد الموارد، فتأتّى عنه العكس وكان أداة لتمويل الوصول غير المتكافئ إلى الخدمات العامّة والأساسية. ويهدّد الفقر المستمر والبطالة والإقصاء الاجتماعي ومستويات اللامساواة المرتفعة نظم الرعاية والتماكك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

نحن نعيش في عالم تتولّد 50% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن نشاط 13% من سكان العالم. فأنساق الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة سريعة الانتشار ترتبط باستنزاف الموارد الطبيعية السريع، بما في ذلك المياه النظيفة، فضلاً عن التشارك غير المتساوي في «المناافع» الموعودة الناجمة عن النمو الاقتصادي والتجارة المتوسّعة. فقد أدّت هذه الأنساق إلى الاحترار العالمي الذي يسبّب بدوره ارتفاع مستويات البحار، وكذلك ارتفاع وتائر الظروف الجوية المتطرّفة والتصحّر وزوال الغابات. أمّا في ما يعني التنوع الحيوي فقد صار فقدان الموروث البيئي ظاهرة دائمة. فقد تجاوزنا الحدود الإيكولوجية وتجاهلنا حدود كوكبنا. ومع خطر تغبّر المناخ بتنا نعيش في زمن مستعار. بيد أننا نرفض تخفيض الانبعاثات، ونخصّص موارد ضئيلة لمن لم يستفيد بعد من استغلالها.

لم تهدف أغلب السياسات الوطنية والدولية إلى خفض مستوى اللامساواة. فقد قدّم تكريسها لتحفيز النمو الاقتصادي الحوافز لاستغلال الطبيعة، واعتمدت على استخدام أنواع الوقود الأحفوري واستنزاف التنوع الحيوي وتدمير تقديم الخدمات الأساسية والضرورية، مع تنافس البلدان في سباق نحو الأسفل بتقديم ضرائب متدنّية وقوة عاملة رخيصة كحافز. وقد وضع التمييز الدائم والثابت ضد المرأة في مأزق الوظيفة الإنجابية والعنف. فالمرأة،

«مجموعة تفكير المجتمع المدني حول التنمية العالمية»¹

يحتاج العالم إلى تغيير أساسي. فنحن نعيش في عالم مضطرب، والكثير من الناس يتقادفهم انفجاراً وإفلاس عالميان، فيما ثمة كازينو مقامرات تراهن على معاشنا وأرزاقنا وأمننا ومستقبلنا وكوكبنا.

ونحن نعيش في عالم يمتّع 20% من سكانه بأكثر من 70% من إجمالي دخله، ومن هم في الحُمس الأسفل لا يحصلون إلا على 2% فقط من إجمالي الدخل العالمي. أمّا الأرباح الناجمة

1 بيان صادر عن «مجموعة عكس اتجاه التنمية العالمية» (The Civil Society Reflection Group (Global Development Perspectives) on. وهو بيان أول لم يلق بعد نقاشاً كاملاً من أعضاء المجموعة. فهو، إذن، عمل «جار». وبالتالي، لم تُصدّق كل توصية واردة فيه من قبل أعضاء المجموعة. بيد أنّ البيان يلتقط الأفكار والتفاهيمات الأساسية التي صيغت في اجتماعات المجموعة المنعقدة في السابق. أمّا تقرير المجموعة النهائي الأشمل فسُنشر في ربيع عام 2012. أمّا أعضاء المجموعة فهم:

Alejandro Chanona, National Autonomous University of México; Barbara Adams, Global Policy Forum; Beryl d'Almeida, Abandoned Babies Committee Zimbabwe; Chee Yoke Ling, Third World Network; Ernst Ulrich von Weizsäcker, International Resource Panel; Danuta Sacher, terre des hommes Germany; Filomeno Sta. Ana III, Action for Economic Reform, Philippines; George Chira, terre des hommes India; Gigi Francisco, Development Alternatives with Women for a New Era; Henning Melber, Dag Hammarskjöld Foundation, Sweden; Hubert Schillinger, Friedrich-Ebert-Stiftung, Germany; Jens Martens, Global Policy Forum Europe; Jorge Ishizawa, Proyecto Andino de Tecnologías Campesinas, Peru; Karma Ura, Centre for Bhutan Studies; Roberto Bissio, Social Watch; Vicky Tauli-Corpuz, Tebtebba Foundation; Yao Graham, Third World Network Africa.

الإنسانية والمساواة والتكافؤ على المستوى العالمي، باعتبار هذه كلها "واجباً على كل شعوب العالم، وخصوصاً تلك الأكثر هشاشة وتعرُّساً، وبالتحديد أطفال العالم الذين ينتمي المستقبل إليهم".

ومع ذلك، فقد حُجبت أفكار الريو ومبادئها خلال السنوات العشرين الماضية، فلم تجد لها بمعظمها أيّ تنفيذ. وعلى نحو مماثل، فقد أُغفلت التعهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الجنوسية فلم تلق إشباعاً أو تحقيقاً. وقد تضاعف الناتج العالمي على الفرد أكثر من مرة خلال العقدين الماضيين، إلا أنه توافق مع توسُّع نطاق التفاوتات. كما نجمت عن العولمة ملايين من الوظائف المتدنية من حيث نوعيتها وجودتها. أضف إلى ذلك أن المضاربة والاحتكار اللذين قبضا على المال والسلع أحدثا قطعاً في الأمن الغذائي، وحوّلا ملايين الهكتارات من الأراضي من إنبات الغذاء إلى استخدامات غير مستدامة. غير أن القليل عمِل بشأن تغيير أنساق الإنتاج والاستهلاك التي تلوث البيئة وتجرف التنوع الحيوي وتُفضي إلى تغيير مناخي عنيد لا يرحم. ولقد تمكّنت 45 بلداً مع إجمالي سكانها البالغ 1,2 بليون نسمة من تدبّر تحقيق مؤشرات اجتماعية أفضل من المعدل الوسطي العالمي من حيث حصّة الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة من أنواع الوقود الأحفوري تقل عن المعدل الوسطي العالمي. ولا يُصنّف أي بلد من تلك البلدان باعتباره بلداً ذا "دخل مرتفع". ولكن، وكمثل بلدان أخرى ذات دخل متوسط وتلك البلدان التي تُعتبر "أقل تطوّراً"، غالباً ما وجدت فسحة لاتخاذ خيارات سياسات محلية لتحقيق تنمية مستدامة تحت ضغط المطالب والشروط والإملاءات الخارجية التي تضغط عليها لتتخذ خطوات ترمي إلى خفض المعدلات الضريبية والإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

تناقضت السياسات الاقتصادية في مناسبات عديدة مع التعهدات بشأن الحقوق والاستدامة، لارتباطها بالمؤسسات الوطنية والدولية التي تحتل قمّة ميادين الحكم؛ ذلك أنّها تعتمد كثيراً على الأسواق لتخصيص موارد المجتمعات وتوزيع ثروتها، وتفريد نمو الناتج المحلي القائم باعتباره المعيار الذي يقاس به المستوى المعيشي. وقد كانت النتيجة زيادة التركُّز ونسباً أكبر من حصّة السوق لبضع شركات عابرة للحدود، بما فيها تلك العاملة في قطاعي الغذاء والأدوية. نشأ خيار السياسة المتداول هذا بعدم التدخل

بالشؤون الداخلية عندما اندلعت في الولايات المتحدة لتجتاح العالم أزمة مالية عالمية في عام 2008، كثُفت اللامساواة أكثر فأكثر نتيجة فقدان الوظائف وفرص العمل وخفض الدخل الذي ضرب الفئات ذات الدخل المتدني على نحو غير متناسب. وعلى نحو قاسٍ يخلو من أي شفقة، استجابت السياسة للمجتمعات والتجمعات الأهلية المنضغطة، بالتحويل على لاعبي السوق أنفسهم الذي ارتكبوا الأخطاء في السابق، بإيلاء النظم الإنسانية والإيكولوجية الهشّة الضعيفة أصلاً القليل من الاهتمام أو بلامبالاة حيالها، ممّا يدفع بالمجتمعات والتجمعات الأهلية إلى نقطة الانهيار.

وبالرغم من أن ثمة دليلاً على أن السياسات الدورية المضادة عملت بوصفها آلية امتصاص فعالة للصدمات وعزّزت المرونة وسهولة التكيف، فقد ضحى العديد من الحكومات بالإنفاقات الاجتماعية على مذبح الأثرودكسيّة المتصلبة ومن أجل تبعيّة أقوى للأسواق المالية. وتكاليف التصرف المتبطل والمتراخي والسيئ للأعمال تكدّس جبلاً من المسؤوليات الاجتماعية والإيكولوجية. فالبطالة المرتفعة، وخصوصاً بطالة فئة الشباب من السكان، وزيادة أسعار الغذاء وانتشار الظلم واللاعدالة، كل ذلك خلق مناخاً من التوتر الاجتماعي والسياسي والاضطرابات المقلقة في العديد من البلدان. ففي بلدان من أنحاء العالم، من القاهرة إلى مانهاتن إلى نيودلهي خرج الناس إلى الشوارع ليعبّروا عن غضبهم حيال الواقع القائم ورفضهم قبوله بعد الآن. فدوافعهم وأهدافهم قد تختلف بحسب ظروفهم الخاصة الفريدة التي يعيشون في ظلها، إلا أن مطالبهم تتشابه كلها: مزيد من العدالة ومزيد من التحرُّر من ربكة ضغوط "الأسواق" وعملائها المخلصين.

لماذا يُفلسنا الحكم على هذا النحو الخطير؟ نكثت الدول قيمها الديمقراطية، وأصبحت الحكومات أقل قبولاً للمساءلة أمام الناس. فالمعايير الكلية الشاملة العالمية باتت موضع تجاهل، أو استعصيص عنها بقواعد جديدة تفضّلها الأسواق. وصارت المخاطر في أيدي من لا يملك دوراً في التصدي لها، فيما نشأ تصنيف جديد يقول إن "الأمر كبير إلى حد لا يمكن معه أن يفشل"، وهو ما أعاد تنظيم توزيع الموارد العامّة. ولقد جوبهنا بترابنية من الحقوق مع أولئك الذين يحمون الإنسان والنظم الإيكولوجية وينتمون إلى حلقات أو مجموعات دنيا. وقد وجد هذا الوضع خطوطه الموازية في الحكم على المستويين الوطني والدولي. لاحقاً،

صار الحكم العالمي المتشثت يؤدّي إلى فقدان الصورة الكبيرة ووضع مطالب متدنية تعالج الأعراض لا الأسباب.

لقد سلّطت السياسات الخاطئة وأثر الإخفاقات السياسية المتعددة الضوء حتماً على دور الدولة وعلى مدى أهميتها. فردّت الفعل حيال فشل النظام المالي بين أنه يمكن للدولة أن تقوم بالفعل، وأنها ستقوم به على وجه السرعة في وجه الكارثة الجليّة المدركة، وذلك بالمال والسياسات. بيد أن دور الدولة الأقوى المطلوب منها ينبغي أن يقوم على شرعية ديمقراطية ومساءلة، وأن يكون متوازناً بفعل مشاركة المجتمع المدني الفعّالة.

إننا نعيش فترة اضطراب، نواجه كارثة مجتمعية وإيكولوجية. ونحن نطالب الدول بأن تقوم بعملها الآن وبسرعة وعلى نحو فعّال في مواجهة هذه الكارثة.

التوكيد مجدداً على الاستدامة: إطار عمل المبادئ والحقوق الشاملة

الحاجة إلى المبادئ الشاملة. يقوم كل مفهوم للتنمية والرفاهية والتقدم في المجتمعات على جملة من المبادئ والقيم الأساسية. وهذه القيم تتجذّر عميقاً في ثقافتنا وإيديولوجياتنا ونظمنا معتقداتنا. ونحن مقتنعون أن هناك جملة من المبادئ والقيم الشاملة التي يتشارك فيها معظمنا. فالمبادئ والقيم المشتركة تبني أساس المجتمعات. وإننا لنقرّ بأن تنوع التعبيرات الثقافية باعتباره قيمة في حد ذاته ينبغي حمايته وتعزيزه. وفي زمن العولمة وتنامي العلاقات في ما بين المجتمعات والاقتصادات والشعوب، فالمبادئ المتفق عليها عالمياً تمثّل الشرط اللازم المسبق للعيش معاً في عدالة وسلام وبتناغم مع الطبيعة.

جملة المبادئ الموجودة أرضية مشتركة. ليس ثمة حاجة لاختراع مبادئ وقيم من هذا النوع. فهي موجودة في الدساتير الوطنية، فضلاً عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتنوعة والإعلانات وبيانات السياسة الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث توافقت الحكومات فيها على مبادئ أساسية معيّنة تمثّل ضرورة بالنسبة إلى المجتمعات والعلاقات الدولية. ونقترح هنا جملة من ثمانية مبادئ تشكل أساساً لإطار عمل جديد لاستدامة الحقوق:

- مبدأ التضامن. لطالما حظي مبدأ التضامن بقبول واسع في العديد من الدساتير الوطنية لرعاية العلاقة في ما بين المواطنين ضمن بلد ما. والمحوري بالنسبة إلى هذا المفهوم هو تساوي المواطنين ومسؤوليتهم

المشتركة من أجل الصالح العام. وفي فكرة التضامن ليست المساعدة فعلٌ إحسان، بل حقٌّ لكل امرأة ورجل وطفل. فالتضامن يختلف جذرياً عن الإحسان والخيرية. وفي زمن العولمة، انتقل هذا المفهوم ليرتقي إلى المستوى الدولي. فقد صنّفت الحكومات التضامن في "إعلان الألفية" باعتباره واحدة من القيم الأساسية: "يجب أن تُحكم التحدّيات العالمية بطريقة تُوزّع فيها التكاليف والأعباء بإنصاف وفق المبادئ الأساسية للمساواة والتكافؤ والعدالة الاجتماعية. فمن يُقاسى أو يستفيد أقل يستحق المساعدة ممن يستفيدون أكثر". واليوم، بات مفهوم التضامن مقبولاً بوصفه مبدأً رئيسياً في مختلف الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر منذ عام 1994.

• مبدأ عدم إنزال الضرر. في الأصل، هو مبدأ رئيسي في الأخلاقيات الطبيّة، وهو يعكس في وعد ورد في قسم "أبوقراط": "الامتناع عن إنزال الضرر والأذى"، وقد أصبح هذا المبدأ وثيق صلة بمجالات أخرى. فقد ضُمّن، مثلاً، في المبادئ الإنسانية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ("يونيسف") منذ عام 2003، كما جرى تبنيّه في النظام الأساسي للمنظمات الإنسانية الكبرى. وفي الجوهر، ينبغي أن يُعامَل الالتزام بتنفيذ السياسات بطريقة لا تؤذي الناس أو الطبيعة بوصفه مبدأً إرشادياً توجيهياً في مجالات السياسة وعلى كل المستويات.

• مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة. يمثّل هذا المبدأ معلماً من معالم "إعلان الريبو" لعام 1992. فالمبدأ السابع منه ينص على ما يلي: "بالنظر إلى المساهمين المختلفين في التدهور البيئي العالمي، تقع على الدول مسؤوليات مشتركة ولكن متمايزة. فالبلدان المتقدّمة تعترف بالمسؤولية التي تتحمّلها في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة نظراً للضغوط التي تمارسها مجتمعاتها على البيئة العالمية وبسبب التّقانات والموارد المالية التي تتحمّلها بها". فلاول مرة في التاريخ، أقرّت الحكومات بمساهمتها المتمايزة، الراهنة والتاريخية، في التدهور البيئي، وبالتالي بواجباتها المتمايزة للدفع لقاء عمليتي التصحيح والتخفيف. وبشمول البُعد التاريخي، فقد جاوزت مبدأ "المعاملة الخاصة والمتمايزة" القائم على القدرات والحاجات الاقتصادية، كما تضمّنت

اتفاقيات "منظمة التجارة العالمية". وإنّ هذا المبدأ لهو عنصر رئيسي في "بروتوكول كيوتو"، إلا أنّ تطبيقه يجب ألا يُحدّد بالمفاوضات المناخية.

• مبدأ الملوث يدفع. تكمن الرسالة البسيطة الناجمة من هذا المبدأ في أنّ تكاليف التلوّث يجب أن يتحمّلها من تسبّب به. وقد كان هذا المبدأ جزءاً من القانون البيئي الدولي الذي صدر خلال السبعينيات، والمؤكّد عليه مجدّداً في المبدأ 16 من "إعلان الريبو": "على السلطات الوطنية أن تسعى إلى تعزيز تأميم التكاليف البيئية واستخدام الاتفاقيات الاقتصادية، أخذاً في الحسبان المقاربة القائلة بوجود تحمّل كلفة التلوّث مبدئياً (...)". وفيما لاقى هذا المبدأ اعترافاً في القانون البيئي الدولي على نطاق واسع، فإنها ينبغي تطبيقه في مجالات أخرى أيضاً. وفي سياق الأزمة المالية الأخيرة، طلب كثيرون من "الملوّثين" -أي المصارف والصناعة المالية- أن يتحمّلوا تكاليف الأزمة. وكما قال مفوض الاتحاد الأوروبي "مايكل بارنير": "أنا أؤمن بمبدأ الملوث يدفع". ونحن نحتاج إلى بناء نظام يضمن أن يدفع القطاع المالي كلفة الأزمات المصرفية في المستقبل.

• مبدأ الوقاية. ينصّ المبدأ على أنه في غياب توافقٍ علميٍّ على ما إذا كان هناك خطرٌ مُريب في سياسة أو عملٍ ما قد يسبّب أذىً وضرراً للناس أو للطبيعة، فإنّ أعباء إثبات عدم الأذى أو الضرر تقع على كاهل معارضي هذين السياسة أو العمل. كما جاء في "إعلان الريبو" ضمن المبدأ الخامس عشر ما يلي: "لكي نحمي البيئة يجب أن تُطبّق مقاربة الوقاية على نطاق واسع من قبل الدول بحسب قدراتها. وحيث توجد مخاطر ذات نتائج مدمرّة جدية ولاعكوسة، ينبغي ألا يُستخدَم الافتقار إلى الوضوح العلمي الكامل سبباً لتأخير اقتراح إجراءات فعّالة الكلفة لمنع حدوث التدهور البيئي". وقد أدمج هذا المبدأ، عقب "الريبو"، بالعديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى، كـ "بروتوكول كارتاغينا" المتعلق بالأمان الحيوي (Biosafety) لعام 2000 في ما يتعلق بانتقال الكائنات (المتعضّيات organisms) ومنجناتها عبر الحدود.

• مبدأ الدعم الإعاني. بحسب هذا المبدأ، ينبغي أن تتخذ القرارات السياسية دائماً في أدنى المستويات الإدارية والسياسية الممكنة، وعلى نحو أقرب ما يكون إلى

المواطنين ما أمكن، حتّى تُكفل مشاركة النساء والرجال في صنع القرار بصورة كاملة. وتشكّل هذه الفرصة العنصر الأساسي في مفاهيم الفيدرالية، وواحدًا من المبادئ المركزية في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي. فالسكان الأصليون ينظرون إلى هذا المبدأ باعتباره أداة ضرورية لمحافظة حقوقهم على هويتهم وتنوعهم وثقافتهم. كما يعترف المبدأ بالحق الديمقراطي للموروث بتقرير الشعوب والمنجَمَعات (communities) والأمم مصيرها، على ألا ينتهك هذا المبدأ خلال ممارسته حقوق الآخرين المماثلة. وإذن، ينبغي ألا يُساء استخدامه كذريعة ضد العمل الحكومي المركزي على المستويين الوطني والدولي، بل يجب دائماً أن يطبّق بالتراكب مع المبادئ الأخرى، وبشكل خاص مع مبدأ التضامن.

• مبدأ التوافق الحر المسبق الواضح. للمنجمعات، وفق هذا المبدأ، الحق في إعلان موافقتها أو حجبها على المشروعات والأعمال المقترحة من قبل الحكومات والشركات، إذ قد تؤثر في معاش الناس وأرزاقهم والأراضي التي يملكونها أو يشغلونها أو يستخدمونها لأغراض أخرى. وهذا المبدأ عبارة عن عنصر رئيسي من "إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق السكان الأصليين" لعام 2007، وهو معترف به في اتفاقية "منظمة العمل الدولية" الخاصة بالسكان الأصليين والمنجمعات القبليّة في البلدان المستقلة (1989/169). إلا أنّ هذا المبدأ ليس محدوداً بحقوق السكان الأصليين وحسب؛ فهو في أساس "اتفاقية روتردام" الخاصة بالإجراء الموافقة المسبقة على مواد كيميائية ومبيدات زراعية معيّنة خطيرة في التجارة الدولية لعام 1989. وكما تتيح هذه الاتفاقية، من بين أمور أخرى، للبلدان المستوردة حصولها على المعلومات عن المواد الكيميائية المصدّرة إليها، التي قد تكون حُطّرت أو قُيّد التعامل بها بقوة لأسباب صحية وبيئية.

• مبدأ حلّ النزاعات سلمياً. يُعدّ هذا المبدأ عنصراً أساسياً من عناصر شرعة الأمم المتحدة، التي تقول في مادتها الثانية: "على جميع الأعضاء أن يفصوا نزاعاتهم الدولية بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض السلام والأمن الدوليين والعدالة للخطر". وفي "إعلان مانيل" لعام 1982 جدّدت الحكومات تأكيدها على أنه

ينبغي أن يمثل حل النزاعات سلمياً أحد اهتمامات الدول المركزية، وكذلك بالنسبة إلى الأمم المتحدة (A/RES/37/10, 15) (November 1982). يجب أن تُتبنى هذه المبادئ الثمانية كأحجار الزوايا في إطار عمل حقوق الاستدامة الشاملة، ذلك أنها تترابط بعضها مع بعض، وينبغي ألا تخضع لتطبيق يعزل أحدها عن الآخر. القيم الأساسية للحرية والمساواة والتنوع واحترام الطبيعة. بالإضافة إلى المجموعة الأساسية للمبادئ الشاملة، ثمة قيم أساسية تعتبر بدورها ضرورية وأساسية للعلاقات الدولية. والحكومات ترجع إلى بعض منها في "إعلان الألفية". وهي تتضمن من بين قيم أخرى:

- الحرية. للرجال والنساء والأطفال الحق في أن يعيشوا حياتهم بكرامة، أحراراً من الجوع والخوف من العنف والقمع والجور واللاعادلة. فالديمقراطية واحكم التشاركي القائم على إرادة الشعب يكفل هذه الحقوق على نحو أفضل. بيد أن ثمة حدوداً للحرية تنتهي عند حدود حرية الآخرين. إن "الحرية هي دائماً حرية المنشقين" (على ما تقول "روزا لوكسمبورغ")؛ كما أن حدودها تكمن في المبدأ القائل بـ "عدم إزال الضرر أو الأذى".
- اللامساواة. لا يجوز إنكار فرصة أي فرد أو أمة أو جماعة في المشاركة بالتنمية والاستفادة منها. فحقوق النساء والرجال وفرصهم المتساوية يجب أن تُضمّن. هذا، وتشمل المساواة مفهوم عدالة الأجيال المتعاقبة، أي الاعتراف بأن الجيل الحالي سيحقق حاجاته بطريقة لن تنعكس سلباً على قدرات الأجيال القادمة في سياق تحقيقها حاجاتها هي أيضاً.
- التنوع. على البشر أن يحترموا بعضهم بعضاً، بكل تنوع معتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم وآرائهم وميولهم الجنسية وجنوسيتهم. كما أن الاختلافات ضمن المجتمعات ينبغي ألا تواجه بالتهيب أو بالقمع، بل بالرعاية والاحترام باعتبارها أصلاً من أصول الإنسانية. ومن الواجب أن تحظى ثقافة السلام والحوار بالتعزيز الفعّال والنشط.
- احترام الطبيعة. يجب أن تبرز الصحافة والحكمة في الموثائق حيال كل الأنواع الحيّة وفي استخدام الموارد الطبيعية. فهذه الطريقة فقط يمكن حفظ الثروة التي لا تُقدّر بثمن، التي وهبتنا إياها

الطبيعة، بحيث يُتمكّن من إيصالها إلى أعقابنا من الأجيال القادمة. فانساق الإنتاج والاستهلاكية الحالية غير المستدامة يجب أن تُغيّر لمصلحة رفاهيتنا ورفاهية ذراريها في المستقبل. ذلك أن احترام الطبيعة يعني أكثر من إدارة موثوقة للبيئة البشرية؛ فهو يعني أن تتمتع كل الأنواع بحقوق جوهرية فعلية. إذ لا ينبغي أن تُعامل بوصفها موضوعاً لتأثر الإنسان، بل بوصفها ذاتاً تتطوي على قيمة تتجاوز فعلي الاستخدام والتبادل. إن هذا الفهم للطبيعة، باعتبارها نظاماً حيوياً ينعكس في نظم تفكير السكان الأصليين ومعتقداتهم، كما هو الحال، على سبيل المثال، في مفهوم "بوين فيفير" (Buen Vivir).

الإخفاق في ترجمة المبادئ إلى تطبيق عملي. فيما وافقت كل الحكومات على هذه المبادئ بوجه عام، فقد أخفقت تقريباً في ترجمتها إلى موجبات وسياسات محدّدة قابلة للتنفيذ والتطبيق. ولو أن هذه الحكومات التزمت مبدأ التضامن بجدية، لأمكن خفض مستوى الفقر والجوع على نحو دراماتيكي؛ ولو أنها اعتمدت مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة لما انتهى مؤتمر قمة "كوبنهاغن" الخاص بالتغير المناخي إلى نهايته الكارثية البائسة؛ ولو أنها تعهدت مبدأ الوقاية لكان أمكن تجنّب حدوث الكوارث النووية كحادثتي "تشيرنوبيل" و"فوكوشيما".

تحويل المبادئ إلى حقوق. لضمان وظائفية مجتمع ما، ولخلق آليات أمانه التي تكفيه شر الاستبّاد والطواغيت، ينبغي أن تُترجم القيم إلى قوانين وحقوق وموجبات قانونية مُلزّمة. فعلى المستوى الدولي، يسطح نظام حقوق الإنسان بدور رئيسي في تحويل القيم الأخلاقية إلى حقوق قانونية. ويتّسم "القانون الدولي لحقوق الإنسان" بأهمية خاصة، إذ يشتمل على حقوق الإنسان الواردة في كل من "الإعلان العالمي" و"الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية" و"الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". ويقابل ما سبق من حيث الأهمية "الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة"، وكذلك "اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل". وفي الفترة الأخيرة، استُكملت هذه الوثائق بإصدار اتفاقية تتعلق بحماية تنوع التعبيرات الثقافية وتعزيزها (2005) وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق السكان الأصليين (2007). ومع "إعلان الحق في التنمية" (1986) استُكملت كل تلك الاتفاقيات بجملة المبادئ

الأساسية المذكورة أعلاه، حيث بات من الممكن أن تشكّل كل تلك الوثائق إطار عمل معيارياً ينطوي على مفهوم شامل للاستدامة والرفاهية والتقدم الاجتماعي.

تجديد توازن الحقوق. فيما تُقبل معايير نظام حقوق الإنسان الدولي بوجه عام، عمدت بلدان العالم بمعظمها إلى إبرام الاتفاقيات المذكورة أعلاه؛ بيد أنه ما تزال هناك فجوة عميقة من حيث تنفيذ مضامينها؛ بل إن هناك الأسوأ؛ ففي حين أخفقت الدول وحكوماتها على الأغلب في احترام حقوق الإنسان وإحقاقها وحمايتها، خلال العقدين الأخيرين، عمدت إلى تقوية حقوق الشركات وحقوق الرأسمال؛ إذ عزّزت حرية حركة الرساميل وقيدت حرية حركة الناس وانتقالهم؛ ودعمت حقوق المستثمرين الأجانب العابرين للحدود، إلا أنها أضعفت حقوق الناس المتأثرين بهذه الاستثمارات. وفي أيامنا، يمكن للشركات عابرة الحدود أن تقاضي الحكومات في المنتديات الدولية بسبب أي تغيير تُحدّثه في القواعد والقوانين، بما في ذلك التشريعات التي ترعى الصحة، وهي التي تؤثر في أرباحها الفعلية والمخططة؛ إلا أن الناس تُعرقّل في مقاضاتها الشركات بسبب ما تحدّثه من تلوث وممارسات مؤذية أخرى تقع عليهم. إن ثمة ضرورة مُلحّة لإعادة توازن الحقوق، أي أن يُعاد إعلان حقوق الإنسان أساساً معيارياً للسياسة، وكذلك إعادة ربط حقوق الرأسمال بحقوق الإنسان على الأساس المذكور.

ردم الفجوات الموجودة في نظام الحقوق. ليس ثمة فجوات في تنفيذ الحقوق وإحقاقها فحسب، بل هناك أيضاً فجوات في نظام الحقوق الدولية نفسه. كما أن بعض المبادئ والقيم -كمبدأي عدالة الأجيال واحترام الطبيعة- لم تُترجم ضمناً (أو تُقوّن) حقوقاً، وثمة ضرورة لإجراء حوار مكثّف والبحث في كيفية شمول مفاهيم الحقوق المتعلقة بالطبيعة وعدالة الأجيال ضمن نظام معياري دولي وإخراجها إلى حيّز التطبيق والممارسة.

من النظرية إلى التطبيق: ترجمة المبادئ والحقوق إلى استراتيجيات وأهداف وسياسات. لا شك أن ترجمة المبادئ الأساسية إلى حقوق وموجبات متفق عليها دولياً تمثّل مجرد الخطوة الأولى. أما الخطوة التالية فهي صوغ الأهداف والاستراتيجيات السياسية لتنفيذ هذه الحقوق. وهنا، تطلّح السياسات العامّة بدور بالغ الأهمية. فمن الناحية الديمقراطية تتحمّل السلطات العامّة الشرعية، ولاسيما الحكومات والبرلمانات، المسؤولية الرئيسية في تنفيذ مقاربة الاستدامة القائمة على الحقوق، والرفاهية

والتقدم المجتمعيين. وعلى هذه الهيئات ألا تنقل هذا الواجب إلى القطاع الخاص أو إلى المجتمع المدني.

إعادة توجيه السياسات نحو العدالة حاضراً ومستقبلاً

عواقب الإخفاق في ترجمة المبادئ والحقوق إلى سياسات. في العقود الماضية، وافقت الحكومات رسمياً على جملة مبادئ الاستدامة الشاملة وحقوق الإنسان تقريباً، ولكنها أخفقت في جعل سياساتها سياسات فعالة تتساقق وما أقرته. بدلاً من ذلك، ما تزال السياسات أيضاً متشردمة على الأغلب وغير مرشدة لفرط اعتمادها على النمو الاقتصادي وانضباط "الأسواق" الذاتي. فالمفاهيم الجديدة، كمفهوم "النمو الأخضر"، هي في أفضل الأحوال محاولات لمعالجة عوارض المشكلات من دون النفاذ إلى الأسباب الجذرية ومعالجتها. فما يُحتاج إليه، إذن، إحداث تغييرات أساسية على مستويات ثلاثة: في العقلية (الذهنية)، وفي المفاهيم والمؤشرات الموجهة لعملية التنمية والتقدم؛ وفي السياسات المالية والتشريعية (على المستويين الوطني والدولي)، وذلك بغية التغلب بفعالية على اللامساواة الاجتماعية وتدهور الطبيعة، ولتقوية الاقتصادات المستدامة، وكذلك في المؤسسات وآليات الحكم (على المستويين الوطني والدولي).

تغيير العقلية السائدة. ما تزال عقلية غالبية قادة الرأي وصنع السياسة في العالم تتركز على النمو الاقتصادي والحلول المستمدة من السوق باعتبار ذلك الدواء الشافي من كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العالم. أما الحكومات فليست (ولا ينبغي لها أن تكون) في موقع تغيير هذه العقلية بمجرد إصدار الأوامر والتحكم. إلا أنها مجبرة، مع ذلك، الاستفادة من دروس إخفاقات الماضي وإعادة صوغ الأهداف الكلية لسياساتها والمفاهيم المرتبطة بها والأدوات التي توجهها. وبدلاً من إخضاع سياساتها لهدف بلوغ نمو الناتج المحلي القائم (GDP) حدّه الأقصى، ينبغي أن تركز السياسات على بلوغ رفاهية السكان حدّها الأقصى من دون الإضرار برفاهية الأجيال المقبلة باحترامها حدود الكوكب والبيئة العالمية.

البنية الجديدة للاستدامة والتقدم المجتمعي. تالياً، ينبغي على الحكومات أن تعترف بالحاجة إلى بنية آلية جديدة للاستدامة والتقدم المجتمعي، تتجاوز الناتج المحلي القائم وتوجه سياساتها. إذ ينبغي عليها حقيقة أن تعزز نشاط البحث والنقاش المتعلقين بآليات

بنوية بديلة جديدة على المستويين الوطني والدولي، ضمن إطار زمني محدّد، ومشاركة واسعة النطاق من جانب المجتمع المدني. والخطاب النقاشي هذا يجب أن يبنى على المبادرات القائمة، مثلاً تقرير لجنة "ستيغليرز-سن-فيتوسي" (Stiglitz-Sen-Fitoussi Commission)، وقياس تقدم أستراليا (Measuring Australia's Progress, MAP) و"دليل قياس إجمالي السعادة الوطنية" في "بوتان" (Gross National Happiness Index of Bhutan). كما ينبغي أن تأخذ في الحسبان أيضاً المراجعة الراهنة لنظام الحسابات الاقتصادية-البيئية (System of Environmental-Economic Accounts, SEEA) التي ينسّقها قسم الإحصاءات التابع للأمم المتحدة العامّة.

أهداف التنمية الألفية. طالبت "قمة الـريو" (1992) العمل تالياً على تحديد مؤشرات التنمية المستدامة يمكن أن يكون أساساً للمفهوم ولتأسيس الأهداف الدولية المشتركة. فمنذ عقدين مضياً تراكم المزيد ممّا ينبغي تحقيقه من تقدم. ينبغي إقامة الروابط لتأسيس إطار عمل لحقوق الإنسان يضع جملة واضحة من الأهداف؛ مثلاً على الحقوق في الغذاء والصحة والتعليم. واذن، يجب أن يكون النقاش متركّزاً على هذه الأهداف، كونها حقوقاً تُفق عليها، على أن يتركز كذلك على "كيف" و"متى" وعلى "الموارد المتاحة القصوى" (هما في ذلك تلك المتعلقة بالتعاون الدولي)، وذلك لضمان تحقيقها على التوالي. إنّ أيّ صياغة لأهداف التنمية المستدامة لا تعالج جوانب حقوق الإنسان وكذلك جوانب الاستدامة على نحو مناسب وبطريقة متوازنة تهدّد بالخطر أجنحة التنمية المستدامة الشاملة فيخرجها عن السكة من جون حدوث أيّ مكاسب تعويضية. التزام بانسجام سياسة من أجل الاستدامة. لترجمة إطار عمل الحقوق المستدامة الشاملة المبسوط أعلاه إلى سياسة عملية على المستوى الوطني، على الحكومات والبرلمانات أن تتبنّى التزامات مُلزِمة بانسجام السياسة من أجل الاستدامة، فضلاً عن استراتيجيات للتنفيذ والمراقبة. فاستناداً إلى جملة المبادئ الشاملة، كمبادئ الوقاية وعدم إنزال الضرر والتضامن، يجب أن يعاد توجيه حقوق الإنسان والاستدامة وإخضاعه لتقويمات أثر الحقوق والاستدامة. شرعة جديدة حول الحق في التنمية المستدامة. لترزيم جملة المبادئ الأساسية الشاملة وحقوق الإنسان ضمن إطار عمل معياري للاستدامة والرفاهية والتقدم المجتمعي، نقترح

تبنّي شرعة جديدة تتعلق بالحق في التنمية المستدامة. ويجب أن يُرجع إلى هذه الشرعة، أيضاً، من بين أمور أخرى، إلى الشرعة العالمية للطبيعة (1982)، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالسكان الأصليين (2007)، وتحديث الإعلان المتعلق بالحق في التنمية لعام 1986 وتجديده. إنّ الشرعة الجديدة يجب أن تؤكد على التزام الحكومات بانسجام السياسة من أجل حقوق الإنسان والاستدامة. كم يجب أن تعيد التوكيد مجدداً على موجب التحقيق المتتالي لحقوق الإنسان، باستخدام الأقصى المتاح من الموارد وتوسيعه ليشمل الحق في التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة؛ فضلاً عن اعترافها بمفهوم حدود كوكب الأرض. وأخيراً، ينبغي عليها أن تؤكد على مبدأ التشارك المنصف والمتكافئ في تحمّل أعباء حقوق الفرد في المشاع العالمي وفي انبعاثات غازات الدفيئة. مع الأخذ الكامل في الحسبان مسؤوليات المجتمعات التاريخية.

إعادة توجيه السياسات المالية نحو الاستدامة. تعتبر السياسة المالية الأداة الرئيسية في يد الحكومات لاعتماد مقاربة الاستدامة القائمة على الحقوق، والرفاهية والتقدم المجتمعيين وتنفيذها في الواقع. أما أولويات الحكومات الفعلية فتتعاكس على نحو أوضح في الموازنات العامّة منها في الإعلانات الحكومية وبرامج الخطط. علاوة على ذلك، يتيح تركيب موازنات الدولة استخلاص الاستدلالات المؤشرة إلى التأثير السياسي لمختلف مجموعات المصالح: على يهيم العسكري؟ هل تتقدّم مصالح الأعمال على المصالح الأخرى؟ أو هل يتركز الإنفاق العام على حاجات الأغلبية في مجتمع ما، وهل يصحّ الاختلالات الجنوسية؟ في العقود الأخير، شهدنا تحريف المالية العامّة في العديد من البلدان، الأمر الذي أنتج عجز الحكومات عن توفير المصالح والخدمات العامّة في دعم نظم رفاهية الشعب ورفاهيته ومستواه المعيشي؛ وبذلك فقد أخفقت في الاستجابة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والبيئية المتفاقمة. وبالتالي، فإنّ ثمة حاجة مُلِحّة لتقوية المالية العامّة وإعادة توجيهها.

• الاهتمام الجدي بمبادئ إعادة التوجيه الأربعة للسياسة المالية. يمكن أن تتمتع السياسة المالية بأربعة أغراض بصورة أساسية: رفع العائدات بُغية توفير المصالح والخدمات العامّة؛ إعادة توزيع الدخل والثروات من شرائح المجتمع الأغنى إلى الأفقر؛ إعادة تسعير المصالح والخدمات العامّة بغرض جعل التكاليف الإيكولوجية

والاجتماعية ذات بُعد داخلي وإحباط السلوك غير المرغوب (كاحتكار العملة); التسويغ لمطالب المواطنين بالتمثيل ("لا ضريبة من دون تمثيل") والمساءلة الديمقراطية. لسوء الحظ، نادراً ما استفادت الحكومات من هذه الجوانب التي تطبع السياسة المالية الفاعلة؛ بل على العكس من ذلك، غالباً ما شاركت في سياق الضريبة العالمية نحو الأسفل (وتحديدًا) في ما يتعلّق بفرض الضريبة الشريكة). فقد فضّلت الحكومات فرض الضرائب غير المباشرة، كالضريبة غير المتميزة على القيمة المضافة، التي تنطوي على تأثيرات ارتدادية وتزيد من حجم اللامساواة، فيما تردّدت في اعتماد الضرائب الفعّالة على استهلاك الموارد المضرة بيئياً. إننا بحاجة إلى خطوات تؤدّي إلى إصلاحات مالية-إيكولوجية-اجتماعية على صعيد البلد، مع الأخذ في الحسبان الجوانب التالية إضافة إلى جوانب أخرى:

- التشديد على الضريبة التصاعدية: من الشروط الأساسية التي تؤوّل إلى تقوية العائدات العامّة نظام واسع النطاق للضريبة التصاعدية. وفي موازاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، ينبغي أن تُبنى الضريبة على القدرة على الدفع؛ وبذلك ينبغي تاليًا توقيع الضريبة على الأفراد الأغنياء والشركات العابرة للحدود وكبار ملاك الأراضي. إنّ الضريبة الثابتة غير المتميزة على القيمة المضافة هي ضريبة ارتدادية، والأعباء على الفقراء ينبغي بالتالي ألا تشكّل عمود النظام الضريبي. وإنّ أيّ شكل من أشكال الضريبة غير المباشرة ينبغي أن يُصمّم بطريقة حساسة حيال رفاهية الفقراء ومستواهم المعيشي، وذلك باعتماد التصاعدية (أي بفرض ضريبة على الاستهلاك الكميّ) والتخفيف من المميزات الارتدادية.
- تخضير النظام الضريبي، يُعتبر هذا الجانب عنصرًا رئيسيًا لأيّ إصلاح مالي إيكولوجي-اجتماعي يُراد به الانتقال من الضريبة على العمال إلى الضريبة على استهلاك الموارد. وتبعًا لمبدأ "الملوِّث هو من يدفع"، ينبغي أن يزيد النظام الضريبي بالتحديد "سعر التلوّث"، واستخدام أنواع الوقود الأحفوري وأشكال الطّاقة غير المتجدّدة الأخرى وانبعثات غازات الدفيئة.
- توقيع الضريبة الفعّالة على الشركات. إنّ عنصرًا أساسيًا في نظام ضريبي يتّسم

بالكفاءة إنما يشمل الضريبة الفعّالة على الشركات. وإنّ الإعفاءات والحوافز المالية التي تُمنح للشركات العابرة للحدود، ولاسيّما وبالتحديد في مناطق المعالجات التصديرية، لهي إجراءات مضادة للإنتاج ووسائل غير ذات كفاءة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ينبغي إلغاؤها، وإن أمكن بطريقة عالمية منسّقة. مبادرات مضادة للتهرّب الضريبي والتدفّقات المالية غير المشروعة. يواصل العديد من البلدان المعاناة جرّاء التدفّقات المالية غير المشروعة والتهرّب الضريبي والفساد، ما من شأنه الحوّل دون إنشاء نظام مستدام للمالية العامّة. وما نحن بحاجة إليه حزمة من الإجراءات الوطنية والدولية لتقوية السلطات المالية وجسر الفجوات الضريبية ومنع الرساميل من التفلّت والهروب. وتشمل هذه الإجراءات: دعم الحكومات في خلقها بنى ضريبية وسلطات (هيئات) مالية أكفأ وأكثر عدلاً؛ إجراءات فعّالة ضد التلاعب بأسعار التحويل؛ تفويض من بلد لبلد بالإعلان عن معايير الشركات العابرة للحدود، مع إصلاح US American Dodd-Frank Wall Street وقانون حماية المستهلك (Dodd-Frank Act) لتموز (يوليو) 2010، وذلك كخطوة أولى في الصناعات الاستخراجية؛ قواعد مُلزمة لتبادل تلقائيّ للمعلومات الخاصة بالضريبة بين الوكالات الدولية؛ دعم فعال لاستعادة الأصول المسروقة كما ورد وصفه في اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد؛ حظر العمليات المالية في الجناح الضريبية وسرية المقاضاة.

تطبيق مبدأ "الملوِّث يدفع" للقطاع المالي - اعتماد ضريبة العمليات المالية. طُرحت مطالب منذ سنوات عديدة باعتماد ضريبة على العمليات المالية اكتسبت وثاقّة صلة من خلال الأزمة المالية الراهنة. فضريبة كهذه يمكن أن تساهم في توزيع أعدل للأعباء، وذلك بشمول القطاع المالي الذي تسبّب بهذه الأزمة المالية، وذلك لتغطية تكاليف التخلص منها وتجاوزها. وهذه الضريبة ينبغي أن تُفرض على السندات والأسهم والمشتقات والعملات وأسعارها وتبادلها، وكذلك في المراكز التجارية أو التداول خارج الصرف (OTC) والعمليات، بحيث يُرجى من فرض الضريبة أن يكون عملاً منسّقاً على المستوى الدولي تقوم به السلطات

والهيئات المالية الوطنية المسؤولة، إلا أنّ بلداناً منفردة أو مجموعات منها ينبغي أن تُشجّع على البدء في تطبيق هذه الإجراءات، حتى قبل أن تصبح عالمية. ولكي يُضمّن ألا تكون العائدات حصريّة الاستخدام لمعالجة عجوزات الموازنات، بل لإنفاقها أيضًا على أغراض الحقوق والبيئة والتنمية، فإنه ينبغي أن يُخصّص جزء من العائدات ليوضع في صندوق ترعاه الأمم المتحدة وترعى توزيع أمواله.

- إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي. بالتوازي مع التغييرات الضرورية على خط عائدات الموازنة، يتطلّب أيّ إصلاح مالي-إيكولوجي فعّال تغييرات أساسية على خط الإنفاق أيضًا. فلطالما أنفقت الأموال العامّة، أيضًا، في أغراض مؤذية أو على الأقل بطريقة تثير للتساؤل. وبإعادة تحديد أولويات الإنفاق العام، يمكن أن تصبح السياسة أداة قوية لخفض اللامساواة الاجتماعية وإزالة التمييز ودعم الانتقال إلى أنساق الإنتاج والاستهلاك المستدامين. وهذا يشمل الخطوات التالية.
- إلغاء الإعانات المؤذية. فيما يمكن أن تكون إعانات الدعم آلية مؤقتة مفيدة لتعويض القطاعات الضعيفة عن أي تقويضات محتملة أو لتعزيز الأنشطة المرغوبة، تنفق الحكومات في كل سنة بلايين الدولارات على إعانات مؤذية وبالتحديد في قطاعات الزراعة والمياه والطاقة والغابات والصيد. ويستخدم المال العام محليًا وفي الخارج (عبر بنوك التنمية متعددة الأطراف) لخفض سعر أنواع الوقود الأحفوري لدعم الصادرات الزراعية، أو لدعم الاستثمارات العابرة للحدود بالإعانات المالية. وهذه الأنواع من الإعانات المالية ليس لها تأثيرات اجتماعية وبيئية ضارة وحسب؛ بل إنّها غالبًا ما تقلص ربحية الصناعات المحلية وإنتاج الطّاقة المتجدّدة من خلال خفض الأسعار المصطنع. وفي جوهر الأمر، تنطوي تأثيرات إعانات الدعم المالي السلبية على ثلاث طبقات. فهي تمتصّ نصيبًا أساسيًا من موازنات الدولة التي يمكن استخدامها لأغراض مفيدة أخرى؛ وهي تسهم أيضًا في إحداث دمار بيئيّ بتسببها بتضليل حوافز المستهلك والإنتاج؛ إضافة إلى أنّ لها تأثيرات توزيعية سلبية. وإذن، على الحكومات أن تلتزم بالغايات المحددة زمنيًا لمرحلة كل إعانات الدعم المالي التي تسند أنساقًا غير مستدامة من الإنتاج والاستهلاك، أو هي تنتهك، من جانب آخر، مبدأ عدم إنزال الضرر بأقرب فرصة ممكنة.
- تقوية الإنفاق العام لتحفيز الإنتاج

دعوة عاجلة إلى تغيير العقلية

وإلزامه المسؤولية. ومن المُلحّ بناء حقوق للفرد أكثر تكافؤًا ومساواة حيال المشاعات العالمية وحيال انبعاثات غازات الدفينة، مع الأخذ الكامل في الحسبان المسؤوليات التاريخية.

إنقاذ الطبيعة

بعد مضي أكثر من 60 سنة على الاحترار العالمي وضياح التنوع الحيوي والتصحّر واستنزاف الحياة البحرية والغابات وأزمة المياه المتفاقمة والعديد من الكوارث الإيكولوجية الأخرى.

تضرب الأزمة البيئية الفقراء على نحو أقسى ممّا تتعلّه بذوي الوفرة. وإنّ الحلول القائمة على المعرفة المكثّفة تشمل التقانات وهي متوفرة ومتاحة في سبيل لإنعاش النظم الطبيعية، ويمكنها أن تخفف على نحو دراماتيكي من الضغوط على المناخ والبيئة العالمية في سياق تحسين حياة الإنسان في الآن نفسه. وإنه ليمنكن الوصول إلى "اقتصاد أخضر"، على أنه يجب أن يُحتضن ضمن مفهوم شامل كلياني للاستدامة. وما نحتاجه يكمن في تغيير أساليب حياتنا.

لقد تبنّت قمّة الريو في عام 1992 اتفاقيات مُلزِمة قانونًا واحتضنت المجتمع المدني. أمّا قمّة جوهانسبورغ لعام 2002 فقد اهتمت بالاعتماد على الشراكة مع قطاه خاص ذاتي الضبط. وعلى "قمّة الريو" المزمع عقدها في عام 2012 إعادة التوكيد على الدولة بوصفها لاعبًا لا غنى عنه بوضعها إطار عمل قانونيًا وضمان معايير للمساواة وحقوق الإنسان وتعزيز التفكير الإيكولوجي بعيد المدى، القائم على شرعية ديمقراطية.

على مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة "الريو 20" أن يغيّر العقلية السائدة، وذلك من خلال ما يأتي:

إحياء الحقوق العامّة في الامتيازات العامّة:

بعد مضي 30 سنة من تقوية سلطة المستثمرين والشركات الكبيرة عبر إزالة المراقبة والضبط والتحرير التجاري والمالي، والتخفيضات والإعفاءات الضريبية، وإضعاف دور الدولة في توطئها مع هذه القوة النافذة، وبعد انهيار الأسواق المالي.

إنّ المبادئ والقيم التي صُمّنت في "إعلان الأمم المتحدة للألفية" ووافق عليها قادة الدول وزعماءها، هي الآن في خطر وتحتاج لأن يُعاد تأسيسها على وجه السرعة. تشمل هذه المبادئ والقيم حقوق الإنسان والحرية والمساواة والتضامن والتنوع واحترام الطبيعة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة. أما مصالح الشركات فلم تلتزم هذه المبادئ والقيم.

النظر في المساواة بجديّة

بعد 30 سنة من السياسات التي وسّعت الفجوات بين الأغنياء والفقراء أكثر فأكثر، وفاقمت اللامساواة والتفاوتات، على الأقل ليس في ما يتعلق بالوصول إلى الموارد وحسب: إنّ قوى السوق المنفلت عقالها فضّلت أولئك الذين يقبضون على زمام السلطة، موسّعين بذلك الانقسام الاقتصادي. وهذا يتطلّب أن تعيد الدولة إصلاح الاختلالات والقضاء على التمييز وضمان مستويات المعيشة المستدامة والعمل اللائق والشمول الاجتماعي. كما تتطلّب عدالة الأجيال التزام الجيل الراهن

والاستهلاك المستدامين: ليست كل إعانات الدعم المالي مؤذية؛ بل على العكس من ذلك، إذ يمكنها أن تضطلع بدور مهمّ في دعم الصناعات المحلية الناشئة وإدخال التقانات الصديقة للبيئة. فإعانات الدعم المالي المهدّفة جيّدًا يمكنها أن تنطوي على تأثيرات بيئية إيجابية لجهة إعادة التوزيع. وعلى الحكومات أن تقوّي بشكل أساسي إعانات الدعم المالي العامّة في مجالات كالطاقة المتجددة، ونظم النقل العام المتاحة للمواطنين بسعر معقول، والإسكان ذي الكفاءة الإيكولوجية، وإعانات الدعم المالي في البنية التحتية الاجتماعية والاستهلاك للأسر الفقيرة.

خفض الإنفاق العسكري: تمتص النفقات العسكرية حصة كبيرة من عائدات الدولة في معظم البلدان. ففي عام 2010 بلغ ارتفاع إجماليها مستوى تاريخيًا قدره 1,630 ترليون دولار. وبخفض الموازنات العسكرية، يمكن تحرير كميات طائلة من الأموال وتوجيهها لتمويل البرامج البيئية والاجتماعية. ولعلّ الشرط اللازم لهذا، هو، مع ذلك، في تقوية دعم منع النزاعات وفضّها فضًا سلميًّا، وكذلك بناء السلام وحفظه إذا احتاج الأمر ذلك. في الوقت نفسه، تتحمّل البلدان الكبرى من حيث التسلّح (وعلى وجه الخصوص الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن) مسؤولية تحسين الضبط والرقابة على صادراتها من الأسلحة، كما يتوجّب عليها أن تدعم الاتفاقية العالمية لتجارة السلاح في العالم.

أرضيّة حماية اجتماعية شاملة للجميع: إنّ الوصول إلى أمن اجتماعي هو حق إنساني (المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). بيد أنّه -أي الأمن الاجتماعي- يشكّل أيضًا ضرورة اقتصادية وسياسية، ذلك أنّ نظامًا عاملاً للحماية الاجتماعية من شأنه أن يخفّض الفقر، ويقوّي القوة الشرائية لدى الناس ويعزّز الطلب المحلي ويحول دون اندلاع توترات ونزاعات مجتمعيّة. وإنّ مجموعةً دنيًا من إجراءات الحماية الاجتماعية تموّل من المال العام ينبغي أن توجد في كل بلد من البلدان. وسيكون ضروريًا شرط الحوّل دون سقوط الناس في إسهار الفقر نتيجةً للآزمات الاقتصادية. وبالتالي، ينبغي على الحكومات أن تنفّذ مفهوم "أرضيّة

المسؤولية عن توفير الخدمات الأساسية لجميع المواطنين، بما في ذلك تأمين مياه الشفّة والنظافة العامّة والتعليم والرعاية الصحية والملاجئ والنقل العام والمواصلات والاتصالات والوصول إلى مصادر الطاقة. وعلى الحكومات أن تزيد على نحو أساسي مستوى إنفاقها في المجالات المذكورة. ومع زُرْم التحفيز المستدام، ينبغي على الحكومات أيضًا أن تستثمر في برامج البنى التحتية الاستراتيجية، بغيّة زيادة الطّاقة وكفاءة الموارد. واتباعًا لمبدأ الإعانة ينبغي أن تُعطى الأولوية لتعزيز النماذج والصيغ اللامركزية في ما يتعلق بتوفير المياه والطاقت المتجددة، مع تركيز عام قوي، وخفض نفوذ السوق وسلطتها

الحماية الاجتماعية الشاملة"، على النحو الذي رُوّجت له "منظمة العمل الدولية". فهذه الأرضية يجب أن تقوم على الدعائم الأربع التالية: الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية العامّة للجميع؛ تعويضات تضمنها الدولة لكل طفل؛ تقاعد أساسي شامل توفره الدولة للأشخاص المتقدمين في السن أو لمن لديهم احتياجات خاصة وإعاقات؛ دعم تضمنه الدولة للفقراء العاطلين عن العمل أو لمن لا يجدون منهم عمالة كافية.

التوفير العام للخدمات الأساسية: بعد سنوات من هيمنة اتجاه عالمي نحو الخصخصة والقضاء على الرقابة، كان على السلطات والهيئات العامّة أن تتنكّب

واحتكار طغمة الموردين المحتكرة، عامين كانوا أم خاصين. ولإيلاء حقوق السكان الأصليين والمنجمعات السكانية المحلية ومصالحهم الانتباه اللازم، ينبغي على السلطات العامة والشركات الخاصة احترام مبدأ الموافقة الحرة المعلن عنها مسبقاً في كل مشروعات البنية التحتية. تقوية مبادرات الموازنة التشاركية والجنوسية وما يتعلق بحقوق الإنسان: إن الوصول الحر إلى المعلومات المتعلقة بالموازنات، فضلاً عن الرقابة الفعالة، يُعتبر أمرين أساسيين لتعظيم مسؤولية الحكومات أمام مواطنيها في ما يتصل باستخدامها الأموال العامة. فعلى الحكومات، إذن، أن تضمن مشاركة المجتمع المدني الفعالة في تخطيط الموازنات. كما يجب أن يُحدّد ما إذا كانت الحكومات تعزز بفعالية المساواة والتكافؤ الجنوسيين، استناداً إلى المقاربات الموازناتية الجنوسية ومساعدة منها. وعلى نحو مماثل، يجب أن تقوم الحكومات ما إذا كانت الموازنات تتوافق وموجباتها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها وإحقاقها.

- استخدام سياسات المشتريات العامة لتعزيز الاستدامة: تتمتع السلطات العامة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي بقدرة شرائية هائلة. وهي حتى الساعة توجه تقريباً وفق معايير فعالية الكلفة. على أن المزيد من مشغلي المشتريات العامة يحاولون التأثير على طرائق الإنتاج وعلى منتجات الموردين بإدخال معايير حقوق الإنسان البيئية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تُستخدم سياسات المشتريات على نحو محدّد لتقوية الاقتصاد المحلي بدعم الموردين المحليين.
- استخدام أموال الثروات السيادية لتمويل استثمارات مستدامة: ازدادت الأصول تحت إدارة أموال الثروات السيادية لتبلغ 4,7 ترليون دولار في تموز (يوليو) 2011. كانت هناك كمية إضافية من المال تبلغ 6,8 ترليون دولار محفوظة في وسائل استثمارية سيادية أخرى، كأموال التقاعد الاحتياطية، وأموال التنمية وأموال الشركات المملوكة من الدولة. وثمة كُموّن هائل لاستثمار هذه الأصول وفق أهداف استدامة محدّدة. وعلى الحكومات

أن تفوض هيئات صنع القرار في هذه الصناديق المالية لاعتماد معايير استدامة مُلزِمة لتوجيه سياساتها الاستثمارية. نظام عالمي جديد من تقاسم الأعباء المالية يتجاوز المساعدات التنموية الرسمية. حتى مع نظام قوي على نحو أساسي للمالية العامة مع عائدات ضريبية متزايدة ونفقات عامة معاد تخصيصها، لن تكفي الموارد القصوى المتاحة في العديد من البلدان لإحقاق حقوق الناس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية. ولذا، سيظل التمويل الخارجي، إذن، مطلوباً. فنظام التحول المالي الراهن قائم على مفهوم المساعدة (المساعدات التنموية الرسمية - ODA)؛ وهو يتّسم بعلاقات أبوية (والديّة) بين المانحين الأغنياء و"الشركاء" الفقراء. وبالرغم من كل المحاولات الآيلة إلى زيادة "الملكية" و"فعالية المساعدات"، غالباً ما تكون هذه التدفقات المالية غير قابلة للتوفّع، بل ومتطايرة ومربوطة بالمنتجات والخدمات من المانحين وخاضعة للشروط. إن هذا المفهوم لهو مفهوم خادع، لأنّ مسوغه يكمن في الإحسان بدلاً من أن يبنين على الحقوق. ينبغي على الحكومات، إذن، أن تتغلّب على مفهوم المساعدات هذا وإنشاء إطار عمل معياري جديد ينطوي على التشارك في الأعباء في ما بين البلدان الغنية والفقيرة على أساس مبدأ التضامن أي على هيئة مخطّط مكافأة مالية شاملة. وإن نماذج من هذا التعويض أو المكافأة موجود أصلاً على كِلا المستويين الوطني والإقليمي. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، يُعوّض عن اللامساواة الإقليمية بمفهوم التكييف المالي بين الولايات الفيدرالية. وفي الاتحاد الأوروبي يُدعم التماسك وكذلك التكافؤ الاقتصادي مالياً من خلال سياسة بنوية تعويضية. وإنّ نموذجاً كهذا قد يكون منسجماً مع الاتفاقية الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن تحقيق تلك الحقوق عبارة عن مسؤولية الحكومات "فردية، ومن خلال المساعدات الدولية، وكذلك التعاون الدولي، وخصوصاً على جانبي الاقتصاد والتقنيات، إلى الحد الأقصى للموارد المتاحة". كما تنطبق أولويات الموارد للاتفاقية المذكورة، أيضاً، على المساعدات الدولية.

مخطّط تعويض لتسديد الدين المناخي. يجب أن تقوم الدعامة الثانية لنظام معياري جديد للتحويلات المالية على مبدأي "الملوّن يدفع" و"المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة". ويبدو هذا وثيق الصلة على وجه خاص بغية تخصيص تكاليف التغيّر المناخي. وبحسب

هذين المبدأين، فإنّ تلك البلدان المسؤولة عن الدمار الذي تسببه انبعاثات غازات الدفيئة المفرطة -وما ستسببه مستقبلاً- ينبغي أن تعوّض بتسديد التكاليف. فقد راکمت البلدان المذكورة ديناً مناخياً عليها تسديده على مدى السنوات والعقود القادمة. ويجب أن تكون توجه مخطّطات التعويض بحسب مبدأي تقاسم الأعباء العادل وحقوق الفرد المتكافئة، مع الأخذ الكامل في الحسبان مسؤوليات المجتمعات التاريخية.

في ما يتجاوز هدف نسبة الـ 0,7%. ستتأثر التغيّرات الطارئة على إطار عمل التحويلات المالية المعياري، أيضاً، بما يُطلَق عليه "هدف نسبة 0,7%". ففي عام 2010 شهد هدف "نسبة 0,7%" ذكراه الأربعين التي لم يُطبّق فيها، منذ أن وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الهدف المذكور في عام 1970. وكان القرار قد بُني على مفهوم التحديث والعصرنة الذي كان سائداً آنذاك. وقد استُشعر أنّ "دفعه كبيرة" في الرأسمال الأجنبي كانت ضرورية للسماح لما أُطلق عليها البلدان النامية كي "تُقلع" نحو تحقيق نمو اقتصادي ثابت. آنذاك، قدّر خبراء من "البنك الدولي" فجوة الرأسمال بنحو 10 بلايين دولار، أي ما يُكافئ نحو 1% من الناتج المحلي القائم لما أُطلق عليه البلدان الصناعية. وفي عام 1969 أوصت "لجنة بيرسون" (Pearson Commission) إعطاء ما يُسمّى البلدان النامية نسبة 0,3 من الناتج المحلي القائم بشكل رأسمال خاص و0,7% بشكل "مساعدات تنموية رسمية". كان ذلك ميلاً "هدف نسبة 0,7%". في الوقت الحالي، صار لهذا الرقم "0,7%" أهمية سياسية رمزية بوصفه "مؤشر إلى التضامن". ولا يمكن أن يفسّر "هدف الـ 0,7%" ماذا سيكلف إشباع إطار عمل حقوق الاستدامة حقيقةً، وكم من البلدان المعنية يمكن أن تساهم هي نفسها، وكم سيحتاج إلى رأسمال خارجي لجسّر الهوة. هذا، وتبين كل تقديرات الحاجات المالية الخارجية في موازنة الموارد الجديدة والإضافية، المطلوبة لإجراءات التخفيف المناخي والتكيف مع التغيّر المناخي، أنّ التحويلات المالية المطلوبة تتجاوز، مع ذلك، نسبة 0,7% من الناتج المحلي القائم. والانتقاد المبرر للسياسات الأصلي فيما إذا كان "هدف الـ 0,7%" قد بُني بطريقة ما على شرعية تناقض الموجبات الدولية وتبتعد منها.

إننا نحتاج إلى تغيير وجهات النظر والرؤى للابتعاد من مقارنة قائمة على أساس المساعدات إلى مقارنة قائمة على أساس الحقوق للتمويل

العام الخارجي. إنَّ التطوير التالي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في عام 1970 بتعديل إطار العمل المعياري للتحويلات المالية بحيث يتناسب ووقائع الحاضر لهو أمر بلغ استحقاقه منذ زمن طويل. كان يمكن أن يحدث ذلك في سياق الشريعة المقترحة المتعلقة بالحق في التنمية المستدامة.

ليست المقترحات الخاصة بأشكال أكثر قابلية للتحويلات المالية بالمقترحات الجديدة. فقد اقترح تقرير "الشمال-الجنوب: برنامج للبقاء" (North-South: A Programme for Survival Report)، الذي أصدرته "لجنة برانت الدولية" (Commission International Brandt) في عام 1980، رفع العائدات المخصصة للتنمية وفق آليات "تلقائية" يمكنها أن تعمل من دون تدخلات متكررة من جانب الحكومات. جاء في التقرير: "نحن نعتقد أنه مع مرور الوقت ينبغي على العالم أن يتحوّل إلى نظام مالي ترتفع فيه حصة مثل هذه العائدات على نحو متتال استناداً إلى تلك الوسائل. أمّا حقيقة أنّ العائدات التي ترتفع تلقائياً فلا تتضمن بالطبع أن يكون التحويل تلقائياً؛ بل على العكس من ذلك، إنما يجب أن تُنمى من خلال وكالة أو وكالات دولية مناسبة (...). بعد مضي أكثر من 30 سنة على صدور هذا التقرير الرؤيوي، أن الأوان لتحويل هذه الأفكار إلى واقع.

تقوية قاعدة القانون الراعي لتعزيز الاستدامة. إنَّ وضع القواعد والمعايير عبارة عن مهمة مركزية على عاتق الحكومات المسؤولة، وأداة رئيسية لصنع السياسة على نحو فاعل. إلا أنه وخلال 30 عاماً أضعفت الحكومات نفسها كثيراً على الأغلب بسياسات إزالة الضبط والرقابة والتحرير المالي. وبدلاً من ذلك، فقد وضعت ثقتها في التطوعية الشركية العامة التي وسمت "الأسواق" وانضباطها الذاتي. وغالباً ما سُجبت معايير الضبط والرقابة باعتبارها سياسات أومرية ورقابية. ولكن الأسواق المالية المتفتحة هي وحدها التي جعلت الانهيار المالي الراهن أمراً ممكناً، فيما سمحت قوانين اللاتفة للمصارف العابرة للحدود بأن تصبح كبيرة جداً لتُخفق وتصاب بالفشل، في وقت أدت الترجمة غير الملائمة لمبدأ الوقاية إلى تقويمات تقاينية إلزامية إلى كوارث "فوكوشيما" وأمكنته أخرى. وفي ردة فعل حيال أزمت الغذاء والمال، بدأت الحكومات إدخال قواعد ومعايير جديدة، كما في "لجنة الولايات المتحدة لتجارة السلع الآجلة" (U.S. Commodity Futures Trading Commission) [المشكلة في تشرين

الأول (أكتوبر) 2011]، التي وضعت قواعد معتدلة للحدّ من فرط المضاربة في السلع. إلا أنه يبقى ثمة الكثير ممّا ينبغي القيام به لإنعاش الحقوق العامة في ما يتعلق بالامتيازات الشركية العامة وتقوية قاعدة قانون يكون لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

نحو حكم شمول ومسؤول وضرورة التغلّب على الشدّمة. حتى تاريخه، كانت مقاربة حكم التنمية المستدامة واحدة من الدعائم الحاكمة الثلاث للتنمية المستدامة في ميادينها الخاصة، مع التنسيق في ما بينها. وهذا يجرب على كل المستويات -العالمية والإقليمية والوطنية وتحت الوطنية- وفي التعاون مع اللاعبين غير الدوليين، وبصورة رئيسية: المجتمع المدني والسكان الأصليين والقطاع الخاص.

لقد رُئي إلى التنمية المستدامة باعتبارها مفهوماً رابطاً صُمّم لتسهيل حوار بين أولئك الذي يحملون هموماً ترتبط بالبيئة، وبين أولئك الذين يرون دورهم في تعزيز النمو والتنمية. ولقد أدت هذه المقاربة على التنسيق والحوار، إلا أنّها لم تتمتع بأساس مؤسسي قوي لصنع السياسة وتغيير السياسة عبر الدعائم الثلاث. كما لم تعالج حقوق الإنسان ولا اللامساواة والإقصاء الاجتماعي. في الممارسة، تهيمن الدعامة البيئية على الحوار، أما الدعامة الاقتصادية فتهيمن من حيث أثرها، فيما تبرز الدعامة الاجتماعية بوصفها الأكثر إهمالاً وهي تنأى عن الطريقة المحدودة التي تعالج من خلالها "أهداف التنمية الألفية".

أمّا صنع القرار وتنمية السياسة فمعمّقتان بصورة حادة بسبب تراتبية الدعائم الثلاث، حيث لا يلتزم الحكم الاقتصادي العالمي تفويضات نظام حقوق الإنسان أو متطلبات التنمية المستدامة. فتراتبية الدعائم الثلاث تنعكس، أيضاً، في الإجراءات المستخدمة لوصفات السياسة وحلولها ولتخصيص الموازنة. فهذه الأخيرة تُسم بأهداف اجتماعية متدنية المستوى؛ وقياس التقدم لا يحتسب إلا الدولارات وإضفاء الطابع الخارجي على التكاليف الاجتماعية والبيئية وحسب. وإنّ هذه المقاييس تفضّل القطاع الخاص وتعاقب وتقلص النفقات العامة. فنحن لا نقيس التنمية المستدامة، على الأغلب، بل النمو الاقتصادي.

وللتغلّب على تشرّد حاكمية التنمية المستدامة وضمان تماسك السياسة وانسجامها، من الضروري إعادة ترتيب وإعادة تشكيل التدابير المؤسسية التي تغطي كل جوانب

دورة السياسة: وضع الأجندة، تحليل السياسة وصوغها، صنع القرار، التنفيذ، التقويم. نحو مجلس للتنمية المستدامة: إنَّ تبني التنمية المستدامة، باعتبارها مفهوماً يتطلّب مؤسسة رأسية تعمل على تصنيف كل أفكار التنمية الأخرى، وبحيث يمكنها أن تغرس جوهر الحقوق والاستدامة في أجندة كل الهيئات التنموية والبيئية.

إنَّ هذا التشكيل المؤسسي للتنمية المستدامة ينبغي أن يوجّه عمل المؤسسات العالمية في صنع القرار المتكامل وعمل السياسة والتنفيذ والمراجعة. إذ لا يمكن ترك هذه المهمة لـ "مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي-الاجتماعي" (ECOSOC). وقد أوصى العديدون بإنشاء مجلس للتنمية المستدامة يبدل بتقاريره مباشرة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على خطوط مجلس حقوق الإنسان. كما يمكن أن يعطى هذا المجلس صلاحية تمتد لتشمل دعائم التنمية المستدامة الثلاث: البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

أما مقاضاة المجلس فيمكن أن تمتد لتشمل كل الهيئات متعددة الأطراف، بما فيها المؤسسات المالية الدولية. كما يمكن أن يجعل هذا المجلس الجديد مسؤولاً مشرفاً على عملية الإدلاء بالتقارير مدعوماً بمراجعة دورية شاملة معززة (UPR).

المراجعة الدورية الشاملة المتعلقة بالاستدامة: على مجلس التنمية المستدامة الجديد أن يحظى بالتجهيز بألية للمراجعة الدورية، بحيث تُدلي كل البلدان بتقاريرها التي تقيس تحقيق التنمية المستدامة وتغطي كل المسائل ذات الصلة المرتبطة بحقوق الإنسان والتجارة والسياسة الاقتصادية الكلية والبيئة والمشاركين المالية والسياسية. أمّا مفهوم المراجعة الدورية الشاملة فيجب أن يُعزّز ويقوّى بحيث يتمكّن من أن يأخذ في الاعتبار المعلومات المتوفرة، ليس من جانب الحكومات وحسب، بل تلك التي يوفرها المعنيون الآخرون، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكن أن تتاح المعلومات المتعلقة بالتقارير وبناتج المراجعة الدورية الشاملة على نطاق واسع عبر قنوات المعلومات التي تستهدف بفعالية جميع المعنيين ذوي الصلة.

تحديث اللجنة الخاصة بسياسة التنمية: ما هو قائم حالياً، أي "لجنة سياسة التنمية" (Committee for Development Policy)، عبارة عن هيئة داعمة لـ "مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي-الاجتماعي". فهي توفر مُدخّلات ونصيحة مستقلة للمجلس

حول المسائل التنموية المتقاطعة قطاعية وحول التعاون الدولي من أجل التنمية، بالتركيز على الجوانب بعيدة المدى ومتوسطة المدى. أما أعضاء اللجنة الأربعة والعشرون فترشّحهم الأمانة العامة للأمم المتحدة استناداً إلى قدراتهم الشخصية، ثم يعينهم المجلس لفترة ثلاث سنوات. وتُدفع العضوية لتعكس مروحة واسعة للتجارب والخبرات التنموية، فضلاً عن التوازن الجغرافي والجنوسي. ويجب أن تخضع "لجنة سياسة التنمية" للتحديث لتجري البحث ولتوفر النصيحة المستقلة في ما يتعلق بسياسات التنمية المستدامة التي تتكامل بالكامل مع الدعائم الثلاث والمسائل الناجمة التي تتطلب اهتماماً وعمل من الجانب الحكومي. كما ينبغي إنشاء فرق عمل أو فرق مهام خاصة لتعميق عملها ودعمه ولشمول أعضاء من منظمات ذوي التزام مؤكد وسجل موثوق في مجال المسائل ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني والسكان الأصليين.

مدّع عام دولي ومقرّر خاص: ثمة بعض المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة وعدالة الأجيال حيث يفتقر نظام الحاكمية الدولية إلى المعايير المحددة وإلى المراقبة والإشراف. ونحن ندعم التوصية الداعية إلى إنشاء مؤسسة مدّع عام ينظر في العدالة الجيلية/ عدالة أجيال المستقبل ويحقق فيها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُستخدم وظيفة المقرّر للنظر في التقارير

المعمّمة المتعلقة بالمشكلات، كحقوق الأراضي والوصول إلى التقانة واستخدامها والمصائد، ومراقبتها والإفادة عنها، وكذلك تقديم توصيات ليس فقط تلك المتعلقة بحالات محدّدة، بل بمعايير جديدة محدّثة. وقد يكون هذا إجراءً جديداً لمجلس التنمية المستدامة المزمع إنشاؤه.

التغلب على فجوات الحاكمية على المستوى الوطني: من التحدّيات الرئيسية الماثلة في وجه حاكمية أفضل على المستوى العالمي انعدام انسجام المستوى الوطني. فالتدابير الدولية الفعالة لا يمكن أن تعيّن أو تعزّز من دون تعهدات تُتخذ على المستوى الوطني وتتسم بالتماسك والانسجام. وإعادة هيكلة "مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي-الاجتماعي" أو إنشاء مجلس جديد سيكون ممارسة غير ذات طائل إذا لم يحظ بـ "الملكية" على المستوى الوطني من قبل نظائر وطنية، وإذا لم يوضع في سياق حاكمية مؤثرة في مواجهة الوزارات والمصالح الأخرى. ويمكن أن تنتهي آلية الحاكمية الجديدة على المستوى الوطني إلى ما يلي على سبيل المثال:

- "راعي استدامة" جديد. يجب أن يتحمّل المسؤولية رئيس الدولة أو الحكومة بغية تعظيم تماسك سياسة الاستدامة وانسجامها. وعلى هذا "الراعي" (أكان هو أم هي) أن يُنشئ وظيفة للاستدامة. فهذه الوظيفة/ المنصب يجب أن تكون بمستوى

وزير لضمان التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية.

- لجنة برلمانية خاصة بانسجام السياسة المتعلقة بالاستدامة. لتأمين الإشراف والرقابة والمساءلة العامة، يجب أن تتّمم لجنة برلمانية خاصة بانسجام السياسة المتعلقة بالاستدامة ووظيفة "الراعي" ودوره. فهذه المؤسسات رفيعة المستوى في فرعي السلطة التنفيذي والتشريعي ستؤمن الحضور والتمثيل الوطنيّين الضروريّين في منتديات الحاكمية العالمية ذات الصلة بالتنمية المستدامة. أما آراؤها ومواقفها فينبغي أن تُعدّ في سياق عملية تشاور دائم ومُجدّ ترفده مشاركة تعكس أبعاداً التنمية المستدامة المتقاطعة قطاعياً. مدّع عام لأجيال المستقبل. إنّ تعيين مدّع عام ينظر في شؤون أجيال المستقبل يمكن أن يقرب أجندة الاستدامة إلى قلب الحكومات وعملية صنع السياسة. فبإمكانه أن يرتبط مباشرة بهذه العملية وأن يقوّم التأثيرات بعيدة المدى التي تخلفها السياسات، وذلك من وجهة نظر متكاملة. وإنّ هيئة مستقلة لا يُشترط إعادة انتخابها من قبل الناخبين الحاليين، يمكنها وحدها أن تركز بصورة كاملة على تحليل بعيد المدى وتمثله من دون أيّ تردّد. ■

«قمة الـريو + 20»: التنفيذ هو المفتاح

يتزايد التهميش الاجتماعي، بل وحتّى الإقصاء، عبر العالم. ويمثّل تحرير الشباب والنساء والسكان الأصليين وفقراء الريف والحضر وغيرهم من الفئات المهمّشة الأخرى، فضلاً عن طبقة وسطى تقبع تحت الخطر، تحدياً غير مسبوق بالنسبة للحكومات والأمم المتحدة. وقد تفاقمت الأزمة الإيكولوجية - من استنزاف للموارد إلى التلوّث وتغيّر المناخ - سوءاً منذ عام 1992. وتوفر حقوق الإنسان بُعداً مهماً تتقاطع معه التنمية المستدامة: فعلى «قمة الـريو + 20»، إذن، أن تركز على تنفيذ التنمية المستدامة. كما أنّ مُهمّةً مُلحّةً لتقوية التدابير المؤسسية بما يتوافق ومبادئ «الريو».

تشي يوك لينغ

شبكة العالم الثالث، ماليزيا

إطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة

أجندة التنمية المستدامة: مراقبة التقدم المحقّق في عملية التنفيذ، بما في ذلك التعهدات توفيراً للخبرات والتقانة اللازمة للتنفيذ والإيضاء بالأعمال تصحيحاً ومعالجة للتحديات؛

- تقويم التكامل المتوازن للدعائم الثلاث في النظام الدولي، وإنشاء الآليات اللازمة لمراقبة تنفيذ التعهدات وتحديد الفجوات التي تؤثر في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة؛
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أجندة التنمية المستدامة.

هذا، ويتطبّب «إطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة» أمانة عامة ابتغاءً لما يلي: (أ) توفير البحوث والتحليلات والتقارير والتوصيات لتحذير الحكومات والعامّة حيال الاتجاهات والمشكلات؛ (ب) توفير المساعدة التقنية والنصح بوجه عام؛ (ج) تشكيل التدابير وتنظيم الاجتماعات ونشر التقارير وتعميمها ومتابعة المُخرجات. ومن المهم لكل ذلك، أن تأخذ بعين الاعتبار تداعيات الدعائم الثلاث، بحيث تتطوّر وتنمو كل واحدة منها على نحو متكافئ في المفاهيم والمُخرجات والأعمال.

تعدّ الأمم المتحدة المنتدى الأول الذي يمكن فيه التوافق على إطار عمل مؤسسي للتنمية المستدامة (Institutional Framework for Sustainable Development, IFSD) لتكامل دعائم التنمية المستدامة الثلاث وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة. في هذا السياق، مُهمّةٌ حاسمةٌ مُلحّةٌ لتقوية التدابير والإجراءات المؤسسية المتعلقة بالتنمية المستدامة على كل المستويات بما يتوافق ومبادئ «الريو»، وخصوصاً المسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة. ولإنجاز ذلك التكامل في ما بين الدعائم الثلاث وتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي على «إطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة» أن تنطوي على الأقل على الوظائف التالية:

- تحديد الأعمال الخاصة لتحقيق أجندة التنمية المستدامة؛
- دعم البنى والآليات الإقليمية والوطنية في تطوير استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتنفيذها؛
- دعم البلدان النامية للمشاركة على نحو مُجدٍ على كل المستويات الدولية والإقليمية لصنع القرار؛
- توفير التوجيه والإرشاد العالمي حيال الأعمال والإجراءات الخاصة بغية تحقيق

لا يمكن فصل الآمال المتوقّعة من وثيقة مُخرجات «قمة الـريو+20» عن التعهدات والوعود غير المتحقّقة التي اتُّخذت في مؤتمر الـريو عام 1992 في ما يتعلق بالبيئة والتنمية والاتفاقيات وخطط العمل المتتالية ذات الصلة. فالتعهد بإحداث نقلة فكرية من نماذج النمو الاقتصادي غير المستدام وصيغها إلى التنمية المستدامة قد اتُّخذ على أعلى المستويات السياسية، إلا أنها حتّى الآن لم تَرَ نور التطبيق. وتعمّد في الوقت الراهن لأمساواة الدخل ضمن الدول وفي ما بينها. فقد ازدادت الصادرات العالمية نحو خمسة أضعاف، فيما تضاعف تقريباً دخل الفرد على صعيد العالم. ولكنّ شريحة الـ 20% الأولى من السكان تتمتع بأكثر من 705 من إجمالي الدخل، فيما لا يحصل خُمس السكان في الشريحة الدنيا إلا على 2% منه.

وقد أصبح سعر هذا التوزيع المشوّه للثروات مكلفاً إذ اتّجه إلى إزالة الرقابة والضبط عن النظام المالي الدولي ليُصاب بعدم الاستقرار، في وقت طبعت نظام التجارة العالمية قواعد مختلة وغير متوازنة، تعمل ضد مصلحة البلدان النامية. وعندما ضربت الأزمة المالية الاقتصادية العالم، تحمّلت تبعاتها وآثارها غير المتناسبة الأغلبية الساحقة، ولاسيّما الفقراء. كما وافقت البلدان المتقدّمة في «الريو» (1992) على أن تكون في طليعة التحول عن أنساق الاستهلاك غير المستدام؛ بيد أنّها بقيت من دون كبير تغيير، وبدلاً من ذلك انتشرت في البلدان النامية أساليب حياة مماثلة لتلك السائدة في البلدان المتقدمة، فيما يستمر القضاء على الفقر في أن يكون أمراً محيراً وموضوعاً للمراوغة. فمع تنامي حدّة لأمساواة

المستدامة» (Commission Sustainable Development, CSD). كما اتُفق عليها في كل الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة. هذا، وقد شملت كلّ عناصر الأجندة المستدامة، أيضاً، في مُخرجات قمة الأم المتحدة ومؤتمراتها التي انعقدت منذ عام 1992. كما أنّ لحقوق الإنسان بوصفها بُعداً مهماً من أبعاد التنمية المستدامة، أيضاً، سابقة وافية إذا ما عدنا إلى «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الذي تبنته الجمعية العامّة للأمم المتحدة في عام 1948. وعلى «الريو+20»، إذن، أن تركز على التنفيذ وحسب.

الدخل في كل البلدان، تهيمن أنساق الاستهلاك المفرط وغير المستدام على خيارات الإنتاج (وبالتالي على استخدام الموارد الطبيعية وتخصيص الموارد المالية)، فيما يُجرّم الفقراء والمهمّشون من مستوى معيشة لائق وكريم.

تجديد التوكيد على مبادئ الـريو 1992

جرى تبني مبادئ التنمية المستدامة وأطر عملها، أولاً في الـريو 1992، وفيما بعد على التوالي في خطط عمل وبرامج وإجراءات اتُفق عليها خلال الجلسات السنوية لـ «لجنة التنمية

إعادة بناء الثقة

إنّ بناء الثقة أمرٌ ضروريٌ نظرًا لتراجع معظم البلدان المتقدمة عن تعهداتها الدولية في ما يعني التنمية المستدامة، حتى أنّ بعضها رفض مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة. والواضح من العملية التحضيرية والنقاشات العديدة ذات الصلة أنه ما يزال هناك تحديد مقبول عالميًا أو يحظى بفهم مشترك، ألا وهو مصطلح "الاقتصاد الأخضر". وفيما ساعدت منظومة الأمم المتحدة (مثل: ESCAP) الدول الأعضاء في التوصل إلى فهم مشترك للنمو الأخضر، إلا أنّ تفاصيله ووظائفه ما تزال غامضة بالنسبة إلى معظم الدول.

أمّا على مستوى الحكومات والمنظمات والمؤسسات الوطنية والمحلية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، يجري عملٌ واسعٌ يجري لتطوير مروحة عريضة من السياسات والبرامج والمشروعات والإجراءات وتنفيذها، وكلها تتعلق بالاهتمام بما هو "أخضر" متوافق مع تأويلاتها وتفسيراتها وتوصيفاتها.

بيد أنّ ما بدا واضحًا بقوة أيضًا من العملية التحضيرية وجود إجماع متنامٍ على تجديد التوكيد على مبادئ "الريو" المتعلقة بإطار عمل للتنمية المستدامة على المستوى الدولي، وبما يسمح بصياغة الاستراتيجيات الوطنية التي من شأنها تريف دعائم التنمية المستدامة الثلاث وترشيحها، في موازاة المبادئ والمقاربات والممارسات الفضلى، ولاسيما في الاجتماعات الإقليمية، بما في ذلك اللقاء الأخير رفيع المستوى حول "ريو20+" المنعقد في بيجينغ، والحوار الوزاري المنعقد في نيودلهي، فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والنمو الشمول

(Inclusive Growth).

أولاً، تجديد التوكيد على المبادئ المتفق عليها دوليًا، والمضمّنة في "إعلان ريو دي جانيرو" المتعلق بالبيئة والتنمية في عام 1992، وخصوصًا المبدأ الأساسي القائل بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، باعتباره إطار عملٍ سياسيًا للتنمية المستدامة.

ثانيًا، تجديد التعهد السياسي بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة المتفق عليها، والبناء على المعارف والخبرات والتجارب المتراكمة على مدى السنوات العشرين الماضية.

ثالثًا، التعهد بتنفيذ "شراكة عالمية منعشة للتنمية المستدامة" على أساس مباشرة الدول دورها المسؤول والتأكيد على ذاتية سياستها المستقلة في مواجهة قوى السوق المتفلّنة التي تتسبّب بعدم الاستقرار والاختلالات على كل المستويات.

رابعًا، في أيّ تعاون يقوم بين القطاعين العام والخاص، ضمان استقلالية السياسة العامة والحكم عن أيّ تأثير غير مناسب يحاول القطاع الخاص تركه، ولاسيما الشركات والمؤسسات الكبرى العابرة للحدود.

خامسًا، الاعتراف والإقرار بأهمية التّقانة الملائمة للتنمية المستدامة، بما يؤدّي إلى إنشاء هيئة حكومية (تضم عدة وزارات) من شأنها أن تسهّل عملية نقل التّقانة والابتكار (وأن تتعامل مع الحواجز كحقوق الملكية الفكرية) وبناء القدرات من أجل تقويم التّقانة. وقد شدّدت "لجنة التنمية المستدامة" في جلساتها الأولى على الحاجة الملحة إلى تقييم التّقانات من حيث آثارها الصحية والأمنية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية.

في الوقت الراهن، نالت الفجوات التي اعتوت تنفيذ أجندة التنمية المستدامة اعترافًا واسعًا. ومن بالغ الأهمية بالنسبة إلى «قمة الريو20+»، إذن، أن تعترف بالأسباب الأساسية الكامنة وراء فشل التنفيذ. وهذه تشمل ما يلي:

- إنّه هيمنة العولمة التي اتّسمت بالتحجير الاقتصادي على أجندة التنمية المستدامة، أنشأت أزمة إيكولوجية واجتماعية وتركّز الثروات في أيدي الشركات الكبرى في كلا قطاعي الصناعة والمال، لتقوّض ذاتية السياسة وفسحاتها في الدول. ومثل هذه العولمة تمخّضت نفسها عن أزمات اقتصادية وفاقمت التوترات الاجتماعية والنزاعات وأحلت الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي.
 - إضعاف التعدّدية، وهي عنصر بالغ الأهمية بالنسبة إلى التنمية المستدامة.
 - التأثير غير المتناسب والمتفاوت للمؤسسات الاقتصادية العالمية وافتقارها إلى المساواة العامة، بما فيها الأمم المتحدة.
 - الافتقار إلى وسائل التنفيذ (المال، التّقانة، بناء القدرات)، التي كانت في عام 1992 بوجه عام جزءًا من شراكة التنمية المستدامة مع تعهد البلدان المتقدمة بتوفيرها.
 - الافتقار إلى تكامل دعائم التنمية المستدامة الثلاث (أي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية)، على كل مستويات السياسة والحاكمية، بالرغم من الجهود البدئية الأولية المتخذة في التسعينيات.
- ولذا، فإنّ ثمة حاجة ملحة إلى ما يلي:

التنمية المستدامة ودور الدولة المجدد في المنطقة العربية

يُحرِّك الاقتصادات في المنطقة العربية نموذجٌ نموُّ يلغي أهداف التنمية وحقوق الشعوب الاقتصادية والاجتماعية. وتقدّم عملية «الريو20+» فرصة لإعادة إثارة النقاش في التنمية المستدامة الذي بدأ في عام 1992، وعزّز السير في طريق إصلاح الأفكار التنموية وتبني الاستراتيجيات المتماشية لإحياء القطاعات والقدرات الإنتاجية. ومن الضروري ضمان عدم استخدام هدف «الاقتصاد الأخضر» في إعادة تغليف النماذج الاقتصادية والاجتماعية القديمة نفسها التي أخفقت في إحقاق حقوق الناس وخدمتها.

المتراطة بعضها إلى بعض، أي السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وستلقي هذه الورقة الضوء على هذه التحديات ضمن سياق التغيّر المشهود في المنطقة العربية، نتيجة لثورات الشعوب وانتفاضاتها التي اجتاحت المنطقة منذ أواخر عام 2010. كما ستسلط الضوء على الطريق من «قمة الأرض» (1992) إلى «قمة الريو20+» والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة في المنطقة العربية وضرورة إعادة التفكير بدور الدولة، بما في ذلك مناقشة مفهوم «الاقتصاد الأخضر» وحيوية الشراكات العامة والخاصة. علاوة على ذلك، ستنظر الورقة في الحاجة إلى إعادة إحياء الشراكات العالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

من «قمة الأرض» إلى «قمة الريو20+»

قرّرت «قمة الأرض» التي انعقدت في عام 1992 أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بقوة على ترابط دعائمها الثلاث الأساسية: البيئة والسياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية. فهي تؤكد، من ناحية، على أهمية تبني أنساقاً استهلاكية وإنتاجية مختلفة، ومن ناحية ثانية على تقوية التعاون الدولي المستند إلى مبدأ «المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة». فبعد مضيّ ثماني سنوات، جدّد «إعلان الألفية» التأكيد على أهمية الشراكة العالمية من أجل التنمية.

وقد ألفت «الأجندة 21»⁴، باعتبارها واحدة من مخرجات «قمة الأرض» الرئيسية،

4 «الأجندة 21» عبارة عن خطة عمل يجب اعتمادها وتنفيذها عالمياً ووطنياً ومحلياً، وقد تبناها أكثر من 178 حكومة في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية» (UNCED) الذي انعقد في «ريو دي جانيرو» بالبرازيل بين 3 و4 حزيران (يونيو) من عام 1992. لمزيد من المعلومات يُرجى الاطلاع على الرابط: <http://www.un.org/esa/dsd/agenda21/>

التنموي الوطني بوجه عام، الذي ينطوي على معالجة اللامساواة وتمكين الناس عبر توليد العمالة والأجور، وكذلك يُنشئ خطأً اجتماعية شاملة تقوم على أساس الحقوق³. وبالتالي، فقد رأينا بلداناً تحقّق نموّاً اقتصادياً، فيما كانت الفقر يرتفع ومعه البطالة واللامساواة. وقد أضعف ذلك تالياً هذه البلدان وزاد تبعيتها لجهة استيراد الغذاء، وفاقم هشاشتها وتعرّضها أمام الصدمات الخارجية. لقد وضّحت حدود مقارنة كهذه في إبّان الثورات الشعبية في المنطقة العربية. وبالتأكيد، تحدّدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من أعلى إلى أسفل، بما يخدم مصالح القلة المحظية وبما يفاقم على وجه الخصوص الفقر واللامساواة والبطالة. فقد بلغ بأرقام النمو الاقتصادي بسبب صادرات النفط، من دون أيّ سياسات أو آليات لإعادة التوزيع السليم بما يؤدي إلى التمكين المحلي.

وفي الوقت الحاضر، فمن الجلي أنّ البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، تحتاج إلى الابتعاد من التركيز الحصري على النمو الاقتصادي، نحو مزيد من التشديد على بناء مشروع تنمويّ يقوم على أفق أوسع يرتكز على الحقوق. ومن الجلي، أيضاً، أنّ عملية العودة إلى دور الحكومات في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى إعادة اعتبار، بغيّة التوصل إلى توازن فعّال بين دور الدولة بوصفها ضابطاً وميسراً، وبين دور المعنيين بالسوق. ومثل إعادة النظر والتفكير هذه في دور الدولة والسوق وصنع السياسات الاقتصادية بوجه عام، لهي أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى عمليات التنمية المستدامة، التي تجمع دعائمها الثلاث

3 أنظر التقرير تحت عنوان: «التحدّيات التنموية في الدول العربية: مقارنة تنموية بشرية»، إصدار «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» و«جامعة الدول العربية» (كانون الأول / ديسمبر 2009).

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية

للتنمية 1

على مدى العقود الثلاثة الماضية، بُنيت اقتصادات البلدان العربية على أساس مقارنة تضع في رأس أولوياتها نموذج نموّ يستخفّ بأهداف التنمية وبحقوق الشعوب الاقتصادية والاجتماعية. وقد وضع صنّاع السياسة في رأس أولوياتهم مسألة التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة والاستثمار، وكذلك عبر الاستدانة وتوسيع صفقات الخصخصة والشراكات العامة-الخاصة وإلغاء الضبط والرقابة الاقتصاديين، فأفراطوا في تركيزهم على الاستقرار الاقتصادي الكلي (الماركوي)². وهكذا، فقد تخلّت القوى السياسية والمجموعات الحاكمة عن مشروع الدولة باعتبارها لاعباً رئيسياً في تعزيز المشروع التنموي لبلدانها وصياغته. وقد تضاءلت الخطوط بين النخب السياسية الحاكمة وبين القوى الاقتصادية، فيما يعزّز في الواقع كل طرف الطرف الآخر. وفي الوقت نفسه، فقد همّشت القدرات الإنتاجية الوطنية في موازاة المشروع

1 بُنيت هذه الورقة على تقديم «شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» مشورة إلى الأمم المتحدة لإعداد المسوّدة صفر لوثيقة المخرجات، وهي متوفرة على الرابط التالي: <www.unctd2012.org/rio20/index.php?menu=115> وعلى توصيات مخرجات الاجتماع الإقليمي حول التنمية الذي نظّمته الشبكة في القاهرة (أيار/ مايو 2011) وحملت عنوان: «نحو عقد اجتماعي جديد: إعلان المبادئ الرئيسية من قبل منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية» (www.annd.org).

2 وهذه عبارة عن جزء من رزمة إصلاحات السياسة النيوليبرالية التي عُرفت تحت اسم: «توافق واشنطن». أنظر الرابط التالي:

<www.cid.harvard.edu/cidtrade/issues/washington.html>

الضوء على ترابط التنمية المستدامة والحكم الديمقراطي من أجل حماية حقوق الإنسان، لتعزيز المواطنة وحمايتها، ولبناء دولة الحقوق وحكم القانون. فالثورات والانتفاضات الشعبية العربية تعكس هذا الرابط الذي يجمع بين كل من التنمية المستدامة والحكم الديمقراطي والحرية.

علاوة على ذلك، أكدت «الأجندة 21» ومعهما «إعلان الألفية» ضمناً على الرابط الجامع للتنمية المستدامة والسلام والأمن، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لازماً لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن المنطقة العربية ما تزال تشهد حروباً وأزمات ونزاعات ناجمة من الانتهاك المستمر للقانون الدولي والعجز عن تنفيذ القرارات الدولية. وبالفعل، فمن الواضح أن سلاماً عادلاً ومستداماً في المنطقة العربية لا يمكن أن يتحقق ما لم يُحترم حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره.

تحديات التنمية المستدامة في إعادة تفكير المنطقة العربية: دور الدولة

حدّدت «اللجنة الاقتصادية-الاجتماعية لمنطقة غرب آسيا» (ESCWA) و«جامعة الدول العربية» وبرنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP) سلسلة من التحديات التي تواجه عمليات التنمية المستدامة في المنطقة العربية استناداً إلى الورقة المعنونة: «الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المفهوم الشامل والخيار متاح». فبحسب هذه الورقة تشمل التحديات المذكورة ما هو سياسي تتعوره العيوب، وندرة المياه المتفاقمة، وكذلك التحديات الماثلة في وجه قطاع الطاقة والمخاطر التي تهدد الأمن الغذائي، والتغيرَات والكوارث المناخية وأنساق الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، فضلاً عن تزايد عدد السكان وهو شريحة الشباب⁵. وتقتصر الورقة مفهوم «الاقتصاد الأخضر» مساراً وحلاً لتأمين عملية التنمية المستدامة في المنطقة العربية، حيث «يقدم التحوّل رزمة

كاملة من الاستراتيجيات الاقتصادية، وسائل وأدوات يمكن لصنّاع السياسة في البلدان العربية استخدامها على نحو انتقائي»⁷. كما تقترح هذه الورقة أن مثل هذا «المسار» قد يتحقّق من خلال استراتيجية «مؤ أخضر» (أي زيادة الاستثمار في القطاعات الخضراء وزيادة الطلب على السلع الخضراء)، ومن خلال «تخصير البني» (أي إعادة هيكلة القطاعات القائمة لتكون أكثر صداقة مع البيئة ومواتية لها). ونجاح استراتيجية كهذه -بحسب الورقة- إنما يعتمد على «الشراكات العامة-الخاصة»⁸. في لحظة تاريخية، كذلك التي يمر بها العديد من البلدان العربية في الوقت الراهن، فإنه لمن بالغ الأهمية ضمان ألا يُستخدَم مفهوم «الاقتصاد الأخضر» لتغليب النماذج الاقتصادية والاجتماعية نفسها وتعزيزها، تلك النماذج التي أخفقت في ظل الأنظمة السابقة في أن تخدم حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية.

تفكيك مفهوم «الاقتصاد الأخضر»

يجب أن يُقارَب مفهوم «الاقتصاد الأخضر» الذي يحتل مكانةً محورية في عملية «قمة» الـ20+، وحده ضمن سياق التحديات المقبولة والمتوافق عليها وضمن سياق مبادئ «التنمية المستدامة» التي وُضعت خلال مؤتمر الـ20 في عام 1992. فهذا المفهوم الأخير، كما نشأ منه ينطوي على أجندة شاملة تتّسع «لتتجاوز الاتفاقيات البيئية» مع كونها اتفاقيات مُلزِمة تتطلّب تغييراً في فكرة التنمية في حدّ ذاتها، بما يتلاءم ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة، القائم على التكافؤ وعلى مسؤولية البلدان المتقدمة التاريخية⁹. مُدّك، مع ذلك، كان المفهوم يتقلّص أكثر فأكثر مع تقلّص الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة. وفي الوقت الحالي، نشأت عمليات جديدة انطبعت بطابع الروح نفسها التي كانت لـ «الأجندة 21».

وبالنظر إلى هذا السياق، فإنّ ثمة ضرورة لضمان

ألا يُصبح مفهوم «الاقتصاد الأخضر» خطوة إلى الوراء تنكص على الالتزامات الأولية الواردة في «الأجندة 21»، حتى وإن كافحت لاحتضان مقاربة جديدة حيال إشكالية الاستدامة العالمية. فهذا لا يمكن تحقيقه من دون فهم أوسع نطاقاً للتنمية المستدامة، التي تحتضن بدورها مراجعة لاتجاهات الاستهلاك والإنتاج في عالم اليوم، وبحيث تظل الحقوق والمساواة والعدالة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة مسائل وأهدافاً محورية بالنسبة إليها. وقد يستلزم هذا بالضرورة إعادة توجيه السياسات الاستثمارية والتجارية والمالية لتركز على تلك الأهداف، بما في ذلك تعزيز التعاون الإقليمي على هذه الجبهات نحو زيادة الإنتاج والطلب على المستويين الوطني والإقليمي.

وإنّ مقاربة كهذه لهاي بالغة الأهمية من حيث العمل في اتجاه الإبلال من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، بما في ذلك إحياء النمو في أسواق العمالة وتوليد فرص العمل، فضلاً عن إشاعة الاستقرار في أسواق المنتجات الأساسية. وبالفعل، فإنّ الابتعاد من مسار التنمية المستدامة والتكوص عن الالتزامات التي اتُّخذت في السابق يسهمان في إضعاف الاقتصاد العالمي ككل. وهذه المُقلِّقات يجب أن تُعالج مع الأخذ في الحسبان، في الوقت نفسه، لملاحية الوضع الذي تواجهه الاستدامة العالمية، فضلاً عن المسؤوليات والقدرات المتميزة في السياق الراهن، على المستوى العالمي بين كل من البلدان النامية والمتقدمة، وعلى المستوى الوطني بين الدوائر الغنية وبين المنجمعات الفقيرة والمهمّشة.

ومثل هذه المقاربة الحاسمة حتّى في سياق المنطقة العربية، حيث تطالب الثورات الشعبية بدور متجدد للدولة ينطوي على إعادة النظر والتفكير في النماذج التنموية. وهذا، بدوره حاسم أيضاً من أجل استدامة العمليات الديمقراطية في المستقبل.

لماذا لا تشكّل «الشراكات العامة-الخاصة» الجواب الصحيح؟

في هذا السياق، ثمة حاجة لتفكيك مفهوم «الشراكات العامة-الخاصة» وتقويم المنافع التنموية الناجمة من الخبرات في هذا المجال. وفي مدى أبعد، غالباً، ليست «الشراكات العامة-الخاصة» إلا خصخصة مقنّعة أو إجراءات امتيازية تنازلية، وخصوصاً أنها تتّسم

7 Ibid. p.12; available at <css.escwa.org.lb/sdpd/1570/Paper_En.pdf>.

8 «Green Economy in the Arab Region: Overall Concept and Available Option» (May 2011); p.13.

9 Third World Network: Submission to the UN Consultation on Zero Draft for Rio+20 Outcome Document; <www.unccd2012.org/rio20/index.php?page=view&type=510&nr=446&menu=20>.

5 أنظر الرابط التالي:

<css.escwa.org.lb/sdpd/1570/PaperEn.pdf >

6 «Green Economy in the Arab Region: Overall Concept and Available Option» (May 2011); paper by Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), League of Arab States (LAS), and the United Nations Environment Program (UNEP).

أطر العمل القانوني والمؤسسي بالضعف. فمع توافق غير متحقق على ما يكونها، تواجه "الشراكات العامة-الخاصة" نتائج جدّ ملتبسة وغامضة ويمكنها أن تتمفصل على العمليات الاقتصادية والحقوق الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة. وهذا مهم على وجه الخصوص في الوقت الذي تُعزّز فيه "الشراكات العامة-الخاصة" في البلدان التي يسودها الفساد وسوء الإدارة بوضوح. مثلاً، خلال العقود الماضية شهدت بلدان عربية متنوعة حوادث كثيرة لنقل الأصول العامة إلى الملكية الخاصة وامتيازات استغلال الموارد الطبيعية، وإعطاء عقود الخدمات العامة للشركات الخاصة التي تنفذها بقليل جدّاً من المساءلة. والمؤكّد أنّ الانتفاضات الأخيرة في المنطقة العربية قد ألقت الضوء على الفساد المستشري في صفقات الخصخصة وعمليات "الشراكات العامة-الخاصة" التي أفاد منها عدد قليل من الأفراد فيما هو يحرم منها أغلبية السكان، مع تدهور جودة الخدمات المقدّمة وارتفاع أسعارها. ويصبح هذا الوضع حتى أصعب عندما تكون الشركات الخاصة أجنبية وغالباً ما تكون غير مسؤولة أما النظام القضائي الوطني. والمشكلة أنّ هذه الاتفاقيات تعطي للاعبين الخاصين أفضليات ومزايا كنتك التي تتمتع بها احتكارات الدولة، فيما هي أهدافها محدّدة بتحقيق الأرباح وليس بخدمة الصالح العام. ولقد كان لحالات الفشل نتائج اقتصادية واجتماعية مأساوية حتّى في البلدان المتقدمة. وبالتالي، فإنّ مناقشة إمكانيات إقامة "الشراكات العامة-الخاصة" تستلزم ضرورة مناقشة سليمة للآليات التي تكفل إجراءات الشفافية والمساءلة، وكذلك إجراءات وقدرات الرقابة المشدّدة، فضلاً عن مؤسسات حكومية مضادة قوية.

إعادة التفكير بدور الدولة في التنمية المستدامة

إنّ مقاربات السياسة التي تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي في اتجاه التنمية المستدامة تستدعي بالضرورة تجديد التفكير بدور الدولة في عمليات التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة مسألة محورية لحدوث نمو متوازن مستدام بعيد المدى، يضرب جذوره في حقوق الناس الاقتصادية والاجتماعية. وهي تتضمن التصدي

لنموذج النمو، بما في ذلك كيفية تحقّق النمو والغايات التي يُدفع إليها ومكانة الحقوق ضمن هذا النموذج.

كان ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واحداً من الأهداف الأصلية والمركزية لثورات الشعوب في المنطقة العربية والتكامل الطبيعي والأساسي مع الحقوق المدنية والسياسية. وتستلزم هذه الأهداف بالضرورة أن تتوسّع السياسات إلى أبعد من النمو والدخل لمعالجة تحقيق توزيع الثروات المتساوي.

ضمن هذا السياق، للدولة وظيفتان بما فيهما دور ضابط لقوى الإنتاج وعلاقات السوق وحامي المصالح الوطنية، فضلاً عن الضامن لحقوق الفئات الضعيفة المعرّضة والحفاظ لها. إنها مسؤولة الدولة أن تضمن تقدماً ووصولاً متساويين إلى خدمات جيدة، كالنقل والصحة والتعليم والطاقة والمياه والإسكان، فضلاً عن الضمان الاجتماعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إنها مسؤولة الدولة أن تضمن التوازن والترابط الجيد بين دعائم التنمية المستدامة الثلاث، التي تشمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. علاوة على ذلك، فمن مسؤولة الدولة أن تضمن العمليات متعددة المعنيين الديمقراطية، التشاركية لصنع السياسة التنموية المستدامة، حيث تتمثل أصوات مجموعات المجتمع المدني الذي يمثّل بدوره تعددية المنجمعات على المستوى الوطني بما يضمن وجودها.

هذا، ويستدعي التفكير مجدداً في دور الدولة، بالضرورة، إعادة تشكيل دور المؤسسات المعززة التي تعمل ضمن تنسيق وتعاون موضوعيين، مع التركيز على العمليات التشاركية والحكم. فالمؤسسات ينبغي أن تُمكّن لتركّز على تعزيز التنمية المستدامة من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لا تتقيّد بأجندات المانحين المحدّدة. وهذا سيقع على كاهل المؤسسات الحكومية الشفافة والمسؤولة حيال المعنيين المتعددين.

إنعاش الشراكات العامة-الخاصة من أجل التنمية المستدامة

يعاني الاقتصاد العالمي، أصلاً من انساق الإنتاج والاستهلاك التي تستغلّ الموارد الطبيعية على نحو غير مستدام؛ بما يؤدّي إلى مشكلات بيئية وإيكولوجية خطيرة، ويُتّاقم اللامساواة بين

شعوب العالم. مثل هذا النهب يطلّ قائماً في أيامنا الراهنة، فتنشأ مشكلات خطيرة كتغيّر المناخ وتدهور التربة وندرة المياه، تتهدّد التنوع الحيوي والسيادة الغذائية والأمن ومعايش مختلف المنجمعات في أنحاء العالم كافة، وتتهدّد قبل ذلك كله الحق الشمل في التنمية. ضمن هذا السياق تستلزم عمليات التنمية المستدامة إعادة التفكير بالسياسات المائية والطاقة والغذائية والزراعية، فضلاً عن السياسات البيئية ابتداءً من المستوى الوطني حتّى المستويين الإقليمي والعالمي.

يتّسم هذا الوضع بمزيد من الخطر بسبب سياسات الطاقة الضعيفة غير المستدامة المتبّعة التي لم تفعل إلا أن فاقمت خطر تغير المناخ العالمي، بالإضافة إلى الخطر المحدق بالأمن المائي والغذائي بسبب التّقانات التي تعتمد على توليد الطاقة من الوقود الحيوي، الأمر الذي يولّد تنافساً بين الطاقة والغذاء. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أهمية تبني أكبر للتقانات المستدامة الصديقة للبيئة، كطاقة الرياح والطاقة الشمسية، والاستثمار العام والخاص في هذه الحقول.

علاوة على ذلك، من بين كل الموارد الطبيعية يُعتبر الماء المورد الأكثر استراتيجية، وسوء إدارته يهدّد سكان العالم. وهكذا تتواءم كفاءة الطاقة والأمن المائي والأمن الغذائي مع بعضها بحيث لا يجوز النظر إليها كل على حدة. وتبدو هذه المسألة ضاغطة في المنطقة العربية، حيث تعتمد المخزونات المائية في معظم بلدانها على عمليات مُكلفة ومكثّفة من ناحية الطاقة، بما يؤدي إلى ضياع المورد بسبب الافتقار إلى الخبرة الأساسية أو إلى الرؤية على المستويين الإقليمي والمحلي. فإدارة المورد يمكن أن تتعزّز فقط بضمان الوصول إلى المياه العذبة بوصفه حقاً إنسانياً. ومع تأمين الحقوق الأساسية للفئات الأكثر تهميشاً وتعرّضاً، يمكن أن تُمكّن لتكون إسهاماً ناشطاً ومورداً كفوفاً في عمليات التنمية، مع ضمان المعايير المحلية والتقليدية.

وهكذا، فمن الضروري أن يُعاد تقويم السياسات القائمة في مجال استخدام المياه وتوليد الطاقة، لضمان استخدام الموارد المستنزفة بطريقة عادلة ومستدامة. وإنّ تعزيز الاستثمارات وكذلك التعاون الإقليمي في هذا المجال يُعتبر أمراً ضرورياً. علاوة على ذلك، تكتسب الشراكات الإقليمية والعالمية في هذه

المجالات أهمية حاسمة لتحقيق أي نجاح. كما تستلزم أي شراكة عالمية للتنمية المستدامة، أعيد إحيائها، بالضرورة إعادة تقويم السياسات والاتفاقيات التجارية والاستثمارية والمالية القائمة التي تُناقض مفهوم "التنمية المستدامة". وهذا يشمل معالجة الطرق التي تجعل من العلاقات التجارية والاستثمارية والمالية في صالح البلدان الغنية على الأغلب، على حساب معاش البلد الفقير بما يحرف الموارد عن خدمة أهداف التنمية والحقوق. على سبيل المثال، ينبغي ألا تُستخدم قواعد التجارة الدولية وقوانينها أدوات للحد من الدعم العام الموجه نحو مصادر وتقانات طاقة بديلة، ولا للحماية التجارية، ولا لتجميد استخدام التقانات "البيئية" الجديدة الآيلة إلى تنمية شعب البلد المعني. فخطوات كهذه تبدو ضرورية لمعالجة الاختلال البيوي في توزيع السلطة والنفوذ في الاقتصاد العالمي الذي تستفيد منه أقلية.

بالإضافة إلى ذلك، من بالغ الأهمية إعادة النظر في نظم الرقابة والضبط الوطنية لمعالجة غياب السياسات التي توطر التنمية المستدامة وتدعمها، أو ضعف السياسات المذكورة، بما في ذلك، مثلاً، النظم الوطنية الخاصة بالسيادة

والأمن الغذائيين، فضلاً عن تلك المتعلقة بالتقانات الجديدة ونقلها. ومثل إعادات النظر والمراجعات هذه يمكن أن تساعد على سبيل المثال على معالجة المخاطر التي تتهدد النظم الإيكولوجية والتنوع الحيوي التي يتسبب بها تدهور الأراضي وتلوث المياه. وعندما يتعلق الأمر بالتقانات الجديدة، فإن تعزيز "مبدأ الوقاية" يصبح ضرورياً بغية الحؤول دون مثل المخاطر والتحديات التي تفرضها تقانات غير مؤكدة¹⁰.

أضف إلى ذلك أن للتعاون التنموي الدولي دوراً مهماً في دعم العمليات التنموية المستدامة التي تقوم بها وتُنشئها الدول الوطنية واللاعبون غير الدوليين. إن فعالية المساعدات والتنمية التي يمكنها أن تعزز العمليات التنموية المستدامة لا أن تضعفها، تحتاج إلى فصلها عن أهداف السياسة الخارجية أو عن عمليات العسكرية، فضلاً عن الشروط التي تملها السياسة الخارجية التي تشوّه السياقين الاقتصادي والاجتماعي، خدمة لمصالح محدّدة أو للنماذج الاقتصادية الأرثوذكسية. كما أن فعالية المساعدات والتنمية التي تخدم أهداف التنمية المستدامة، تستلزم بالضرورة تركيزاً على الملكية الوطنية الديمقراطية والمشاركة المُجدية

والمنتظمة من جانب المجتمع المدني وتعزيز نظام المساءلة المتعدّدة.

ملاحظات ختامية

تقدّم عملية "الريو+20" وقمتها فرصة مهمة لإعادة إحياء التركيز على التنمية المستدامة. وسيعزز هذا التوجّه الذي بدأ في عام 1992 نحو إصلاح الأفكار التنموية التي تنطوي على استراتيجيات منسجمة ومتناسكة لإنعاش القطاعات والقدرات الإنتاجية في البلدان النامية، بما في ذلك الصناعة والزراعة، في موازاة بيئة قطاع خدمي تنافسي.

من خلال بُنى التنسيق على المستويين الوطني والمحلي، يمكن أن تُعزز هذه العملية المشاركة العامّة في صياغة سياسة التنمية المستدامة وتنفيذها. وبالفعل، فإن أي تنفيذ يتطلب سياسات وآليات تضمن انخراط المعنيين المحليين، المتمثّلين بأشكال متنوعة من مجموعات المجتمع المدني والقواعد الشعبية، بما في ذلك النساء والسكان الأصليون والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، القادرون على صنع القرارات التي تخدمهم بصورة أساسية وتنفيذها. ■

10 من دون توجيه واضح أو تبني آليات، ينتهي الأمر بالاقتصادات النامية مرتعاً للتقانات الملوثة وغير المستدامة؛ وعليه، يتوجّب على العالم المتقدم الانتقال إلى اقتصادات أكثر استدامة. فمن دون مؤسسات سليمة تعمل على تقويم التقانات، تتحول البلدان النامية إلى تربة اختبار للتقانات غير المؤكدة أو غير المختبرة، ما سينجم عنه عواقب غير متوقّعة.

تغيير النماذج: المخرج الوحيد

أخفقت محاولات تنفيذ التنمية المستدامة لأنَّ النموذج الاقتصادي المهيمن لم يكن في الحقيقة معدلاً، باعتبار أنَّ الرأسمالية المتفلتة غير المضبوطة تتناقض وأبى نموذج استدامي. والأمر عائد إلى الدولة لتصبح معرّز الاستدامة الرئيسي، بتمتين تنسيق واسع مع المجتمع المدني ومجمعي الأعمال (السوق) تعزيزاً لنموذج تنموي حيويّ حاسم. كما ينبغي احترام العمال وإيلاء اقتصاد النساء انتباهاً خاصاً، إذ يشكّلان معاً عنصرين رئيسيين في أي نموذج تنموي حيوي.

الأولويات أو التمويل، أو أن تُقلص الأهداف إلى "حدها الأدنى المقبول من الجميع"، وبين بروز أجندة الأمن التقليدي وتفوقها إثر هجمات 11/9 الإرهابية على واشنطن ونيويورك في عام 2001.

وفي الوقت نفسه، فقد حذفت البلدان المتقدمة فكرة "الاستدامة" بما فيه مصلحة توسّعها الاقتصادي والمحافظة على نسق الاستهلاك السكاني المفرط. في الوقت الراهن، في البلدان النامية، ليست حماية البيئة أولوية بالضرورة، فيما بدأ ترثُح منطق السعي إلى النمو أولاً، ومن ثمّ العمل على التنمية من بعد. وبالتالي، بالرغم من حقيقة إعلان الأمم المتحدة إطار عملها، وإعلان الدول وقوفها إلى جانب التنمية المستدامة، لم توجد الإرادة السياسية لاعتماد برنامج شامل يمكن تنفيذه في أنحاء كوكبنا كلها. وفي الوقت نفسه، ما تزال سعة نموذج التنمية المستدامة وتعدد أبعادها وحجمها بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بعيداً من أن تُفهم بالكامل، أكان من قبل صنّاع القرار أم من قبل السكان بوجه عام. ففيما تصرّ الأمم المتحدة على دعائم العملية الثلاث، تعمل منظمات المجتمع المدني المختلفة على تعزيز طابعها متعدّد الأبعاد، ترتبط فكرة الاستدامة أساساً بالحماية البيئية. وقد أعطيت هذه الرؤية زخماً جديداً خلال السنوات الأخيرة، نتيجة لما يحدث من كوارث طبيعية واحتار عالمي وتحديات نقل الطاقة وتحويلها. وهكذا، فقد وُضعت مسألة الاقتصاد الأخضر، على سبيل المثال، باعتبارها واحدة من الأولويات الموجودة على أجندة التنمية المستدامة نفسها. هذه الظروف ينبغي تفهّمها في إطار عمل النظام الدولي الذي اعتمد مسلمات نيوليبرالية كنموذج للتنمية. وبحسب هذه الرؤية،

الجيل الراهن من دون تعريض قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها".

وقد نجم المضمون الحاسم للمفهوم في قَمّة الأرض المنعقدة في عام 1992، مع تبني "إعلان الريو حول البيئة والتنمية" و"الأجندة 21". في هاتين الوثيقتين التزمت البلدان الموقّعة بالسعي إلى نمو اقتصادي يقوم على خطوط التنمية المستدامة وعناوينها العامّة. فيما بعد، أنشئت "لجنة التنمية المستدامة" في المجلس الاقتصادي-الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، باعتبارها هيئة تتابع الاتفاقات.

يتحرّى مفهوم التنمية المستدامة العلاقة بين العلاقة بين التنمية الاقتصادية والجودة البيئية والمساواة الاجتماعية. فهو يتضمّن أفقاً أو منظوراً بعيد المدى ومقاربة شمولية للعمل يقرّان بالحاجة إلى شمول جميع الناس في العملية. وبحسب "لجنة براندتلاند" يُعنى بالتنمية المستدامة: "عملية ديناميّة للتغيير حيث يتّسم استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات وتوجّه التنمية التقنيّة بالانسجام مع حاجات المستقبل كما هو حالها مع حاجات الحاضر".

بيد أنّ ميزانية تقدّم هذا النموذج تتكشّف عن فجوة كبيرة بين الخطاب وبين الأفعال. فمراجعة الوثائق التي خرجت بها مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها المختلفة أنه منذ "قَمّة الريو" حوِّظ على خطاب التنمية المستدامة مترافقة مع أفكار كالتنمية البشرية والأمن الإنساني.

وهذا لا يعني أنّ الفكرة تعرّزت أو أنها تمثّل أولوية على الأجندة الدولية، بل إن العكس هو الصحيح. إذا عانى تعزيز هذا النموذج من تقلبات جدية بين صعود وهبوط بسبب العوامل التي تتراوح بين أن تكون اختلافات في الفهم بين كلّ من الشمال والجنوب حيال

أليخاندرو تشانونا
الجامعة الوطنية المستقلة في المكسيك
مجموعة عكس آفاق التنمية العالمية

تكن صعبة تحقيق التنمية وأهداف رفاحية الإنسان في فشل النموذج الاقتصادي السائد، الذي يفرض أمامنا مسألة تغيير الرأسمالية من داخلها أو من خارجها. أما ردة فعلنا فهي من الداخل. فضعف المبادئ التي تُديم النموذج النيوليبرالي تجلّى في الأزمات الاقتصادية المتكررة. على أنّه يُستمرّ بفرض هذه المبادئ باعتبارها الطريق الوحيدة المؤدّية إلى التنمية. وخلال العقد الماضي، انطبع الاقتصاد العالمي بالأزمات المستمرة التي يجمعها قاسم مشترك: مضاربة في الأسواق المالية تؤدّي إلى الاستثمار بأدوات مضاربة مرتفعة المجازفة. وفي نهاية المطاف، يولّد الرأسمال الزائد والرقابة المتراخية فقاعاتٍ ثم فرط تسخّن ما يلبث أن يتحوّل إلى أزمات.

الفجوة بين الخطاب والأفعال

مع نشر «اللجنة العالمية للبيئة والتنمية» («لجنة براندتلاند» Brundtland Commission) في عام 1987 مصطلح "التنمية المستدامة"، أصبحت هذه نقطة مرجعية بالنسبة إلى المجتمع الدولي. فمع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية المنعقد في عام 1972، ومع التقرير الذي نشرته اللجنة الدولية للتنمية ("لجنة برانت" Brandt Commission)) بوصفها فعليتين سابقتين، حدّدت "لجنة براندتلاند" التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي يمكنها أن تلبي حاجات

1 Alejandro Chanona; National Autonomous University of Mexico (UNAM).

ستجلب الديمقراطية الانتخابية والأسواق الحرة معها رفاهية بعيدة المدى، ولهذا السبب ينبغي على الدول أن تحد من وظائفها وأن تترك قوى السوق لتقوم بعملها. وقد عرض هذه النموذج حدوده في مرحلة مبكرة بعد مع تجدد أزماته الاقتصادية واتساع الفجوات الاجتماعية أدت بالعمولة إلى أزمة أخلاقية حقيقية.

من "الريو" إلى "إعلان الألفية": نوايا طيبة ونتائج تعيسة

تعود الحركات السابقة على حركة التنمية المستدامة لوضع الإنسان الفرد في مركز الهموم التنموية إلى السبعينيات والثمانينيات، مع إنشاء "اللجنة المستقلة لمسائل التنمية الدولية" و"اللجنة المستقلة لمسائل الأمن والحد من التسلح" و"لجنة براندتلاند" سابقة الذكر.

في النصف الأول من التسعينيات اكتسبت مسائل التنمية أهمية خاصة، انعكست في سلسلة القمم التي عقدت، وبروز مفهومي التنمية البشرية والأمن الإنساني وثيقي الارتباط بفكرة التنمية المستدامة. وقد مكنت نهاية الحرب الباردة من توسيع الأجندة الدولية ليُدْمَج فيها ما أطلق عليه اسم "المسائل الجديدة" التي تغطي أجندتي التنمية والأمن.

والواقع أن هذه الظواهر كانت موجودة أثناء العقود الماضية، إلا أن الصراع ثنائي القطب أملى دفعها إلى مكان خلفي. ومن وجهة نظر "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP) تعمقت الفجوة بين كل من الشمال والجنوب بسبب النموذج الذي اعتبر أن النمو الاقتصادي سيجلب تلقائياً منافع أكبر للمجتمع، مشدداً على مسألة هيكلية التنمية البنوية². وهكذا، فقد نشأت من داخل الأمم المتحدة أجندة تنموية جديدة ترمي إلى التعامل مع اللامساواة الكبيرة المنعكسة، مثلاً، في الأزمات الإنسانية المندلعة في أفريقيا وفي موروث "العقد الضائع" في أميركا اللاتينية. بيد أن ما يثير الاهتمام أنه بالرغم من هذه الانتقادات الموجهة للنموذج

النيوليبرالي، غير أنه اكتسب مزيداً من القوة وكان في إطار العمل ذلك الذي حاول تنفيذ نموذج التنمية المستدامة.

في عام 1990 انعقد "المؤتمر العالمي من أجل التعليم للجميع" و"مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن البلدان الأقل تقدماً". في تلك السنة نفسها، اقترح "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء، ك"محبوب الحق" و"أمارتيا صن"، مفهوماً بديلاً، مقارنة التنمية البشرية، التي حُدِّت بأنها عملية تعظيم خيارات الناس والشعوب، وتعزيز القدرات البشرية (مروحة الأشياء التي يمكن للناس القيام بها) والحريات وتمكينهم من: أن يحيوا حياة طويلة وصحية، وأن يكون لديهم وصول إلى المعرفة ومستوى معيشي لائق، وأن يشاركوا في حياة منجمهم وفي القرارات التي تتأثر بها حياتهم³.

في عام 1992 اكتسبت فكرة التنمية المستدامة زخماً حاسماً مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED) في "ريو دي جانيرو". وبحضور زعماء 108 دول انتهى المؤتمر إلى تبني الوثائق العامة الثلاث ("إعلان الريو"، "الأجندة 21"، "مبادئ الغابة")؛ وإنشاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة، وتوقيع الاتفاقيات الخاصة بتغيير المناخ والتنوع الحيوي والتصحر.

اشتمل "إعلان الريو" على 27 مبدأ للعمل تتعلق بالتنمية المستدامة وهمس عناوين أساسية ك"السياسات الوقائية" و"المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة" و"الملوث يدفع". وقد عنى بالطبع شمول مبدأ "الحق في التنمية" (المبدأ 3) ولأول مرة التأكيد على ذلك الحق في اتفاقية دولية أقرت بالإجماع. من جهة أخرى، تقدم وثيقة "الأجندة 21" فصولها الأربعين إطار عمل واسع للعمل لتحقيق الانتقال نحو التنمية المستدامة ولقياس التقدم المحقق نحو الهدف⁴. وتنبغي الإشارة إلى أن القرار بتعزيز حركة

3 Ibid.

4 Cfr United Nations, Rio Declaration on Environment and Development: application and implementation Report of the Secretary-General, (E/CN.17/1997/8), Commission on Sustainable Development, Fifth sesión, (7-25 April 1997).

اجتماعية واسعة لصالح هذا النموذج كان أحد أهم جوانب المؤتمر. وقد تُصَوِّر أنه سيكون لهذه القمة أثر على المؤسسات الدولية والحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني المنظم في أنحاء العالم كافة. وهكذا، كان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أول مؤتمر دولي يُتَبَّح وصولاً كاملاً إلى عدد كبير من المنظمات الاجتماعية ويسهم في تطوير قمة مستقلة⁵.

ومواصلة "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" ميله نحو وضع البشر في محور مركزي للتنمية في تقريره عن التنمية البشرية لعام 1994، اقترح رؤية جديدة إلى الأمن تتحدى المنظور التقليدي المتمحور حول الدولة وعناصرها العسكرية المكثفة. فالأمن الإنساني يعني الأمان والحماية من مخاطر زمزمة كالجوع والمرض والقمع والحماية من المستجدات المفاجئة والمضرة التي تسبب انقطاعاً في أنساق الحياة اليومية⁶. ويقوم هذا المفهوم على منطقتي التنمية البشرية ليشمل الأمن الاقتصادي والسياسي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي.

في السنة نفسها انعقد مؤتمر التنمية المستدامة في الدول-الجزر الصغيرة (SIDS) النامية في "بريدجتاون" بـ "باربادوس". كان هذا أول المؤتمرات لترجمة "الأجندة 21" إلى خطة عمل لمجموعة من البلدان. وقد وضع "برنامج عمل باربادوس" (BPOA) وإعلان "باربادوس" جملة من الأعمال والإجراءات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لدعم التنمية المستدامة في البلدان المذكورة⁷.

5 وُقِّرت القمة وصولاً كاملاً إلى مروحة واسعة للمنظمات غير الحكومية وشجعت انعقاد قمة أرض مستقلة:

Cfr Robert W. Kates, Thomas M. Parris, and Anthony A. Leiserowitz, "What is sustainable development?, Goals, Indicators, Values and Practice", *Environment: Science and Policy for Sustainable Development*, volume 47, Number 3, (2005).

6 UNDP, "New dimension of human security, "Human Development Report", (UNDP, 1994).

7 كلتا الوثيقتين تورد 15 مجالاً ذات أولوية لعمل محدد: تتغير المناخ، تغير مستوى البحر بسبب تغير المناخ وارتفاع مستواه، الكوارث الطبيعية والبيئية،

2 United Nations Development Program (UNDP), "Origins of the Human Development Approach," <hdr.undp.org/en/humandev/origins/>.

وهكذا، شهدنا في أوائل التسعينيات بروز حركة للتنمية، ضمن الأمم المتحدة، تتمحور حول رفاهية الإنسان وكرامته. وقد انعكس اهتمام المجتمع الدولي بهذه المسائل في عقده عدة اجتماعات دولية تتعلق بالغذاء (مؤتمر التغذية الدولي 1992، قمة الغذاء العالمية 1996)، وبحقوق الإنسان (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان 1993) وبالسكان (المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية 1994، و"المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية+5" 1999)، والإسكان (مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، أو "الموئل II)، وبالمساواة الجنوسية (المؤتمر العالمي الرابع للنساء في بيجينغ 1995، و"بيجينغ+5" 2000).

ومن مظاهر الإعلانات وخطط العمل البارزة التي نجمت عن تلك المؤتمرات، تشاركت في ما يلي: أ) الإصرار على وضع الناس في أساس العملية التنموية ومركزها؛ ب) الحاجة إلى تعزيز برنامج شامل لإشباع الحاجات الإنسانية ودفعه؛ ج) تعزيز الاستدامة التنموية، ولاسيما في قمع السكان والإسكان.

وبالتالي، فقد اعترف الإعلان الصادر عن قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، على سبيل المثال، بأن "التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة ترتبط بعضها ببعض على نحو تأثري، وتشارك باعتبارها العناصر المكوّنة للتنمية المستدامة، التي تشكّل بدورها إطار عمل لجهودنا تحقيقاً لجودة أرفع لحياة الناس"⁸.

ومع مراعاة الاتفاقية التي تُوصّل إليها في "قمة الريو"، عقدت في نيويورك الجلسة الخاصة

إدارة النفايات، الموارد الساحلية والبحرية، موارد المياه العذبة، موارد الطاقة، موارد السياحة، موارد التنوع الحيوي، قدرات المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية، المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني، النقل والمواصلات، لعلم والثقافة، تنمية الموارد البشرية وتنفيذها، المراقبة والمراجعة.

Cfr. UNESCO, *Intersectoral Platform for Small Island Developing States, From Barbados to Mauritius*, <portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=12117&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html>.

8 Copenhagen Declaration on Social Development, adopted at the World Summit for Social Development, (Copenhagen: 1995), <www.un.org/documents/ga/conf166/aconf166-9.htm>.

للجمعية العامة في الأمم المتحدة في عام 1997 ("قمة الأرض+5")⁹. وقد دعت الجلسة إلى تقويم التقدم المحقق منذ انعقاد "قمة الريو"، بغية وضع أولويات المستقبل. وبناءً على التقارير المعدّة للجلسة، اعترفت الحكومات بأنّ التنمية العالمية واصلت تدهورها منذ "قمة الريو"، فيما استمرت الموارد المتجددة تُستخدَم بمعدلات غير مستدامة البتّة، مع تزايد عدد الفقراء وهو الفجوة بينهم وبين الأغنياء، أكان في البلدان أم في ما بينها.

علاوة على ذلك، طغت اختلافات الشمال-الجنوب في السجلات والمناقشات. ولم تتفدّ البلدان المانحة تعهّدها بزيادة المساعدات التنموية الرسمية (ODA)، كما لم تُنحّ التقانات المستخدمة الصديقة للبيئة متاحة على أساس الامتيازات.

ومن ناحية أخرى، هبطت المساعدات التنموية الرسمية من معدل تبلغ نسبته 0,34% من الناتج المحلي القائم للبلد المانح في عام 1991 إلى 0,27% في عام 1995¹⁰.

ونتيجة لهذه الانقسامات، شملت وثيقة الاجتماع النهائية (برنامج لتنفيذ الأجندة 21 اللاحق) حدّاً أدنى من الالتزامات الجديدة بالعمل. ومع أنّه لم تعلن التزامات مالية محدّدة جديدة، فقد وافقت الحكومات على إعلان عام مفاده أنّ على البلدان المتقدمة أن تفي بتعهداتها التي اتّخذتها في الريو، المرتبطة بالمساعدات التنموية الرسمية، وأنه ينبغي بذل "جهود مكثّفة لعكس الاتجاه الهابط منذ عام 1992¹¹.

في أواخر التسعينيات أضحت الأزمات الأخلاقية التي مُنيت بها العولمة الاقتصادية النيولبرالية أوضح وأجلى. كما أضحت اللامساواة الاجتماعية المتعمّقة، في بلدان كلا الشمال والجنوب، وضعف الدولة بوصفها الضامن للمنفعة العامة، والأزمات الاقتصادية المتكررة،

"الليويثان" (Leviathan) الاستبدادي الجديد، رمز الشرّ والتوحُّش.

وقد تراكمت الأزمات مع حركات العدالة الاجتماعية التي أعلنت أنّ "عالمًا آخر ممكن". فقد أجرت تظاهراتها الحاشدة الكبرى في "سياتل" وقت انعقاد اجتماع "منظمة التجارة العالمية" في جولتها الألفية خلال تشرين الثاني (نوفمبر) 1999. منذ تلك اللحظة، باتت كل القمم العالمية التي كانت تعقدها القوى الاقتصادية الكبرى، فضلاً عن مؤسساتها المالية الدولية، هدفاً لتقصّده تظاهرات الحركة. فوجودها في القمم الدولية، كتلك التي انعقدت في "بانكوك" وقمة "مجموعة السبع" المتعددة في "أوكيناوا" عام 2000، جعلت من حركة العدالة الاجتماعية لاعباً جديداً على خارطة المسرح الدولي الجديد والمعقّد.

وفي عام 2000 اجتمعت 189 دولة في "قمة الألفية" لتعبر مجدداً عن موافقها من اللامساواة العالمية والفقير والصحة والغذاء. كما لامست، أيضاً، مسائل مركزية كإصلاح الأمم المتحدة ومكافحة وباء "الإيدز" والتعليم وحفظ البيئة والأمن الدولي، وأخيراً وخصوصاً الحروب بين الإثنيات في أفريقيا. وأبرز البيان الختامي الصادر عن القمة الأزمة الأخلاقية في السياسة والاقتصاد الدوليين خلال الألفية الجديدة. وبحسب "إعلان الألفية" فإنّ قادة العالم لن يوفروا جهداً لتحرير الإنسانية من الحرب والفقير المدقع ولدرء مخاطر الكارثة البيئية ولتعزيز الديمقراطية وحكم القانون.

في النظرية، تدعّن أهداف التنمية الألفية الثمانية وغاياتها الإحدى والعشرون لمنطق تعزيز التنمية البشرية. والحقيقة أنّ الأهداف قُلّصت إلى "الحدود الدنيا المقبولة من الجميع". وهذه هي حال خفض الفقر على أساس الدخل، باعتبار أنّ أحدًا لا يعود فقيراً إلى عاش/ عاشت بأقل من دولار أميركي في اليوم، أو التعليم بتحديد الهدف بتغطية التعليم الأساسي.

وقد ورد في الهدف السابع: "ضمان الاستدامة البيئية". على أنّ دمج مبادئ التنمية المستدامة بالسياسات والخطط الوطنية، فضلاً عن استرداد فاقد الموارد الطبيعية، مثلاً تعهّدين كانا قد اتّخذّا في "قمة الأرض" بعد في عام 1992. وفي الوقت نفسه، لم تُنشأ الغاية "7ب"، التي

9 UN General Assembly, Programme for the Further Implementation of Agenda 21, adopted at the special session of the General Assembly Earth Summit + 5, New York, (September, 19, 1997).

10 UN Department of Public Information, Earth Summit Review Ends with Few Commitments, Press Release, (New York: 27 June 1997).

11 Ibid.

نيجيريا: مفاتيح لخفض مستدام للفقر

إدوارد أويغي

شبكة التنمية الاجتماعية، نيروبي، كينيا

معدلات الجريمة والعنف والتدهور البيئي المعزّو إلى تغيّر المناخ وانخفاض عدد العمال وضعف شبكات الأمان الاجتماعي وتغيّر البنية الأسرية. فالأسرة التقليدية على التحديد مسألة بالغة الأهمية في الثقافة النيجيرية، ولكنها في الوقت الراهن مؤسسة تنهار وتتفكك بسبب النزوح والهجرة من الريف إلى المدن، فضلاً عن أسباب أخرى.

إنّ تعدّد التحديات هذه لا يمكن أن يُجابَ بحلول بسيطة واختزالية. فلمعالجة الفقر من المهم أن يُصار إلى تمكين السكان الفقراء وإعطائهم فرصة ليدبروا البيئة والموارد الطبيعية. وقد ورد في هذا الجانب شرحٌ للصدوق الدولي للتنمية الزراعية: "يُعرّف التمكين بأنه قدرة الناس، وخصوصاً الأقلّ امتيازاً، على: (أ) الوصول إلى الموارد المنتجة التي تمكنهم من زيادة أرباحهم والحصول على السلع والخدمات التي يحتاجون إليها؛ (ب) المشاركة في عملية التنمية وصنع القرارات التي تؤثر فيهم. وهذا الجانبان مترابطان؛ وأحدهما من دون الآخر لا يمكن أن يكون تمكيناً". وإذا فهم ذلك، فمن الواضح أنه ينبغي على الاستراتيجيات والسياسات العالمية المستهدفة خفض الفقر أن تُدمج بالاعتبارات الاقتصادية والبيئية.

تتم نيجيريا بموارد طبيعية عديدة، كال بوكسيت والذهب والقصدير والنفط والغابات والأراضي الرطبة، إلخ...، وهي تتمتع بأكثر غابات المنغروف الاستوائية [Mangrove شجرة تخرج الجذور الجديدة من أغصانها] في أفريقيا، وتحل في هذه الجهة الثالثة عالمياً، إذ تغطي مساحة إجمالية تبلغ 1000 كم² في موازاة ساحل الأطلسي الغربي لأفريقيا (وللاطلاع على المسائل البيئية في البلد، راجع التقرير الوطني). غير أنّ 70% من النيجيريين يتخبّطون في العوز. في عام 2002 أُحل "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP) نيجيريا في المرتبة 26 بين الدول الأفقر في العالم، والوضع ما يزال كذلك، ولك يشهد أيّ تحوّل.

أمّا عوامل هذا الوضع وأسبابه فمتعددة، وهي تشمل السياسات الاقتصادية الكلية (الماكروية) والنمو الاقتصادي السلبي وتأثيرات العولمة والفساد وأعباء الدين والإنتاجية المتدنية والأجور المنخفضة في القطاع غير الرسمي، والبطالة أو النقص في سوق العمل والنمو السكاني المرتفع وتنمية الموارد البشرية الفقيرة البائسة. ومن العوامل الأخرى أيضاً ارتفاع

تتعلق بخسارة التنوع الحيوي وزوال الغابات وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون - من بين أمور أخرى- أيّ التزامات أو موجبات محدّدة تثنى بمستويات محدّدة للخفض.

من "جوهانسبورغ" إلى "الريو20+": دموع بين الحرب على الإرهاب وبين النازلة البيئية

في عام 2001 انعقد المنتدى الاجتماعي العالمي في "بورتو أليغري" بالبرازيل، الذي جمع الحركات العالمية المناهضة بالعدالة الاجتماعية. كان ذلك تمريناً مرس في موازاة منتدى "من أجل بناء المواطن في العالم" الذي عُقد في باريس. وفي كلتا الحالتين، كان الهدف تحليل الوضع الراهن واقتراح البدائل من الأشكال والنماذج السائدة¹². وقد ساهم المجتمع المدني بصورة حازمة في الترويج للتنمية المستدامة. وقد مكّن تبادل الأفكار والخبرات من الانضمام إلى الجهود المبذولة على المستوى الدولي، في الوقت نفسه الذي عزّزت فيه تلك الحركات الاجتماعية التغييرات الحادثة على المستوى المحلي من خلال العمل المباشر مع الناس.

وقد عنت الهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001 على كلٍّ من واشنطن ونيويورك العودة إلى مصطلح "السياسة الواقعية" (real politik) على الأجنحة الدولية. وقد أصبحت مكافحة الإرهاب هي الأولوية، ليس فقط بالنسبة إلى الولايات المتحدة، بل لكل الأجنحة الدولية، الأمر الذي دفع بأجندة التنمية إلى الخلف. وقد عمّ العالم استقطاباً قام على أساس منطق إدارة جورج بوش "من ليس معنا فهو ضدنا".

12 خلال «المنتدى الاجتماعي العالمي» عملت الحركات الاجتماعية على تحديد هدف نشاطيتها وترجمتها إلى «نموذج للمجتمع البديل، تحترم أسسه كرامة كل إنسان وتدافع عن تراث الإنسانية المشترك، وتعزّز الديمقراطية والاستدامة البيئية وممارسة اللاعنف، وتحترم الهوية والتنوع، وتضع الاقتصاد في خدمة الإنسان، وتدافع عن الحق في الثقافة وعن التضامن بين الشعوب والأفراد؛ وتخلق البنى الاجتماعية التي تجعل من الممكن أن يعيش الفرد في ظل الحرية والمساواة والأخوة.

"Charter of Principles of the World Social Forum" in *Foro Social Mundial*, (June 8, 2002), <www.forumsocialmundial.org.br/main.php?id_menu=4&cd_language=4>.

إجراءات ملموسة لتنفيذ نسبة 0,7% من نواتجها المحلية القائمة وتخصيصها للمساعدات التنموية الرسمية الموجهة إلى البلدان النامية، وتخصيص ما بين 0,15 و 0,20% من هذه النواتج للبلدان الأقل تقدماً، وهو الهدف الذي جدّد التأكيد عليه مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان الأقل تقدماً. بيد أنّ الوثيقة لم تبضع أهدافاً واضحة فيما يتعلق بكمية الموارد التي ينبغي أن تُستخدم لتعزيز التنمية عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات الرأسمالية الأخرى¹⁴.

وقد أعادت الولايات المتحدة تشكيل نظمها الأمنية والدفاعية، وعمدت بدعم من الأمم المتحدة إلى شنّ حربها ضد أفغانستان. وهكذا، ارتبطت الأزمة الأخلاقية للعولمة النيولبرالية بأزمة أمن اللحظة¹³.

بعد سنة على ذلك، انعقد المؤتمر الدولي للتمويل والتنمية في "مونتيري" بالمكسيك. وقد دعا "توافق مونتيري" البلدان المتقدّمة لتتبنّى

13 Alejandro Chanona, "El sistema internacional: viejos dilemmas y nuevos retos. La crisis de septiembre de Estados Unidos y su gran oportunidad," in José Luis Valdés-Ugalde and Diego Valadés, comps., *Globalidad y Conflicto. Estados Unidos y la crisis de septiembre*, (México City: Editorial UNAM, CISAN, IJ, 2002), pp. 65-73.

14 United Nations, *Proyecto de documento final de la Conferencia Internacional sobre Financiación para el Desarrollo*, International Conference on Financing for Development, (Monterrey, Mexico: March 18-22, 2002), <www.un.org/spanish/

استنتاجات ختامية

إنَّ انعدام الأخلاق في الاقتصاد الدولي، وبالتحديد في الأسواق المالية، يغيّبه أيضًا الافتقار إلى معايير وتشريعات وضوابط، الأمر الذي يغيّبه بدوره المضاربة. وإنَّ النموذج النيوليبرالي يسعى إلى تحقيق أرباح سهلة وقصيرة الأمد، وهو وضع يجد جذوره في الأزمات الاقتصادية المختلفة توزيع الثروات المحجف وتزايد عدد السكان الذين يعيشون الفقر المدقع.

ولقد صيَّق النموذج الاقتصادي-الاجتماعي، السائد في عالم اليوم، نظرتَه إلى التنمية البشرية، التي كانت بلا شك أغنى عندما وُضع "تقرير براندتلاند" وأهداف "قمة الأرض". أما اليوم، فقد تقلّصت إلى حدٍّ أدنى، أقرب ما يكون إلى ذريعة أخلاقية منه إلى حلٍّ للمشكلات المتفاقمة.

وهكذا، تتَّسم تقدُّمات أجندة التنمية المستدامة بكونها تدريجية ومحدودة. فهي تعتمد بصورة مباشرة على إرادة الدول السياسية، وليس فقط على ما ينبثق من الاتفاقيات في ما يتعلق بالأهداف والموارد والبرامج، بل على التنفيذ والتقييم والمتابعة. لقد راهنت البلدان المتقدِّمة على الحد الأدنى للأهداف والغايات، إلا أنها وفي الوقت نفسه حالت دون بناء غايات وتعهُّدات شمولية ومحدَّدة وأكثر طموحًا.

إنَّ النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ليسا في حد ذاتهما مكافئين لقرار أقل. فطالما أنَّ المشكلات البنوية الناجمة عن توزيع الدخل والثروات غير المتساوي لم تُحلَّ، فسيكون من الصعب التقدم في مكافحة الجوع وخفض الفقر، وإنقاص القدرة على إشباع «أهداف التنمية الألفية» أو أيَّ أهداف أخرى في هذا الصدد. كما تنبغي الإشارة، أيضًا، إلى وجوب زيادة المساعدات التنموية الرسمية؛ إذا كان المراد واقعيًا خفض مستوى اللامساواة الراهنة؛ وتحديد أكبر المؤشِّرات المطلوبة لتقويم الفقر في العالم، فالمشكلة هي في أنَّ نظام المراقبة والمؤشِّرات بأكمله عبارة عن جزء من فكرة النمو الاقتصادي الراهن وينسجم مع خطابها. لقد وُلد المجتمع الليبرالي الذي يعتبر جزءًا من

التي حظيت بأهمية كبرى، إلا أنها رُبطت بمسائل الأمن على كل المستويات. وإلى هذا ينبغي أن تُضاف تحديات نقل الطاقة وتحويلها -بين استنزاف موارد أنواع الوقود الأحفوري والحاجة إلى أنواع بديلة، كي لا يُنزل مزيد من الضرر بالبيئة- وكذلك أزمة الغذاء التي لا ترتبط بالوصول إلى الغذاء وحسب، بل بوجوده أيضًا، علمًا أن أسعاره تزايدت على المستوى العالمي على نحو كبير منذ عام 2005. وأخيرًا، فإننا نشهد ما اعتُبر أسوأ أزمة اقتصادية منذ الركود العظيم الذي حدث في عام 1929؛ حيث تتبع الأزمة الراهنة من مركز الرأسمالية نفسها، مع فقاعة الرهونات وانهار المؤسسات المالية، كما حدث لشركة "الإخوان ليهمان". ثمَّ ما لبثت الأزمة أن عمَّت العالم، وتكرَّرت ارتداداتها الاجتماعية في أنحاءه. بيد أنه وبالنظر إلى نشوئها من مركز الاقتصاد العالمي نفسه، فقد فتحت انعكاسًا مهمًّا يتعلق بالحاجة إلى إعادة تحديد العلاقة في ما بين الدولة والسوق، فضلًا عن ضبط الاقتصاد ومراقبته. وعلى نقيض الأزمات الاقتصادية التي انفجرت خلال العقود السابقة، فقد أثبتت التحديت أن طريق الخروج من الأزمة الراهنة لا يمكن أن يكون إلا من خلال الدولة.

وهنا، تنبغي الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى ما يتهدَّد تحقيق "أهداف التنمية الألفية" من المخاطر، وهو ما يسبَّب وقوع ملايين الناس في العالم في لُجَّة الفقر والبطالة، فإنَّ للأزمة الاقتصادية أثرًا على حجم المساعدات التنموية الرسمية المتأثِّرة أصلًا. فالمبالغ المحدَّدة للمساعدات التنموية الرسمية التي أقرتها بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" الثلاثة والعشرون (من طريق "لجنة المساعدات التنموية") في عام 2009 بلغت 120 بليون دولار، أي بهبوط اسمي بلغت نسبته 2,2% عمَّا كانت عليه في عام 2005. ونتيجة لذلك، بلغ عجز عام 2010 في مقابل الغاية التي حُدِّدت في "غليينغلز" 18 بليون دولار. وقد حازت خمسة بلدان فقط (هي الدانمارك، لوكسمبورغ، الزوج، هولندا، السويد) نسبة مساعدات تنموية رسمية على إجمالي الدخل الوطني تفوق نسبة 0,7% التي حدَّدتها الأمم المتحدة.

كما اعترفت الجمعية العامَّة للأمم المتحدة من جانبها بأنَّ التقدُّم المحقَّق على خط التنمية المستدامة خلال التسعينيات كان مخيبًا. فالفقر والإقصاء الاجتماعي ازدادا مع تفاقم التدهور البيئي. ولهذا السبب، وبالإضافة إلى تطوير موقفها حيال تقدُّم "الأجندة 21" المحقَّق، انعقدت في "جوهانسبورغ" بجنوب أفريقيا القمة العالمية للتنمية المستدامة ("الريو+10"). ففُرفت بكونها "قمة التركيز على الإجراءات التطبيقية".

على أنَّه لم يُتوصَّل، مجدَّدًا، إلى اتفاقيات ملموسة جديدة، كما لم يُصر إلى إعادة التفاوض بشأن "الأجندة 21". فعلى سبيل المثال، وُضعت بضع غايات، كخفض عدد الناس الذين لا يتمتعون بالخدمات الصحية العامَّة (النظافة) الأساسية إلى النصف بحلول عام 2012، وتحقيق خفض حاسم في فاقد التنوع الحيوي بحلول العام نفسه. وفي الوقت الراهن، تستمر العناوين المرتبطة بالمساعدات التنموية الرسمية ونقل التقنية من الشمال إلى الجنوب في توليدها انقسامات أكبر بين البلدان.

في تلك السنة نفسها، خلال اجتماع "مجموعة الثماني" في "غليينغلز" باسكوتلندا، تعهَّدت أغنى بلدان العالم بزيادة أموال المساعدات التنموية الرسمية من 80 بليون دولار في عام 2004 إلى 130 بليون دولار (بأسعار عام 2004 الثابتة)، وهو ما يكافئ 0,36% من إجمالي نواتجها المحلية القائمة.

وفيما كان الوضوح والغموض ثابتين في اجتماعات التنمية وربط أجندة الأمن التقليدي بمسائل الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة باعتبارها مسائل ذات أولوية، وبالتحديد في ما يتعلق بتعمُّق الحرب في أفغانستان وتفاقمها وشنَّ الحرب على العراق، بدأت أزمات النظام المختلفة تتجمَّع وتتقارب.

فمن ناحية أولى، بدأت الأزمة الإيكولوجية تتجلَّى بوضوح أكبر ومتزايد مع ارتفاع عدد الكوارث الطبيعية والنزاعات على الموارد في دارفور، نتيجة الاحتباس الحراري في العالم. وفي عام 2007، ومبادرة من بريطانيا العظمى، ناقش مجلس الأمن في الأمم المتحدة المسألة

عالم اليوم سردًا يفسر به الأفراد ما يحيط بهم ويحدد فهمهم للظروف المحددة والاجتماعية التي يعيشونها. ولهذا السبب فإنه لمن المهم تغيير هذا السرد بما يسمح لقادة دول العالم أو حكوماته إعادة صياغة تفسيراتهم للواقع، وبالتالي الطريقة التي يصممون بها السياسات العامة ويقومونها. ولهذا السبب، أيضًا، ينبغي أن يترافق تغيير الفكرة مع إعادة تجديد إطار العمل المفهومي المنطقي غير الحدسي، فضلًا عن تبني مؤشرات جديدة لقياس رفاية الإنسان المواطن. فأَيُّ

قياس للتقدم في التنمية وفي رفاية الإنسان يجب أن يتجاوز المنهج (الطريقة) المحدود بالرؤية الاقتصادية-النقدية التي تختزل الظاهرة المرغبة متعددة الأبعاد، كما هو الفقر، إلى مجرد إنشاء مفهومي تُشتق منه مؤشرات دنيا. ولهذا السبب، فإنَّ النقاش في صدد تحديد أهداف تنموية جديدة يجب أن يستمر، بحيث تتجاوز مقولات النمو الاقتصادي. ومن الضروري العمل على إنشاء مجموعة جديدة من المؤشرات للفقر والمسائل الأخرى، بما قد تعنيه من إعادة تحديد للمجتمع الدولي

والدولة والبشرية نفسها. إنَّ الأزمة الحالية التي يعاني منها النظام الدولي ككل تفتح الطريق أمام إعادة التفكير بالعلاقة التي تجمع ما بين الدولة والسوق؛ وكذلك النظر مجددًا في فكرة النيوليبرالية التي تسود العالم منذ عدة عقود. وكما أشار «تقرير براندتلاند» في حينه: «إنَّ التنمية المستدامة يجب أن تستند إلى إرادة الحكومات السياسية، حيث يجب اتخاذ قرارات حاسمة، أكانت اقتصادية أم بيئية أم اجتماعية». ■

كيف الوصول إلى التنمية المستدامة: خطوط التدخل الأوروبي

جيفرانكو بولونا، جوليو ماركو⁽¹⁾

راصد إيطاليا الاجتماعي

يبنى طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) الذي سينعقد في عام 2012 في "ريو دي جانيرو"، أي بعد عشرين سنة على انعقاد "قمة الأرض" الشهيرة في عام 1992، "فرصة ثمينة لتعبئة بناة أفضل الإنتاجات العلمية والنظرية والتطبيق المكرسة للتنمية المستدامة. في هذه السنوات العشرين تعمقت البحوث التي تناولت "التغير البيئي العالمي" (GEC)، وهو الموضوع المركزي لكل علوم النظام الأرضي وبرامج بحوثه الجليبية (التقارب في شراكة علم نظام الأرض¹، الذي ترعاه كبرى منظمات العالم العلمية، عينا "المجلس الدولي للعلوم" 2 (ICSU). كما أنشئ علم الاستدامة، أيضاً، في مؤتمرين دوليين أيقنا حشد العلوم المقدمة (التي تراوحت بين الإيكولوجيا الصناعية وبين إيكولوجيا الإحياء أو الإنعاش وبيولوجيا الحفظ والحماية، وكلها في طريق واحد متجه إلى علم نظام الأرض³). علاوة على ذلك، فقد أنتج التعاون بين علماء النظم الطبيعية وعلماء النظم الاجتماعية علاقات دولية بالغة الأهمية، رعتها الأمم المتحدة، كتقويم النظام الاقتصادي الألفي⁴ وTEEB واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع الحيوي⁵، التي عملت على تقويم أنظمة الأرض الإيكولوجية، والخدمات التي توفرها لرفاهية الإنسان والاقتصاد، وتقويم الرأسمال الطبيعي، إلخ... كما أصدر أربعة تقارير عن المسار بين-الحكومي حول تغير المناخ⁶ تناولت المعرفة المتراكمة عن النظام المناخي وتأثيرات أفعالنا عليه، وكذلك سيناريوهات المستقبل والسياسات المطلوبة لتخفيف والتكيف مع تغير المناخ، إلخ...

أَيُّ مؤشرات تقيس الثروات والرفاهية؟

يُعتبر الناتج المحلي القائم (GDP) المقياس الأشهر المعروف للسياسات الاقتصادية الكلية (الماركوية). ذلك أنه صيغ في ثلاثينيات القرن الماضي على أيدي اقتصاديين كـ "سيمون كوزنيتس" (Simon Kuznets)، ليتحوّل فيما بعد إلى مؤشر حقيقي لثروة بلد ما ولازدهاره. فقد استعمل من صنّاع السياسة في أنحاء العالم كافةً للتدليل على أداءات السياسات الإيجابية أو السلبية، ولتعيين التصنيف المرتبي في ما بين مختلف البلدان.

إنّ الانعكاسات والأعمال الرامية إلى إعادة النظر في مؤشراتنا الدالة على الثروة والازدهار، هي الآن التي تشيع في الواقع، حيث بيّنت أنّ المؤشرات المستخدمة راهناً عاجزة بكل وضوح عن "تصوير" الواقع المعيش، فضلاً عن الحقيقة القائلة إنها تتجاهل مع الأسف صحة النظم الإيكولوجية والتنوع الحيوي في كوكبنا. وأخيراً، يبدو الآن أنه آن الأوان لدمج المحاسبة الاقتصادية الكلاسيكية بالمحاسبة الإيكولوجية. علاوة على ذلك، فإنّ ثمة عمليةً واسعة لتحديد ماهية الاقتصاد الجديد الذي سيكون جزءاً من النقاش المزمع إثارته في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في "ريو دي جانيرو".

وفي ما يتعلق بهذه المسائل ذات الأهمية المركزية بالنسبة إلى مستقبلنا جميعاً، فقد أصدرت المؤسسات الرسمية، كالأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية و"يورستات" (Eurostat)، ومنظمة بلدان "التعاون الاقتصادي والتنمية" الكثير الكثير من التحليلات. كما انخرطت المنظمات غير الحكومية، أيضاً، في هذه الجهود، كـ "نادي روما" و"WWF بتقرير المنشور "سوق الطبيعة إلى المساءلة" (1995)، وتنظيم أول مؤتمر كبير تحت العنوان نفسه في بروكسيل في عام 1995، بالاشتراك مع "المفوضية الأوروبية" و"البرلمان الأوروبي"، فضلاً عن مبادرات أخرى شملت المؤتمر المشترك

الكبير الذي ضمّ كلتا المؤسستين الأوروبيتين المذكورتين، وذلك في بروكسيل في عام 2007، وكان من شأنه أنه حصّ قوى العالم السياسية والاقتصادية لتتفهم التحول نحو المحاسبة البيئية، ارتباطاً بالنشاط الاقتصادي. ومن الطبيعي أن مساهمات كبيرة قدّمها تقرير اللجنة التي شكّلها الرئيس الفرنسي ساركوزي، وكان من بين أعضائها خمسة من حائزي جائزة نوبل ونسّقها كلٌّ من "جوزيف ستغليتز" و"أمارتيا صن" و"جان بول فيتوسي"⁸، فضلاً عن عمل منظمة بلدان "التعاون الاقتصادي والتنمية" على مشروع عالمي بشأن مؤشرات تقدّم المجتمع الجديدة⁹.

بالإضافة إلى كل ذلك، وبجانب عمل منظمة بلدان "التعاون الاقتصادي والتنمية" والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية، يُعتمد إلى إنشاء إطار عمل ومجموعة من المقترحات والمشروعات، كما تسير في طريقها مبادرات وتجارب تطبيقية دولية أخرى عبر أعمال البحث والتنمية التي بلغت النضج خلال السنوات الأخيرة. في كندا، (مع الدليل الكندي للرفاهية) وأستراليا (عبر عمل مكتب الإحصاء الأسترالي)، حُقّق تقدّم ملموس باستخدام مؤشرات ترمي إلى قياس الرفاهية وتكامل مؤشر الناتج المحلي القائم.

ومن بين العديد من المؤشرات المستخدمة، هناك "مؤشر الرفاهية المستدامة" (ISEW) الذي يحتسب التكاليف البيئية وتوزيع الدخل: وقد جرى تبنيّه في سياقات وطنية ومحلية عديدة. فممارسات الموازنة الاجتماعية والتدقيق الجنوسي والتقويمات المماثلة الأخرى تنتشر أكثر فأكثر في المناطق المحلية (مع أنّ هناك أمثلة لحكومات مركزية كنيوزيلندا)، وتغطي عدة مئات من البلديات والحكومات المحلية في كل أنحاء العالم. في بعض هذه التجارب المحلية تُستخدَم مؤشرات محدّدة، كـ "طبعة القدم الإيكولوجية" أو "جودة التنمية الإقليمية" 10 (QUARS)، أدوات لمعالجة السياسات الاقتصادية والمالية. ففي إيطاليا تلك هي

الحال في مناطق "لازيو" و"توسكاني". وبالتحديد فقد أصبح مؤشر "جودة التنمية الإقليمية" مع تحديده سبعة مجالات وواحد وأربعين مؤشرًا للأبعاد الاجتماعية والبيئية والثقافية، أداة شعبية لتقييم تأثيرات سياسات محدّدة وآثارها. كما يُستخدم المؤشر نفسه في بلدة "أريزو"، وفي مقاطعات "ترينتو" و"أسكولي بيسيانو" و"روما"، حيث يعتمدُ مرجحًا لتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية في المقاطعة 11. كما أن هناك أيضًا العديد من السلطات المحلية في إيطاليا التي تعمل على تنفيذ السياسات العامة على أساس مؤشرات الرفاهية المقاطعية، كـ "شبكة النواحي الفاضلة" 12 (Network of Virtuous Townships) و"الشبكة من أجل بلدية جديدة" 13 (Network for a New Municipality).

تشبيك المدن التي تستخدم المؤشرات الجديدة في سياسات العامة

أجرت البلديات والحكومات المحلية - وعلى المستوى الدولي- العديد من التجارب الملموسة، ضمن إطار عمل "أجندة 21". ومن بين العواصم الأوروبية، ثمة عدد كبير من الأمثلة المستوحاة من "الأجندة 21"، كدبلن وهلسنكي 14. وينبغي هنا، أيضًا، ذكر "عهد الحكام أو المحافظين" (Covenant of Mayors)، الذي جرى العمل على ترجمته إلى التزامات ملموسة تتعلق بكفاءة الطاقة واستخدام الطاقة البديلة، بما يتلاءم وأهداف 20/20/20. فهو يشبّك بين أكثر من 2600 حاكم أو محافظ يمثلون أكثر من 126 مليون مواطن 15. في ما يلي بضعة أمثلة فقط، بعضها يرتبط بالتطبيق العضوي لمؤشرات الرفاهية، فيما يتقيّد بعضها الآخر بقطاعات معيَّنة، تعكس الأهمية المتنامية للنقاش والتعاون بالوسائل العملية باستخدام مؤشرات صنع السياسات العامة. وفي هذا الطريق، من الاستخدام المحدود للتمثيل والرفاهية الإحصائيين والمتفصلين الأوسع نطاقًا، بدأت هذه المؤشرات تصبح أدوات تفرض معوقات وأهدافًا وتدقيقات على السياسات العامة، على المستوى نفسه للمؤشرات الأخرى ذات الطابع الاقتصادي الكلي. إلا أن الناتج المحلي القائم ما يزال يُعتبر في

الوقت الراهن مؤشرًا ذا تفويضية لإجمالي تنمية المجتمع وتقدمه على وجه العموم. غير أنه بالنظر إلى طبيعته وهدفه، لا يمكن لهذا المؤشر أن يكون المفتاح لفهم كل المسائل الخاضعة لنقاش العامة. وبالتحديد، لا يقيس الناتج المحلي القائم الاستدامة البيئية أو التماسك (الانسجام) الاجتماعي، وهذه القيود والمحدّدات ينبغي ألا تُؤخذ بعين الاعتبار عندما يُستخدم في تحليل السياسات ونقاشاتها.

إنّ السياسات المهمّة - من وجهة النظر هذه- تُجمع ضمن الاتحاد الأوروبي. وليس من المصادفة أن بيان المفوضية الأوروبية إلى المجلس والبرلمان الأوروبيين المؤرخ في 20 آب (أغسطس) 2009 تحت عنوان: "الناتج المحلي القائم: قياس التقدم في عالم يتغيّر"، استشرّف أنّ محاسبات البيئة العائدة إلى كل بلدان الاتحاد الأوروبي في عام 2013 ستكون متوفرة في موازاة المحاسبات الاقتصادية التقليدية.

وإنّ محاولات المفوضية تفضي إلى تلخيص وضع الصحة البيئية العالمية في مؤشر واحد بأن يُجمع في الناتج المحلي القائم. ذلك أنه يُعتقَد أنّ المؤشرات التي تلخّص المسائل المهمة في أرقام مفردة عبارة عن أدوات اتصال ضرورية، وتثير النقاش العام، بما يسمح للناس برؤية ما إذا كان التقدم قد حُقق واقعيًا. والناتج المحلي ومعدلات البطالة والتضخم عبارة عن أمثلة مهمة لمثل هذه المؤشرات التلخيصية، إلا أنّ غرضها لا ينطوي على ما يؤشّر إلى الأوضاع في مسائل البيئة أو اللامساواة الاجتماعية.

أربعة خطوط للتدخل الأوروبي

في السنوات الأخيرة، ختامًا، حاولنا ترجمة مؤشرات الرفاهية في السياسات العامة والممارسات الجيدة. وفي ما يتصل بالعلاقة بين كلّ من المؤشرات والسياسات، تبين أنّ هناك أربعة خطوط يمكن للحكومات والبرلمانات والسلطات المحلية أن تتابعها على المستوى الأوروبي. وأول تلك الخطوط تبني الدلائل التي صاغتها "لجنة ستيغليتز"، والتي يمكن أن تُستخدم في القوانين المالية والموازنات ووثائق التخطيط الاقتصادي والمالي. وثاني الخطوط هو تحديد ميثاق الاستقرار

الاقتصادي الاجتماعي البيئي، ووضع الأهداف والمعوقات للسياسات العامة المرتبطة بمؤشرات التماسك أو الانسجام. أمّا الخط الثالث فهو استخدام مؤشرات الرفاهية في التخطيط المالي والاقتصادي: استنادًا إلى البلدان والأراضي، حيث توجد عدة أدوات ومجالات وميادين للتطبيق الذي يمكن الاستفادة منه في بناء المؤشرات المحددة.

وأخيرًا ينطوي الخط الرابع على أنّ هناك نقطة تُعرف بـ "الحسابات الساتلية" ("satellite accounts"): ومع الموازنات البيئية والتدقيق الاجتماعي والجنوسي، يمكن بناء الأدوات لقياس الرفاهية وتأثيرات السياسات وآثارها، والتي يمكن أن تكون قادرة على تحديد الخيارات والتحقّق من النتائج.

وتنبثق نقطة في مناقشة المؤشرات والسياسات العامة، ألا وهي شرعية اختيار المؤشرات 16. في هذا السياق، تصبح العملية العامة لبناء التشاركية والمؤشرات المتبادلة بين كل المعنيين المهتمين، نقطة حاسمة في تحديد جملة من الموضوعات والمؤشرات التي تتسم بطابع الشرعية المؤسسية والاجتماعية.

وفي هذا السياق أيضًا، وكمثال على ما أوردنا، نشير إلى التقدم المحقّق في إيطاليا، حيث بدأت العمل "لجنة توجيهية لمبادرة بين المؤسسات لتطوير مؤشرات التقدّم والازدهار" في عام 2011، بناء على مبادرة من "وكالة الإحصاء الوطني" (ISTAT) و"المجلس الوطني للاقتصاد والعمل" (CNEL). وستنهى اللجنة المذكورة عملها في عام 2012 بهدف تطوير تحديد متبادل تشاركي لتقدم المجتمع الإيطالي، للتعبير عن المجالات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (...). علاوة على ذلك، فإننا نميل إلى اختيار جملة من المؤشرات الإحصائية عالية الجودة وممثلة لمختلف الموضوعات والمجالات (...). وهذه المؤشرات سننشر وستعمّم عندئذ في أوساط المواطنين من خلال توزيع تطور هذه المؤشرات توزيعًا واسع النطاق 17. وبالنسبة إلى إيطاليا يمكن أن يكون هذا خطوة حاسمة وحازمة نحو استخدام واسع للمؤشرات في السياسة العامة على المستويين الوطني والمحلي.

Gianfranco Bologna, Giulio (*)

.Marco; Social Watch Italy

الممارسات الراهنة تهدد وجودنا نفسه

ينهب مسار التنمية الذي تسلكه بلدان العالم الأغنى موارد الكوكب الطبيعية. وثمة ضرورة لإحداث تغيير جذري في النظام الاقتصادي العالمي المستمر في إنتاجه وعكسه اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية الحادة في أنحاء العالم كافة. وإذا كانت الاختلالات البيئية ستعالج على نحو ناجح، ويكتسب في هذا المضمار إدخال آليات مراقبة وضابطة، تسعى إلى تعزيز الحقوق العامة وحمايتها في مواجهة الامتيازات الشركية العامة، أهمية قصوى. كما يجب أن يكون القضاء على الفقر والحد من اللامساواة والنضال من أجل مجتمع عادل وشمولي يحتضن الجميع، فضلاً عن احترام البيئة الدعائم والأهداف الأساسية لمثل هذه الاستراتيجية.

يوروستيب¹

حدود الاقتصاد «الأخضر»

يمكنه أن يسهم في الاستدامة، إلا أنها ينبغي أن تُخضع من دون شك لتقويمات أثرٍ جادة ومنهجية ومنظمة. علاوة على ذلك، فإن التنمية المستدامة عبارة عن مفهوم يتجاوز كفاءة المورد؛ فالضروري هو إجراء إصلاحات جذرية لأنساق الإنتاج والاستهلاك والحقوق الاجتماعية والسياسية والممارسات الاقتصادية، إذا كان المطلوب معالجة سليمة للاستدامة ذات الجوانب والأبعاد المتعددة.

التكافؤ والمساواة والتمكين وحقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية

ينص المبدأ الأول من «إعلان الريو» المتعلق بالبيئة والتنمية على أن الإنسان هو في قلب اهتمامات التنمية المستدامة ومركزها. وفي وجهة النظر هذه يجب أن يكون تعزيز المساواة الاجتماعية والجنوسية والاقتصادية والبيئية والحد من اللامساواة ومراقبة حقوق الإنسان، أساس أي استراتيجية تنمية. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بإشراك المواطنين في عملية إحداث التغييرات الضرورية لضمان الاستدامة، التغييرات التي يجب اتباعها بالشفافية والمساءلة الكاملتين. فضمان الوصول إلى المعلومات ورفع مستوى الوعي في ما يتعلق بمسائل التنمية المستدامة وتحسين مشاركة المواطنين والمعنيين بعملية صنع القرار، هي كلها عناصر رئيسية بالنسبة إلى التنمية المستدامة.

إن اقتصاداً مستداماً لا يمكن أن يتحقق من دون انخراط كل أطراف مجتمع ما. والحماية الاجتماعية تتطلب توسيعاً لتشمل جميع أعضاء المجتمع بوصفها حقاً وبحيث لا يقتصر فقط على من هم في العمالة الرسمية. إن على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان أن تؤخذ بعين الاعتبار حين تصديها للفقر في

سيؤثر حتماً القيام بالأعمال الضرورية لوضع الآليات الفعالة لإدارة الرأسمال الطبيعي والموارد الطبيعية إدارة فعالة موضع التنفيذ، على اللاعبين الاقتصاديين. فمن المرجح أن يؤدي إيجاد اقتصاد أخضر إلى توليد «وظائف خضراء» جديدة، إلا أنه سيهدم، أيضاً، تلك الوظائف «البيئية» (Brown functions). ذلك أنه سيخسر خلال عملية التحول في اتجاه اقتصاد أخضر بعض الأفراد والجماعات والمنجمعات والبلدان، فيما سيربح آخرون. فالتنمية المستدامة تعني تحسين رفاهية الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء، وهي لا تهتم بالعدالة البيئية وحسب، بل يشمل اهتمامها أيضاً العدالة الاجتماعية وعدالة الأجيال: فتخضير الاقتصاد وحده سيجلب التنمية المستدامة.

وينبغي أن يكون القضاء على الفقر والحد من اللامساواة والسعي إلى مجتمع أكثر شمولاً وعدلاً في موازاة احترام البيئة وضمان المحاسبة والمساءلة، دعائم وأهدافاً أساسية لأي استراتيجية تنمية مستدامة؛ فيما سيُسم الاقتصاد الأخضر بكونه أقل اعتماداً على الموارد الطبيعية، وسيواصل تعزيزه اللامساواة ما لم تُحدث تغييرات أساسية أخرى أيضاً.

وقد تصوّر الاتحاد الأوروبي فكرة إعادة التفكير في النموذج التقليدي للتقدم الاقتصادي في موقفه حيال قمة الأرض الثانية القادمة (الريو+20)، ولكن بالرغم من المقترحات والمشروعات القيمة للسياسات والاستراتيجيات، فقد وُضع كثير من التشديد على الابتكارات التقانية باعتبارها وسيلة لتحقيق مزيد من كفاءة الموارد. فالابتكارات الجديد، كتقنيات الهندسة الجغرافية والتقانة النانوية (Nano Technology) أو البيولوجيا التخليقية (Synthetic Biology)، تنطوي على كمون

سيعين مستقبل العالم وسكانه البالغ عددهم سبعة بلايين إنسان والأجيال المقبلة الطريقة التي سيستجاب من خلالها حيال التحديات الكبيرة التي تجابه كوكبنا. فممارساتنا الراهنة تتهدد وجودنا نفسه.

تبني المجتمع الدولي جملة مبادئ وموجبات في «قمة الأرض» التي انعقدت في عام 1992، فصُدق على مفهوم التنمية المستدامة. ولسوء الحظ كُف تنفيذ المبادئ المذكورة وحدد. كما أخفقت البلدان الصناعية في توفير الوسائل (كالموارد المالية، ونقل التقنية) الآيلة إلى تنفيذ اتفاقات «قمة الأرض»، فضلاً عن فشلها، أيضاً، في توفير القيادة اللازمة لتغيير أنساق الإنتاج والاستهلاك، وخصوصاً فيها هي بالذات.

وكان النشاط البشري السبب الرئيسي في التدهور البيئي وتغير المناخ. فمسار التنمية الذي تنهجه بلدان العالم الأغنى يستند إلى نهج غير متناسب لموارد الكوكب الطبيعية غير المتجددة؛ وهي تواصل فعل ذلك، ينبغي، إذن، القيام بالأعمال اللازمة لتحقيق التحول بعيد المدى نحو نماذج التنمية المستدامة، وهذا يتطلب تغييراً عاجلاً في المقاربات الراهنة حيال النمو الاقتصادي والاستقرار، وحيال أنساق الإنتاج والاستهلاك.

على البلدان مسؤولة مشتركة ولكن متميزة في إسهامها بالممارسات الراهنة غير المستدامة وفي عواقب الاستخدام غير المستدام لموارد العالم الطبيعية. ولأن أعمال البلدان الصناعية ساهمت في تشكّل مشكلات بيئية عالمية تواجهنا، فعليها أن تساعد على نحو فعال البلدان النامية كي تتمكن من التكيف ومواجهة ما تواجهه الآن من تأثيرات سلبية.

تمويل الاستراتيجيات التنمويّة مع تركيز خاص على النساء. أمّا بالنسبة إلى الأمن الغذائي، على سبيل المثال، فينبغي الاعتراف بحق النساء (اللائي ينتجن 60-80% من الغذاء في المجتمعات الزراعية).

تمويل التنمية المستدامة

سيطلب الأمر مستويات مرتفعة من التمويل لتغذية عملية التنمية في البلدان النامية، بغية تحقيق التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات العالمية الفعّالة. كما يجب الاعتراف، أيضاً، وضمن هذا السياق، بالتعهد بتوفير تمويل إضافي لمعالجة التغيّر المناخي.

كما يمكن أن تكون أشكال التمويل الابتكاري الجديدة -التي كانت موضوع نقاش منذ أكثر من عقد من السنين- مساهمة مهمة في اتجاه

تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. فمشروع "الضريبة على العمليات والتحويلات المالية" (Financial Transaction Tax, FTT) يجب أن يستمر ويتقدم إلى الأمام، فيما يُحتاج إلى إعادة النظر في معظم النظم الضريبية، المحلية والوطنية، بحيث تفضي إلى تعزيز الاستدامة. وعلى النظم الجديدة أن تقوم على المبدأ القائل "الملوِّث يدفع"، فيما ينبغي اللجوء إلى إزالة كل إعانات الدعم المالي التي تقوّض التنمية المستدامة.

استنتاجات ختامية

لقد بيّنت الأزمات التي اندلعت مؤخراً حدود النماذج الاقتصادية الراهنة. فالتحرير المتزايد لن يخلص إلى التنمية باعتبارها مفهوماً متعدد الأبعاد ينطوي على تقدم اقتصادي وبيئي

اجتماعي. ولقد أدّى هذا النموذج إلى تزايد اللااستقرار ونشوء أزمات عديدة وإلى إفراط في التركيز على تراكم الثروات الفردية واللامساواة الاجتماعية المتزايدة والتدهور البيئي.

تنبغي معالجة الاختلالات البنيوية في النظام الاقتصادي العالمي الذي يؤبّد اللامساواة ويحبس ملايين الناس في حلقات الفقر؛ وإعادة توزيع السلطات وإقامة آليات المراقبة والضبط على نحو ديمقراطي. وينبغي أن يوضع الناس في قلب أيّ استراتيجية ترمي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وفي مركزها.

هذا، وتشكّل "فمّة الـ20+" فرصة مهمة لبناء التعهدات وتأمين تنفيذها. كما يجب أن يكون هدفها النهائي الأقصى تبني تعهدات واستراتيجيات متفق عليها دولياً ومحدّدة بمهل زمنية. ■

تمويل التنمية المستدامة والمتكافئة: أخضر ومتساوٍ

يظطلع الرجال والنساء بأدوار متخالفة في مجالات إنتاج الغذاء وإدارة الموارد. أمّا أموال التغيّر المناخي التي تُغفل دور النساء في تلك المجالات، فإنّها تُضَيِّعُ فرصة ترك أثر حاسم على الأمن الغذائيّ وجهود التخفيف. وأمّا التمويل الجنوسي فيمكن أن يسهم إسهامًا فعّالًا، في الحقيقة، بوضع تمكين المرأة في قلب الاستراتيجيات المتعلقة بالتغيّر المناخي، وهو الطريق الناجع والفعال للخروج من الأزمة. ويجب أن تشكّل الاهتمام الخاص باقتصاديات النساء عنصرًا رئيسيًا في أي نموذج تنموي حيوي.

هذه الغياب كبيرة جدًّا، ليس فقط لإغلاق الفجوة بين رفاهيتي النساء والرجال، ولكن من أجل تحقيق نجاح شامل لأي استراتيجية تتعلق بتغيّر المناخ⁶. وسبب ذلك أنّ الرجال والنساء يظطلعون بأدوار مختلفة في الاقتصاد، وبالتحديد في مجالات إنتاج الغذاء واستهلاك الوقود وإدارة الموارد وفي ردة الفعل حيال أي كوارث قد تقع. ونتيجة لذلك، فهم جميعًا، رجالًا ونساء، يتأثرون بطرق مختلفة بالتغير المناخي، وهم مؤهلون للقيام بإسهامات فريدة في جهود التخفيف والتكيف.

تشكّل النساء أغلبية صغار منتجي الغذاء. فهنّ على الأرجح مسؤولات أكثر من الرجال عن الفلاحة وإعداد الغذاء وتدبّر توزيعه على عائلاتهنّ ومنجمعاتهنّ. على سبيل المثال، تشكّل النساء في الفلبين 70% من القوة العاملة الزراعية المنخرطة في زراعة محصولي الأرز والذرة وإنتاجهما⁷. وكما في أيّ مكان آخر، على مزارعي الفلبين أن يعانوا من تحول الأنساق المناخية التي ألّفوها، بما ينعكس زيادة في تكاليف إنتاج الغذاء. أمّا النساء في "مونتالبان ريزال" فقد انعكست ردة فعلهنّ على آثار تغيّر الأنساق المناخية زيادةً في التكاليف، وذلك بتغيير طرائق الفلاحة والزراعة وصنف محصول الأرز الذي يزرعنه، ممّا أدّى إلى انخفاض انبعاثات غاز الدفيئة واستخدام أقل للمخصّبات والأسمدة، وكذلك

World Bank Climate Investment Funds Undermine Climate and Gender Justice, Gender Action and Heinrich Böll Foundation North America, (2009).

6 Ibid.

7 A. Peralta, Gender and Climate Change Finance: A Case Study from the Philippines, Women's Environment and Development Organization, (New York: 2008).

المال الذي أقرّ لمشروعات التخفيف من أثر التغيّر المناخي والتكيف معه؛ المال المنفق³.

تبدو الفجوات عبر آليات التمويل المناخي الثلاث والعشرين كبيرة: 31,896 مليون دولار جرى التعمّد بها، 13,199 مليون دولار أودعت، 6,569 مليون دولار أقرّت، 162 مليون بُدّدت. تبيّن الفجوة ما بين أموال الدعم التي جرى التعمّد بدفعها والأموال التي أُعطيَت بالفعل للصناديق المناخية إخفاقًا للإرادة السياسية التي تنطوي على أذى لاحق يصيب مصداقية عملية التفاوض الجارية في ما بين الدول الفاعلة. فهي توحى أنه ليس ثمة فجوة بين التزامات الدول الفاعلة المختلفة أو بين كلّ من البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتدنيّ وحسب؛ بل هي فجوة في ما بين التزامات تلك الدول الفاعلة المالية المعلنة والفعليّة في الممارسة والتطبيق.

وقد ضمّ التحالف الجنوسي والمناخي العالمي المجتمع المدني واللاعبين متعددي الأطراف، لـ "ضمان أن تكون سياسات التغيّر المناخي وصنع القرار والمبادرات المتخذة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية حسّاسة حيال الجنوسة"⁴. وقد كشف التحليل مع ذلك عن استمرار وجود فجوة كبيرة بين تعهّدات إداريي المالية المعلنة (كالبنك الدولي) بسياسات تنموية متكافئة جنوسياً وبين الغياب شبه التام لتحليل جنوسي لسياسة تمويل التغيّر المناخي وبرامج هذه الجهات الإدارية⁵. وإنّ عواقب

3 "Chart: Pledged v deposited v approved v disbursed," Climate Funds Update, (2011), <www.climatefundsupdate.org>

4 "Global Gender and Climate Alliance, "Welcome"; <www.gender-climate.org>

5 A. Rooke, et al. Doubling the Damage:

كايت ماكلينتورف¹

التحالف النسائي من أجل العمل الدولي

من العناصر الضرورية في ضمان تنفيذ جوهري لأيّ اتفاقية دولية الدعم المالي والسياسي الملأئم. وقد بدأت منظمات المجتمع المدني السير ليس فقط على طريق الالتزامات السياسية لمعالجة تغيّر المناخ، بل تأمينا للموارد المالية الموعودة وبين أيضًا. فالفجوة بين الأموال الموعودة وبين الأموال الحقيقية المخصّصة تُعتبر في حدّ ذاتها قياسًا رئيسيًا لتحملية التعهّدات والالتزامات السياسية. بيد أنّ السعي إلى المال ليس كافيًا لضمان توجيه أموال التغيّر المناخي بطريقة متكافئة ومستدامة. فالأموال المناخية ينبغي أن تتكامل أيضًا مع مقاربة التوازن الجنوسي في تصميم تلك الأموال وإنفاقها، بغية معالجة الأثر المتميز لتغيّر المناخ على النساء والتخفيف من حدّته. علاوة على ذلك، يجب أن تُجرى إدارة الأموال وتخطيطها (تصميمها) بطريقة جنوسية متكافئة، تشمل انخراط النساء ومنظمات حقوق المرأة في عملية صنع القرار على كل مستوى.

وقد شكّ مشروع تحديث الأموال المناخية -المدعوم من مؤسسة «هنريش بول» (Heinrich Böll Stiftung) ومعهد تنمية ما وراء البحار (Overseas Development Institute) - الطريق للسير في تحليل التمويل في هذا المجال. يرسم المشروع ما يلي:

- الدعم المالي الذي تعهّد المانحون لوضع آليات التمويل المناخي؛
- المال الذي أودع فعلاً في الصناديق المناخية؛

1 Kate McInturif, Feminist Alliance for International Action (FAFIA).

2 <www.climatefundsupdate.org>; <www.faststartfinance.org>; <www.climatefund.info>; <www.globalclimatefund.org/>

المساواة الجنوسية في أساس المجتمعات المستدامة

وتعمل النساء في كل أنحاء العالم ساعات أطول، وتساهم على نحو أقل في أسواق العمل الرسمية، ويتلقين دخلاً أكثر تدنيًا ولا يتمتعن إلا بقدر أقل من تقديرات الضمان الاجتماعي مقارنة بالرجال. تقتضي الاقتصاديات النسوية نموذجًا فكريًا تنمويًا جديدًا غير قائم حصراً على النمو الاقتصادي، ولا يُقاس بمعيار الناتج المحلي القائم على الفرد، الذي يحجب نصف الاقتصاد غير النقدي.

وفي ردة الفعل على الأزمة الاقتصادية العالمية، مع تشديد العديد من البلدان على الحاجة إلى تحفيز العمالة باعتبارها عنصراً محورياً في عملية الانتعاش الاقتصادي، اتسمت البرامج التي وُضعت بالعمى حيال الاختلافات الجنوسية، أكان في مجال العمالة مدفوعة أم غير المدفوع أجراها. وإن توفير الدعم للأسر الفقيرة من خلال برامج التحويل النقدي المشروط (بمّح الأسر الفقيرة دخلاً مشروطاً بذهاب الأطفال إلى المدرسة والحصول على الرعاية الصحية)، فيما المهم في مساعدة العائلات الفقيرة هو تحمّل صدمات العمل وخسائر الدخل، فشل في أخذه بعين الاعتبار آثار كل ذلك على الوقت الذي يستغرقه عمل النساء، في حين أنّ نجاح أيّ من هذا النوع من البرامج إنّما يعتمد على هذا العنصر ذاته بالتحديد. يتبيّن ممّا اندلع من أزمات أنّ المحافظة على النفقات العامّة الاجتماعية تتسم بأهمية حيوية، إلا أننا نعرف أيضاً أنّ المؤشرات الاجتماعية تستغرق من الوقت ضعف ما تستغرقه المؤشرات الاقتصادية لتبلغ مرحلة الانتعاش، وفي سياق هذا يُترك الكثير من الناس على هامش الطريق. وهذا يعني أنّ الرأسمال البشري فُقد، وأنّ معادلة "حينما ينتعش الاقتصاد تنتعش المؤشرات الاجتماعية" ليست بالمعادلة الصالحة.

النساء - في استراتيجياتهنّ للتغلّب على الأزمة- يعمدن بصورة نموذجية إلى إعطاء الأولوية لبقاء الأسرة؛ فهنّ يعملن في وظائف وأعمال إضافية، وعادة ما يكون ذلك في الاقتصاد غير الرسمي، فيقبلن بأجور أكثر تدنيًا، ويعملن مزيدًا من الساعات غير المدفوعة، ممّا يجعل من المهم معرفة القطاعات التي تعمل فيها الاقتصاديات النسوية، وعدم السقوط في التعميمات وكأنهنّ يشكّلن فئة متجانسة تسمّى "العاملات". على سبيل المثال، ستميل تخفيضات النفقات الحكومية دائماً نحو التسبّب بزيادة العمل غير المأجور.

فالتمييز الجنوسي ليس مجرد موضوع للفقر، فهو أيضاً مسألة تتعلق بالمساواة والتكافؤ والمواطنة، والمشكلات التي تنشأ من اللامساواة لا يمكن أن تحلّ من خلال التحويل النقدي المشروط وحده. ولمتابعة التقدم في هذا الطريق، نحتاج إلى نظم للحماية الاجتماعية تتسم بالشمولية والكليانية.

وتتطلب التنمية المستدامة الشّمولة والمتكافئة تغييراً في النظرية الاقتصادية، وهو ما ينبغي أن ينعكس في الممارسة والتطبيق. فالمسألة ليست في صدد استهداف النمو وصياغة بعض السياسات للنساء، بل في تصميم نموذج فكري تنموي جديد وتنفيذه يتسع للحقوق المتساوية والفرص المتساوية لكل امرئ، ومن دون أي نوعٍ من أنواع التمييز، أيّاً كان.

المصدر:

Social Watch Occasional Paper 06: Beijing and Beyond. Putting Gender Economics at the Forefront. (2010). www.socailwatch.org/node/11571

تعمل النساء في كل أنحاء العالم ساعات أطول، وتساهم على نحو أقل في أسواق العمل الرسمية، ويتلقين دخلاً أكثر تدنيًا ولا يتمتعن إلا بقدر أقل من تقديرات الضمان الاجتماعي مقارنة بالرجال. تقتضي الاقتصاديات النسوية نموذجًا فكريًا تنمويًا جديدًا غير قائم حصراً على النمو الاقتصادي، ولا يُقاس بمعيار الناتج المحلي القائم على الفرد، الذي يحجب نصف الاقتصاد غير النقدي.

وفي ردة الفعل على الأزمة الاقتصادية العالمية، مع تشديد العديد من البلدان على الحاجة إلى تحفيز العمالة باعتبارها عنصراً محورياً في عملية الانتعاش الاقتصادي، اتسمت البرامج التي وُضعت بالعمى حيال الاختلافات الجنوسية، أكان في مجال العمالة مدفوعة أم غير المدفوع أجراها. وإن توفير الدعم للأسر الفقيرة من خلال برامج التحويل النقدي المشروط (بمّح الأسر الفقيرة دخلاً مشروطاً بذهاب الأطفال إلى المدرسة والحصول على الرعاية الصحية)، فيما المهم في مساعدة العائلات الفقيرة هو تحمّل صدمات العمل وخسائر الدخل، فشل في أخذه بعين الاعتبار آثار كل ذلك على الوقت الذي يستغرقه عمل النساء، في حين أنّ نجاح أيّ من هذا النوع من البرامج إنّما يعتمد على هذا العنصر ذاته بالتحديد. يتبيّن ممّا اندلع من أزمات أنّ المحافظة على النفقات العامّة الاجتماعية تتسم بأهمية حيوية، إلا أننا نعرف أيضاً أنّ المؤشرات الاجتماعية تستغرق من الوقت ضعف ما تستغرقه المؤشرات الاقتصادية لتبلغ مرحلة الانتعاش، وفي سياق هذا يُترك الكثير من الناس على هامش الطريق. وهذا يعني أنّ الرأسمال البشري فُقد، وأنّ معادلة "حينما ينتعش الاقتصاد تنتعش المؤشرات الاجتماعية" ليست بالمعادلة الصالحة.

للأراضي التي يفلحها. كما أنه ليس من المرجح حصولهنّ على حقوق الملكية، بما فيها حقوق الإرث. وقد بيّنت البحوث، أيضاً، أنّ النساء غالباً ما يُخصّصن، في أوقات ندرة الغذاء، مزيداً من الغذاء لأعضاء العائلات من الذكور. وإنّ تقويماً لأموال التغيّر المناخي يجب ألا يأخذ في اعتباره كيفية توزيعها وحسب، بل أن يرى

التمويل المناخي المُجنّسن ينبغي أن تعالج صناديق التغيّر المناخي، أيضاً، بنى اللامساواة الأوسع نطاقاً، أو الخطر المتوسّع الذي يطال الفجوة بين النساء والرجال. ومع أنّ النساء يشكّلن أغلبية صغار المزارعين وأنهنّ الأكثر تأهيلاً لمواجهة عدم الأمن الغذائي؛ إلا أنّهنّ من غير المتوقّع أن يحصلن على سند تمكّل

التحول إلى زراعة محاصيل أخرى تتكيّف على نحو أفضل مع الأنساق المناخية المتغيّرة⁸. وكما بيّنت هذا المثال فقد أغفلت أموال التغير المناخي الدور الذي تضطلع به النساء في إنتاج الغذاء، وقد أضع بذلك فرصة تركه أثراً كبيراً في الأمن الغذائي وفي جهود التكيّف والتخفيف

8 Peralta, op cit.

من فعالية المساعدات إلى العدالة الضريبية

باربارة آدامس

منتدى السياسة العالمي (*)

بالنظر إلى مصدر واحد للتمويل التنموي، أي المساعدات التنموية الرسمية (ODAs)، من الواضح أن بضعة بلدان تعتمد الآن على المساعدات المذكورة، ويصبح المانحون التقليديون أوضح أكثر في ما يتعلق بمصالحهم الخاصة - بوصفهم مانحين - من خلال تجارة لاعبيهم الاقتصاديين من القطاع الخاص وملكية حقوقهم ودعمهم. وتبدو الصورة أعقد الآن مع نشوء مصادر جديدة للتمويل التنموي العام والخاص. هذا، ويتحدّى التغيير الذي يطرأ على صورة التمويل جميع اللاعبين ليطرحوا السؤال ما إذا كانت التنمية المستدامة تتطلب مقاربة جديدة كلياً تتجاوز الـ FFD إلى الـ FFSD.

ولطالما كانت الشفافية في المساعدات والتدفقات الاستثمارية مطلوبة من قبل المجموعات النسوية ومنظمات المجتمع المدني ذلك أن هذه الأطراف تراقب من ذا الذي ينتفع من تدفقات المساعدات التنموية الرسمية وإجراءاتها، وتطالب بإنصاف أكبر. وقد ساهمت مدافعتها في تأمين من المزيد من التمويلات المحدودة من بين أمور أخرى للقواعد الشعبية المكوّنة المقصاة اجتماعياً والمحددة حقوقها من خلال عمليات الأمم

المتحدة المعززة بالمواثيق القانونية. هذا، وتعتبر التربة الدولية ومتعددة الأطراف بيئة قيّمة ومهمّة لتقدم حقوق النساء، وقد ولدت التزامات وموجبات قانونية وبرامج عمل ودعماً مؤسسياً للانخراط في نضال يطال مجالات الحكم الوطني.

كما ولدت العملية التي نشأت خلال السنوات التي أعقبت عام 1975 - وهو سنة النساء الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة الأول للنساء في "مكسيكو سيتي"، أيضاً، عدداً من التحديات، ليس أقلها كيفية توظيف مقاربة حقوق الإنسان وعوامة حقوق المرأة، وكيفية تجاوز الإعلان في البيانات إلى تشريع مُخرجات وغايات محدّدة، ومن ثمّ تنفيذها وتمويلها.

إنّ السياسة المالية هي أداة رئيسية بيد الحكومات لترجمة المقاربة القائمة على الحقوق إلى ممارسة. كما تعكس أولويات الحكومات بصورة أوضح في الموازنات العامّة منها في البيانات الحكومية وبرامج العمل. والمدافعون عن المساواة الجنوسية وسموا عملية FFD بأهمية إدارة التمويل العام للمساواة الجنوسية بغية بناء أرضية حماية اجتماعية شاملة.

وحثّى مع نظام مقوّى للتمويل العام مع عائدات ضريبية زائدة ونفقات عامة المعاد تخصيصها، فإنّ الموارد المتوفرة القصوى لن

تكون كافية في العديد من البلدان لإحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية. أما التمويل الخارجي فيسيظل مطلوباً وهذا يستدعي نظاماً عالمياً جديداً لتبادل الأعباء. ويقدم العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR) نموذجاً لتطوير نظام تمويل عالمي، حيث إنّ تحقيق الحقوق المذكورة هو من مسؤولية الحكومات "منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين، وخصوصاً الموارد المتاحة القصوى، أكانت اقتصادية أم تقنية".

إننا، اليوم، لسنا فقط تابعين اقتصادياً، بل متصّلين أيضاً إيكولوجياً واجتماعياً. وقدرة الحكومة على توفير الأمن الاقتصادي لشعبها من خلال العمل اللائق الكريم والحماية الاجتماعية، يجب أن تخضع للتفاوض والتسويات عبر كمّ كبير من القواعد والقوانين غالباً ما تكون بدورها غير خاضعة للمساءلة ضمن العمليات السياسية الوطنية. فالمساعدات التنموية الرسمية يجب أن تُحكم وتضبط من خلال عملية ترمي إلى إحياء تلك المساءلة أمام الشعب. فالأمر ليس اختياراً للرابحين وللخاسرين أو تقديم بعض حقوق الشعب على حقوقه الأخرى.

Barbara Adams (*)
Global Policy Forum

الاقتصاد المُنقَد (monetized economy). وبالتالي، فإنّ آليات تمويل التغيير المناخي التي تقيس الأثر بالأجر المدفوع والنتائج المحلي القائم أو إجمالي الدخل الوطني، لا تلتقط الأعباء المتنامية للعمل غير المدفوع أجره على النساء أو أثر استراتيجيات التخفيف في تناقص الأعباء. على سبيل المثال، أُجري مسح لمعرفة استخدام النساء الطاقة في الهند يتيح لهنّ تحديد أولوياتهنّ لخفض استخدامهنّ الطاقة. لقد كانت أولوياتهنّ مرتبطة مباشرة بالاستخدام الزمني. فقد حدّدت الهنديّات مزيداً من المصادر المستدامة لإنتاج الطاقة. فكفاءة أكبر للطاقة أدت إلى تقليص أعبائهنّ الناجمة عن العمل غير المدفوع أجره، وهو

تحسين تمويل تغيير المناخ. فالنساء يواصلن أداء كمية غير متناسبة من العمل غير المدفوع أجره، الذي يتأثر كثيرٌ منه بتغيير المناخ. يشمل هذا النوع من العمل الرعاية الأسرية ورعاية أعضاء المُجتمع الذين قد يكونون معانين من تأثيرات تغيير المناخ السلبية المتزايدة. وهو يشمل، كذلك، أداء أنشطة الفلاحة وإعداد الطعام وجلب المياه وخصوصاً في مواسم القحط والجفاف، التي تسببها التغييرات الأخرى الطارئة على الأنساق الطقسية وتجعلها الأداء أصعب؛ فضلاً عن شمول العمل غير المأجور جمع الوقود اللازم للتنظيف والطبخ والتعقيم. كل هذه الأعباء تزداد بسبب أثر التغيير المناخي السلبي. إلا أنّ كثيراً من هذا العمل ليس جزءاً من

أيضاً إلى المدى الذي خُصص من الأموال لمعالجة العقبان البنوية الماثلة في وجه مشاركة النساء الكاملة في جهود التكيف والتخفيف. وبالعودة إلى المثال من الفيليبين، ليس من الكافي ببساطة ضمان أن تذهب الأموال إلى المزارعين الإناث، فضلاً عن الذكور، ذلك أنه من الضروري أن تُضمّن سيطرة المزارعات على مواردهنّ التي تدخل في إنتاج الغذاء، وأن الغذاء المنتج يفيد النساء والرجال على حدّ سواء.

وينبغي أن يتّسم التحليل الجنوسي لأموال التغيير المناخي، أيضاً، أن يولي تقسيم العمل المأجور وغير المأجور القائم اهتمامه. وهذا مجال يمكن للتوازن الجنوسي أن يساهم فيه إسهاماً كبيراً على وجه التحديد لفهم كيفية

ما وفر بدوره مزيداً من الفرص لمشاركتهن في الأنشطة المولدة للدخل⁹. يتمتع تمويل هذا النوع من البرمجة الحساسة جنوسياً بتأثيرات مضاعفة. وأمّا الأعباء الأقل من عمل النساء غير المأجور لا يزيد قدرتهن على الانخراط في عمل مأجور - بما يعظم استقلاليتهن الاقتصادية الكامنة - وحسب، قد يزيد من فرصهن التعليمية وفرص البنات. فقد تكشف مستويات تعليم النساء المتزايدة، بدورها، عن آثار إيجابية على صحتهن وصحة أسرهن. بيد أن أياً من هذه الآثار لا يمكن قياسه من دون قياس طبيعة العمل غير المدفوع أجره وآثاره على النساء ومنجمعاتهن. هذا، ويطرح مثل العمل غير المدفوع أجره مزيداً من التوتر الأساسي في جهود مراقبة تمويل تغير المناخ، وتقوم كلتا موازنتي الجنوسة والمناخ

على فرضية تقول إن الموازنات هي كشوفات القيم، وليست ببساطة ردادات فعل ميكانيكية حيال السوق والديناميات الاقتصادية الأخرى. فتوازن الجنوسة والمناخ يفترض أن الإنفاق عبارة عن فرصة للتغيير نحو الأفضل، وفرصة مستدامة ومتكافئة بالنسبة إلى الاقتصاديات الكلية (المأكروية) التي تقيس التقدم بالرفاهية وليس بالناتج المحلي القائم، وهو ما يتمتع بالقدرة على التقاط التغير في نوعية الحياة، وليس في الاقتصاد المنقذ وحسب. وهكذا، فإن هذا النوع من الرقابة والتحليل هو إعادة تأطير جذرية للنظرية الاقتصادية النيوليبرالية. ومع ذلك، ففي الممارسة غالباً ما تستحضر مشروعات التوازن الجنوسي والمناخي كلتا فكري الإنصاف أو العدالة والحجج الاقتصادية التقليدية في صدد فعالية الكلفة والنمو. ففي

أوقات الأزمة الاقتصادية العالمية يصعب التدرع بحجج لا تنزع نحو الكلفة والإنتاجية. ولكن، عندما يبدأ لاعبو الدولة وفاعلها بالتراجع عن التزاماتهم الدولية بالعدالة والتكافؤ المناخي والجنوسي، فإنهم غالباً ما يقومون بذلك بالارتكاز على كلفة تحقيق الالتزامات المذكورة. وفي مواجهة أن العدالة والمساواة مكلفتان، ينبغي على معارضي القيمتين الذين يشطبون مشروعات التوازن المناخي والجنوسي أن يواجهوا التناقض ضمن تكتيكاتهم هم، إذ ينبغي عليهم أن يأخذوا في حسابهم ما إذا كانوا سيريدون تنفيذ مزاعمهم بشأن العدالة والمساواة أم لا، حتى عندما يكون الهدفان النهائيان متناقضين مع نمو السوق والإنتاجية. ■

9 Power Surge: Lessons for the World Bank from Indian Women's Participation in Energy Projects, Bretton Woods Project, (2011).

عدالة الأجيال: إشباع الحاجات بدلاً من الجشع

تعدُّ عدالة الأجيال جزءاً مكملاً من مفاهيم كالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الأطفال والشباب والاحترار العالمي وتغيُّر المناخ. إنه مفهوم الإنصاف أو حقوق الأجيال المتساوية المتكافئة في ما بين الأجيال والأطفال والشباب والناجين، وكذلك ما بين أجيال الماضي والمستقبل. وعلى «الريو 2012» أن تجدد التأكيد على التنمية المستدامة القائمة على النمو الاجتماعي والاقتصادي المتكافئ وعلى حفظ البيئة اللذين يتناقضان مع التنمية القائمة على مجرد النمو الاقتصادي الخالص، بما يوجب اندفاع الحكومات للقيام بالأعمال اللازمة. كما يجب أن تحظى التنمية المستدامة بالإقرار السياسي الذي يمكن تحقيقه من خلال الحكم والتنظيم الشفافين، وليس عبر نظام السوق الحرة.

س. ج. جورج

المنسّق الإقليمي لجنوب آسيا/
منظمة أرض الإنسان ألمانيا1

المشتركة بين الأجيال هي تبادلات عملية⁴.

إعادة تحديد الازدهار

هل التبادلية الجيلية عملية أو فعلية؟ بما أن الازدهار يمكنه أن يوصل مشروعاتنا ومساهماتنا إلى الإنجاز، إلا أن هذا لا يمكن القيام به على أساس العلاقات التعاقدية. ففيما يمكن للجيل الحالي أن يلزم نفسه بالقيام بشيء للمستقبل، فإن هذا الأخير لا يمثل بعد جزءاً من العقد. هنا بالتحديد تصبح فكرة المجتمع فكرة مفيدة. فالمجتمع يكونه أعضاؤه الذي يشكّلون جماعة يفهمون أنفسهم باعتبارهم يتمتعون باستمرارية معيّنة على مر الزمن، ويرون "مصلحتهم الخاصة مرتبطة بأعضاء الجماعة في المستقبل"⁵. ففي المجتمع نفسه يجد أعضاء الجماعة "شعوراً بالهوية ينتشر عبر الزمن". وطالما أن المجتمع موجود على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، لا بد أن يوجد أيضاً القلق لدى أعضائه المستقبليين على هذه المستويات على اختلافها.

على أن اعتبارات العدالة تنطبق على العلاقات التي تتجاوز تلك الحاضرة. وهذا حقيقي على وجه التحديد في حالة العدالة التوزيعية. فبمعنى ما يمارس الجيل الحالي السلطة على أجيال المستقبل، ويتمتع بإمكانية استخدام الموارد بطريقة تُبطل حقوق أجيال المستقبل. فالمستقبل لا يملك طريقة يتمكن من خلالها من السيطرة على الحاضر. علاوةً على ذلك، فللحاضر حتى سلطة على وجود ما هو آت.

وإننا في إدارتنا لأنفسنا باعتبارنا كلاً جماعياً، فمن السهل الاحتجاج بكوننا مجبرين على القلق في ما يتعلق بمصير الناس في أجيال المستقبل. بيد أن السؤال هو: كيف وإلى أي مدى يجب أن تكون أعمالنا وقراراتنا الراهنة متجهة نحو المستقبل. أما النقاشات النظرية في هذه الجوانب فتتمحور حول قلق يتعلق بعصر ما بعد "إعلان حقوق الإنسان"، على نحو ما أوضحه الفيلسوف السياسي "جون رولز" (John Rawls): إذ اعتبر المؤسسات السياسية ومبادئ التدابير الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مؤسسات رئيسية، فحدّد العدالة بأنها الطريقة التي توزّع فيها هذه المؤسسات الحقوق والواجبات الأساسية وتنظّم تقاسم الفضائل الناجمة من التعاون الاجتماعي. ومع قبوله مبادئ الحرية والمساواة والأخوة، فقد جمعها مع مبادئ العدالة. فالمساواة تصبح مساواة الفرصة المنصفة، فيما تصبح الأخوة مبدأ الاختلاف³. بيد أن ما هو ضروري، مع ذلك، هو التوافق على "حصص توزيعية سليمة": "إن مبادئ العدالة هي ببساطة مبادئ تنظيم التوزيع التي ستختار من الناس في مجتمع ما، حيث تلتزم ظروف العدالة وأحوالها".

هل يتسع نطاق هذا المبدأ ليشمل الأجيال المقبلة؟ إن على كلّ جيل أن يضع جانباً كمية مناسبة من الرأسمال لقاء ما تلقاه من الأجيال السابقة، بما يمكن هذه الأخيرة من التمتع بحياة أفضل في مجتمع أكثر عدالة. "وإنه لمن الحقيقية الطبيعية أن الأجيال تنتشر في الزمن، بحيث تحصل تبادلات في ما بينها فقط في اتجاه واحد. يمكننا أن نقوم بشيء حيال الازدهار، إلا أن ذلك لن يقدم لنا شيئاً. فقط التبادلات

البحث عن العدالة قديم قدّم الحضارة الإنسانية؛ وبدا أنه يصبح أكثر شمولاً عبر القرون. وبانتقاله من النضال من أجل ضحايا الظلم والاستبداد كما العبيد، فقد تقدّم ليشمل كل شرائح الإنسانية، بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الجنسية أو العرق أو الدين أو السن. وتعدُّ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل (UNCRC) لعام 1989 آخر الاتفاقيات التي تتمحور حول حقوق الإنسان وتنعو في اتجاه تأمين معاملة عادلة ومنصفة لجميع الأطفال، وهي اتفاقية تخضع الآن لتصديق كل البلدان كما تشمل الأجيال المقبلة أيضاً. وفي سياق وظائف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ووضعها موضع التنفيذ يؤكد المجتمع الدولي على التزامه قضية أجيال المستقبل، إلا أنه ما يزال بعيداً من أن يكون ملائماً.

عرض مفهوم

وضع الاقتصادي "جيمس توبن" (James Tobin) في عام 1974 مفهوم عدالة الأجيال الذي ينطوي على نظريات العدالة المتنوعة، فكتب في ذلك يقول: "إن أمناء المؤسسات الموقوفة هم حراس المستقبل بإزاء أي مزاعم يدّعيها الحاضر. فمهمتهم تقوم في إدارة الوقف بما يحفظ المساواة بين الأجيال"². وإن استخدام الموارد الطبيعية غير المستدام يؤدّي إلى اللامساواة بين الأجيال.

1 C. J. George; Regional Coordinator – South Asia; terre des homes Germany.

2 J. Tobin, "What Is Permanent Endowment Income?" American Economic Review 64, May 1974.

4 Ibid., cited in V. Muniz-Fraticelli, "Achieving Inter-Generational Justice Through Education." Available from: <www.scribd.com/doc/26475623/Achieving-Inter-Generational-Justice-Through-Education>.

5 J. O'Neill, Ecology, policy and politics: human well-being and the natural world (London: Routledge, 1993), cited in ibid.

3 J. Rawls, A Theory of Justice (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

الفقر البيئي بوصفه تراثنا

أجيال المستقبل التنموية والبيئية على نحو متكافئ⁸، فهو لخص روح الالتزام بالمستقبل. وأمّا المبدأ الواحد والعشرون وهو "إبداع شباب العالم ومُثلهم وشجاعتهم فيجب أن يعبأ لتعزيز شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمستقبل الأفضل للجميع"، فيدعو إلى وضع خطة عمل تُشرك الشباب في عملية خلق مستقبل أفضل للجميع.

لقد حدث الكثير منذ انعقاد مؤتمر "الريو"، إلا أنّ جوهره التوصل إلى تعهدات مُلزمة وتوليد الموجبات المطلوبة لدى الدول في أنحاء العالم. وقد سادت الروح نفسها أثناء مداولات "كيوتو" بعد خمس سنوات على انعقادها، وجرى خلالها تبني "بروتوكول كيوتو" في كانون الأول (ديسمبر) من عام 1997. وقد وُفق هذا البروتوكول الذي دخل حيز التنفيذ في شباط (فبراير) 2005 نحو 195 بلدًا. وقد وافقت ضمنه 35 دولة على خفض انبعاثات غازات الدفيئة والغازات المضرة الأخرى إلى مستويات موصوفة محدّدة. وبالرغم من بند هذه الوثيقة تتسم بالإلزامية في ما يتعلّق بالخفض، إلا أنّ فعالية الإجراء حُيّدت من خلال الآليات المرنة. في التحليل النهائي ينجم أن "البروتوكول" لم يتمتّع مع آلياته المتصلة به، إلا بتأثير هامشي في خفض انبعاثات الغازات العالمية. فغياب مستويات الخفض المُلزمة بالنسبة إلى البلدان النامية استُخدم من قبل الولايات المتحدة سببًا لعدم إبرامها هذا البروتوكول. أمّا أستراليا وبرغم إبرامها الاتفاقية، لم تعتمد على تنفيذها. علاوة على ذلك، فقد جُرّفت ممارسة المسؤوليات المُلزمة قانونيًا كما جُرّف دور الحكومات الوطنية إلى حد بعيد من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة القائمة على تحرير التجارة. وقد رُفد ذلك بحجة الهموم الأمنية الجيو-سياسية خلال العقد الأول من هذا القرن.

في المؤتمرات التالية، كذاك المنعقد في "جوهانسبورغ" (2002) و"كوبنهاغن" (2009)، لم يجر ضحٌّ مزيد من الثقة بين شعوب العالم. وقد شهد المؤتمر الأخير المنعقد في "كانكون" حتّى المخاطرة بما تبقي من مكاسب اتفاقيات "بروتوكول كيوتو". فقد تضمّنت هذه الاتفاقيات أهدافًا مُلزمة للبلدان

أخذت فكرة الاعتبارات الجيلية من القادة السياسيين في استوكهولم في المؤتمر التشاوري الذي عقدته الأمم المتحدة بشأن البيئة الإنسانية (UNCHE) في عام 1972، وهي مُدّأ ما تزال تُناقش في مختلف المناسبات. ولكنّ التقدم في الممارسة لم يبلغ حدود الاستقرار والثبات، بل على العكس من ذلك. ففي عام 1972 وضع المؤتمر 26 مبدأً و129 توصية، إلا أنّ أياً من المُخرجات لم يتّسم بالإلزامية القانونية. وقد شكّل تقرير "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" (WCED Report) [تقرير برونديتلاند] "مستقبلنا المشترك"، الصادر في عام 1987، معلماً على الطريق، إذ أدخل مفهوم التنمية المستدامة وحدّدها بأنها "التنمية التي تلبّي حاجات الحاضر من دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها للخطر"⁷. وبحسب ما أورده هذا التقرير، كان السعي إلى التنمية المستدامة هدفًا مهمًا لكل الأمم بما فيه صالح الأجيال المقبلة.

وقد تبنت قمة الأرض في "الريو" المنعقدة في عام 1992، عدّة اتفاقيات بيئية مُلزمة قانونيًا، وبالتحديد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) واتفاقية عام 1992 المتعلقة بالتنوع الحيوي. ومعنى ما، كانت "قمة الأرض" نقطة البداية. فقد شارك فيها وحضرها قادة 108 دول، و172 حكومة، ونحو 2400 شخص مثلوا المنظمات غير الحكومية، فعكست القمة هموم الثمانيينات، ولاسيما تلك التي أوردها التقرير المنوّه به أعلاه. وقد سلّطت القمة الضوء على العدالة الجيلية باعتبارها مبدأ تطوي عليه كل الهموم البيئية والتنموية. وقد تقبل هذا المبدأ كل الدول المشاركة في القمة. كما اعترف بأنّه ينبغي احترام حقوق أجيال المستقبل في سياق تلبية حاجات الحاضر. وكان ينبغي أن تُستقطب هذه الإقرارات إلى مجالات سياسات الدول المجتمعة وقوانينها.

أمّا المبدأ الثالث، وهو "الحق في التنمية، فيجب أن يُحقّق ويلبّي بحيث يوافق حاجات

وهذا قد يكون أكبر تأثيرًا حتى على الجيل الراهن، حيث التأثير يمكنه أن يفعل في بقاء الناس. وإنّ هذا ليشكّل أرضية للتأكيد على حقوق أفراد المستقبل، بالرغم من أنّ ثمة حججًا مناقضة.

وهناك محاولة أخرى لتحديد أجيال المستقبل قامت بها جامعة "IDWA" بغية مصالحة المصالح الإنسانية مع مصالح الطبيعة، وهي مصالح متميزة ولكنها غير منفصلة. وقد اقترحت عالمة الاجتماع "إليز بولدينغ" (Elise Boulding) أنّه يمكن تحديد "أجيال المستقبل" بأنها حاضر 200 سنة، أي ما يمتد فترة من الزمن تبدأ من 100 سنة خلت وتنتهي بعد 100 سنة في المستقبل، انطلاقًا من أي نقطة في الحاضر:

"إنّ لحظة متحركة باستمرار تصل دائماً المائة سنة في أيّ من الاتجاهين، ابتداءً من يومنا الذي نحن فيه. ونحن مرتبطون بكلّ حدّي هذه اللحظة من خلال الناس الذين تبدأ حياتهم من أحدهما أو تنتهي عند الحد الآخر، بحيث يعبر في الزمن في كل اتجاه ثلاثة أجيال ونصف. إنها فسحتنا، التي يمكننا أن نتحرك فيها بصورة مباشرة في حياتنا، وبصورة غير مباشرة بملامستنا حياة الناس المرتبطين بنا، وحوالينا، شبابًا وطاعين في السن"⁶.

إنّ هذه المقاربة وهذا الفهم يجعلان من فكرة المجتمع أكثر واقعية وملموسية. وإذا كان المرء (أكان هو أم هي) يعيش في أيّ لحظة فهو مرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمدى زمني يصل إلى 100 سنة في كلا الاتجاهين: ماضيًا ومستقبلاً. يساعد هذا المفهوم للمساحة الزمنية على فهم على وراثته الماضي والعلاقات والصلات مع المستقبل. وممّا لا شك فيه أنّنا مرتبطون بالضرورة بالأجيال الأخرى، ماضيًا ومستقبلاً، لأنّ هذه العلاقات والروابط تقع في مجال تجاربنا الشخصية. وثمة مقاربة أخرى تساعدنا على رؤية الصلات مع الأطفال لحاجتهم إلى تمثيل حقوقهم، وهو ما يصبح واجبًا على الراشدين (حاملي الواجب). وهكذا، تصبح حقوق أجيال المستقبل، أيضًا، موجبا راهنًا حاضرًا.

7 Brundtland report to Rio 2012: Sustainable development forum. Available from: <www.rio 2012/ trademarks.org/

node/3423>. 2. A. Gosseries, "Theories of intergenerational justice: a synopsis," S.A.P.I.E.N.S, 2008.

6 E. Boulding, "The Dynamics of Imaging Futures," World Future Society Bulletin 5, Sept-Oct 1978, p.7.

8 <www.unep.org/Documents.multilingual/Default.asp?DocumentID=78&ArticleID=1163>.

النامية لتبلغ انبعاثاتها من غازات الدفيئة (GHG) المستويات ذات الصلة على أساس الخدمة المناخية. كما أخذت في حساباتها الحقيقة التاريخية القائلة بأن البلدان المتقدمة استنفدت قدراتها الاستيعابية الكربونية من الغلاف الجوي، وهي بالتالي مسؤولة عن الخفض أمام الاقتصادات الفقيرة.

وقد رُئي إلى مؤتمر تغير المناخ الذي عقد في "كانكون" خلال السنة الفائتة، من قبل معظم المشاركين ووسائل الإعلام، باعتباره يمثل تحسُّناً مقارنة بمؤتمر "كوبنهاغن". وفيما تبثى وثيقة اعتبرت إيجابية بالنسبة إلى النظام المناخي متعدد الأطراف، إلا أنه لم يشق الطريق أمام إنقاذ الكوكب من التغير المناخي الذي يكتنفه؛ بل نقل بدلاً من ذلك أعباء التخفيف المناخي إلى كاهل البلدان النامية، وهُدِّد بقلب نظام "بروتوكول كيوتو" "المُلزم قانوناً رأساً على عقب واستبداله بنظام تعهد طوعي"⁹.

بيد أنه ينبغي المحافظة المُلحَّة على توازن العلاقة المستدامة في ما بين الطبيعة والبشر بما فيه مصلحة الأجيال المقبلة، بمن فيهم الأطفال. وكما أشار أمين عام مؤتمر "الريو+20" "شا لوكانج" (Sha Lukang)، لم يقترب العالم خلال العقدین الأخيرین من القضاء على الفقر؛ بل على العكس إذ صار يتجه إلى مجابهة الأزمة البيئية وتغير المناخ. وما يواجه أجيال المستقبل هو هذا الفقر البيئي الذي سيرته.

التحديات القادمة

على "الريو" في عام 2012 أن تجدد التأكيد على أن التنمية المستدامة القائمة على النموين الاجتماعي والاقتصادي والمحافظة على البيئة تتناقض وتلك التنمية التي تقوم فقط على أساس النمو الاقتصادي وحده. وكثيراً ما قيل إنَّ "قمة الريو 92" كان لجمع المجتمع المدني والقطاع الشري العام وطرح مسائل الاستدامة عليهما. أما "قمة الريو 2012" فعليه أن يجمع الحكومات ويهيب بها القيام بالعمل اللازم لتحقيق الأهداف. فالتنمية المستدامة المتضمنة حقوق أجيال المستقبل يمكن أن تتحقق فقط عبر حاكمية عالمية شفافة، وليس من خلال نظام السوق الحرة.

9 M. Khor, "Complex Implications of the Cancun Climate Conference," Economic and Political Weekly XLV, no.52.

خلال الفترة نفسها، برز إلى السطح الاهتمام بالعدالة الجيلية في اتفاقيات دولية أخرى تُعنى بحقوق الإنسان، ولاسيما في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل (UNCRC)، التي صارت سارية المفعول في عام 1990، وبلغ عدد الدول الموقعة عليها 194 دولة. وقد توافق الإعلان الخاص ببقاء الأطفال وحمايتهم وتنميتهم مع القمة العالمية حول الأطفال في تلك السنة، حيث خلصت إلى ما يلي: "إننا نقوم بهذا ليس فقط للجيل الحالي، بل لكل الأجيال القادمة أيضاً. وهنا ليس ثمة مهمة أنبل من أن يُعطى كل طفل مستقبلاً أفضل"¹⁰.

بعد اثنتي عشرة سنة، جدَّد إعلان الأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامة والقمة الخاصة بالأطفال (UNGASS) المنعقدتين في أيار (مايو) 2002 التأكيد أن على الدول واجبات تجاه الأجيال المقبلة: "علينا أن نحمي بيئتنا الطبيعية بكل تنوعها، وجمالها ومواردها، وكل ما يعزِّز نوعية الحياة للأجيال الحاضرة وتلك المقبلة"¹¹. وقد اعترفت خطة العمل التي توافقت عليها 190 دولة بالطابع المُلحِّ للعمل على حل المشكلات البيئية المتنوعة والاتجاه نحو ضمان رفاهية الأطفال والالتزام بالإجراءات الكفيلة بإدارة بيئتنا بطريقة مستدامة وحمايتها وحفظها: "ثمة عدد من المشكلات والاتجاهات البيئية، كالاختار العالمي واستنزاف طبقة الأوزون وتلوث الهواء والنفايات الخطرة السامة والتعرُّض للمواد الكيميائية والمبيدات الخطرة والنظافة العامة غير الملائمة ومياه الشفة غير الآمنة والغذاء السيئ والإسكان، وكلها تحتاج إلى المعالجة لضمان صحة الأطفال ورفاهيتهم"¹².

إنَّ ثروة المعرفة والخبرة التي انبثقت منذ انعقاد المؤتمر الخاص بالطفل تحتاج لأن تُفهم في سياق حقوق الأطفال. فظاهرة الاختار العالمي بسبب الأنشطة البشرية والتغير المناخي -وهي ظاهرة كانت موضوع نقاش واسع- فاقمت الخطر الذي يواجه الأرض إلى درجة غير مسبوقة، وهي ستؤثر بصورة مباشرة على الأجيال المقبلة، بما فيها الأطفال البن

10 <www.unicef.org/wsc/declare.htm>

11 UNGASS Declaration, "A World Fit for Children," New York, 2002. Available from: <www.unicef.org/specialsession/wffc>.

12 Ibid., p 23.

يعيشون راهناً، وأولئك الذين سيولدون غداً. وهذا يتطلب اتفاقيات عالمية ملزمة تدفع في اتجاه الدفاع عن الحقوق الإيكولوجية وأجيال الحاضر كما أجيال المستقبل. وهذا، أيضاً، يشمل الدعوة إلى الاعتراف بحقوق الأطفال الإيكولوجية وغير ذلك من حقوقهم.

ومن وثيق الصلة أن نستشهد من المذكرة اجتماع الخبراء رفيع المستوى الذي عقده "برنامج الأمم المتحدة البيئي" (UNEP) تحت عنوان: "المستقبل وحقوق الإنسان والبيئة" التي قدَّماها "بيرن هـ وستون" (Burns H. Weston) في الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2009:

"إنَّ الاحترار العالمي ذا المنشأ البشري وما يرتبه من تغير في المناخ، ومعهما ضياع التنوع الحيوي في العالم على نحوٍ متسارع، تمثَّل كلها في الوقت الراهن أخطاراً للحياة على الأرض كما نعرفها، وإلى درجة معيَّنة على نحوٍ لا متوازٍ منذ عصر الديناصورات. وبناء على العمل الرائد الذي أنجزه أستاذ القانون في جامعة "جورجتاون" "إديث براون ويس" (Edith Brown Weiss)، فقد وُضِع مشروع للإجابة الخادعة على التساؤلات القانونية العامة غير المدروسة على التأكيد: هل يمكن لقانون الولايات المتحدة وقوانين البلدان الأخرى وقانون السكان الأصليين و/أو القانون الدولي أن تحدد كلها حقوق الأجيال المقبلة في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؟"¹³.

الفرص في "قمة الريو 2012"

فيما تشكِّل مسائل الاستدامة المقلقة والالتزام حيال أجيال المستقبل جزءاً مكملاً من تقدُّم العدالة وفهم حقوق الإنسان على مدى عقدين من الزمان، إلا أنَّ هذا لا يتلاءم والأعمال الضرورية. فالتحديات، الآن، إذن، ليس فقط برسم تجديد التأكيد على هذه الالتزامات حيال أجيال المستقبل في الموقف من العدالة وحسب، بل أيضاً برسم إعادة التوازن للمسائل والاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية. فإعادة التوازن هذه قد تعني إعادة الدولة إلى ساحة ما هو اجتماعي وتنظيمي ضابط في العمل

13 B.H. Weston, "Recalibrating the law of humans with the laws of nature: Climate change, human rights and intergenerational justice," 2009. Available from: <www.vermontlaw.edu/cli >.

السياسي، بتوأي المسؤولية بما يجعل الخدمات متاحة على نحو متكافئ ولتنظيم مقاربات السوق الحرة وضبطها. فالأسواق مفضولة على التنافس، وتنهج منطق البقاء للأصلح، وهو ما يتناقض ومفهوم التكافؤ الذي يمثل شرطاً ضرورياً للاستدامة. فتأكيد "المهام غاندي" أن "الأرض تمدنا بما يكفي من الأمان لتلبية حاجة كل إنسان، ولكن كل جشع عند الإنسان" ما يزال أمراً حقيقياً. ولذا، فإن ما هو مطلوب بإلحاح هو ضبط اقتصاد السوق الحر وتنظيمه، فضلاً عن الحكم الشفاف. وقد تشمل إعادة التوازن التوصل إلى إجماع أو توافق على التنمية باعتبارها مقياس لرفاهية

جميع الناس. وهذا سيتطلب نوعاً جديداً من التركيز التخطيطي الاقتصادي على رفاهية الناس الأفقر على الأرض، كما رأى "المهام غاندي" واستناداً لا إلى الغيرية (altruism) بل إلى الحقوق والعدالة. إذا كانت "قمة الريو 2012" ستسهم في هذا فسيكون ذلك خطوة أخرى إلى الأمام¹⁴. وأياً خطوة قد تُنجز ينبغي أن تكون من خلال اتفاقيات مُلزمة. فحاجات المستقبل التي يجب تمكينها، كما أعلن "أنطوان دي سانت-إكسبيري" (Antoine de Saint-Exupéry): "بالنسبة إلى المستقبل فإن مهمتكم ليست في استشرافها بل في تمكينها"¹⁵. وهذا التمكين

يمكن أن يتحقق فقط من خلال وضع الآليات المناسبة، وفي هذا الصدد يشير مشروع اقتراح "المجلس العالمي للمستقبل" (World Council for Future) إلى أن: "التمثيل القانوني أو حارساً، لهو أمر مثير"¹⁶. فبعض البلدان أنشأت مؤسسات كهذه. وتعيين مدع عام دولي مدقق أو الدعوة إلى اعتماد إجراءات كذاك الإجراء على المستوى الوطني، يمكن أن يكون مخرجاً ملموساً لـ "الريو 2012" نحو الاستدامة، ويمكن المستقبل من الحصول على مبالغ مالية لتأمين العدالة الجيلية. ■

16 Cited in World Future Council, "Guarding our future: How to include future generations in policy making," <www.worldfuturecouncil.org/fileadmin/user_upload/PDF/brochure_guardian3.pdf>.

14 Rio 2012, Another opportunity to making progression in climate change. Available from: <www.stakeholderforum.org/st/outreach/index.php/day9item6>.

15 Antoine de Saint-Exupéry, Citadelle (The Wisdom of the Sands), Paris, 1948.

تظاهرات الاحتجاج الإسبانية [“إنديغنادوس”] تطرح الأسئلة الصحيحة عن مستقبل أوروبا

يجب أن تؤخذ الأسئلة التي تطرحها تظاهرات الاحتجاج الإسبانية (indignados) بجدية، كما ينبغي أن تغرّ خطاب الاتحاد الأوروبي. والشهرة التي تُعطى لما يُسمّى “المصلحة الذاتية” في الأعمال والتجارة يجب أن تُنقل إلى المسائل التي تهتمّ مستقبل كوكبنا. أمّا التنمية، إذا كانت مستدامة حقًا، فينبغي أن توضع في موضعها ومن خلال الناس؛ فيما ينبغي أيضًا أن توضع حقوق الإنسان في أساس أي مقارنة تنموية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تُحسّن ظروف معيشة الإنسان ورفاهيته بوجه عام بطريقة مستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على تعزيز المساواة الجنوسية وتقدّم حقوق المرأة وتمكينها.

في إشاعة تفاهم أكبر بين البلدان في المنطقة من أجل سلام وازدهار يعمها كلها. ففيما أقيم الاتحاد الأوروبي على مقارنة تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، لم يعد البُعد الاجتماعي يشكّل جزءًا من خطاب تهيمن عليه “المصلحة الذاتية” و“حاجات أوروبا” وقوة أوروبا التنافسية. وإنّ التشديد على الربح قصير المدى، وليس الاستدامة الاقتصادية بعيدة المدى، لهو تشديد يخون قلب أوروبا وروحها. وهو يضحيّ كذلك بهدف السياسة الاقتصادية التي يمكن مواصلتها ويمكن أن تفيد كل فرد.

وعلى نحو متزايد تندفع تنمية أوروبا الاقتصادية بكلّ وقودي الاستهلاك واستنزاف الموارد العالمية، مما يُنتج جبل الرفاهية للمنطقة⁵، إلا أنه يُنتج أيضًا تدهورًا بيئيًا في داخلها وخارجها على السواء. وإنّ كثيرًا من هذه التنمية يعتمد على اكتساب الموارد في بلدان ثالثة، وعلى التصرف وفق “المصلحة الذاتية” في الأعمال والتجارة. وقد جرى تبني استراتيجية لشبونة في عام 2000 مع الهدف المعلن بجعل “اقتصاد الاتحاد الأوروبي القائم على المعرفة أكثر تنافسيةً وديناميةً في العالم، فيكون في العالم قادرًا على تحقيق نمو اقتصادي مستدام يرفد مزيدًا من أفضل فرص العمل والتماسك الاجتماعي” بحلول نهاية العقد⁶. فقد سعت الاستراتيجية هذه إلى

أكبر تحدّ بالنسبة إلى اتحادنا لم يسبق له أن واجهه، وأنا أوّمن بتاريخه³. وحذّر من أنّ بلدانًا قد تترك الاتحاد الأوروبي وأنّ ثمّة عودة إلى القومية (nationalism). قبل ذلك بأسبوعين كان وزير المالية البولندي قد حذّر البرلمان من أنّ انهيار منطقة اليورو يُحتمل أن يؤدي إلى انهيار الاتحاد وأنّ ثمّة أفق حقيقي لحرب في أوروبا في غضون عشر سنوات⁴. كانت “الإنديغنادوس” على حق في تساؤلها ما إذا كان قادتنا يطرحون الأسئلة المحقّقة أو هم يطرحونها بطريقة صحيحة:

الوقوع في شرك الخطابات المحافظة

من الواضح أنّ أوروبا عالقّة في الوقت الراهن في شرك خطابين أوليين محافظين. وينبع أحدهما من قلق المواطنين والقادة الوطنيين الذين يرون إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره أنه لم يعد يقدّم لهم أيّ منفعة أو مصلحة، ويرغبون في العودة إلى هوياتهم الوطنية الأولى وأطر عملهم السابقة. أمّا الخطاب الثاني فيقوده قطاع الشركات الذي يرى حاجة مَلحّة إلى الاتحاد الأوروبي كون يستطيع أن يتنافس على المستوى العالمي، يدفعهم في ذلك الخوف من العواقب الكارثية التي يهدّد بها انهيار الاتحاد. بيد أنّ ما يغيب عن كلا الخطابين مفهوم اتحاد أوروبي يقدّم المنافع لمواطنيه ويسهم

ميرجام فان رايزن [جامعة تيلبورغ]

سيمون ستوكر، جورجينا كار [يوروستيب]¹

في تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2011 توجّهت تظاهرات أو مسيرات الاحتجاج الإسبانية («الإنديغنادوس») من مدريد إلى بروكسيل لتشارك همومها ولتطرح أسئلتها. وانضمّ إليها أشخاص من بلدان أوروبية أخرى أهمهم كتاب «ستيفان هيسل» (Stephane Hessel) “زمن للغضب” (Time for Outrage) [الأصل بالفرنسية: Indignez-vous]. و“هيسل”، الذي بلغ الثالثة والتسعين وكان عضوًا في المقاومة في بئان الحرب العالمية الثانية، يحضّ قراءه على الدفاع عن قيم الديمقراطية المعاصرة ويرفض سلطة المال والأسواق “الأنانية”². تلك القيم التي ضُمنت شرعة الأمم المتحدة باعتبارها طريقًا لحلّ النزاعات و“الإعلان العالمي لحقوق الإنسان” وشرعة إعلان “الاتحاد الأوروبي”.

جاءت “الإنديغنادوس” لتسأل ماذا قدّمت أوروبا للناس؟ ولقد كان من الطبيعي أن يتساءل أحد شابين عاطلين عن العمل في إسبانيا في سعي إلى العثور على إجابات. وقد اعترف رئيس المفوضية الأوروبية “خوسيه مانويل باروسو” (José Manuel Barroso) بأنّ الأوقات كانت صعبة على وجه الخصوص خلال عام 2011، في خطابه عن “حالة الاتحاد” أمام البرلمان الأوروبي، فقال: “إننا الآن نواجه

1 Mirjam van Reisen, Tilburg University; Simon Stocker and Georgina Carr, Eurostep.

2 J. Lichfield, “The little red book that swept France,” The Independent, 3 January 2011: <www.independent.co.uk/news/world/europe/the-little-red-bookthat-swept-france-2174676.html>.

5 قال WWF إنّ الاتحاد الأوروبي يستخدم مع المناطق الأخرى ذات الدخل المرتفع خمسة أضعاف كمية الموارد الطبيعية التي تستخدمها البلدان ذات الدخل المتدني:

“WWF contribution to public consultation on the EU position for the 2012 United Nations Conference on Sustainable Development,” April 2011).

6 ESIB – The National Unions of Students in Europe, “The Lisbon Agenda: An Introduction,”

3 J. M. Barosso, President of the European Commission, “State of the Union Address 2011,” 28 September 2011. Available from: <ec.europa.eu/commission_2010-2014/president/state-union-2011/index_en.htm>.

4 L. Phillips, “Poland warns of war ‘in 10 years’ as EU leaders scramble to contain panic,” 14 September 2011. Available from: <euobserver.com/18/113625>.

تعزيز النمو الاقتصادي عبر سياسات أفضل لمجتمع المعلومات والإصلاح الهيكلي للتنافسية والابتكار وزيادة الاستثمار في البحث والتنمية (R&D). أمّا تحديث النموذج الاجتماعي الأوروبي وعصرنته والاستثمار في الناس بمكافحة الإقصاء الاجتماعي، فقد كانا من الأهداف الموضوعية أيضًا.

بيد أنه مع نهاية العقد شهد النمو الاقتصادي هبوطاً متلاحقاً، فيما كانت معدلات العمالة في البداية أعلى على نحو طفيف إلى أن عادت لتتناقص بعد وقت قصير إلى 70% من إجمالي معدل العمالة. وعلى وجه الإجمال، أقرّ على نطاق واسع بفشل الاستراتيجية المذكورة. وقد كانت أزمة عام 2008 المالية عاملاً مسهباً، ولكن كان من الواضح حتّى قبل الانهيار المالي أنّ استراتيجية لشبونة لن تحقّق مطامحها بجعل اقتصاد الاتحاد الأوروبي اقتصاداً تنافسياً يقوم على المعرفة.

ومع أنّ المفوضيّة الأوروبيّة احتجّت بأنّ الاستراتيجية إنّها أعدت على أساس الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، فقد بدت البيئة العالمية في غضون ذلك أكثر تحدياً ممّا كانت عليه منذ عشر سنوات خلت. ولقد أصبحت إعادة توليد اقتصاد الاتحاد الأوروبي حتّى أكثر إلحاحاً، وبالتحديد في وجه منافسة الاقتصادات الناشئة. وفي هذا السياق بالذات تبنت الاتحاد الأوروبي استراتيجية 2027 في عام 2010 بوصفها استكمالاً لاستراتيجية لشبونة. وهذه الاستراتيجية الجديدة تضع، أيضاً، النمو الاقتصادي في أساس الخيارات، جاعلةً في رأس أولوياتها كلاً من النمو الذكي (أي المعرفة والابتكار) والنمو المستدام (الأكفأ والأكثر اخضراراً وتنافسية) والشُمول (أي العمالة والانسجام الاجتماعي وتماسك الأراضي). يُتوقّع تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال سبع مبادرات رئيسية، تشمل تعزيز كفاءة الموارد والتركيز على الفقر. كما تسعى هذه

الاستراتيجية الجديدة إلى تعبئة كل أدوات الاتحاد الأوروبي واتفاقياته “على نحو كامل” لتحقيق أهدافها، بما في ذلك أدوات السياسة الخارجية واتفاقياتها، وهو ما يشكّل العنوان الرئيسي في مراجعات سياسات الاتحاد الأوروبي الراهنة.

سياسات التنمية المستدامة

يبدو الاتحاد الأوروبي متقدماً، على نحو نسبي، بما يكفي لجهة سياسته التنموية المستدامة، مع موجبات اتفاقية لشبونة القانونية الجديدة التي ينبغي تحقيقها في علاقاتها ببلدان ثالثة⁹. بالإضافة إلى جعله القضاء على الفقر الهدف الأساس في العلاقات مع البلدان النامية، يقع على كاهل الاتحاد الأوروبي واجب لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة والإسهام في تنمية البلدان النامية المستدامة نتيجة للبنود العامّة المندرجة تحت قانون العمل الخارجي (العنوان الخامس) من الاتفاقية¹⁰. علاوةً على ذلك، فقد لقي الأساس القانوني لمبدأ “تماسك السياسة وانسجامها من أجل التنمية” (Policy Coherence for Development)، الذي وُضع في عام 2005 في التفاهم الأوروبي بشأن التنمية، تعزيزاً في التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية. وهذا يكفل وجود تعاونات وتوافقات بين 12 مجالاً من مجالات السياسة والأهداف التنموية¹¹، بما في ذلك “أهداف التنمية الألفية” (MDGs).

كما تُحدّد التنمية المستدامة، أيضاً، بوصفها هدفاً أساسياً ورئيسياً للاتحاد الأوروبي، وعلى وجه أكثر ملموسيةً في استراتيجية التنمية المستدامة (SDS) في عام 2006 وإعادة قراءتها ومراجعتها في عام 2009. فهذه الاستراتيجية ترمي إلى توطين مبادئ التنمية المستدامة في مروحة واسعة من سياسات الاتحاد الأوروبي، مع تركيز خاص على تغيير المناخ والطاقة المتجددة. فبالرغم من هذه الوعود،

8 Ibid., “Executive Summary.”

9 “Treaty of Lisbon Amending the Treaty on European Union and the Treaty Establishing the European Community,” entered into force 1 December 2009.

10 Ibid.

11 التجارة، البيئة وتغيّر المناخ، الأمن، الزراعة، اتفاقيات الصيد البيئية، السياسات الاجتماعية (العمالة)، الهجرة، البحث/ الابتكار، تقانات المعلومات والنقل والطاقة.

يمكن تحديد عدم انسجام قائم بين التشريع والممارسة.

في الوقت الراهن، ينكبّ الاتحاد الأوروبي على مراجعة سياسات في سياق تخطيطه موازنته وخطة عمله للسنوات 10-7 القادمة ابتداءً من عام 2014. ففيما سيكون مُخرَج أزمة منطقة اليورو أثرٌ كبير على مستقبل الاتحاد الأوروبي، تندفع طبيعة سياساته المستقبلية بأهداف “استراتيجية 2020” الاقتصادية. ومع أنّ كل أوراق المفوضيّة التي تُعنى بمراجعة السياسات وُضعت في سياق الاستدامة وشمولها تعزيز المساواة، إلا أنّها تتجذّر، أيضاً، في مقارنة الأرباح قصيرة المدى الراهنة حيال الاقتصاد. وثمة تشديد أكبر يُركّز على الوصول إلى الطاقة والبحث في الزراعة ودور القطاع الخاص، غير أنّ الاستراتيجيات الآيلة إلى هذه الأهداف ليست بعد محدّدة على نحو جيد.

من الأمثلة الصارخة على مقارنة الأرباح التأثير الحاسم لهدف طاقة الاتحاد الأوروبي المتجدّدة، أو بالتحديد سياسته في ما يعني الوقود الحيوي (biofuel policy) التي أطلقها على البلدان النامية. ففي نيسان (إبريل) 2009 تبنت الاتحاد الأوروبي “توجيه الطاقات المتجدّدة” الذي يضع غاياتٍ فردانية لكل بلدٍ عضوٍ بغية تحقيق هدف 20% من حاجات الاتحاد الأوروبي الطاقية من مصادر متجدّدة، بما في ذلك من الوقود الحيوي. بيد أنّ الهدف ووجه بانتقادات حادة على نطاقٍ واسع بما أدّى إليه من اغتصاب للأراضي من قبل كبار أصحاب الأعمال الزراعية، وهو ما لم يقتصر فقط على نزوح المُجمّعات المحلية وحسب، بل بما أسهم أيضاً في إشاعة اللأمن الغذائي، إذا تحوّلت الأراضي من إنتاج الغذاء إلى استخدامها رهنًا لتحقيق أمن الاتحاد الأوروبي الطاقية: ففي إحدى الحالات بات نحو 20,000 مواطن مهدين بخسارتهم بيوتهم ومعايشهم وأرزاقهم¹². إذ لم تؤخذ آراء المنجمعات المحلية بعين الاعتبار، كما لم تُدفع لها بالمقابل أي تعويضات. ومن الواضح أنّ هذا لا يتساقق لا مع مبدأ “تماسك السياسة من أجل التنمية” ولا مع موجبات الاتحاد الأوروبي

12 ActionAid, “Fuelling Evictions: Community Cost of EU Biofuels Boom,” 2011. Available from: <www.actionaid.org/eu/publications/fuelling-evictions-community-cost-eubiofuels-boom>.

Brussels, 2006. Available from: <www.esib.org/documents/publications/official_publications/lisbonhandbook.pdf>.

7 European Commission, “Communication from the Commission: Europe 2020 – A strategy for smart, sustainable and inclusive growth,” 3 March 2010.

<eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2010:2020:FIN:EN:PDF>.

المنصوص عليها في اتفاقية لشبونة. وقد صرَّح مؤخرًا "دايفيد باريسا" (David Barissa) خبير الوقود الحيوي في "منظمة أكشن أيد" بكنيا (ActionAid of Kenya): "لقد نهج قادة الاتحاد الأوروبي السياسة الخطأ. إذ لا يجوز تحت أي ظروف إخراج المنجمعات من أراضيها فقط بهدف إنتاج وقود حيوي يلبي حاجات الاتحاد الأوروبي الأوروبية".

كما لاقت "سياسة الاتحاد الأوروبي الزراعية المشتركة" (CAP) انتقادات واسعة بسبب تشجيعها علاقات الأعمال غير المتوازنة في ما بين مزارعي أوروبا والجنوب العالمي. فبتبعية الاتحاد الأوروبي لعلف الحيوانات المستوردة، وخصوصًا فول الصويا، ساهمت في تنامي الطلب على الراعي في الخارج، مما أدى إلى إزالة الغابات ونزوح المنجمعات وتوسُّع زراعة محاصيل فول الصويا المحوَّرة (أي المحوَّرة وراثيًا GM Soya Bean) في جنوب أفريقيا¹³. وخلف تأثيرات مهمة على المستويين البيئي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تشجَّع إعانات الدعم التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للصادرات على فرط إنتاج محاصيل معيَّنة، الأمر الذي يؤدي إلى إغراق المزيد من السلع الزراعية في السوق العالمية، أي بيعها بأسعار أدنى من تلك الراجحة في الأسواق وفي حالات عديدة بأسعار تقل كثيرًا عن كلفة إنتاجها. فقد ساهم ذلك في إشاعة اتجاه هابط عام لأسعار السوق العالمية لقاء السلع الزراعية على مدى العقود العديدة السابقة، مما لم يوفر إلا فرصة ضئيلة لشُمول متساوٍ للمزارعين في البلدان النامية في السوق الزراعية العالمية.

إنَّ سياسة الاتحاد الأوروبي الزراعية المشتركة ستشهد إصلاحًا خلال الفترة القادمة، والأوراق والتعليقات التي بلغ عددها 5,600، وتلقاها الاتحاد في سياق عملية التشاور، القلق الكبير الذي يكتنف البيئة والتنوع الحيوي وتغيُّر المناخ وحيوية المنجمعات الزراعية. فسياسة المفوضيَّة الأوروبية الجديدة الخاصة بالتنوع الحيوي تتصدَّى بنشاط لهذه المشكَّلات الداخلية، ولكنها تسلَّط الضوء على الحاجة إلى سياسة أوروبية

13 Cited in M. Banks, "EU energy policy could push world's poor 'further into poverty,'" The Parliament, 9 May 2011. Available from: <www.theparliament.com/latest-news/article/newsarticle/eu-energy-policy-could-push-worldspoor-further-into-poverty>.

عالمية متماسكة ومنسجمة في هذا الصدد. فالتنافس على الاستثمار في أراضي أفريقيا وفي أماكن أخرى من العالم، بما في ذلك الأمان في وجه التَّطايُّرِة المالية (financial volatility)، يقود إنتاج السوق الأوروبية إلى البلدان النامية ليتسبَّب بنزوح معاش صغار المزارعين وأرزاقهم. وقد عُمد مؤخرًا إلى حيازة 300,000 هكتار من الأراضي الإثيوبية واستغلالها استغلالاً مكثفًا لإنتاج زراعي معدَّ للتصدير، في الوقت الذي تجمع فيه المنظمات الإنسانية التبرعات والمساعدات المالية لهذا البلد سعيًا إلى مكافحة الجوع الناجم عن خسارة المزارعين أرزاقهم في المناطق الريفية. ومن الواضح أنَّ مقاربة سياسية متكاملة فقط حيال الطاقة وأنواع الوقود الحيوي والزراعة والمالية وتغيُّر المناخ يمكنها أن تعكس اتجاهات كهذه.

إنَّ التركيز على الطاقة بالتشديد على مصادرها المتجدَّدة يتطابق وحاجات الاتحاد الأوروبي لتأمين مخزونات للطاقة يُعوَّل عليها من خارج الاتحاد. فالبارز في شراكة الطاقة الأفريقية-الأوروبية هو تلك الأهداف القائمة الساعية إلى زيادة وصول الأوروبيين إلى كهرباء أفريقيا وغازها.

في هذا الصدد، يضع بيان مشترك صادر عن المفوضية خططًا لأوروبا ذات موارد كفوَّة، باعتبار ذلك إحدى المبادرات الواردة في "استراتيجية أوروبا 2020"¹⁴. فالمبادرة ترمي إلى زيادة الأداء الاقتصادي وفي الوقت نفسه خفض استخدام الموارد ودفع تنافسيَّة الاتحاد الأوروبي ونموه، وضمان الأمن في الوصول إلى الموارد الضرورية وخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. فهي توفر إطار عمل بعيد المدى للعمل في العديد من المجالات، ودعم أجنداث السياسة في ما يتعلق بتغيُّر المناخ والطاقة والنقل والصناعة والمواد الخام والزراعة والمصادر والتنوع الحيوي والتنمية الإقليمية. كما تهدف الاستراتيجية إلى خفض وثافة الرباط في ما بين النمو الاقتصادي واستخدام

14 European Commission, "Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: Roadmap to a Resource Efficient Europe," 20 September 2011. <ec.europa.eu/environment/resource_efficiency/pdf/com2011_571.pdf>.

الموارد والاعتراف بأنَّ الاقتصاد يسلك مسارًا غير مستدام. بيد أنَّ المفوضيَّة تعترف أنه بالرغم من مروحة واسعة من السياسات الموضوعة قيد التنفيذ والتي يُفترض بها أن تُعزِّز كفاءة الموارد، إلا أنَّ أهداف الاتحاد الأوروبي تُخفق في سياق تحقيقها.

استراتيجيات الإقصاء الاجتماعي والحماية

ترمي خطة العمل الأوروبية ضد الفقر والإقصاء الاجتماعي -وهي إحدى خطط مبادرات استراتيجية -2020 إلى إنشاء "خطة عمل للتعاون ومراجعة نديَّة وتبادل للممارسات الجيدة"، التي تساعد على "تعزيز التزام اللاعبين العامين والخاصين بما يؤوِّل إلى خفض مستوى الإقصاء الاجتماعي". وهي تبحث في "تقويم لملاءمة الحماية الاجتماعية ونظم التقاعد واستدامتها"، وتحديد "الطرق لضمان وصول أفضل إلى نظم الرعاية الصحية"¹⁵. وقد رحَّبت الشبكة الأوروبية لمكافحة الفقر (EAPN) بالمقاربة متعدِّدة الأبعاد لمواجهة الفقر والإقصاء الاجتماعي، إلا أنها اهتُمَّت بانعدام الاعتراف بالأثر السلبي لمستويات اللامساواة المتفاقمة ورأت إليها على أنها مكمّن ضعف¹⁶.

فالشبكة المذكورة تشدَّد على أنَّ الفقر والإقصاء الاجتماعي لا يمكن خفضهما على نحو مستدام، كما لا يمكن تحقيق نموٍّ شُمول، من دون معالجة اللامساواة والتمييز. وأوصحت أيضًا أنَّ العمالة وحدها لا تضمن طريقًا يُخرج من الفقر. فالأولوية يجب أن تُعطى لبناء اقتصاد اجتماعي أكثر مسؤولية يوفر وصولًا إلى فرص عمل لائق ويدافع عن الحقوق والخدمات الاجتماعية. وهي، أي الشبكة، تدعو الاتحاد الأوروبي إلى تمويل خطط مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي بحيث يكون ذلك أولوية مُلزِمة لضمان نموذج أداء أكثر شمولية وتبادل عابر للحدود متزايد وتمكين المعنيتين من

15 European Commission, 2010, op. cit.

16 European Anti Poverty Network, "EAPN First Response to the European Flagship Platform against Poverty and Social Exclusion: A European Framework for social and territorial cohesion," 17 January 2011. Available from: <www.europolitique.info/pdf/gratuit_fr/286638-fr.pdf>.

الانخراط والوصول إلى تمويل المنظمات غير الحكومية القائمة في المجتمعات الأهلية¹⁷.

وظائف خضراء ولكن لا عدالة

منذ بداية تنفيذها جوبهت "استراتيجية أوروبا 2020" بتعمق أزمة منطقة اليورو. فسياسات التقشف التي تُمارس في عرض أوروبا وطولها تقوّض أهداف الاستراتيجية مع خفض الحكومات الإنفاق العام والتدعيمات الاجتماعية وإقالة عمالي القطاع العام وعصر الأجور. ومع أنّ المفوضيّة تقدّم نفسها على أنها مروج أمين لمقاربة اقتصادية، فإنّ ثمة قلقاً متنامياً من ميولها التحريرية سيزيد من مطالبة الحكومات الوطنية بفرض مزيد من التخفيضات على إنفاقها العام كجزء من تأطير نقدي متشدّد يتفاهم أكثر فأكثر. وقد صار هذا الوضع ممكناً بفضل القرارات الخيرة المدعومة من قبل البلدان الأعضاء والبرلمان الأوروبي بمنح المفوضيّة المزيد من السلطات في إدارة الحسابات العامّة الوطنية.

إنّ نشر موقف الاتحاد الأوروبي قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران (يونيو) 2012 ينبغي أن يري إليه في هذا السياق على وجه التحديد. وسيرغب الاتحاد الأوروبي في الحؤول دون اتخاذ التزامات جديدة في "الريو" ما لم يقو قدرته الذاتية على الأداء. وهذا أمر مخيب للأمال إذا ما أخذت التزامات الاتحاد الأوروبي السابقة بعين الاعتبار. حيال التنمية المستدامة في المنتديات الدولية. ففي بيانها الذي صدر تحت عنوان: "الريو20+": نحو اقتصاد أخضر وحكم أفضل" اقترحت المفوضيّة الأوروبية الاقتصاد الأخضر على نحو لا يشكّل معه انفصلاً حاسماً عن النموذج الاقتصادي الكلي (الماكروي)، الأمر الذي يتوقّع أن تنال منه انتقادات عديدة. فتعريف الاقتصاد الأخضر يركّز على النمو الأخضر وخلق فرص العمل¹⁸. وليس هذا بالضرورة اقتصاد

سوق اجتماعياً¹⁹. يتّسم بالإشكالية في ما لو أخذت فكرة العدالة جدياً بعين الاعتبار (وهي جوهر التنمية المستدامة). وإذا كان المفهوم يُسهم حقيقةً في التنمية المستدامة، لوجب أن يوسّع نطاق التحديد الراهن، بما يمكّن من وضع خصائص اقتصاد السوق الاجتماعي وحماية البيئة في أساسه. كما يشكّل التنظيم الذاتي للقطاع الخاص، أيضاً، مقارنةً تُتبع ويُسجّع عليها الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع الشركاء الصناعيين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ ثمة اتجاهاً متنامياً نحو تعزيز لدور أكبر يضطلع به القطاع الخاص في استراتيجية الاتحاد الأوروبي التنموية. وهذا يُعزى إلى الحاجة لفرض ضرائب على الاستثمارات خارج المجال العام. وما هو مضلل هنا واضح وتمكّن رؤيته من النتائج الكارثيّة لامتلاك قطاع خاص ذاتي التنظيم، بحيث تشمل الأمثلة ارتفاعات لأسعار الغذاء والدمار البيئي والاجتماعي الناجم عن نشاط القطاع الخاص في البلدان النامية، وبالطبع ما شهدناه من انهيار مالي في عام 2008.

علاوةً على ذلك، غالباً، أيضاً، ما تكون التنظيمات الاجتماعية والنظم الضريبية في غير مكانها المرجو في البلدان النامية (بحسب تشجيع المانحين بُغية تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، مما يجعل من المستحيل للسكان أن يستفيدوا من النمو الذي تولّده أنشطة القطاع الخاص. فالبلدان النامية ينبغي أن تكون قادرة على التقاط المكاسب الناجمة عن نشاط القطاع الخاص في داخل حدودها بدلاً من المعاناة غير المنتاسبة بسبب ممارسات الأعمال غير المسؤولة. فتقليل الصدمات (بأشكالها المتنوعة) يتطلّب أن يكون نشاط القطاع الخاص مسؤولاً من الناحيتين البيئية والاجتماعية؛ والمقترحات الراهنة بفرض الاتحاد الأوروبي ضريبة عريضة على التحويلات المالية²⁰ (FTT) عبارة عن مقترحات مشجّعة

في هذا الصدد. على أنّ قطاعاً خاصاً مسؤولاً ليس بالأمر الذي تشجّعه استراتيجية الاتحاد الأوروبي.

بيد أنّ الاقتصاد الأخضر كما تبرزه استراتيجية الاتحاد الأوروبي لا يعالج بصورة أساسية الاختلالات الموجودة في الاقتصاد. فتخضير الاقتصاد، بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، عبارة عن استثمار الرأسمال الطبيعي وإدارته بشكل سليم. والرأسمال الطبيعي هو بالضرورة مخزون النظم الإيكولوجية الطبيعية التي تنتج تدفقاً من السلع والخدمات الإيكولوجية القيمة إلى المستقبل. غير أنّ توزيع الرأسمال الطبيعي ضمن النظام الاقتصادي الراهن، وبالتالي تحت آليات الإدارة الاقتصادية نفسها سيؤول في الحد الأقصى إلى تمكين بقاء القلة والبلاتين المعرّضين للصدمات المالية على نحو غير متناسب. وهذا لن يؤدي إلى تنمية مستدامة، على الأقل إذا تمسّكنا بالتحديد الوارد في تقرير "بروندتلاند²¹". وممّا يثير الخيبة أنّ بيان الاتحاد الأوروبي يعترف بالحاجة إلى إعادة التفكير في النموذج التقليدي للتنمية الاقتصادية²². إلا أنه ليس واضحاً كيف تبين الاستراتيجية في بقية وثيقتها آليات تحقيق إعادة التفكير كهذه.

ومن اللافت، أيضاً، ملاحظة أن المفوضيّة لا تشدّد في أيّ جزء من بيانها على تعرّضيّة النساء وضعفهنّ بوجه خاص بإزاء الكوارث الطبيعية، أو على الحاجة إلى حمايتهنّ منها وتمكينهنّ ضدها. فللنساء دورٌ بالغ الأهمية ليضطلعن به في التنمية المستدامة، ولاسيّما التشديد على

from: <www.pwc.lu/en/tax-consulting/docs/pwc-tax-300911.pdf>

21 يحدّد تقرير «بروندتلاند» اللجنة العالمية للبيئة والتنمية] التنمية المستدامة بأنها تعني أنّ الإنسانية [البشرية] «تلبّي حاجاتها في الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها للخطر». أنظر الرابط التالي:

<www.un-documents.net/wced-ocf.htm>

22 «ليس هناك أسباب موجبة لإعادة تفكير أساسية في النموذج التقليدي للتقدم الاقتصادي؛ فالعمل ببساطة في هوامش نظام اقتصادي ما يعزّز استخداماً غير ذي كفاءة للموارد الطبيعية، لن يكون كافياً لإحداث التغيير» (EC, "Rio 20: towards the green economy and better governance," 20 June 2011, p. 5.)

. أنظر الرابط التالي:

<register.consilium.europa.eu/pdf/en/11/st11/st11845.en11.pdf>

19 اقتصاد السوق الاجتماعي يمكن أن يشمل جمع المؤسسة الخاصة مع تنظيم الحكومة لبناء تنافس عادل والمحافظة على التوازن بين كلّ من: معدل النمو الاقتصادي المرتفع والتضخم المتدني ومستويات البطالة المنخفضة وظروف العمل الجيدة والرفاهية الاجتماعية.

20 PricewaterhouseCoopers, "Flash News: The EU Financial Transactions Tax Draft Directive and the Implications for the Global FS Industry," 30 September 2011. Available

17Ibid.

18 تحدّد المفوضية الأوروبية الاقتصاد الأخضر بأنه «اقتصاد مُؤدّد للنمو، ويخلق فرص عملٍ ويقضي على الفقر، وذلك من خلال استثمار الرأسمال الطبيعي الذي يتوقف عليه بقاؤنا على الكوكب على المدى البعيد والمحافظة عليه. أنظر الرابط التالي:

<ec.europa.eu/environment/international_issues/pdf/rio/com_2011_363_en.pdf>

إحقاق حقوقهن وتعزيز المساواة الجنوسية. ففي أيِّ مقارنة فعالة حقاً حياال التنمية المستدامة، ينبغي القضاء على كل أنواع التمييز الهيكلية البنيوية والمجتمعية ضد النساء، وفي سبيل ذلك ينبغي اعتماد أدوات سياسية لإعادة التوازن إلى هذه الاختلالات ووضعها موضع التنفيذ.

استنتاجات ختامية

تحتاج التنمية لتكون مستدامة حقاً أن تُجرى من أجل الناس ومن خلالهم، بحيث تُحقِّق حقوق الإنسان وتوضع في أساس أي مقارنة للتنمية فيما ينبغي إلى ذلك تحسين الظروف المعيشية والوضع العام بطريقة مستدامة. ومع توجُّه مسيرات الاحتجاج الإسبانية إلى

بروكسيل، فإنَّ لنا أملاً في أن تؤخذ التساؤلات المُثارة بعين الجدية وأن يتغيَّر خطاب الاتحاد الأوروبي الذي يُركِّز فقط على ما يُسمَّى "المصالح الذاتية" إلى خطاب يركِّز على المسائل التي تهتمُّ حقاً مستقبل كوكبنا. ■

الإسكان والأرض والتنمية المستدامة

من دعائم التنمية المستدامة الحقُّ في سكن ملائم والحقُّ في الأرض. غير أنَّ نحو 1,6 بليون نسمة يعيشون في الوقت الراهن في مساكن دون مستوى المعايير المعتمدة، فيما يعيش 100 مليون شخص مشردين بلا مأوى، ويقدر أنَّ نحو ربع سكان العالم هم من دون أرض. وفي البلدان النامية يعيش أناس في أحياء فقيرة مكتظة، حيث يناهز عددهم الـ 828 مليون إنسان؛ يفتقرون جميعهم إلى مصادر المياه المحسنة وإلى النظافة العامَّة المناسبة ويعيشون في ظروف إسكانية بائسة من دون أن يحوزوا فسحات أو ملكيات آمنة. وقد أُضيف إلى كل هؤلاء نحو 60 مليون ساكن جديد من سكان الأحياء الفقيرة وأحزمة البؤس، وذلك ضمن سكان العالم الحضريين منذ عام 2000.

مليون كوثاري وشيفاني تشودري¹

مُفصِّلُ منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في العالم «الحق في المدينة»، معرِّزة الأرض بوصفها حقًا إنسانيًا وتشديدها على الحاجة إلى إعادة فهم وظيفة الملكية الاجتماعية. وتوفر هذه الحركات والحملات بدايات إعادة التفكير الجذرية الضرورية في تحدي السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تمَّأسست في أنحاء العالم.

ويُعدُّ تبني مقارنة حقوق الإنسان وتنفيذها مسألة ضرورية أريد أن تصبح التنمية المستدامة واقعًا للجميع، وخصوصًا بالنسبة إلى العالم المهمَّش. وإنَّ الإخفاق في احتضان هذه المقاربة سيؤدِّي إلى مزيد من الجوع والتهجير والتشريد والافتقار إلى الأراضي والتدهور البيئي عبر الكرة الأرضية. أمَّا أثر انتهاك الحقوق فسيبتدئ بوجه خاص وبحدَّة على النساء والأطفال والسكان الأصليين والمنجَمَعات الساحلية وسكان الغابات وصغار المزارعين والعمال مسلوبو الأرض وفقراء المناطق الحضرية.

التنمية المستدامة ولاتجزؤيَّة حقوق الإنسان

شكَّل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) في عام 1992 لحظة حاسمة في تاريخ القانون والسياسة الدوليين. فقد أُنكِّد التقدم المحقَّق في مؤتمر استوكهولم حول البيئة الإنسانية المنعقد في عام 1972، وأسس لاحقًا، من خلال التزامات قانونية وأخلاقية، للرابط الوثيق ما بين الإنسان وبيئته، والدول

1 «مليون كوثاري» (Miloon Kothari) المقرَّر الخاص الأسبق لدى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لشؤون الإسكان؛ «شيفاني تشودري» (Shivani Chaudhry) مدير «شبكة حقوق الإسكان والأراضي»، الهند.

التكافؤ والعدالة الاجتماعية والمبادئ البيئية ضمن إطار عمل التنمية المستدامة. فالعدالة البيئية تُحدِّد بوصفها الحق في بيئة آمنة وصحية ومنتجة ومستدامة للجميع، حيث تُؤخذ «البيئة» بعين الاعتبار بكليتها، بما في ذلك الظروف الإيكولوجية (البيولوجية)، والمادية (الطبيعية) والمخلَّقة من خلال النشاط البشري، والاجتماعية والسياسية والجمالية والاقتصادية⁴.

وإنَّ التهور البيئي وإنكار حقوق الإنسان يفاقمان الفقر ويطلقان العنان لدورة انتهاكات هذه الحقوق. كما يعرقل المزيد من الفقر والتهميش الوصول المتكافئ إلى الموارد وإحقاق الحق في مستوى معيشي ملائم وفي بيئة صحية. وإنَّ تنفيذ مقاربة لاتجزؤيَّة حقوق الإنسان هو بالتالي الطريق الوحيد لضمان المحافظة على صحة الكوكب ورفاهية سكانه بحيث تصبح التنمية المستدامة واقعًا يعيشه الجميع.

أين نحن؟ بعد مضيَّ 20 سنة على انعقاد قَمَّةَ الريو 1992

حُقِّق بعض التقدُّم الحاسم والكبير على الصعيد العالمي منذ انعقاد مؤتمر الريو في عام 1992، وذلك في مَفْصَلَةِ الالتزامات حيال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وتعميقهما. فالمعايير الدولية التي جرى تبنيها، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع الحيوي واتفاقية مكافحة التصرُّر وإعلان الأمم المتحدة لحقوق السكان الأصليين والقمة العالمية لخطة العمل للتنمية المستدامة وغير ذلك من التوجيهات والإعلانات والمبادئ. وقد أفاد «موتل الأمم المتحدة» (UN Habitat) أنَّ سكان الأحياء الفقيرة في أنحاء العالم سيستمرون في النمو بنسبة 10% في كل

والشعوب. فباستخدامه إطار عمل المبادئ الرئيسية - كالاستدامة والمساواة الجيلية والمسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة والملوَّت يدفع ومبدأ الوقاية- ساعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية على إطلاق حملة عالمية لتحقيق المسؤوليات ليس تجاه حقوق الأقل حظًا والمهمَّشين وحسب، بل تجاه الأجيال المقبلة وكوكب الأرض أيضًا.

كان التأكيد على لاتجزؤيَّة حقوق الإنسان وعدم انفصالها عن الحقوق البيئية مُخرَجًا مهمًّا من مُخرجات «قَمَّةَ الريو 1992». وفيما تُشَدُّ العلاقة الداخلية والعول المتبادل بين كلِّ من الدول والشعوب، فقد ساعدت «الأجندة 21»، أيضًا، على بناء مسؤوليات الدول المتقدِّمة وواجباتها المختلفة، بما في ذلك مبدأ التعاون الدولي².

وغالبًا ما يُستشهدُ بالتنمية المستدامة باعتبارها وسيلةً لمصالحة الأهداف المهمة التي تشمل احترام حقوق الإنسان وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام بيئيًا واجتماعيًا وحماية البيئة الطبيعية واستخدام مواردها بطريقة حكيمة. وتتشارك كل تعريفات التنمية المستدامة المعتمدة بسمات ثلاث: أولاً، إنَّ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تكامل السياسات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والحماية البيئية والتنمية الاقتصادية؛ وثانيًا، وجوب أخذ مصالح أجيال المستقبل بعين الاعتبار؛ وثالثًا، الحفاظ الضروري على الشفافية والمشاركة العامَّة على كل مستويات صنع القرار محليًا وعالميًا³. ومفهوم العدالة البيئية مفيد في عملية دمج

2 <www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=52&ArticleID=87>

3 «One Species, One Planet: Environmental Justice and Sustainable Development», Center for International Environmental Law, (Washington, DC: 2002), <www.ciel.org/Publications/OneSpecies_OnePlanet.pdf>.

4 Ibid.

توصيات لعملٍ مُلحٍ وعاجلٍ

ثمّة بعض السياسات العالمية التي ينبغي أن تُنفَّذ، حتّى يتسنى إجراء تحسين فوري على ظروف المائل لأكثر أعضاء المجموعة البشرية فقراً. في ما يلي أهم هذه الإجراءات التي ينبغي أن تقوم بها الدول:

- إحقاق حقوق الإنسان والمبادئ البيئية والالتزامات القانونية؛
- وقف نهب الأراضي ووضع اليد عليها وممارسة الإخلاء والطرده واحتكار الأراضي والملكيّات؛
- وضع الإجراءات موضع التنفيذ للتحقق من نمو السوق المفرط وخصخصة قطاع الإسكان والخدمات الأساسية؛
- مراجعة العملية والتنظيم في أسواق الإسكان والإيجار، والتدخل حيث توجب الضرورة لضمان ألا تزيد قوى السوق من ضعف المطرودين بالإكراه من الجماعات ذات الدخل المتدنيّ والجماعات المهمّشة الأخرى؛
- مجانسة القوانين المحلية والوطنية مع حقوق الإنسان والمعايير البيئية الدولية؛
- إدخال إصلاحات زراعية وحضرية على أساس حقوق الإنسان؛
- وضع خطط موحّدة لضمان تنمية جماعية ومنتالية لكل الجماعات، مع تركيز خاصّ على الإحقاق الفوري لحقوق الناس الأكثر تهميشاً؛
- ضمان بنود قوية في ما يتعلق بالمساواة الجنوسية في القوانين والسياسات والممارسة؛
- توفير الوصول المتكافئ للمجمعات والأفراد إلى الإصلاحات والمعالجات القانونية والمادية التعويضية والقضائية عن انتهاكات حقوق الإنسان والضرر البيئي (آلياً معالجة ترميمية فعالة إزاء الأضرار، بما يساعد على تعزيز العدالة البيئية والتنمية المستدامة)؛
- الالتزام الجدي بموجبات الاتفاقيات الدولية البيئية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

سنة. وسيرتفع عدد سكان هذه الحياء والمناطق الفقيرة في أسوأ الحالات السيناريوية من بليون نسمة في عام 2005 إلى 1,6 بليون نسمة بحلول عام 2020. وبحسب "منظمة الصحة العالمية"، فإنّ ثمّة 884 مليون شخص في العالم لا يملكون وصولاً إلى المصادر المائية المحسّنة، فيما يقدر أنّ 2,6 بليون شخص يفتقرون للوصول إلى شروط النظافة العامّة المحسّنة (أي ما نسبته 35% من سكان العالم). وفي عام 2006 لم يملك سبعة أشخاص من عشرة وصولاً إلى النظافة العامّة المحسّنة، وكانوا من سكان المناطق الريفية⁵. وقُدّر أنّ ربع سكان العالم لا يملكون حيازات أراضي، بمن فيهم 200 مليون شخص يعيشون في مناطق ريفية، فيما يعيش نحو 5% من سكان العالم في ظروف الفقر المدقع⁶.

وبشكل هذا الواقع المأساوي مخاطر كبيرة تهدد حياة أكثرية كبيرة من السكان وصحتهم، بما في ذلك ما يُنتهك من حقّ في مستوى معيشي لائق وحقّ في بيئة صحية. وإنّ سياسات العولمة، بما فيها اتفاقيات التجارة والاستثمار، قد انعكست سلباً على فقراء كلّ من مناطق الريف والحضر، ولاسيما النساء والسكان الأصليين.

ونظراً لحقيقة أنّ التنمية المستدامة ما تزال تروغ من بين أيدي أكثرية الناس بالرغم من وجود تشريعات قانونية دولية، فمن الواجب أن يعاد النظر في الوضع القائم واقتراح بديل جذري للطريقة التي كانت تعالج بها هذه المسائل حتى الآن. وفي الوقت الذي تواصل فيه التحديات الارتفاع في مواجهة إحقاق حقوق الإنسان والحقوق البيئية، فإنّ ثمّة أملاً في حلول شاملة ومتكاملة ومديدة تستند إلى مقارنة حقوق الإنسان.

حق الإنسان في السكن الملائم والأرض

حدّد مقرر الأمم الخاص لشؤون السكن الملائم الحقّ الإنساني في سكن ملائم على النحو التالي: "هو حقّ كل امرأة ورجل وشاب وطفل في أن

5 A. Prüss-Üstün et al., Safer Water, Better Health: Costs, benefits and sustainability of intervention to protect and promote health, WHO, (Geneva: 2008).

6 UN-Habitat and Global Land Tools Network, "Secure Land Rights for All," (2008): <www.unhabitat.org/content.asp?cid=5698&catid=503&typeid=24&subMenuId=0>.

فحسب، بل أيضاً لضمان القوانين والسياسات التي تحمي هذه الحقوق وتضعها موضع التنفيذ باستخدام مقاربة لاتجروية الحقوق.

الروابط في ما بين حقوق الإنسان

يرتبط الحق في السكن الملائم والأرض بحقوق الإنسان في الصحة والغذاء والمياه والعمل/العيش والتنمية والبيئة. فالوصول إلى الغذاء المقيت وماء الشفة النظيف وأعلى معايير الصحة أمر حاسم لتعزيز التنمية المستدامة وإدامة الصحة والمستوى المعيشي اللائق على وجه الأرض.

هذا، ويقدم التعليق العام الرابع عشر (2000) للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) تفسيراً شاملاً للحق في الصحة⁷. فقد أقرّ بأنّ

8 التعليق العام رقم 14، «الحق في أعلى المستويات

يحظى بسكن ومُجمَع آمنين ومأمونين على الدوام، بحيث يعيشون فيهما بسلام وكرامة⁷. وإحقاق هذا الحق أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الأمن البيئي والحق في بيئة صحية. وما لم يكن جميع مواطني العالم قادرين على العيش في سكن آمن ومأمون يكون معقولاً وقابلًا للاقتناء وبيئياً يملكهم من أن يحيوا بكرامة، وما لم يُعترف لهم بحقوقهم في امتلاك الموارد الطبيعية والسيطرة عليها وإدارتها ليعتمدوا عليها في حياتهم ومعايشهم وأرزاقهم، فإنّ مبادئ التنمية المستدامة لن تتحقّق. فمن الضروري، إذن، ليس تحقيق الربط المهم بين الحقوق في السكن الملائم والأرض والاستدامة البيئية

7 M. Kothari, "Report of the Special Rapporteur on adequate housing," E/CN.4/2006/41, (21 March 2006).

للظروف الإسكانية عواقب مباشرة ناجمة عن التمتع بهذا الحق⁹. وبالاصطلاحات البيئية ينطوي الحق في الصحة على غياب التلوث والحماية في مواجهة المخاطر الطبيعية.

ويعتبر الحق في بيئة صحية توسيعاً لتفسير قانوني للحق في الحياة، وهو بالتالي حق مُلزم لكل الدول. فالبيئة يجب أن تُفهم باعتبارها البيئة لمادية واسعة النطاق التي يعتمد عليها مستوى معيشة الإنسان ورفاهيته. ويشدّد الحق في بيئة صحية ضمناً على "الحاجات الحيوية" التي توفر الظروف الضرورية للوصول إلى مستوى لائق من المعيشة¹⁰. كما يتضمّن هذا الحق حقاً في غذاء وتربة وهواء ومياه خالية من المواد الكيميائية السامة. والرابط بين كل من البيئة والتنمية واضح بين المادة 24 من الشريعة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعب التي تنص على ما يلي: "لكل الشعوب الحق في بيئة عامة ملبية توافق تنميتهم". على مدى السنوات، تأسس الحق في التنمية باعتباره حقاً في تنمية مستدامة موثوقة من الناحية البيئية. وتحت مفهوم التنمية المستدامة، ينبغي أن يُرى إلى كلا الحقيقتين في التنمية والبيئة الصحية باعتبارهما حقين مترابطين.

وما يتكامل مع بقاء الإنسان وحق الإنسان في العيش بكرامة حقّه في العمل. وانتهاكات حقوق الإنسان في السكن والأرض والموارد الطبيعي غالباً ما تحدث لتطال الحق في العمل الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المعايير والأرزاق والفرص التنموية.

وإنّ المشاركة المُجدّية ذات المعنى في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة المرء لهو حقّ إنساني، فضلاً عن كونها وسيلة لضمان التمتع بالحقوق الأخرى، بما فيها الحق في السكن

الصحية التي يمكن التوصل إليها:

UN Committee on Economic, Social and Cultural Rights. (2000).

وانظر خصوصاً المقطع رقم 11.

9 World Health Organization, Health Principles of Housing, WHO, (Geneva: 1989). See also the work of WHO on the Social Determinants of Health.

10 "One Species, One Planet: Environmental Justice and Sustainable Development," Center for International Environmental Law, (Washington, DC: 2002), <www.ciel.org/Publications/OneSpecies_OnePlanet.pdf>.

الملائم. فلإنكار هذا الحق في المشاركة تأثيرات سلبية على الحق في السكن الملائم. فحيث تُضمن المشاركة في قرارات الإسكان وخطته وسياساته، يرحّب أن يوفر السكن لتلبية معايير الملاءمة والاستدامة¹¹. ومعظم انتهاكات حقوق الإنسان تحدث لأنّ الناس لا تُستشار في القرارات المُتخذة التي تؤثر في حياتهم ومعيشتهم. فالمشاركة المُجدّية تعني أنّ عملية التشاور هي عملية جارية؛ وعليها أن تضمن أيضاً الحق في الحصول على المعلومات الملائمة¹². تحتاج مبادئ الحقوق الإنسانية والبيئية إلى أن تُنفذ وتتكامل مع وجهة النظر الجنوسية لضمان تساوي النساء من حيث الاستفادة والتمتع بحقوقهن وحمايتهن. ففيما يهدّد العديد من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناس باللامن والتشرّد من دون أن يكون هناك مصدر مستدام للعيش، تبدو المرأة أكثر تعرّضاً على وجه التحديد من حيث وضعها الاقتصادي-الاجتماعي في معظم المجتمعات. وإنّ لارتفاع نسبة الفقر الناجم من سياسات "التنمية" ومشروعاتها غير العادلة وغير المتوازنة آثاراً متفاقمة على النساء وحقهنّ في السكن الملائم. فالفقر والتدهور البيئي يؤثّران على النساء تحديداً كونهنّ يواجهن مخاطر أكبر للتشرّد والحرمان من تملك الأراضي وفقدان المعايير والأرزاق والتعرض للعنف ومعاناة الآثار الصحية السلبية.

حق الإنسان في سكن ملائم باستخدام عدسة الاستدامة

عندما تتوفّر عناصر السكن الملائم في انسجام مع البادئ البيئية، تتحقق الحقوق في السكن الملائم والأرض والبيئة الصحية تبعاً، يصبح

11 As expounded in CESCR, "General Comment 4, 'The right to adequate housing' (Art. 11.1 of the Covenant)," (1991); see also section below on "Human right to adequate housing."

12 أنظر أيضاً معاهدة الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرارات والوصول إلى العدالة في الشؤون البيئية («معاهدة أهرس» Aarhus Convention) لعام 1998، التي تضمن الحقوق في الوصول إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرارات، وتتضمّن بنوداً قوية تُعنى بالوصول إلى العدالة في الشؤون البيئية، بما في ذلك تنفيذية الحقوق التي تعرض لها الاتفاقية.

للتنمية المستدامة ما يُسوِّغها. وهذا يشمل الوصول إلى الموارد الطبيعية الضرورية لحياة المُتجمّعات وبقائها ومعيشتها؛ كما يشمل استخدام التقانات "الخضراء"، والتزام جانب القوانين البيئية، وإنشاء المساكن المقاومة للكوارث وإقامتها في أماكن ومواقع آمنة بيئياً قريبة من مواقع العمل والتعليم والرعاية الصحية، واستعمال المواد المتوتنة الملائمة ثقافياً في تصميمها، وتوفير التملك العقاري الآمن وحماية السكان من العنف والتهميش وضمان موافقتهم المسبقة في حالات تأثرهم بأي نوع من الكوارث.

كما أنه من المهم أن تُربط "أهداف التنمية الألفية" بالجهود الجاري المبذول لتحقيق التنمية المستدامة وإحقاق حقوق الإنسان. على سبيل المثال، تدعو الغاية 11 من الهدف التنموي 7 إلى تحسين كبير في حياة 100 مليون ساكن في الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020. فقد رأت المبادرة العالمية إلى تحقيق هذه الغاية بإنشاء "مدن خالية من الأحياء الفقيرة المكتظة". غير أنّ النتيجة المثير للسخرية كانت تزايد عدد سكان تلك الأحياء المطرودين من المدن عبر العالم كله. وينبغي ألا تنتهك الجهود الآيلة إلى تحسين الظروف المعيشية حقوق الإنسان الأخرى، كأن يُمارس الطرد الإجباري أو ظاهرة نهب الأراضي بالجملة.

وإنّ ضمان الوصول إلى مياه الشرب هو تركيز رئيسي على "أهداف التنمية الألفية"، ولا يمكن أن يُعزل عن الأهداف الأخرى. فمقاربة حقوق الإنسان يجب أن تكون في أساس النقاش الهادف وأن توجّه أيضاً عملية الأهداف التنموية الألفية بغية الحؤول دون أي تجريف جانبي لحقوق الإنسان الأخرى. وتتوافق استراتيجية كهذه مع اتفاقيات حقوق الإنسان والبيئية الدولية القائمة وإعلاناتها وتوجيهاتها، وفي مقدورها أن توفر إطار عمل يُحقّق من خلالها الحقّ في السكن الملائم والأرض بوصفه عنصراً رئيسياً من عناصر التنمية المستدامة.

عقبات أمام إحقاق حقوق الإنسان في السكن الملائم والأرض

بالنظر إلى لتجزؤيّة حقوق الإنسان مجموعة، فقد نتج عن الفشل في عدم تأمين الحقوق في السكن الملائم والأرض دورة من الحرمان عرقلت التمتع بعدة حقوق إنسانية أخرى مرتبطة، بما فيها الحقوق في الغذاء والمياه

والصحة، وهي حقوق وثيقة الصلة. ويتبدى عدد من الظواهر البيئية والعالمية ذات الصلة لتشكّل عقبات أمام إحقاق الحق في السكن والأرض في سياق التنمية المستدامة. ومن الصعب فهم تنفيذ هذه الحقوق لأغلبية سكان العالم من دون التصدي للمشكلات المذكورة.

العولمة الاقتصادية

فيما يواصل التكامل الاقتصادي العالمي السريع خلقه مصادر جديدة وغير مسبقة من الثروات، قاطعاً بذلك الوعود بخفض الفقر وتخفيف العوز، تبقى حقيقة أنّ تعميق اللامساواة من حيث الدخل والفرصة بين الدول وفي داخلها يؤدي إلى زيادة في عدد السكان الذي يعيشون ظروفًا غير ملائمة وغير آمنة البتّة من دون الوصول إلى مياه الشفة والنظافة العامّة. فسياسات العولمة الاقتصادية تتّجه إلى إضعاف قدرة الدول على توفير الموارد والخدمات الملائمة وغير ذلك من التقدّمات بالغة الأهمية في ما يعني حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتالي، فإنّ ثمة ضرورة حاسمة لضمان انسجام اتفاقيات التجارة والاستثمار مع حقوق الإنسان وموجباتها، بما لا يُغفل أولوية مسؤوليات الدول في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على النحو الذي أقرّه "مؤتمر فينّا العالمي لحقوق الإنسان"¹³.

وقد أعطت عمليات التكامل الاقتصادي المتزايدة زخمًا نحو خصخصة الخدمات الأساسية¹⁴. فهذه الظاهرة تميل إلى ترك أثر

13 لفصلة ماذا تعني أولوية حقوق الإنسان بالنسبة إلى موجبات التعاون الدولي بين البلدان أنظر مبادئ «ماستريخت» حول الموجبات الإضافية التي جرى تبنيها في «ماستريخت» خلال أيلول (سبتمبر) من عام 2011:

'Maastricht Principles on Extra Territorial Obligations, adopted at Maastricht in September 2011, <www.maastrichtuniversity.nl/web/show/id=596286/langid=42>.

14 لنقاش أطول في موضوعي الخصخصة وحقوق الإنسان راجع:

M. Kothari, "Privatizing human rights: The impact of globalization on adequate housing, water and sanitation," *Social Watch Report 2003: The Poor and the Market*:

<www.socialwatch.org/sites/default/files/pdf/en/

والحضرية¹⁵ إلى زوال الأنساق المؤسسية والثقافية التي تحمي هذه الموارد وتُدعمها، فضلاً عن إخفاقها في الاعتراف قانوناً بحقوق الملكية الجماعية والمشاركة. وقد تسبّب ذلك أيضاً بتدمير قاعدة المورد الطبيعي الذي يعتمد عليه السكان الأصليون والمُجمعات المحلية الأخرى، وذلك من خلال تغيير نظم تملك الأراضي والنظم الزراعية وتدمير الاقتصادات المحلية والمهارات والهويّات. وقد أثر هذا الاعتداء على الموارد المحلية على قدرة المنجمعات الريفية على استمرارها وبقائها في الظروف الإسكانية والمعيشية، بما فيها التعبير عن هويتها الثقافية، وذلك على نحوٍ حاد.

هجرة غير مخطّطة وإجبارية

يشكّل انعدام الاستثمار في التنمية الريفية والإسكان والمعيشة -متراقفاً مع نزوح متنامٍ وتفجّر أزمة زراعية حادة- مخاطر جدية على حيوية الأرزاق والمعاش الريفية، بحيث يُكره الناس على الهجرة من أجل البقاء وفق أحجام غير مسبقة. وبسبب الافتقار إلى سكن مقدور عليه وإلى بدائل الإجارة أو الاستثمار الاجتماعي في الإسكان، ينتهي معظم هؤلاء المهاجرين إلى العيش في ظروف إسكانية بالغة السوء، بحيث لا يملكون على الأغلب وصولاً إلى أسباب الراحة الأساسية كالمياه والنظافة العامّة. وغنيّ عن البيان أنّ كثيرين منهم يتحوّلون إلى مشرّدين بلا سكن مع وصول محدود للغاية إلى الخدمات الاجتماعية والمدنية. ولهذا أثر سلبيّ على صحة السكان المتأثرين وعلى أمنهم الاقتصادي. ولذا، فإنّ الحاجة طاغية إلى إجراء إصلاح زراعي يقوم على حقوق الإنسان وإلى إصلاح للأراضي وإعادة توزيع الثروات في المناطق الحضرية والريفية، ويتطلّب اهتماماً فورياً.

عمليات طرد وإخلاء بالقوة

اكتسبت ممارسة الطرد والإخلاء الإكراهيين نسباً منذرة في أنحاء العالم كافة. ذلك أنّ عدداً كبيراً من هذه الإخلاءات جرى تحت اسم "التنمية" وشملها بسبب التجديد الحضري وتجميل المدن ومشروعات البنى التحتية الكبيرة (بما

غير متناسب على الفقراء وأكثر شرائح المجتمع تعرّضاً وضعفاً، بترافقها مع عجز الحكومات على توفير وصول مقدور عليه إلى حقوق الإنسان لمواطنيها، في المياه والإسكان. والتدهور المتواصل الذي تشهده الظروف المعيشية وتواجهه غالبية سكان المناطق الريفية والحضرية في كل أنحاء العالم يدعو إلى إعادة النظر في الحجج الافتراضية بالتقدّمات الهزيلة الضحلة وخفض مستوى الفقر التي ما تزال السياسات الاقتصادية النيوليبرالية تستخدمها وتبرّرها.

نهب الأراضي واحتكارها

يساهم نهب الأراضي والاستيلاء عليها عبر العالم في تهجير سكان المناطق الريفية والحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ التنافس المتزايد بين المدن لاستقطاب الرساميل والأعمال أدّى إلى توسيع اللامساواة وتعميقها في ما بينها، مع تفاوتات نجمت عن ذلك من حيث جودة الخدمات الضرورية المقدّمة للمواطنين. ففي المدن الكبيرة شهد إشغال المساحات المركزية المتنامي تزايد الفصل السكاني ما بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي أحدث استقطاباً في المجتمع وتمخّض عن شكل جديد من "الفصل" [أبارتيد]. وبترافقها مع ارتفاع قيم التملك، تواصل عمليات الفرز دفعها الأسر ذوي الدخل المنخفض إلى أن تعيش أوضاعاً مزرية، بما في ذلك التشرّد. وفي المناطق الريفية أدّى العطش إلى الثروات المعدنية والطاقة إلى نهب غير مسبوق للأراضي بهدف تنمية مشروعات التعدين الاستخراجية الضخمة، بما هدّد على نحوٍ خطير أرزاق أهل الريف والأمن الغذائي. وتتجه الحكومات إلى دعم هذا الميل فتسوِّغ بالتالي الاستيلاء على الملكيات العامّة والخاصة، وهو ما يتسبّب بقرع ناقوس الخطر من التدايعات المحزنة الماثلة في وجه الحقيين في الإسكان والأرض. كما يسوّغ هذا المبدأ للدولة استخدام سلطاتها للاستيلاء على الأراضي بدعوى "الصالح العام".

ضياع الملكية العامّة

أدّى إخفاق الدول في الاعتراف بأهمية موارد الملكيات العامّة في المناطق الريفية

15 O. Lynch and S. Chaudhry, "Community-based Property Rights: A Concept Note," Center for International Environmental Law, (2002), <www.ciel.org>.

privatisinghumanrights2003_eng.pdf>.

المجددة فرصةً لحل مديد يستخدم مقارنة شاملة ومستدامة إحقاق الحقوق الإنساني منها والبيئي.

وقد أطلقت حركة "الحق في المدينة" مجموعاتاً اجتماعية ومنظمات مجتمع مدني في محاولة لضمان وصول أفضل لكل مواطن وفرصة ليعيش في المدن، وخصوصاً الشرائح الاجتماعية الأكثر تهميشاً وحرماناً.

وينطوي الحق في المدينة على "الانتفاع المتكافئ من المدن ضمن مبادئ الاستدامة والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية. فهو، إذن، حق جماعي لسكان المدن أجمع -وبالتحديد الجماعات الضعيفة المعرضة والمهمشة- الذي يمنحهم شرعية العمل والتحرك والتنظيم استناداً إلى تقاليدهم وأعرافهم، بهدف تحقيق ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بحرية وفي مستوى معيشي ملائم"²¹.

ينبغي ألا يُرى إلى الحق في المدينة بوصفه حقاً قانونياً جديداً، بل مجرد مطلب لحقوق الإنسان المتعددة التي يجب إحقاقها في المدن والبلدان والقرى. فهو، إذن، وسيلة لمكافحة الفكرة المتفشية في ما يعني التنمية الإقصائية وتبادل المنافع الانتقائي والتهميش والتمييز.

وفي سياق تنفيذ الحق في المدن، يتسم مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتمايزة بأهمية بالغة، ولاسيما في ما يتصل بالبيئة واستخدام الأرض والمياه والكهرباء والموارد الأخرى. وإنه لثمة حاجة إلى إجراء تحقيقات عملية وتوقيع غرامات على فرط الاستغلال، الأمر الذي قد يشمل فرض ضريبة على استهلاك موارد مهمة معينة، كاماء وغيره من الموارد إذا ما تخطى استهلاكه مستويات الحد الأدنى بما يعزز الأمن البيئي.

كما يدعو المبدأ نفسه إلى انتهاج إدارة مستدامة ومسؤولة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الطاقة. فالمناطق الحضرية يجب ألا تنمو على حساب المناطق الريفية والمدن الأخرى. كما ينبغي أن يوسع الحق في المدينة ليشمل الحق في القرية/البلدة. ويجب، أيضاً، أن ينطوي على الحق في العيش ضمن بيئة مستدامة وصحية. وبالنظر إلى مخاطر التغير المناخي والارتفاع الحاصل في

للمجمعات الضعيفة المعرضة. فعلى الدول أن تتخذ الإجراءات الملائمة لحماية حقوق الإنسان عند العمل على مسألتي التخفيف من آثاره والتكيف معه. ومن المهم، كذلك، ربط المفاوضات بشأن التغير المناخي والبني بقوانين حقوق الإنسان ومعاييرها²⁰.

طريق عملي إلى الأمام

بالنظر إلى إخفاق الدول واللاعبين غير الدوليين المستمر في احترام حقوق الإنسان في السكن الملائم والأرض وإحقاقها وتعزيزها، فإن ثمة حاجة ملحة لإعادة التفكير في قاعدة "الأعمال كالعادة" ("business as usual") ورسم طريق جديد آخر للتقدم إلى الأمام. ونحن نقترح مزيداً من تطوير مقاربتنا "الحق في المدينة" و"الحق في الأرض والموارد الطبيعية"، وممارستها بوصفها أساسين مفهوميين لمفصلة مبدأ لاتجزيوية الحقوق الإنسانية وتعزيز الحقوق في السكن الملائم والأرض والتنمية المستدامة.

وينبغي أن تنطوي كلتا المقاربتين على المبادئ البيئية ومبادئ حقوق الإنسان. بيد أن الأهم بين المبادئ المذكورة هو مبدأ التمييز الذي يدعو إلى حماية خاصة لحقوق معظم الجماعات المهمشة وأولويتها. وهذا يتضمن كلاً من المشردين بلا مأوى وبلا أرض، والأشخاص المنتمين إلى جماعات يُمارس التمييز ضدهم تاريخياً، والنساء العزوبات، وضحايا العنف، والعمال المحليين والمهاجرين، والأشخاص المعوقين، والمرضى العقليين أو المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV) و"الإيدز"، والأقليات الدينية والجنسية، وعمال القطاع غير الرسمي، والمهجرين داخلياً، واللاجئين، والجماعات الساحلية، وسكان الغابات، وصغار المزارعين، ومن يعيش في ظروف بائسة محفوفة بالمخاطر. ومن بين كل تلك الجماعات يجب أن يولى الاهتمام الأطفال والنساء وكبار السن على وجه التحديد.

الحق في المدينة

يقدم تطوير "الحق في المدينة" ومفصلته

21 "World Charter on the Right to the City," <www.globalgovernancewatch.org/resources/world-charter-on-the-right-to-the-city>.

20 "Climate Change and Human Rights: A Primer," Center for International Environmental Law, (2011), <www.ciel.org/Publications/CC_HRE_23May11.pdf>.

في ذلك التعدين والطرق والمرافئ والسدود) واكتساب الأراضي الزراعية لشؤون الصناعة. هذا، وينبع العديد من حالات الإخلاء والطرده الإكراهيين من حالات العنف، كتلك التي تنتج من النزاعات المسلحة أو الاضطرابات السياسية والانتفاضات المجتمعية أو العرقية. وعلى المستوى العالمي، فإن سياسات إعادة توطين من كان أخلي أو طرد هي إما غير موجودة أو هي غير مبنية على معايير حقوق الإنسان. وقد أفضى غياب الاعتراف بالحقوق العرقية في التملك بالمناطق الريفية¹⁶، فضلاً عن الحق في مكان للعيش في المدن، إلى ظروف معيشية غير آمنة بالنسبة إلى ملايين المواطنين في العالم¹⁷.

تغير المناخ

من الجلي أن آثار تغير المناخ العالمي والإجراءات المتخذة للتخفيف من وطأتها والتكيف معها باتت تؤثر في الأفراد والمجتمعات حول العالم، و"ستكون لها تداعيات على كامل مروحة حقوق الإنسان"¹⁸. ومعظم المتأثرين هم أناس فقراء في الدول "الأقل تطوراً" وفي المناطق القاحلة وشبه الجافة والمناطق القطبية والدول الجزر الصغيرة، حيث ستتبدى معظم آثار تغير المناخ السلبية وحيث تتسم القدرة التكيفية بانخفاض المستوى¹⁹. والمرجح أنه سينتج عن تغير المناخ نزوح واسع وهجرة إكراهية

16 "Voluntary Guidelines for Good Governance in Land and Natural Resource Tenure is promising," FAO: <ftp.fao.org/docrep/fao/011/ak280e/ak280e00.pdf>.

17 see "UN Basic Principles and Guidelines on Development-based Displacement," Annex 1 of the report of the Special Rapporteur on adequate housing, A/ HRC/4/18:

<www.ohchr.org/EN/Issues/Housing/Pages/ForcedEvictions.aspx>.

18 Report of the Office of the UN High Commissioner on Human Rights, A/ HRC/10/61, (January 2009).

19 M. Orellana, M. Kothari and S. Chaudhry, "Climate Change in the Work of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights," (2010),

<www.fes-globalization.org/geneva/documents/CESCR%20Climate%20Change_May2010.pdf>.

التي تسيء الدول استخدامها.

وظيفة الملكية الاجتماعية

في المناطق الحضرية والريفية يجب أن يُوجَّه مبدأ "وظيفة الملكية الاجتماعية" تخطيط استعمال الأرض لضمان عدم حرق الأرض بما يلبي مصالح الأغنياء على حساب الفقراء. فالوظيفة الاجتماعية التي تنطوي عليها الملكية ينبغي أن تضمن استخدام الأرض الإيكولوجي، وأن يتضمَّن أيضًا أن يكون هناك حدود على حجم ملكيات الأراضي لتعزيز المساواة في تملكها. وحيث لا تلبي الأرض وظيفتها الاجتماعية، ينبغي أن تتوفر نصوص قانونية ترعى إِمَّا إعادة توزيعها - كما هو نصوص عليه في الدساتير الوطنية كما هو في البرازيل مثلاً- أو أن تُسنَّ نصوص ترعى مسألة العقوبة بالغرامة. وإنَّ تعزيز مبدأ وظيفة الملكية الاجتماعية يتكامل مع تحقيق التنمية المستدامة والمتكافئة بيئيًا.

ينبغي أن يكون مبدأ الحقوق الإنسانية ثابتًا لا رجعة فيه ولا نكوص. وعلى الدول -بما في ذلك الحكومات المحلية- ألا تنكث التزاماتها المعلنة بحقوق الإنسان، بما في ذلك عمَّا تحقَّق من تقدُّم في الإسكان والمحسَّن وفي الظروف المعيشية. ■

الأهمية بغرض تعزيز التنمية المستدامة والعدالة البيئية. والحق في الأرض يحتاج إلى الالتزام لضمان المساواة في تملك الأراضي واستعمالها والفسحات العامَّة. وهذا يشمل الحق في الملكية الجماعية وإدارة الأراضي وتملُّك الموارد الطبيعية الأخرى كالغابات والمصادر المائية. كما أنَّ الاعتراف القانوني بحقوق المنجمعات في الملكية هو أيضًا مهم للمساعدة على ضمان استعمال الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة، فضلًا عن حماية الحق في مستوى معيشي ملائم ولائق.

هذا، ويرتبط الحق في الأرض تكامليًا بتوفير الأمن القانوني لتملُّك السكن والأرض العقاري. فالاعتراف بحق الإنسان في الأرض من شأنه أن يضمن حمايته في وجه الإخلاء والطرْد والإزاحة إلى أماكن أخرى؛ والتحقق من التوسُّع بالأراضي وتمكين تنمية المستوطنات تنمية مستدامة؛ وتعزيز الحماية البيئية والزراعة التعاونية وإدارة موارد المنجمعات الطبيعية؛ وجعل استخدامات الأراضي الاجتماعية في رأس الأولويات للإسكان العام وما شابه.

وعلى قوانين الأراضي وسياساتها أن تحدِّد "المصلحة العامَّة" للحيلولة دون نهبها لأغراض غير ديمقراطية والإقلاع عن القيام بذلك تحت ذريعة المصلحة العامَّة إياها

وتيرة الكوارث الطبيعية والتخفيف من وقعها، ينبغي أن تشكِّل الجاهزية والاستجابة عنصرين من عناصر تخطيط المدن وتنميتها. وعندما يُنقل الناس إلى أماكن أخرى بغرض حماية حياتهم وصحتهم، ينبغي أن يُحترم حقهم في إعادة توطينهم على نحو لائق وأن يُضمن 22. ينبغي أن يُحدِّد الحق في المدينة باعتباره حقًّا في فسحة شاملة وحساسة للجنوسة وسياسيَّة واجتماعية وثقافية وروحية، فضلًا عن أنه ينبغي أن يشمل أيضًا التزامًا قويًّا بالقضاء على الفقر. وهذا يشمل إزالة البُنى التمييزية في القوانين والسياسات التي تؤثِّر سلبًا في من هم فقراء وضعفاء اقتصاديًّا. والحوافز والإعانات والقروض المالية وأولوية السكن يجب أن تُعطى لمن هم بحاجة إليها من المُشرَّدين بلا مساكن ولا أرض ولمن يعيشون ظروفًا بائسة. وعلى الدول أن تعترف بالتنوع في كل أشكاله وأن تعزِّز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل يمكِّن جميع الأفراد والجماعات من تحقيق كامل قدراتهم الكامنة.

الحق في الأرض والموارد الطبيعية الأخرى

إنَّ الاعتراف القانوني بحقوق الإنسان في الأرض والموارد الطبيعية الأخرى وحمايتها أمر بالغ

22 M. Kothari and S. Chaudhry, "Taking the Right to the City Forward: Obstacles and Promises," paper for UN Habitat, *State of the World's Cities 2010/2011*.

◎ قياس التقدّم المحقق

دليل القدرات الأساسية 2011 الازدهار والإفلاس الاقتصاديّان

تراوحت قيم "دليل القدرات الإنسانية" بين 47,90 و99,5، حيث احتلت اليابان رأس القائمة وتشاد أسفلها. وقد تقدّم "دليل القدرات الإنسانية" العالمي بين عامي 1990 و2011، بالرغم من أن معدل التقدم كان أبطأ، على وجه العموم، بين عامي 2000 و2011 منه بين عامي 1990 و2000. ففي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تصاعدت المؤشرات الاجتماعية، في الواقع، 3 نقاط فقط، فيما ازدادت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون العالمية 4.6 أطنان للفرد. كما نمت التجارة العالمية على الفرد أسرع مما كانت عليه خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مقارنة بالعقد الذي سبقه؛ في حين تباطأ تقدم مكافحة الفقر. وبالرغم من التعهد المعلن بالقضاء على الفقر والالتزام بـ "أهداف التنمية الألفية"، كان عام 2000 نقطة تحوّل نحو الأسوأ؛ إذ تباطأ التقدم الاجتماعي فيما تسارع التدهور البيئي.

الخامسة. وتبلغ قيمة الصحة الإنجابية القصوى الـ 100 عندما تتلقى جميع النساء مساعدة من طاقم صحي مدرب أثناء عملية الوضع. وعلى النحو نفسه، يسجل مؤشر التعليم 100 عندما يكون جميع الأطفال ملتحقين بالتعليم الأساسي ويبلغون الصف الخامس. بعد ذلك

صمّم "دليل القدرات الأساسية" (Basic Index Capabilities, BCI) "الراصد الاجتماعي" كطريقة بديلة لمراقبة وضع الفقر في العالم. فقياسات الفقر المتوفرة تقوم في معظمها على فكرة مفادها أن الفقر ظاهرة نقدية، وهي تقاس -على سبيل المثال- كم من الأشخاص يعيشون بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم. أمّا "دليل القدرات الأساسية" فهو عبارة عن قياس بديل غير نقدي للفقر وللرفاهية، وهو يستند إلى قدرات الإنسان الرئيسية التي لا غنى عنها لبقاء الإنسان وكرامته. وأمّا المؤشرات التي تكوّن "دليل القدرات الإنسانية" فهي من بين تلك المؤشرات الأكثر أساسية المستخدمة في قياس "أهداف التنمية الألفية" (MDGs).

العالم ميمناً دُرّ بدل التقدم إلى الأمام

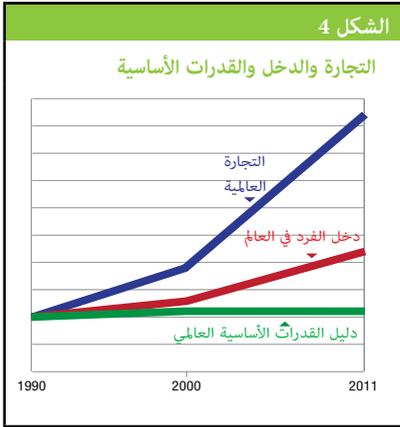
مع حصة الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون تبلغ 3 أطنان سنوياً، تدرّبت كوستاريكا وأوروغواي أمر خفض معدل وفيات الأطفال إلى المستوى نفسه لبلد يُصدر عشرين طنّاً في السنة، ألا وهو الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، ومع مستوى الانبعاثات نفسها القائمة في الزوج، حقّق جنوب أفريقية جملة من المؤشرات الاجتماعية تشبه ما هو قائم في إندونيسيا التي تستهلك كمية من الوقود الأحفوري تقل خمسة أضعاف. هذا، وتعدّ فكرة أن القضاء على الفقر وبلوغ كرامة أساسية للجميع يتطلب نموذج تنمية يدمر البيئة فكرة خاطئة. وقد خلص زعماء العالم في "الريو" قبل عشرين سنة في "قمة الأرض" إلى ما يلي: "إن السبب الرئيسي لتدهور البيئة العالمية المستمر يكمن في أنساق الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، ولاسيما في البلدان الصناعية (...). وهي تفاقم الفقر والاختلالات".

تحسّن "دليل القدرات الأساسية" العالمي بين عامي 1990 و2000 نحو خمس نقاط (من 79 إلى 84)، فيما تناقصت حصة الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الواقع من 4,3 طن إلى 4,1 طن. وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ارتفعت حصة الفرد العالمية من هذه الانبعاثات إلى 4,6 طن، ولكن المؤشرات الاجتماعية لم ترتفع إلا 3 نقاط (أنظر الشكل 3). وبالرغم من الالتزام المعلن بالقضاء على الفقر والالتزام المعلن في "أهداف التنمية الألفية"، فقد كان العام 2000 نقطة تحوّل نحو الأسوأ؛ فقد تباطأ التقدم الاجتماعي فيما تسارع التدمير البيئي.

عقد ضائع في مكافحة الفقر

نمت التجارة العالمية وكذلك دخل الفرد خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بصورة أسرع مما شهد العقد الأسبق، بيد أن مكافحة الفقر تباطأت. وتوسّعت الفجوة بسبب التوزيع غير المتكافئ للمنافع الناجمة عن الازدهار. ويبدو أن سنوات الازدهار تتجه نحو الإفلاس. فالضعفاء المعرّضون لم يستفيدوا من النمو المتسارع في الاقتصاد، ولكنهم سيعانون من دون شك من اعتبارات التقلص الجديد. على أن "دليل القدرات الأساسية" لعام 2011 يبيّن أن الأداء الاقتصادي ورفاهية الناس لا يسيران يدّاً بيد (الشكل 4). لقد كان التقدم في التعليم والصحة والتغذية بطيئاً أصلاً في الوقت الذي كان فيه إجمالي الدخل ينمو بسرعة. وفيما تستخدم آخر الأرقام، لا يلتقط الدليل بعد الأثر الكامل للأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في عام 2008، لأن المؤشرات الاجتماعية تجمع وتُنشر على نحو أبطأ من الأرقام الاقتصادية. بيد أن "الراصد الاجتماعي" يتلقّى الدليل من أعضائه على كيفية تشكيل الأزمة الأعباء على المواطنين الضعفاء المعرّضين أصلاً، وعلى أن الوضع لا يمكن إلا أن يكون أسوأ إذا ما دخلت البلدان الصناعية في ركود أو انكماش مديدين.

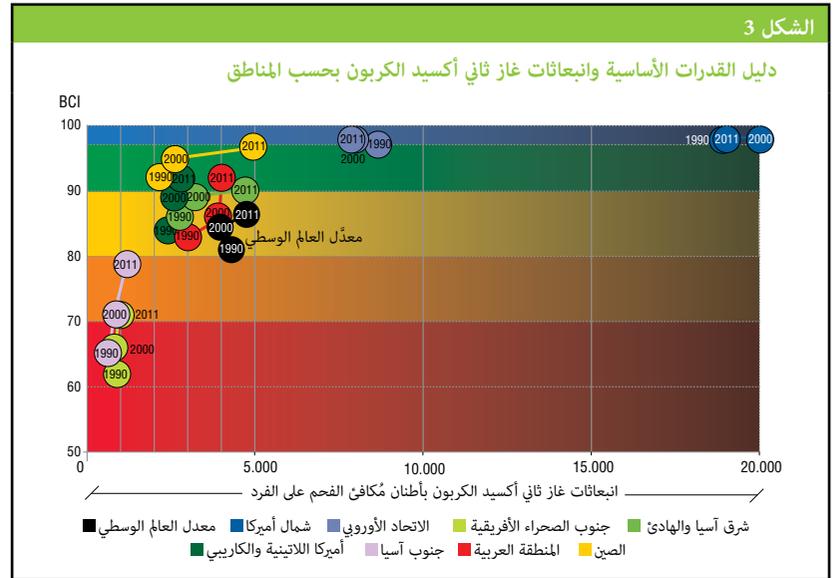
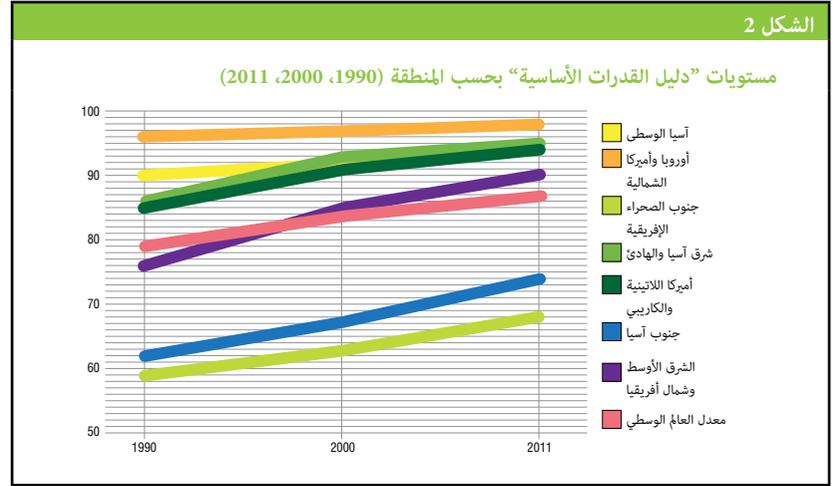
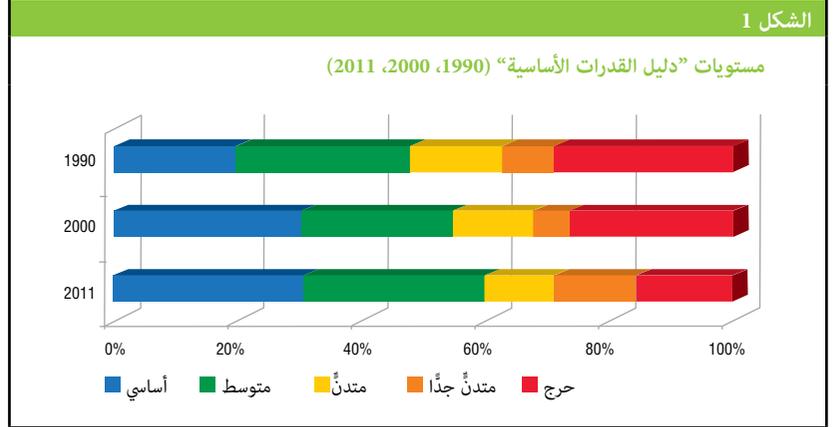
يعيّن "دليل القدرات الأساسية" النقل المتساوي لقدرات أساسية ثلاث: (1) القدرة على الاغتذاء الجيد؛ (2) القدرة على الإنجاب الصحي والأمن؛ (3) القدرة على نيل التعليم والمعرفة. وبحسب الدليل باعتباره المعدل الوسطي لمؤشرات ثلاثة: (1) معدّل الوفيات في أوساط الأطفال دون سنّ الخامسة، (2) الصحة الإنجابية أو صحة الأم-الطفل (وهي تُقاس بعدد الولادات المُجرّاة على أيدي طاقم صحيّ مدرب)، (3) التعليم (وهو يقاس بالتراكم مع الالتحاق بالتعليم الأساسي، ونسبة الأطفال الذين يبلغون الصف الخامس، ومعدل معرفة الراشدين القراءة والكتابة). ويُعبّر عن كل المؤشرات بالنسبة المئوية، وهي تتراوح بين "صفر" و"100". كما يُعبّر عن معدّل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة بعدد حالات الوفاة على كل ألف ولادة حيّة على النحو التالي: "100 - تلك القيمة". مثلاً، تصبح قيمة 20 حالة وفاة على ألف ولادة حيّة 2%، وعندما تُطرح من 100 يكون الناتج قيمة المؤشر الأساسي أي 98. وهكذا، فإن القيمة القصوى النظرية في وفيات الأطفال هي 100، الأمر الذي يعني أن جميع الأطفال المولودين أحياء يقعون على قيد الحياة حتى بلوغهم سنّ



الشمالية وشرق آسيا/ الهادئ. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان التي بلغ دليل قدراتها الأساسية مستويات متدنية فهي بلدان جنوب الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا، حيث احتلت تشاد مع سيراليون والنيجر والصومال وغينيا بيساو المراتب السفلي.

أما البلدان التي حققت مستوى أساسياً لـ "دليل القدرات الأساسية" فقد بلغت مستوى معقولاً للتنمية البشرية وهي في طريقها إلى إشباع غايات "أهداف التنمية الألفية" على نحو أساسي بحلول عام 2015. وأما البلدان ذات مستوى "دليل القدرات الأساسية" المتدني فما تزال تكافح لتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها، ومن المرجح ألا تحقق غايات الأهداف التنموية المذكورة بحلول العام 2015. من جهة ثالثة، لن يكون في مقدور البلدان ذات المستوى المتدني جداً والحرث لـ "دليل القدرات الأساسية" تحقيق أي من غايات الأهداف التنموية بحلول العام المذكور على وجه التأكيد. ومعظم هذه البلدان، ولاسيما تلك ذات المستويات الحرجة، يعاني من صعوبات اقتصادية حادة أو اضطرابات اجتماعية أو حروباً.

وقد ازداد عدد البلدان ذات المستويات المتوسطة من "دليل القدرات الأساسية" من 44 بلداً في عام 1990 إلى 52 بلداً في عام 2011. وشمل البلدان التي تراوحت مستوياتها بين التدني/ التديني الشديد وبين التوسط كلا من: الجزائر وإيران والكويت والسعودية وتونس (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)؛ وأذربيجان وطاجيكستان والمالديف وفيتنام (وسط آسيا وجنوبها وشرقها)؛ وبيليز والبرازيل وكولومبيا والسلفادور والمكسيك وباراغواي وبيرو وسورينام (أميركا اللاتينية). وقد سجّلت السلفادور أعلى تزايد في "دليل القدرات الأساسية" ضمن هذه المجموعة، حيث بلغت



وهولندا وسويسرا وآيسلندا المراتب الخمس العليا. فالبلدان التي احتلت المراتب الأولى حازت دليل قدرات أساسية الأكثر ارتفاعاً وهي عموماً بلدان متقدمة في أوروبا وأميركا

2011 لـ 167 بلداً توفّرت عنها البيانات من بين 193 بلداً عضواً في الأمم المتحدة. وقد تراوحت قيم "دليل القدرات الأساسية" لعام 2011 بين 47,90 و99,5، حيث احتلت اليابان مع الزوج

الزيادة 17 نقطة خلال فترة 1990-2011. على العكس من ذلك، هبط مستوى الدليل ليصبح مستوى متوسطاً في بلدان كأوكرانيا والبوسنة-الهرسك وتايلند (أنظر الشكل 1). في الوقت الراهن، سجّل نحو 19 بلداً في عام 2011 مستويات متدنية من "دليل القدرات الأساسية". فبلدان كبوليفيا والهندوراس ونيكاراغوا في أميركا اللاتينية، والرأس الأخضر وزيمبابوي وسوازيلاند في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية، حسّنت وضعها من مستويات "دليل القدرات الأساسية" شديدة التديني/الحرجة إلى متدنية. وضمن هذه المجموعة التي سجّلت مستوى متديناً لدليل القدرات تُذكر بوتان في جنوب آسيا إذ سجّلت أعلى زيادة بلغت 28 نقطة فانتقلت من المستوى الحرّج إلى المستوى المتديني.

وتقلّص عدد البلدان في قائمة "دليل القدرات الأساسية" حرجة المستوى من 42 بلداً في عام 1990 إلى 28 بلداً فقط في عام 2011. ثمة بلدان انتقلت من مستويات "دليل القدرات الأساسية" الحرجة إلى مستويات أعلى، ونذكر منها: بينين والكاميرون وإريتريا وغانا وكينيا ومالاوي ورواندة وتنزانيا وتوغو في جنوب الصحراء الأفريقية؛ وغواتيمالا في أميركا اللاتينية؛ وجيبوتي ومصر والمغرب واليمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ولاوس وماينمار في شرق آسيا؛ وبوتان والهند في جنوب آسيا. بيد أن عدد البلدان في القائمة الحرجة يبقى جوهرياً، وخصوصاً إذا اعتبر المرء أن العديد من البلدان الفقيرة لا تملك نظام لجمع البيانات يمكن التعويل عليه، بما يشير

إلى ضعف وظائفية المؤسسات، الأمر الذي سيجعلها تهبط إلى المستوى الحرّج لـ "دليل القدرات الأساسية". على أن "دليل القدرات الأساسية" العالمي تقدّم بين عامي 1990 و2011، مع أنه كان هناك على العموم معدل تقدم أبطأ بين عامي 2000 و2011 مقارنة بما كان عليه الوضع بين عامي 1990 و2000. وفي عام 1990 بلغت قيمة المعدل الوسطي لـ "دليل القدرات الأساسية" (المثقلة بالسكان) للبلدان ذات البيانات 79,4. وفي عام 2000 ازداد هذا الدليل 4,9 نقطة ليبلغ 84,3. وتابع الدليل تزايداً لاحقاً ليبلغ 87,1 في عام 2011، ولكن بزيادة أدنى بلغت 2,8 نقطة، أي أدنى من معدل الزيادة التي سجّلت إبان العقد الأسبق (أنظر الشكل 2). ■

ملاحظات تقنية⁽¹⁾

الإحصائيّ“ (UIS) كانت متوفرة فقط لعام 1999، باستثناء ما تعلق بمؤشر معرفة الكبار القراءة والكتابة. أما البيانات غير المتوفرة في “معهد اليونسكو الإحصائيّ” وتقرير المراقبة العالميّ“ (GMR) فقد استُحصلَ عليها من “اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي“ (ECLAC)، ومن: Latin for Yearbook Statistical 2010 Caribbean & America على الموقع:

www.eclac.org/cgi-bin/getProd.42167//asp?xml=/publicaciones/xml/7P42167.xml&xsl=/deype/tpl-i/p9f.xsl&base=/tpl-i/top-bottom.xslt
بالدخول إليه في أيار 2011، كما استُحصلَ على هذه البيانات أيضاً من: United Nations Division Statistics على موقعه الشبكي التالي:

<unstats.un.org/unsd/demographic/products/indwm/tab5e.htm>
بالدخول إليه في أيار (مايو) 2011، وبما أنّ مُثمة بيانات مفقودة لمؤشر “معدل بلوغ الصف الخامس” فقد أخذ بعين الاعتبار للبلدان التي لا يتوفر عنها معلومات مؤشر “معدل بلوغ الصف النهائي في المدرسة الأساسية” المستقى من UIS.

أعيدَ تدريب كل مؤشر فرعي من “صفر” إلى “100” باستخدام معادلة جرى تبنيها في تقرير التنمية البشرية (HDR). وبعد التدرج كل قيم المؤشرات الفرعية، يُحوَسَب باستخراج المعدل الوسطي للمؤشرات الفرعية الثلاثة المدرجة، إذا لهذه المؤشرات الثلاثة قيم، أو اعتماد المعدل الوسطي لمؤشرين إلى لم يكن للثالث قيمة. هذا، ولا تعطى قيمة إذا افتقرَ إلى أكثر من مؤشر.

يُعبّر عن قيم الدليل بما يتراوح بين “صفر” و”100”، ثمّ يُدرَج مجدداً لإرجاع القيم في مروحة قيم “دليل القدرات الأساسية” الأصلية، بحيث يصبح من الممكن المقارنة مع احتسابات “دليل القدرات الأساسية” السابقة.

معدل معرفة الكبار أو الراشدين القراءة والكتابة. وهو النسبة المئوية من السكان البالغين الخامسة عشرة من العمر وما فوق ممن يعرفون كتابة نصوص صغيرة بسيطة وقراءتها في الحياة اليومية. وهو يُحتسب بقسمة عدد من يعرف الكتابة والقراءة (بسن الـ 15 سنة فما فوق) على المجموعة السكانية المقابلة بالعمر نفسه وضرب الناتج بـ 100.

معدل صافي الالتحاق الأولي. يُحدّد بالتحاق مجموعة عمرية رسمية معبراً عنها بالنسبة المئوية لمجموعة السكان المقابلة، ويُحتسب بقسمة عدد التلاميذ (أو الطلاب) الملتحقين الذين هم من ضمن المجموعة العمرية الرسمية للمستوى التعليمي الأساسي على المجموعة العمرية السكانية المقابلة وضرب الناتج بـ 100⁽³⁾.

معدل بلوغ الصف الخامس. هو النسبة المئوية لمجموعة التلاميذ الملتحقين بالصف الأول في مستوى أو حلقة ما من التعليم في سنة مدرسية محددة التي يُتوقع أن يبلغ أعضاؤها الصف الخامس. إنّ المصدر الرئيسي لهذه المؤشرات الفرعية هو:

The UNESCO Institute for Statistics (UIS) Data Centre:
<stats.uis.unesco.org/unesco/TableViewer/document.aspx?ReportId=136&IF_Language=eng&BR_Topic=0>

وقد استُخدمت البيانات الأقدم عهداً (بين عامي 1990 و1995) لسنة 1990، كما استُخدمت البيانات المتوفرة بين عامي 1998 و2002 لسنة 2000، والبيانات المتوفرة الأحدث لما بين عامي 2005 و2011 استُخدمت لسنة 2011. أما بيانات عام 1990 فقد جُمعت بصورة رئيسية من: Report Monitoring Global 2010; Database Bank World، حيث إنّ البيانات المستقاة من “معهد اليونسكو

في ما يلي المؤشرات التي استُخدمت لحوسبة “دليل القدرات الأساسية”:

- **معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.** يُحدّد هذا المؤشر باعتباره احتمال وفاة طفل وُلد في سنة أو فترة محددة قبل بلوغه الخامسة من عمره، إذا ما أخضع لمعدلات تلك الفترة الخاصة بالوفيات؛ أي احتمال الموت المشتق من جدول الحياة معبراً عنه بوصفه معدلاً على كل ألف ولادة حيّة (إحصاءات الصحة ونظم المعلومات الصحية و”منظمة الصحة العالمية“، www.who.int/healthinfo/statistics/indunder5mortality/en). ونحن نعبر عن هذا المؤشر بطرح القيمة المجهولة “س” 1000 من 100، حيث تمثّل “س” عدد الوفيات دون سن الخامسة على كل ألف ولادة حيّة. وقد استُحصلَ على هذه البيانات من اليونسيف (UNICEF) حول أوضاع الأطفال في العالم لعام 2011.

- **الولادات المُجرّاة على أيدي طاقم صحي مدرب.** يعبر عن هذا المؤشر بالنسبة المئوية للولادات الحية التي أشرف عليها طاقم صحي مدرب خلال فترة زمنية محددة. أما البيانات المتعلقة به فقد استُحصلَ عليها بصورة رئيسية من “مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي“ (Observatory Health Global The) التابع لمنظمة الصحة العالمية، ومن الموقع الشبكي الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة المخصّص لأهداف التنمية الألفية وبيانات الأمم المتحدة 2003-2008⁽²⁾، وقد استُخدمت للبلدان التي لا تتوفر عنها معلومات من “منظمة الصحة العالمية”. وقد حوسبت البيانات لبلدان العالم الأول (كألمانيا والنرويج والولايات المتحدة، إلخ...) التي لا تتوفر عنها بيانات في المصادر المذكورة.
- **التعليم.** يتكوّن مؤشر التعليم من ثلاثة مؤشرات فرعية:

⁽¹⁾ تتكوّن مجموعة “دليل القدرات الأساسية” دليل المساواة الجنوسية التقنية من فريق بحثي Reforms Economic for Action (AER) و”الراصد الاجتماعي الفيليبيني (SWP)، وقوامه: رين رايا (Raya Rene)، ماريا لوز أنياغان (Aniagan Luz Maria)، كارلا ماشيل رايا (Raya Machel Karla)، ألفيلين جوي بيردان (Berdan Joy Alvelyn).

⁽²⁾ <data.un.org/Data.aspx?q=births+attended+by+skilled+personnel&d=SOWC&f=inID%3a21>

⁽³⁾ UNESCO Institute for Statistics Glossary, <glossary.uis.unesco.org/glossary/en/home>.

دليل القدرات الأساسية لعام 2011

BCI	Children reaching 5th grade	Birth attended	Surviving under-5		BCI	Children reaching 5th grade	Birth attended	Surviving under-5	
90	80	79	98	مصر				80	أفغانستان
91	79	84	98	سلفاور	96	88	99	99	ألبانيا
66	53		86	غينيا الاستوائية	92	82	95	97	الجزائر
72	38		95	إريتريا	67	61	49	84	أنغولا
99	96	99+	99	إستونيا	98	96	99	99	الأرجنتين
58	33	6	90	إثيوبيا	96	91	98	98	أرمينيا
99	97	99+	99+	فنلندا	99		99	99+	أستراليا
99		99	99+	فرنسا	99		99	99+	النمسا
86	76	86	93	الغابون	93	92	89	97	آذربيجان
70	44	57	90	غامبيا	97	90	99	99	الباهاماس
97	97	98	97	جورجيا	97	94	97	99	البحرين
99	95	99+	99+	ألمانيا	70	55	18	95	بنغلادش
77	61	59	93	غانا	98	97	99+	99	بيلاروسيا
99	97	99	99+	اليونان	98	92	99+	99+	بلجيكا
80	70	51	96	غواتيمالا	96	94	95	98	بيليز
64	42	46	86	غينيا	76	56	78	88	بينين
56	32	39	81	غينيا بيساو	81	70	72	92	بوتان
92	90	83	97	غويانا	86	84	71	95	بوليفيا
67		26	91	هايتي	96	89	99+	99	البوسنة والهرسك
86	79	67	97	هندوراس	90	80	95	94	بوتسوانا
98	94	99+	99	المجر	95	89	98	98	البرازيل
99	98	99+	99+	آيسلندا	98	93	99+	99	بروناي دار السلام
76	62	47	93	الهند	98	94	99+	99	بلغاريا
88	87	73	96	إندونيسيا	62	36	54	83	بورкина فاسو
94	89	97	97	إيران	66	69	34	83	بورووندي
87	76	80	96	العراق	73	64	44	91	كمبوديا
99	97	99+	99+	إيرلندا	73	73	59	85	الكاميرون
99	97	99	99+	إسرائيل	99		99+	99	كندا
99	98	99	99+	إيطاليا	89	79	78	97	الراس الأخضر
92	76	98	97	جامايكا	62	38	53	83	ج. أفريقيا الوسطى
99+		99+	99+	اليابان	48	17	21	79	تشاد
96	91	99	98	الأردن	98	95	99+	99	تشيلي
96	95	99+	97	كازاخستان	97	97	96	98	الصين
77	78	44	92	كينيا	94	84	96	98	كولومبيا
84		65	95	كيريباتي	78	73	62	90	جزر القمر
95		97	97	ج. كوريا د.	64	40	74	80	ج. الكونغو د.
99	98	99+	99+	ج. كوريا	75	51	86	87	ج. الكونغو
97	89	99+	99	الكويت	97	92	99	99	كوستاريكا
94	90	98	96	ج. قيرغيزيا	68	40	57	88	ساحل العاج
71	61	20	94	لاو PDR	98	94	99+	99+	كرواتيا
99	97	99+	99	لاتفيا	99	97	99+	99	كوبا
96	88	98	99	لبنان	99	96	99+	99+	قبرص
77	62	62	92	ليسوتو	98	91	99+	99+	ج. تشيكيا
68	47	46	89	ليبيريا	99	96	99+	99+	الدانمارك
97		99+	98	ليبيا	75	30	93	91	جيبوتي
98	95	99+	99	ليتوانيا	96	87	99+	99	دومينيكا
98	94	99+	99+	لوكسمبروغ	90	71	98	97	ج. الدومينيكان
75	59	44	94	مدغشقر	90	82	80	98	الإكوادور

BCI	Children reaching 5th grade	Birth attended	Surviving under-5		BCI	Children reaching 5th grade	Birth attended	Surviving under-5	
70	44	52	91	السنتال	72	57	54	89	مالاوي
98	95	99	99	صربيا	98	92	99+	99	ماليزيا
58		42	81	سيراليون	97	94	95	99	المالديف
99	96	99+	99+	سنغافورة	61	46	49	81	مالي
98		98	99	ج. سلوفاكيا	97	88	99+	99	مالطة
99	98	99+	99+	سلوفينيا	69	42	61	88	موريتانيا
57		33	82	الصومال	96	90	99+	98	موريشيوس
89	81	91	94	جنوب أفريقيا	96	93	94	98	المكسيك
99	99	99	99+	إسبانيا	96	90	99+	98	مولدافيا
96	87	99	99	سريلانكا	96	91	99+	97	منغوليا
69	49	49	89	السودان	98	99	99	99	الجبيل الأسود
91	80	90	97	سورينام	82	67	63	96	المغرب
83	75	74	93	سوازيلندة	68	51	55	86	موزامبيق
99	96	99+	99+	السويد	75	70	37	93	ماينمار
99		99+	99+	سويسرا	89	85	81	95	ناميبيا
95	87	95	98	سورية	68	46	19	95	نيبال
92	98	88	94	طاجيكستان	99	99	99+	99+	هولندة
76	76	51	89	تنزانيا	99		99+	99	نيوزيلندة
96	88	99	99	تايلند	84	60	74	97	نيكاراغوا
77	68	62	90	توغو	57	28	33	84	النيجر
95	94	98	97	ترينيداد وتوباغو	64	45	39	86	نيجيريا
94	87	95	98	تونس	99	98	99+	99+	التروج
94	89	91	98	تركيا	95	83	99+	99	عمان
94		99+	96	تركمانستان	68	41	39	91	باكستان
69	62	42	87	أوغندة	94	90	89	98	بنما
97	93	99	99	أوكرانيا	77		53	93	بابوا نيو غينيا
97	89	99+	99	الإمارات العربية	94	83	97	98	باراغواي
99		99+	99	المملكة المتحدة	92	86	83	98	بيرو
99		99	99	الولايات المتحدة	86	81	62	97	الفيليبين
98	96	99	99	أوروغواي	98	96	99	99	بولندة
95	93	99+	96	أوزبكستان	99	95	99+	99+	البرتغال
95	91	95	98	فنزويلا	97	91	99+	99	قطر
93	89	88	98	فيتنام	97	91	99	99	رومانيا
72	53	36	93	اليمن	98	96	99+	99	الاتحاد الروسي
70	67	46	86	زامبيا	71	57	52	89	رواندة
82	87	60	91	زيمبابوي	95	85	99+	98	السعودية

99+ refers to a value above 99.5. It is not rounded up to "100" as that would imply a perfect accomplishment which is impossible to achieve in reality.

دليل التكافؤ الجنوبي لعام 2011

GEI	Empowerment	Economic Activity	Education		GEI	Empowerment	Economic Activity	Education	
45	22	29	83	مصر	15	25	17	4	أفغانستان
62	34	55	98	سلفاور	55	13	57	94	ألبانيا
42	7	28	92	غينيا الاستوائية	49	16	44	86	الجزائر
44	30	58	45	إريتريا	64	50	73	70	أنغولا
77	52	80	99	إستونيا	74	53	68	100	الأرجنتين
44	25	71	37	إثيوبيا	70	36	74	100	أرمينيا
88	76	87	100	فنلندا	80	57	83	100	أستراليا
77	51	79	100	فرنسا	74	54	68	100	النمسا
61	23	67	92	الغابون	64	32	64	98	أذربيجان
59	26	71	79	غامبيا	0	34	0	100	الباهاماس
67	39	63	98	جورجيا	54	30	35	97	البحرين
80	62	78	100	ألمانيا	55	18	65	81	بنغلادش
62	19	88	79	غانا	64	22	71	100	بيلاروسيا
72	49	68	99	اليونان	79	61	79	98	بلجيكا
49	6	50	89	غواتيمالا	69	46	62	100	بيليز
0	0	78	34	غينيا	41	14	66	43	بنين
43	20	52	57	غينيا بيساو	41	9	41	72	بوتان
64	57	39	98	غويانا	66	43	64	92	بوليفيا
48	16	45	84	هايتي	58	9	68	98	البوسنة والهرسك
63	39	52	100	هندوراس	73	41	78	100	بوتسوانا
73	40	82	98	المجر	72	43	75	98	البرازيل
87	80	82	100	آيسلندا	72	39	78	99	بروناي دار السلام
37	12	33	66	الهند	76	47	81	99	بلغاريا
62	36	57	93	إندونيسيا	48	20	75	48	بوركينافاسو
51	16	42	95	إيران	69	47	91	69	بوروندي
0	23	0	61	العراق	55	21	73	71	كمبوديا
74	48	74	100	إيرلندا	41	15	44	65	الكاميرون
75	44	81	100	إسرائيل	80	57	83	100	كندا
70	45	66	99	إيطاليا	72	62	62	91	الرأس الأخضر
63	16	75	97	جامايكا	0	0	69	26	ج. أفريقيا الوسطى
57	14	65	93	اليابان	25	12	52	13	تشاد
49	11	39	97	الأردن	72	56	60	99	تشيلي
75	44	82	99	كازاخستان	64	21	76	95	الصين
58	14	75	86	كينيا	64	21	71	99	كولومبيا
0	6	0	96	كيريباتي	48	1	70	74	جزر القمر
0	0	0	0	ج. كوريا د.	36	12	55	40	ج. الكونغو د.
59	26	68	84	ج. كوريا	29	12	40	34	ج. الكونغو
62	33	57	97	الكويت	74	60	61	100	كوستاريكا
73	48	71	99	ج. فيرغزيا	32	12	41	42	ساحل العاج
56	23	69	75	لاو PDR	74	44	79	99	كرواتيا
77	51	81	100	لاتفيا	68	56	48	100	كوبا
55	28	42	95	لبنان	68	32	76	95	قبرص
72	34	83	100	ليسوتو	73	46	74	100	ج. تشيكيا
56	29	52	86	ليبيريا	84	66	87	100	الدايمارك
0	0	0	0	ليبيا	46	14	64	59	جيبوتي
77	48	83	98	ليتوانيا	0	60	0	100	دومينيكا
68	30	75	100	لوكسمبروغ	72	44	71	100	ج. الدومينيكان
70	33	84	94	مدغشقر	71	58	57	97	الإكوادور

GHI	Empowerment	Economic Activity	Education		GHI	Empowerment	Economic Activity	Education	
50	28	57	63	السنغال	59	32	57	89	مالاوي
75	51	75	98	صربيا	56	31	40	98	ماليزيا
44	11	87	33	سيراليون	63	31	60	97	المالديف
69	40	71	94	سنغافورة	32	19	42	35	مالي
73	43	75	100	ج. سلوفاكيا	63	31	58	100	مالطة
75	47	79	100	سلوفينيا	53	28	61	69	موريتانيا
0	0	0	0	الصومال	67	42	59	98	موريشيوس
79	66	74	98	جنوب أفريقيا	64	37	56	98	المكسيك
81	73	71	99	إسبانيا	77	45	87	98	مولدافيا
62	31	58	97	سريلانكا	81	50	94	99	منغوليا
40	20	25	76	السودان	0	0	0	0	الجبل الأسود
0		62	98	سورينام	40	19	29	72	المغرب
65	31	73	93	سوازيلندة	58	48	68	59	موزامبيق
87	77	85	99	السويد	0	0	65	97	ماينهار
79	58	80	98	سويسرا	77	54	76	100	ناميبيا
50	24	38	89	سورية	47	21	56	65	نيبال
51	13	67	74	طاجيكستان	79	56	82	100	هولندة
60	42	68	71	تنزانيا	82	63	83	100	نيوزيلندة
71	39	77	97	تايلند	74	64	58	100	نيكاراغوا
40	14	54	53	توغو	26	18	38	21	النيجر
78	64	72	99	ترينيداد وتوباغو	0	0	38	60	نيجيريا
0	0	18	93	تونس	89	78	90	100	النروج
45	19	34	83	تركيا	45	27	13	94	عُمان
62	13	73	100	تركمانستان	29	14	19	55	باكستان
63	48	59	82	أوغندة	76	60	69	99	بنما
69	41	67	100	أوكرانيا	60	2	88	89	بابوا نيو غينيا
63	43	49	98	الإمارات العربية	73	49	70	99	باراغواي
76	47	81	100	المملكة المتحدة	69	43	69	96	بيرو
72	47	69	100	الولايات المتحدة	76	61	67	100	الفلبين
74	51	72	100	أوروغواي	76	52	75	100	بولندة
57	13	71	87	أوزبكستان	77	55	78	99	البرتغال
64	28	65	100	فنزويلا	60	30	53	98	قطر
70	41	75	95	فيتنام	72	39	80	99	رومانيا
24	2	40	30	اليمن	75	44	81	100	الاتحاد الروسي
49	18	49	78	زامبيا	77	74	72	84	رواندة
55	21	57	88	زيمبابوي	37	15	4	93	السعودية

(*) لا بيانات متوفرة عن «دليل التكافؤ الجنوسي».

مقاربة حقوق الإنسان الجديدة

على البلدان واجب إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصورة متتالية حتى الحدود القصوى للموارد المتاحة. وهذا يعني تقويم مدى الموجبات المطلوبة من كل دولة، وبالتحديد ماهية المُجدي المعقول لتحقيقها باستخدام أفضل السياسات والممارسات التّقانيّة. وإنّ قياس إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتطلّب اعتبار آفاق كل من حقوق الأفراد والواجب الواقع على كاهل الحكومة. يقوم «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» المركّب بذلك، وهو يتكوّن من نقاط منفصلة لكل حق اقتصادي والاجتماعي مأخوذ بعين الاعتبار، كما يقدّر موجبات التحقيق المتتالي باستخدامه مقارنةً مبتكرةً تجديديةً تضع خارطة لـ «حدود إمكانات التحقيق».

الجدول 1		
مؤشرات الحقوق الأساسية		
الحق الاجتماعي/ الاقتصادي	«دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» الأساسي	دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في بلدان منظمة «التعاون الاقتصادي والتنمية»
الحق في الغذاء	% الأطفال دون سن الخامسة غير المتقرّمين	% الأطفال حديثي الولادة ذوي الوزن الولادي المتدني
الحق في التعليم	معدلات إنهاء المدرسة الأساسية معدلات إجمالي الالتحاق المدرسي المجمّعة	معدلات إجمالي الالتحاق المدرسي المجمّعة معدل نقاط (PISA) الرياضيات والعلوم
الحق في الولادة	معدل بقائية الأطفال دون سن الخامسة معدل بقائية من هم في سن الـ 65 معدل استخدام وسائل منع الحمل	معدل بقائية الأطفال دون سن الخامسة معدل بقائية من هم في سن الـ 65
الحق في سكن ملائم	% السكان الريفيين مع وصول إلى مصدر مائي محسّن % السكان المتمتعين بالوصول إلى نظافة عامة محسّنة	بيانات غير متوفرة
الحق في عمل لائق	% من يحظون بدخل يزيد على دولارين في اليوم (بالقوة الشرائية لعام 2005)	% من يحظون بدخل أكبر من 50% من الدخل المتوسط % العاطلين عن العمل على المدى غير البعيد
الحق في الأمن الاجتماعي	البيانات غير متوفرة	البيانات غير متوفرة

بالرغم من وجود أدلة أُخرى لحقوق الإنسان، إلا أنها كلّها تقريباً تركز على الحقوق المدنية والسياسية، فيما يقدم «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» (Social Fulfillment Rights Economic & Index, SERF) الجديد وسيلة لتعيين مدى تلبية البلدان موجباتها لإشباع خمسة من حقوق الإنسان الجوهرية المنصوص عليها في «الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (ICESCR). ألا وهي: الحق في الغذاء، والحق في سكن ملائم، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التعليم، والحق في العمل اللائق¹. وما يجعل منهجية «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» منهجيةً فريدةً هو بناء «حدود إمكانات التحقيق» (Possibilities Achievement Frontiers, APFs) التي تحدّد مستوى موجبات كل بلد على التحقيق المتتالي (realization progressive) في صدد مختلف جوانب (aspects) كل حق اقتصادي واجتماعي مأخوذ بعين الاعتبار.

وتتحمّل الدول المسؤولية الأولى عن إحقاق حقوق المواطنين والأفراد القاطنين ضمن حدودها. فعلى الدول مسؤولية مثلثة الجوانب حيال كل حق، أي حمايته واحترامه وإشباعه. ويتكوّن التصنيف بالنقاط لـ «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» المركّب من نقاط منفصلة تخصّ كل حق اجتماعي واقتصادي مأخوذ في الاعتبار. كما تعتمد منهجية «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» على القانون الدولي -بالإضافة إلى «الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» (ICESR) و«إعلان حقوق الإنسان» (UDHR) و«التعليقات العامة لـ «اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (CESCR) وتقارير المقرّرين الخاصين وتقارير فرق المهام والندوات الخاصة ذات الصلة و«فرق العمل؛ وذلك

وكالات دولية وتؤكد المقارنة بين البلدان وتتسم بإمكانية الوصول إليها عبر «الإنترنت». منهجية «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية»²

2 يمكن العثور على نقاش كامل لـ «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» ومنهجيته المتضمّنة في الأوراق التالية:

The Economic and Social Rights Empowerment Initiative's website, www.serfindex.org
Fukuda-Parr, Lawson-Remer, and Randolph, "An Index of Economic and Social Rights fulfillment: Concept and Methodology", *Journal of Human Rights*, 8: 195-221, (2009); Randolph, Fukuda-Parr, and Lawson-Remer, "Economic and Social Rights Fulfillment Index: Country Scores and Rankings," *Journal of Human Rights*, 9: 230-61, (2010); and Fukuda-Parr, Lawson-Remer, and Randolph, *SERF index Methodology Version 2011.1: Technical Note*.

على أن العديد من قياسات حقوق الإنسان والحكومية يعتمد على معلومات ذاتيةً استناداً إلى رأي الخبراء بقصد وضع شروط التصنيف في البلدان. وهذا يطرح تساؤلات تتصل بهوية من يمكنه إطلاق تلك الأحكام والمعايير المستخدمة وبمن ينشر الأدلة وبأي غرض وبمجموعات المدافعة المحلية التي تكرر هذه القياسات. واتقاءً لهذه المنزلقات، يستخدم «دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» مسجلاً مبنياً على سلسلة من البيانات الكمية التي تنشرها

United Nations (1966): International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR). Adopted 16 Dec. 1966, General Assembly Res. 2200 (XX I), U.N. GAOR, 21st Sess., Supp. No. 16, U.N. Doc. A/6316 (1966), 993 U.N.T.S. 3 (entered into force 3 Jan. 1976).

لتحديد الجوانب المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنتها "الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فضلاً عن موجبات الدول الموقعة عليها. وعند اعتبار أي جانب من جوانب الحق الاقتصادي أو الاجتماعي يُقارن نوعان من المعلومات: (1) مستوى التحقيق الواقع على المؤشر الاقتصادي-الاجتماعي الذي يعكس إشباع جانب الحق الاقتصادي-الاجتماعي المأخوذ بعين الاعتبار؛ (2) مستوى جدوى التحقيق الواقع على المؤشر الاقتصادي-الاجتماعي المأخوذ بعين الاعتبار بالنظر إلى قدرة موارد البلد.

المؤشرات الاقتصادية-الاجتماعية المعيارية

قياس مدى التمتع بالحق

تُفرد التعليقات العامة على "الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" ستة حقوق أساسية هي: الغذاء، السكن الملائم، الرعاية الصحية، التعليم، العمل اللائق والأمن الاجتماعي؛ بحيث توسع الجوانب المتعلقة بكل حق. ويشمل اختيار مؤشرات التمتع بالحقوق لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" ترجمة مضمون الوثائق القانونية إلى جوانب محددة للحقوق، التي يمكن أن يُقاس التمتع بها كمياً باستخدام المؤشرات الاقتصادية-الاجتماعية. وثمة عددٌ من المعايير التي تحكم اختيار المؤشرات المستخدمة في بناء "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، مع التأكيد من أن المؤشرات تعكس جانب الحق المأخوذ بعين الاعتبار على نحو ملائم. أولاً، يجب أن تكون المؤشرات المختارة مبنية على بيانات موثوقة معول عليها، ويتم مقياسها بطرائق موضوعية، وتمكن مقارنتها عبر الزمن والبلدان كما يمكن الوصول إليها من قبل العموم. ثانياً، لقد اختيرت المؤشرات لتعكس التحديات الراهنة التي تواجه إشباع حق ما وفق السياق المرجو، وليس لتشمل كل جوانب حق. وإن المؤشرات الرئيسية الحساسة حيال جملة من التحديات ذات الصلة قُدمت على المؤشرات المتعددة الجلية لكل جانب حق ما ذي صلة. بعدئذ، شدت على اختيار المؤشرات التي تميز جيداً بين درجات التمتع في السياق المرجو. على أن بعض المؤشرات المتصلة ببلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) ذات الدخل

المرتفع تختلف عن تلك المتصلة بالبلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فإن مؤشر يتعلق بجودة التعليم لهو أوثق صلة ببلدان "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع من مؤشر نسبة ولادة الأطفال على يد طاقم صحي مدرّب أو إنهاء المدرسة الأساسية. بيد أن هذا الأخير لا يميز بين مستويات التمتع بالحق في التعليم في بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع. ونتيجة لذلك، يظهر أن "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" هو في الحقيقة زوج من الأدلة، فالدليل الأساسي (index Core) يغطي معظم البلدان، فيما يختص الدليل المكمل (index supplementary) ببلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع.

حدود إمكانية التحقيق: تحديد مستوى موجبات الدولة

تُلزم "الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية" الحكومات بتحقيق الحقوق المذكورة على نحو متتالٍ، كما نصت المادة 1.2 منها: "على كل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تعمل على اتخاذ الخطوات، فرادى أو من خلال المساعدة والتعاون الدوليين، وخصوصاً على الصعيدين الاقتصادي والتقني، بالحدود القصوى من مواردها المتاحة، بما يؤمن تحقيقاً كاملاً ومنتالياً للحقوق التي تُقر بها هذه الاتفاقية، وبكل الوسائل، بما في ذلك وعلى التحديد تبني الإجراءات القانونية ذات الصلة".

ويعترف "التحقيق المتتالي" بأن للدول نقاط انطلاق مختلفة جداً من حيث قدراتها على تحقيق التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وما يكمن في فكرة "التحقيق المتتالي" أن قدرات الحكومات على التوصل إلى إحقاق الحقوق تعتمد على مستوى الموارد (المالية وغيرها) المتاحة في البلد. فالتمتع بالحق في الحصول على أعلى مستوى من معايير الصحة، مثلاً، لا يمكن أن يحدث في ليلة وضحاها، إذ يُحتاج إلى بناء المنشآت اللازمة وتدريب الكوادر وتأمين حوافز السياسة للأعمال وللأسر ووضعتها في مكانها، بحيث يتمكن الناس من الوصول إلى الرعاية الصحية.

وتتطلب هذه التدابير موارد مالية قد تتجاوز قدرات الحكومات والأسر.

وبالتالي، لا يمكن الحكم على أداء الدول في مجال حقوق الإنسان على أساس المخرجات وحدها، أي تمتع الناس بها. فعلى سبيل المثال، لا يمكن مقارنة أداة هذه الحقوق في كل من الولايات المتحدة ومالوي على أساس مستويات معدل وفيات الأمهات، نظراً لمستويات القدرات المختلفة في هذين البلدين. وهكذا، يعتمد أداء البلد في تحقيق موجبات إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ما يلي: (أ) مخرجات تمتع الناس الحقيقي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفق ما تشير إليه الإحصاءات الاقتصادية-الاجتماعية في مجال حقوق معينة؛ (ب) قدرة مجتمع ما على الإشباع، كما تعينه كمية الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة.

كما يعتمد مستوى موجبات الدولة على قدرات مواردها، وهذا ينطوي على أن تقويم مدى موجبات كل دولة يتطلب تحديد ما هو المجدي المعقول لتحقيق استخدام السياسة والممارسات الثقافية الفضلى في مواجهة معوقات مواردها. وهذه مهمة ليست واضحة المعالم أو مباشرة. كيف يُحدّد المرء، على وجه التحديد، ما إذا كان بلد ما قد التزم "الحد الأقصى من موارد(ه) المتاحة" لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن الأمر يستلزم -كما يلاحظ "أودري تشاهمان" (Audrey Chapman) في هذا المجال- "تطوير عدد من المعايير الأدائية الخاصة بكل حق في ما يتعلق بسياقات البلدان... المختلفة"³.

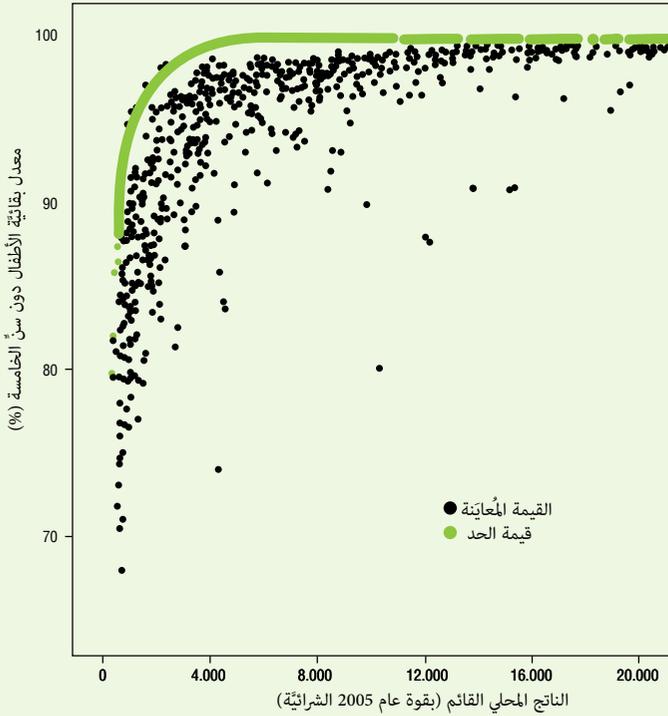
ترسم "حدود إمكانية التحقيق" مستوى موجبات كل بلد في زمن معين لكل جانب حق مأخوذ بعين الاعتبار. وقد حُدّدت حدود إمكانيات التحقيق بواسطة بناء رسم بياني بعثري (plot scatter) لتحقيق مؤشر مُعطى مقابل الناتج المحلي القائم على الفرد GDP capita per (الذي يُقاس بالقوة الشرائية الثابتة بالدولار الأمريكي \$PPP)، ومؤشرنا الدال على الموارد المتاحة، وذلك باستخدام بيانات

3 Chapman, Audrey. "The Status of Efforts to Monitor Economic, Social and Cultural Rights," Chapter 7, in *Economic Rights: Conceptual, Measurement and Policy Issues* Shareen Hertel and Lanse Minkler (eds.), (Cambridge: Cambridge University Press, 2007). pp. 143-164.

حدود إمكانيات التحقيق: مثال بقائِيَّة الأطفال

يُعيَّن مستوى موجبات الدولة ببناء حدود لإمكانية التحقيق التي تحدّد بدورها أعلى مستوى للتمتع المُعايِن من قبل أيِّ بلد عند كل مستوى دخل للفرد. كما تُحدّد حدود إمكانية التحقيق من خلال بناء رسم بياني بعثري أول تبين فيه قيمة المؤشر المعني المُعايِن في كل بلد بإزاء دخله الناجم عن ناتجه المحلي القائم على الفرد في حينه (معدلاً وفق التضخم والفروق والاختلافات القائمة في القوة الشرائية باستخدام قوة عام 2005 الشرائية). وعندئذ استخدام التقنيات الإحصائية لموافقة منحى مُعايِنات الحد. فيما يلي أدناه حدود إمكانيات التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال (دون سنّ الخامسة). وكل نقطة سوداء هي عبارة عن مُعايِنَة من بلد مُعيّن في سنة مُعيّنة بين عامي 1990 و2008. أمّا المنحنى أخضر اللون فهو مُحصّلة حدود إمكانيات التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال دون سنّ الخامسة. ويُحدّد مستوى موجب بلد ما باعتباره معدل بقائِيَّة الأطفال دون سنّ الخامسة المقابل لمستوى ناتج البلد المحلي القائم على الفرد.

الحد: بقائِيَّة الأطفال دون سنّ الخامسة = $100.895 - 7334,1 / \text{الناتج المحلي}$
القائم على الفرد المُحدّد بحدٍّ أقصى بـ 99,74%



مستقاة من كل البلدان خلال فترة 1990-2008. بعدئذ، عُيِّنَت مُعايِنَات الحدود من الرسم البعثري، بحيث استُخدمت التقنيات الإحصائية لموافقة منحى بياني مع المُعايِنَات الحديّة. وتبيّن مُحصّلة (resultant) حدود إمكانيات التحقيق مستوى إحفاق مؤشّر مُجد ما باستخدام الممارسات الفضلى عند كل مستوى ناتج محلي قائم على الفرد، مؤشّرنا الدال على قدرات الموارد. وقد يُحتج بأنّ الدول ذات الموازنات والعائدات الكبرى والمؤسسات الفضلى تتمتع بقدرات أكبر على إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مقارنةً بتلك التي تتمتع بالدخل الفرد نفسه، ولكن ذات الموازنات الأصغر والمؤسسات الأفقر والأضعف. على أنّ قدرات الدولة تعتمد على الخيارات التي تقوم بها في ما يتعلق بسياساتها الضريبية وهيكلتها المؤسّسية. فموجب التحقيق المتتالي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يتطلب من الدول أن تجمع مواردها وتوسّعها لتبلغ المستوى الضروري الذي يؤوّل إلى تلبية موجباتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وإنه لمن المناسب، إذن، قياس قدرات الموارد كما يعكسه إجمالي الموارد المتاحة للدولة، وليس ذلك الجزء من الموارد الذي تختارها. كما أنّ استخدام البيانات الحديثة، ولكن التي تعود إلى فترة زمنية طويلة نسبياً، يسمح لنا بتقسيّ الحد المتّسم بالاستقرار والثبات خلال فترة زمنية متوسطة المدى، الأمر الذي يسهّل إجراء مقارنات عبر الزمن⁴.

على سبيل المثال، يبيّن الإطار 1 أنّ حدود إمكانية التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال هو أحد عناصر حقنا في دليل الصحة. وكل نقطة سوداء هي عبارة عن تجسيد لمعدّل بقائِيَّة الأطفال (100% - النسبة المئوية لمعدّل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة) في بلد مُعيّن وفي سنة مُعيّنة. وترتفع حدود إمكانيات التحقيق لمعدّل بقائِيَّة الأطفال مع

4 كان مُمة قلق محتمل من أنّ معرفة أنواع السياسات والثّقانات التي تعزّز جوانب التمتع بالحقوق تتغيّر بسرعة، بحيث قد يُعيّن الحد بالمعايِنات الأكثر راهنية. بيد أنّ هذا قد لا يشكّل الحالة المرجوة، فالمُعايِنَات الحديّة متوازنة على نحو معقول عبر الزمن وتتضمّن أنّ افتراض استقرار حدود إمكانية التحقيق في المدى المتوسط هو افتراض معقول.

تحويل الموارد لتحسين لاحق لبقائِيَّة الأطفال. هذا، وتختلف أشكال حدود إمكانية التحقيق وسقفها لمختلف جوانب الحقوق عند مستويات مختلفة لدخل الفرد، بما يشير إلى أنه من الأسهل تحويل الموارد إلى بعض جوانب التمتع بالحقوق مقارنةً بجوانب أخرى، وأنه من المُجدي أكثر إشباع بعض الجوانب لبعض الحقوق عند مستوى أكثر تدنيًا لدخل الفرد

ارتفاع دخل الفرد إلى أن يبلغ مستوى \$6,350 (بقوة عام 2005 الشرائية)، بعدها يبقى ثابتاً (مشكلاً مستوى مستقرّاً plateau)، بما يشير إلى استخدام الممارسات الفضلى، حيث يمكن ضمان هذا الجانب من الحق في الصحة إذا بلغ دخل الفرد مستوى \$6,350. أمّا شكل الحدّ لمستويات دخل الفرد التي تقل عن \$6,350 فيبيّن المعدّل الذي يصبح عنده من المُجدي

مقارنة بمستوياته الأخرى. إن مستوى موجب بلد ما في وقت معين في ما يتعلق بأي جانب حق معطى يُحدد باعتباره قيمة الحد في حدود إمكانية تحقيق مستوى الناتج المحلي القائم لذلك البلد.

تقويم المدى الذي تلبّي عنده البلدان موجباتها

تكمّن الميزة الصارخة لكلّ من الرسوم البيانية للحدود في الفرق الكبير بين مستويات التمتع بالحقوق في ما بين البلدان التي تتشابه من حيث مستويات نواتجها المحلية القائمة على الفرد. على سبيل المثال، وكما بيّن الرسم البياني لمعدل بقاءية الأطفال، تتراوح معدلات هذا المؤشر بين 75 و98% للبلدان التي تبلغ مستويات دخل الفرد فيها \$2000 (بقوة عام 2005 الشرائية). فالمدى مرتفع على نحو مفاجئ، حتى في البلدان التي تبلغ مستويات دخل الفرد \$10,000 - من نحو 80% إلى ما يقرب من 100% - مع أنّ هذا يتجاوز بكثير مستوى دخل الفرد الضروري لتحقيق هذا الجانب من الحق في الصحة تحقيقاً كاملاً. وهذه الفروق والاختلافات تُؤشّر إلى الفروق والاختلافات في المدى الذي تُحقّق عنده البلدان التزاماتها في ما يتعلق بجانب حق معين.

إنّ مرتبة أداء مؤشر ما بالنقاط (scores) في ما يتعلق بجانب حق ما تُحتسب باعتبارها نسبة مئوية لقيمة حدّ المؤشر المحقق. فعلى سبيل المثال، إذا حقّق بلد ما معدلاً لبقائية الأطفال يبلغ 72%، ولكن كانت قيمة حدّ مؤشر مستوى ناتج المحلي القائم على الفرد 90%، عندئذٍ تبلغ مرتبة أداء مؤشر البلد في ما يتعلق بمعدل بقاءية الأطفال 80%، بما يعني أنّ هذا البلد يحقق 80% من المستوى المجدي لموارده⁵. وفي حالة يتمتع فيها بلد ما بدخل أكثر من كافٍ لضمان التمتع بجانب الحق، مع إخفاقه في الوقت نفسه في تحقيق ذلك،

5 يختلف مدى المؤشرات العملي. مثلاً، لوحظ أنّ أدنى معدل لبقائية الأطفال في أيّ بلد منذ عام 1990 يساوي 68%، فيما ساوى أدنى معدل لبقائية من هم في سن الخامسة والستين 20%. نتيجة لذلك، يُعاد تدرج المؤشرات لتعكس مداها العملي قبل حوسبة مرتبة مؤشر الأداء. أنظر:

SERF Index Methodology Version 2011.1 Technical Note: www.serfindex.org/data..

تنطوي نقاط مؤشّر أدائه التصنيفية على غرامة أو حد (penalty): فالغرامة أو الحد يكونان أكبر، ولذا تُخفّض أكثر نقاط مؤشّر أدائه التصنيفية؛ بحيث يكون مستوى التحقيق أكثر تدنيًا، وتكون نسبة "دخل الفرد/ مستوى دخل الفرد" أكبر، وهي النسبة المطلوبة للتمتع الكامل بجانب الحق⁶.

يُبنى دليل الحق (لكل حق) من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجمهورية، ويكتمل "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" أدلة الحق المكوّنة (indices component). وأمّا هذه الأخيرة فتُبنى باعتبارها المعدل الوسطي البسيط لتصنيف مؤشر الأداء النقطي المتصل بكل حق. فدليل الحق الأساسي (الجوهري index right core) في التعليم، مثلاً، هو عبارة عن المعدل الوسطي لنقاط مؤشر الأداء التصنيفية المعدلة لمعدّل إنهاء المدرسة الأساسية ومعدّل الالتحاق المدرسي المجمع. وفي تلك الحالات التي يُستخدم فيها مؤشر وحيد لقياس الأداء في ما يتعلق بحق جوهري، فإنّ دليل الحق الجوهري هو ببساطة عبارة عن نقاط مؤشر الأداء التصنيفية على المؤشر المقابل. فدليل الحق الأساسي في الغذاء، مثلاً، هو تصنيف مؤشر الأداء النقطي المعدل للنسبة المئوية للأطفال غير المتقرّمين (أي ذوي الطول المتدني للعمر المعطى). وأمّا دليل "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" نفسه فهو مبنّي من المعدل الوسطي لأدلة الحق المكوّنة (أي العناصر المكوّنة)⁷.

6 حُدّت معادلة الغرامة أو الحد على أساس جملة من البدايات أو المسلّمات (الأكسيومات axioms) التي تحدّد السمات التي قد يرغب فيها المرء لنيل عقوبة كهذه. أنظر:

Fukuda-Parr, Lawson-Remer, and Randolph, "An Index of Economic and Social Rights fulfillment: Concept and Methodology", *Journal of Human Rights*, 8: 195-221, (2009)

وقد أُخضعت لإعادة النظر في سيمينارات وورش عمل متعددة لاحقة. وقد جرى تبني معادلة العقوبة، وهي متوفرة في المرجع التالي:

SERF Index Methodology Version 2011.1 Technical Note: www.serfindex.org/data.

7 يمكن توظيف مخططات التثقيل البديلة، بحيث يوضع مزيد من الثقل على الحقوق التي

أداء البلد في ما يتعلق بدليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية⁸

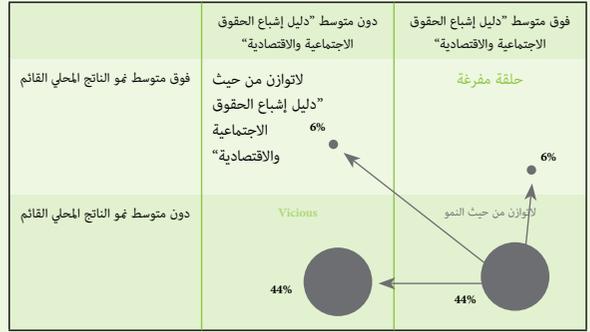
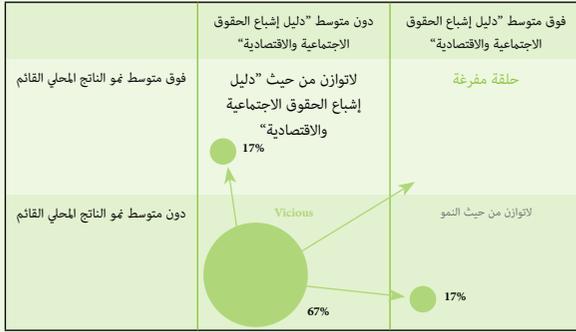
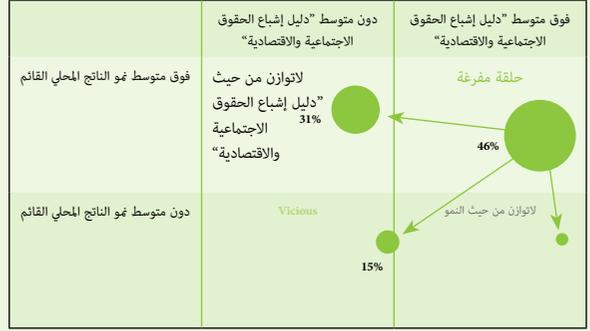
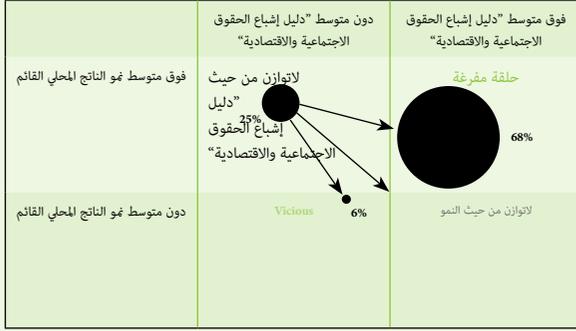
يمكن احتساب "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" لـ 99 بلدًا، كما يمكن احتساب "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" المكتمل لبلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" لـ 24 بلدًا إضافيًا. أمّا أدلة الحق المكوّنة (Component The Indices Right) فيمكن احتسابها لعدد أكبر بكثير من البلدان. في حالة "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" الأساسي (Index SERF Core) يمكن احتساب أدلة الحقوق في الغذاء والتعليم والصحة والسكن والعمل لـ 123 و145 و131 و144 و118 بلدًا على الترتيب. وفي ما يتعلق بالدليل المكتمل (Index Supplementary) يمكن احتسابه لـ 28 و27 و25 بلدًا في حالة الحق في الغذاء والتعليم والصحة والعمل على الترتيب.

هذا، ويتباين المدى الذي تستطيع عنده الوفاء بالتزاماتها لإشباع موجبات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نحو واسع. ذلك أنّه ليس ثمة بلد من هذه البلدان يمكن أن يُحتسب له "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، أكان أساسياً أم مكتملاً، نجح في تلبية التزاماته بالكامل في ما يتعلق بكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على التوالي. في الدليل الأساسي برزت أوروغواي كأفضل البلدان إنجازاً، إذ أنها تحقّق تصنيفاً نقطيًا يفوق 94% في "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، في حين أنّ أفضل بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" إنجازاً، وهو فنلندا، تحقّق تصنيفاً نقطيًا لا يتجاوز 95%. ومع أنّ عددًا من البلدان حققت التزاماتها في ما يتعلق بحقوق اقتصادية واجتماعية محدّدة بالكامل، فإنّ بعض البلدان الأخرى قصّرت في أداء كل حق من الحقوق الخمسة الاقتصادية والاجتماعية. فتصنيف غينيا الاستوائية النقطي لا يتعدّى الـ 20% في ما يعني "دليل إشباع

تشهد نقص أداء في بلد ما.

Journal of Human Rights,

تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أمر جيد للنمو



متوسط العينة، ولكن تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي" أعلى من المتوسط: بلدان لامتوازنة من حيث دخل الفرد: بلدان لامتوازنة من حيث "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية". وتبين الفجوات النسبية المئوية للبلدان التي تنتهي إلى الاندراج في أحد الأوضاع الأربعة، استناداً إلى نقطة انطلاقها. وكما يمكن تبيّنه، فإن البلدان التي تقدّم تلبية موجبات إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في أولوياتها على النمو تنتهي على الأرجح إلى الاندراج في وضع فعّال، في حين أن البلدان التي تقدّم نمو دخل الفرد على قيامها بالتزامات إحقاق الحقوق المذكورة يُرجّح كثيراً أن تندرج في فئة بلدان الحلقة المفرغة ولكنها تنكص لتقع مجدداً في فئة بلدان الحلقة المفرغة.

يتحرى الرسم البياني أعلاه الإلمّ انتهت البلدان في عام 2005 بعد انطلاقتها في عام 1995. ثمة أربعة أوضاع ممكنة، أولية ونهائية: (1) بلدان ذات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد وتصنيف نقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي"، وكلاهما أدنى من متوسط العينة: بلدان في حلقة مفرغة؛ (2) بلدان ذات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد وتصنيف نقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي"، وكلاهما أعلى من متوسط العينة: بلدان في حلقة فعّالة؛ (3) بلدان ذات معدلات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد أعلى من متوسط العينة، ولكن تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادي" أدنى من المتوسط: بلدان لامتوازنة النمو؛ (4) بلدان ذات معدلات نمو للناتج المحلي القائم على الفرد أدنى من

والاجتماعية والثقافية" بتكريس "الحد الأقصى من مواردها المتاحة" لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. والسؤال الرئيسي هو ما إذا كانت البلدان التي تحترم هذا الالتزام تقوم بذلك على حساب توليد موارد إضافية يمكن من خلالها تمكّن تمتع أكبر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. ويسلّط تطبيق منهجية "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" أجري مؤخرًا (The Index SERF International Historical) الضوء على هذا السؤال (المتناول على الموقع الشبكي التالي: www.serfindex.org.data). أضيف

إلى ما يقرب من 98% للحق في العمل والحق في التعليم على الترتيب. والواضح هو أنّ ثمة هامشاً كبيراً للتحسين في معظم البلدان. ويقدم الموقع الشبكي لـ "مبادرة تمكين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" www.serfindex.org/data كشوفات قابلة للتنزيل، تبين أداء كل بلد في ما يتعلّق بـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" ودليل الحق المكوّن.

تسليط الضوء على أسئلة السياسة المهمة: الحلقة الفعّالة والحلقة المفرغة
تُلزم "الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، فيما تراوح تصنيفها النقطي لجهة أدلة الحق المكوّن بين ما هو أعلى من 3% إلى ما دون 29%. أمّا متوسط تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" الأساسي فبالكاد يرقى إلى 72%. ثمة تباين في متوسط التصنيف النقطي عبر مختلف أدلة الحق المكوّن. فبالنسبة إلى البلدان الأساسية يتراوح ذلك بين 71% و79% للحق في الغذاء والحق في التعليم على الترتيب. أمّا بالنسبة إلى بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع فالتراوح يبدو أكبر: من 62%

إلى ذلك، فهو يحدّد تلك البلدان حيث يتنامى التمتع بالحقوق ارتباطاً بقدرات الموارد بمرور الزمن، بما يفيد عن مطاوعةٍ محسّنة للموجبات الأخرى المتضمّنة في "الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فضلاً عن تلك البلدان التي تنتهك مبدأ اللاتراجعية (retrogression-non).

وبشكل عام، تتحسن مراعاة البلدان لموجباتها؛ إذ ازداد عبر البلدان قيمة المعدل الوسطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" الدولي التاريخي الأساسي من 60% إلى 75% بين عامي 1975 و2005. ولقد كان التقدم على هذا الصعيد أكثر نشاطاً وفاعليةً في ما يتعلق بالحق في التعليم مع تزايد المعدل الوسطي لنقاط تصنيف دليل التعليم التاريخي من 35% إلى 72% على مدى أربعين عاماً. أمّا في بلدان منظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية" ذات الدخل المرتفع فقد كان التقدم أقل بروزاً وإن لم يكن معدوماً. وبالرغم من هذه الإنجازات والمكاسب، فإنّ ثمة سبباً للقلق. أولاً، كان التقدم بالنسبة إلى البلدان الأساسية أكثر نشاطاً وفاعليةً بين عامي 1975 و1985؛ ولكنّ خطى التحسن تباطأت بين عامي 1985 و1995، وخمدت لاحقاً بين عامي 1995 و2005. فيما بعد، كان هناك تباين واسع في الأداء، وكثيراً ما انتهك مبدأ اللاتراجعية خلال فترة عقد أو أكثر. فالتراجعية حدثت في نصف البلدان في ما يتصل ببعض الحقوق خلال فترة أو أكثر.

• وهناك طريقة وحيدة للنظر في مسألة ما إذا كان التعاقب بين موجبات إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اليوم، وبين بناء الموارد لتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، هو النظر في مخرجات البلد من عقد لآخر. وللإجابة على هذا السؤال نعدم أولاً إلى تصنيف البلدان التي يمكن حوسبة دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادي الدولي التاريخي الأساسي لكلا عقد التسعينيات وعقد الألفية إلى أربع مجموعات:

- البلدان التي كانت نقاطها التصنيفية لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، وكذلك معدل نمو دخل فردها، خلال العقد، أدنى من قيم التوسّط: وهي بلدان واقعة ضمن حلقة مفرغة.
 - البلدان التي كان تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية"، وكذلك معدل نمو دخل فردها، خلال العقد، أعلى من قيم التوسّط: وهي بلدان واقعة ضمن حلقة فعّالة.
 - البلدان التي كان تصنيفها النقطي لـ "دليل إشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية" أعلى من قيمة التوسّط، ولكن كان معدل نمو دخل فردها، خلال العقد، أدنى من قيم التوسّط: هي بلدان لامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- وبالنظر إلى نقطة انطلاق بلد ما -أكان بلداً ذا حلقة مفرغة أو فعّالة أو لامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو لامتوازنة من حيث نمو دخل فردها- يمكن للمرء عندئذ معرفة انتهاء البلدان إلى أيّ من المجموعات خلال العقد التالي. يفضّل الإطار 2 المخرجات. هذا، وتكشف نتائج هذا التحليل بوضوح أنّ البلدان اللامتوازنة من حيث النمو نادراً ما قاربت الحلقة الفعّالة، بل كانت في الواقع أقرب إلى الحلقة المفرغة كونها ظلّت مندرجة في فئة البلدان لامتوازنة النمو. من ناحية أخرى، كانت البلدان اللامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية أبعد من أن تقارب الحلقة الفعّالة، بل إنها بقيت -مع بعض الاستثناءات- في فئة البلدان اللامتوازنة من حيث دليل إشباعها للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. في الخلاصة والنتيجة، كان من المرجح للبلدان التي شدّدت على تليبتها التزامات إحقاقها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن تواجه تقلصاً لدخل الفرد. على النقيض من ذلك، تفيد النتائج أنّ تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو أمر جيد للنمو. ■

قيم دليل البلد الأساسي المتعلق بإشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

الحق في العمل	الحق في الإسكان	الحق في التعليم	الحق في الصحة	الحق في الغذاء	قيمة دليل الإشباع	البلد	الحق في العمل	الحق في الإسكان	الحق في التعليم	الحق في الصحة	الحق في الغذاء	قيمة دليل الإشباع	البلد
البلدان ذات البيانات الكاملة													
96.17	100.00	98.98	95.63	79.45	94.05	أوروغواي	100.00	35.50	78.15	70.26	99.75	76.73	توغو
98.37	95.27	93.76	84.57	96.27	93.65	الأردن	100.00	50.05	91.85	76.95	63.03	76.38	آذربيجان
100.00	93.56	92.45	85.23	95.79	93.41	بيلاروسيا	78.46	58.04	96.88	88.72	57.34	75.89	بيرو
96.82	89.83	85.42	88.69	100.00	92.15	مولدافيا	100.00	45.21	92.28	66.70	73.29	75.49	ج. الكونغو د.
90.06	97.48	92.52	80.59	100.00	92.13	ج. قبرغيزيا	100.00	94.31	77.11	69.14	31.40	74.39	مالاوي
89.32	87.98	87.72	97.15	98.16	92.07	كوبا	100.00	96.37	93.50	59.95	19.41	73.85	بوروندي
100.00	95.24	98.62	83.00	76.61	90.69	أوكرانيا	100.00	80.64	91.31	70.03	24.23	73.24	تيمور-ليست
99.30	79.43	86.64	87.60	100.00	90.59	تشيلي	79.74	47.51	95.78	78.45	59.40	72.17	بوليفيا
100.00	92.48	90.96	78.83	89.48	90.35	صربيا	82.22	52.25	78.67	60.01	86.59	71.95	غانا
94.73	83.19	86.70	86.03	98.57	89.84	جامايكا	97.81	51.09	84.98	56.31	67.65	71.57	كينيا
93.33	94.68	98.24	68.95	91.02	89.25	غويانا	100.00	78.90	72.49	59.07	33.71	68.83	رواندة
99.48	100.00	76.62	78.02	88.49	88.52	بلغاريا	63.02	72.99	79.01	86.58	37.96	67.91	نيبال
90.69	77.58	97.78	87.31	88.33	88.34	الأرجنتين	73.05	76.25	81.02	68.66	35.41	66.88	جزر القمر
83.61	75.81	96.47	90.08	91.11	87.42	البرازيل	76.38	86.60	72.31	76.11	17.78	65.83	غواتيمالا
71.31	96.86	92.41	80.15	92.35	86.62	جورجيا	41.09	63.88	93.43	85.16	45.01	65.71	إندونيسيا
100.00	91.31	98.42	70.51	72.77	86.60	كازاخستان	41.05	83.42	58.28	87.27	50.90	64.18	بنغلادش
86.97	81.58	84.04	86.84	91.11	86.11	تونس	54.68	62.60	52.41	47.96	98.91	63.31	السنگال
90.00	95.71	80.04	84.08	75.93	85.15	ماليزيا	100.00	27.20	100.00	30.20	49.90	61.46	سيراليون
87.51	96.20	74.52	88.09	79.38	85.14	تايلند	100.00	31.94	76.79	46.94	50.98	61.33	موزامبيق
77.65	91.17	89.34	83.14	83.58	84.98	أرمينيا	78.57	42.84	59.63	46.81	76.86	60.94	موريتانيا
100.00	80.18	85.49	82.24	76.18	84.82	روسيا	68.65	66.53	73.07	49.44	45.20	60.58	ليسوتو
92.48	97.60	81.80	89.58	62.33	84.76	ألمانيا	39.79	63.08	86.67	59.63	52.64	60.36	بوتسوانا
90.56	79.94	91.03	89.82	72.35	84.74	إيران	100.00	53.53	49.81	44.91	52.51	60.15	غينيا بيساو
88.43	77.98	92.66	90.02	72.78	84.37	المكسيك	55.69	49.96	73.14	66.85	53.71	59.87	كمبوديا
89.20	88.96	78.96	88.80	75.29	84.24	تركيا	52.59	77.30	71.16	65.16	32.70	59.78	بوتان
96.52	63.85	88.54	88.43	82.57	83.98	رومانيا	37.02	57.26	70.22	70.52	58.52	58.71	ناميبيا
85.87	80.13	78.50	86.59	88.15	83.85	ج. دومينيكان	100.00	25.85	67.36	58.08	39.21	58.10	إثيوبيا
62.97	91.05	88.29	91.14	85.61	83.81	سريلانكا	53.02	57.13	67.97	47.31	59.19	56.92	الكاميرون
86.99	68.59	86.56	92.97	83.82	83.78	باراغواي	46.02	74.09	49.06	65.94	48.55	56.73	باكستان
95.18	91.45	80.10	68.08	82.92	83.54	مقدونيا	39.00	61.46	91.94	46.98	44.18	56.71	زامبيا
85.24	88.10	95.13	90.56	58.51	83.51	إكوادور	27.67	62.55	82.64	74.74	32.70	56.06	الهند
100.00	53.29	99.08	73.17	90.10	83.13	ليبيريا	72.65	54.45	46.03	51.14	54.52	55.76	ساحل العاج
73.91	85.48	90.41	83.78	79.77	82.67	الجزائر	76.33	63.01	31.72	52.37	54.52	55.59	جيبوتي
93.88	96.71	75.22	53.44	88.99	81.65	غامبيا	35.22	61.14	70.40	72.44	36.16	55.07	لاو PDR
76.18	93.82	90.74	77.22	70.05	81.60	بيليز	55.57	53.01	62.11	32.75	65.09	53.70	مالي
77.09	67.04	76.23	94.09	93.29	81.55	نيكاراغوا	36.53	51.53	63.10	52.26	64.18	53.52	غينيا
82.25	96.64	84.88	84.92	58.37	81.41	مصر	40.81	48.59	68.76	58.51	45.81	52.50	بنين
86.32	60.95	89.61	90.96	74.91	80.55	فنزويلا	61.81	62.31	57.91	63.89	13.29	51.84	اليمن
85.71	80.05	78.86	87.64	67.94	80.04	السلفادور	100.00	32.99	47.06	48.10	27.56	51.14	النيجر
76.25	84.65	93.60	73.86	71.17	79.91	طاجيكستان	18.56	57.81	63.89	50.69	61.76	50.54	سوازيلاند
63.98	65.83	83.58	94.82	90.43	79.73	الصين	69.44	20.29	54.06	54.07	52.30	50.03	الغابون
64.92	67.64	95.19	91.74	78.23	79.54	كولومبيا	26.31	33.27	66.61	53.70	61.86	48.35	ج. الكونغو
58.66	92.52	85.80	98.59	58.39	78.79	فيتنام	35.14	25.98	81.89	66.44	29.91	47.87	مدغشقر
30.12	94.36	89.14	85.79	93.59	78.60	أوزبكستان	11.60	43.73	76.75	57.12	49.33	47.70	تنزانيا
81.05	84.06	66.58	68.18	92.96	78.56	ترينيداد وتوباغو	46.80	51.44	41.36	45.12	49.13	46.77	بوركينافاسو
89.46	52.46	92.20	81.47	73.34	77.79	منغوليا	21.50	43.29	66.71	33.35	47.70	42.51	نيجيريا
57.70	86.60	90.79	83.36	69.17	77.53	الفلبين	50.95	32.39	38.53	30.12	46.94	39.79	تشاد
71.07	80.03	74.87	74.24	86.89	77.42	سورينام	32.57	45.30	45.78	23.51	26.61	34.75	أنغولا
87.85	65.93	68.34	87.12	77.42	77.33	المغرب	3.41	18.66	28.89	23.12	26.99	20.22	غينيا الاستوائية
72.39	76.96	82.90	88.04	64.62	76.98	هندوراس							

قيم دليل البلد الأساسي المتعلق بإشباع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

البلد	قيمة دليل الإشباع	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في الإسكان	الحق في العمل	البلد	قيمة دليل الإشباع	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في الإسكان	الحق في العمل
البلدان ذات البيانات المنقوصة													
ليتوانيا							أوروبا	83.25	77.30				100.00
لاتفيا							أندورا	86.60	78.46			77.48	100.00
ماكاو (الصين)							أفغانستان	86.93				51.13	59.10
موناكو							أكيلا						
المالديف							أنتيل هولندا	89.26	76.29	61.48			
جزر المارشال							الإمارات العربية					94.68	78.40
مالطة							ساموا الأمريكية	85.92			100.00		
ماينمار							أنتيغوا وباربادو						86.64
الجبل الأسود							البحرين	91.06	77.79	89.81			
جزر ماريانا الشمالية							الباهاماس						82.33
مونتسيرات							البوسنة والهرسك						86.58
موريشيوس							برمودا	75.94	88.49	82.33			
مايوت							بارابادوس						100.00
ناورو							بروناي دار السلام						85.58
كاليدونيا الجديدة							جزر فيرجين البريطانية						
نيبو							ج. أفريقيا الوسطى						59.75
عمان							جزر شانيل	51.64	75.08	75.00			61.01
بنما							جزر كوك	92.55		68.98			
بالاو							الرأس الأخضر						85.28
بابوا نيو غينيا							كوستاريكا	45.78	62.19	43.73			90.39
بورتوريكو							جزر كاهاان						
ج. كوريا د.							قبرص						90.47
بولينزيا الفرنسية							دومينيكا						70.01
قطر							إريتريا	77.19			100.00		
السعودية							إستونيا	80.47	71.14	81.34			92.19
السودان							غويانا الفرنسية	43.43	47.83	57.68			
سنغافورة							فيجي	100.00	91.34	91.79			81.99
جزر سليمان							جزر فايرو	57.65	69.74				
سان مارينو							ميكرونيزيا						63.62
الصومال							غواديلوب						
ساو تومي وبرينسيب							غيرالتار	66.87	79.02	83.73			
سولوفينيا							جرينادا	98.98	88.11	94.60			92.01
سيشيل							جرينلاند	95.82					
سورية							غوام	91.53	88.31	88.80			
جزر توركس وكايكوس							هونغ كونغ (الصين)						85.21
تركمانستان							كرواتيا	66.27	70.43	80.65			96.54
توكيلاو							هايتي						72.41
تونغا							إيسلي أوف مان	97.97	97.54	70.88			
توفالو							العراق						68.30
أوغندا							إسرائيل	77.60	73.77	50.02			92.99
سان فينسنت والغرين.							كيريباتي		93.68				96.39
فيرجين أيلاند (US)							سان كيتس ونيفيس						88.25
فانواتو							كوسوفو	67.23	68.85	75.60			
الضفة الغربية وغزة							الكويت						76.46
واليس وفوتونا							لبنان						73.89
ساموا							ليبيا						60.51
جنوب أفريقيا							سانتا لوسيا	46.60	70.22	71.39			91.00
زيمبابوي							ليتشيشتاين						88.39

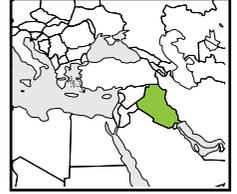
قيم دليل البلد الأساسي المتعلق بإشباع الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة في بلدان منظمة «التعاون الاقتصادي والتنمية» ذات الدخل المرتفع

البلد	الحق في الغذاء	الحق في الصحة	الحق في التعليم	الحق في العمل	قيمة دليل إشباع الحقوق
البلدان ذات البيانات الكاملة					
فنلندا	99.75	98.43	100.00	80.38	94.64
السويد	100.00	99.85	82.66	88.49	92.75
ج. كوريا	99.56	97.76	95.65	76.22	92.30
النرويج	97.84	99.61	79.28	89.28	91.50
الدانمارك	97.13	96.30	87.53	84.86	91.46
كندا	95.26	98.04	90.59	73.53	89.36
هولندا	96.78	98.76	92.07	67.71	88.83
أستراليا	94.41	99.05	92.23	68.31	88.50
بولندا	96.06	92.79	90.94	67.21	86.75
النمسا	92.48	98.55	82.52	72.29	86.46
فرنسا	93.73	98.90	83.09	62.05	84.44
جمهورية تشيكيا	93.98	95.77	84.51	62.52	84.19
سويسرا	93.19	99.23	82.46	60.18	83.77
إسبانيا	92.95	99.30	83.61	57.88	83.43
المجر	92.30	89.89	87.67	61.20	82.76
المملكة المتحدة	91.81	97.45	81.44	59.65	82.59
إيرلندا	98.03	98.72	86.71	43.99	81.86
اليابان	86.80	99.72	86.46	53.94	81.73
بلجيكا	91.04	98.12	86.93	48.36	81.11
الولايات المتحدة	88.58	94.44	75.81	57.55	79.09
سلوفاكيا	94.19	91.83	81.30	48.44	78.94
إيطاليا	93.87	99.50	76.04	43.44	78.21
اليونان	89.24	99.35	80.77	42.61	77.99
لوكسمبورغ	97.51	98.27	58.85	44.55	74.79
البلدان ذات البيانات المنقوصة					
ألمانيا	93.44	98.37		46.52	
آيسلندا	100.00	99.85	83.70		
نيوزيلندا	96.42	98.15	93.77		
البرتغال	93.31	98.01	79.58		

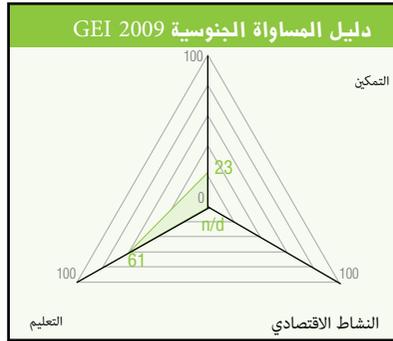
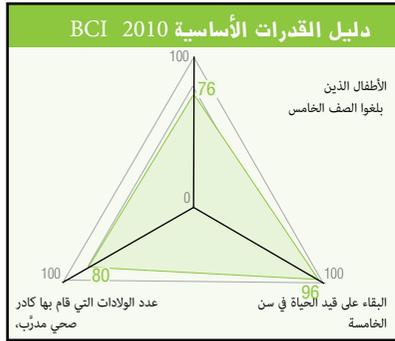
٥ التقارير الوطنيّة

I. تقارير البلدان العربيّة

دور المجتمع المدني المتنامي



بعد عقود من الحرب والتجاهل وسوء الإدارة، بات وضع البلد الاجتماعي والبيئي حرجًا. ويواصل العراق صراعه مع حكومة غير مستقرة ومع الفساد وانتهاكات هائلة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجوم على مجموعات الأقلية. وحتى تتحقق مستويات أكبر للسلام والأمن، سيكون من الصعب تثبيت التقدم في توليد نموذج تنموي مستدام ناجح، فضلاً عن استخدامه. وفيما توجد مشاركة متزايدة للمجتمع المدني والانخراط الديمقراطي، يتطلّب قمع حقوق الإنسان والإساءة إليها اهتمامًا مستمرًا لضمان مستقبل ديمقراطي.



مسارات لتنمية الثقافة والإعلام (MCMD)

سعد سلوم

الانتخاب؛ واحترام استقلالية القضاء، فضلاً عن زيادة فعاليته؛ وتوفير الخدمات العامة؛ وتحسين أداء المؤسسات الحكومية؛ وتأكيد حماية حقوق الإنسان والحريات العامة من خلال الضمانات الدستورية والقانونية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والصحافة والوصول إلى المعلومات؛ والتصدي للفقير والبطالة والتهجير والتمييز ضد مجموعات الأقلية.³

الأقليات في خطر

بالرغم من حقيقة استقرار مستويات التهجير خلال السنوات الأخيرة، إلا أنّ هجوماً إرهابياً كبيراً على كنيسة كاثوليكية ببغداد في 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2010 أجبر بعض مُنجمَعات الأقلية على إعادة التفكير بخيار اللجوء إلى أماكن أخرى. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2009 عاد نحو 350,000 مواطن داخلياً هُجروا داخلياً إلى أماكن عيشهم 60%- منهم عادوا إلى بغداد- مع أنّ معظم العائدين كانوا من العرب (السنة والشيعية)، إلا أنهم لم يُعتبروا جزءاً من مجموعة أقلوية. وقد بيّن تقرير صادر عن "المنظمة الدولية للهجرة" (IOM) أنّ 25% فقط من المواطنين المهجّرين داخلياً يرغبون بالعودة، فيما رغب 20% منهم

القضاء ونزاهته، فضلاً عن تبيانه أيضاً أنّ فصل السلطات هو حجر الزاوية في ديمقراطية ناجحة.

بيد أنّ الاستنتاج الأهم الذي يمكن الانتهاء إليه من قرار المحكمة هو في الدور الحيوي الذي يمكن للمجتمع المدني العراقي أن يضطلع به في عملية بناء دولة مدنية حديثة. وقد أتبعت الدعوى بحملة أخرى لـ "المبادرة المدنية لحماية الدستور" رمت إلى جمع التواقيع وممارسة الضغط على الكتل السياسية لتؤيّد التزاماتها الانتخابية أمام قواعدها الشعبية. وبحسب أرقام المبادرة، فقد شارك في الحملة أكثر من 800 منظمة غير حكومية وجمعية واتحاد، فضلاً عن شخصيات بارزة من مختلف المشارب ذات الخلفيات الثقافية والأكاديمية والاجتماعية المختلفة من أنحاء العراق المتنوعة كافة.²

تبلورت المبادرة المدنية لحماية الدستور باعتبارها إطار عملٍ مدنيّ لتحقيق أهداف متعددة تشمل تسريع تشكيل شراكة حكومية وطنية على أساس الإخلاص والكفاءة والنزاهة؛ وكتابة برنامج لتعزيز الاستقرار المدني والسياسي؛ وإصلاح البنية التحتية المؤسسية؛ وتقوية العملية السياسية من خلال قانون الأحزاب السياسية؛ وتعديل قانون

يواصل العراق صراعه مع التحدّيات الهائلة التي اجتاحتها في إبان سنوات الاضطراب الاجتماعي والحرب. فالتظاهرات التي عمّت البلاد في شباط (فبراير) 2011 ونادت بالقضاء على الفقر والبطالة والفساد تبيّن الدور الجديد الذي بدأ المواطنون العراقيون يضطلعون به في مجتمع كانت المشاركة الديمقراطية فيه سابقاً تُقمع وتُضهد بالعنف أو بالإسكات، بكل الوسائل. ومع أنّه ما يزال في خلفية الواقع انعدام للأمن ونقص كبير في الحريات المدنية، إلا أنّ منظمات المجتمع المدني تنامي وتؤدي دوراً متزايداً في تنمية البلد الديمقراطية.

دور المجتمع المدني الحيوي

توجّه المواطنون العراقيون إلى صناديق الاقتراع في 7 آذار (مارس) 2010 وصوّتوا لانتخاب 325 عضواً برلمانياً جديداً يمثلونهم في مجلس النواب. ولسوء الحظ، عقد المجلس اجتماعه الأول في 14 حزيران (يونيو) 2010، إلا أنه ارتكب أول خرق للدستور حين أبقاه مفتوحاً، دون التوصل إلى انتخاب رئيس له ونوابه. وقد حفّز هذا الشلل السياسي والدستوري منظمات المجتمع المدني على إطلاق المبادرة المدنية لحماية الدستور، رافعاً دعوى أمام المحكمة الفيدرالية العليا. وقد أصدرت هذه المحكمة أمراً إلى رئيس السن ليوجّه الدعوة إلى أعضاء البرلمان لاستئناف الجلسة وانتخاب رئيس ونائبين للرئيس! رحب مراقبو المجتمع المدني بالقرار، باعتباره إشارة جليّة إلى استقلالية

Federal Supreme Court, 1
No.55 Federal 0.2010.

Ibid. 3

<cipciraq.wordpress.com> 2

الحرب والبيئة

إثر حرب الخليج الأولى، بدأت إدارة صدام حسين سلسلة من الأعمال الرامية إلى تجفيف مستنقعات مناطق ما بين النهرين، والنطاق الرطب الواقع في المناطق الجنوبية من الأراضي العراقية التي كانت موئلاً لمواطنين، كعرب المستنقعات، وتنوعاً كبيراً للحياة البرية. ولقد بدأ تجفيف المستنقعات، في الحقيقة، خلال الخمسينيات، وتواصل خلال السبعينيات، واستخدام أراضيها للزراعة والتنقيب عن النفط، ولكن خلال رئاسة صدام توسّعت هذه الأعمال وتسارعت، وذلك انتقاماً من الشيعة في أعقاب فشل انتفاضتهم التي اندلعت في عام 1991، حيث كان المنتفضون يلجأون إلى مناطق المستنقعات هذه. وقد تكوّنت عمليات التجفيف بصورة رئيسية من فتح ثلاث أفنية (النهر الثالث، قناة المجد، قناة الازدهار، كما أُطلقَ عليها)، بُنيت لتحويل المياه من نهري دجلة والفرات. وفي أواخر التسعينيات، أمكن تجفيف المستنقع المركزي بالكامل، وفي عام 2000 قَدَّر "برنامج الأمم المتحدة البيئي" أن 90% من أراضي المستنقعات قد اختفت⁽¹⁾.

اعتُبر التدمير البيئي كارثة⁽²⁾. فقد اختفت مناطق هجرة الطيور وانقرضت عدة أنواع نباتية وحيوانية، كانت تستوطن هذه المنطقة. وارتفعت ملوحة التربة لينجم عنها خسارة الإنتاج الحيواني (بصورة أساسية إنتاج مشتقات الحليب) والصيد وزراعة الأرز، وتحوّل ما يقارب 19,000 كلم² إلى صحراء. وقد هُجرت غالبية عرب المستنقعات إلى مناطق قريبة، فيما توجّه ما بين 80,000 إلى 120,000 من السكان إلى مخيمات اللجوء في إيران⁽³⁾. وفي أعقاب اجتياح الولايات المتحدة للعراق في عام 2003 كُسرت حواجز السدود وتوقفت أعمال التجفيف وبدأت المستنقعات تستقبل المياه مجدداً. ولكن عملية الإنعاش -وكذلك عودة نمو نباتات المستنقعات الطبيعية- كانت بطيئة، بحيث لم تُبدِ الأجزاء الأكثر تضرراً منها أيّ إشارات للتولّد مجدداً⁽⁴⁾.

بيد أن خسارة النظام الإيكولوجي لم تكن العاقبة البيئية السلبية الوحيد بعد انقضاء عقدين من الزمن. فعلى سبيل المثال، يواجه البلد تلوّثاً كبيراً في التربة والماء والهواء بسبب المواد السامة التي يخلفها تدمير العتاد العسكري والمصانع، وفق ما ذكره "برنامج الأمم المتحدة البيئي"⁽⁵⁾. كما بات نهرا دجلة والفرات اللذان يؤمّنان مياه الشفة والري للبلد مصرفاً لمياه الصرف الصحي والنفايات الصحية ونفايات المستشفيات والتسربات النفطية. وإذن، يُعتبر إحياء نظام المياه والنظافة العامة والتخلص من تلوث المستشفيات وشبكات الصرف الصحي ومنع تجرّف التربة والتصحّر بعض أكثر الهموم البيئية ضغطاً في العراق⁽⁶⁾.

(1) Wikipedia, Draining of the Mesopotamian Marshes, <en.wikipedia.org/wiki/Draining_of_the_Mesopotamian_Marshes>; Mesopotamian Marshes, <en.wikipedia.org/wiki/Mesopotamian_Marshes>; and Glory Canal, <en.wikipedia.org/wiki/Glory_Canal>.

(2) The Mesopotamian Marshes of Southern Iraq, (March 2003), <www.public.iastate.edu/~mariposa/marshes.htm>.

(3) Wikipedia, Draining of the Mesopotamian Marshes, <en.wikipedia.org/wiki/Draining_of_the_Mesopotamian_Marshes>.

(4) <ipsnews.net/news.asp?idnews=37031>.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

الاستقرار في أماكن أخرى⁴. وبحسب الأرقام الصادرة عن وزارة النزوح والهجرة وحكومة كردستان الإقليمية، يبلغ عدد النازحين ضمن العراق زهاء 2,8 مليون نسمة، معظمهم من العرب (سنّة وشيعة)، ونحو 250,000 نسمة من جماعات الأقليات من الكلدان والأشوريين والأرمن والصابئة المندائية والكرد الفيليين واليزيديين والشبّك⁵.

وقد دفع غياب العمل الحكومي الفعّال في معالجة مشكلات الأقليات في البلد منظمات المجتمع المدني إلى مزيد من العمل في مكافحة التمييز ضد الأقليات والهجوم عليها. فقد نظّمت "المبادرة المدنية لحماية الدستور"، مثلاً، طاولات مستديرة برلمانية تبحث في هموم الأقليات وتبيّن كيف يمكن وينبغي للمجتمع المدني أن يشارك في مسائل ذات أهمية وطنية. فقد سلّطت نقاشات المبادرة الضوء على الحاجة إلى زيادة مشاركة الأقليات في المجال السياسي وإلغاء السياسات التعليمية العنصرية وغيرها من أشكال التضييق التي تساهم في التمييز القائم على التجاهل. كما شدّدت المناقشات على حقيقة مغادرة العديد من الأقليات العراق منذ عام 2003، وأنه يُتوقّع مغادرة الكثير منها أيضاً بسبب انعدام الأمن والحماية الدستورية والقوانين اللامميّزية وضعف التمثيل في كلا الحكومة والبرلمان، فضلاً عن هيمنة ثقافة إقصائية في المجتمع تقوم على التمييز والتجاهل.

احتجاجات جماهيرية وقمع حكومي

لم يكن العراق معزولاً عن التظاهرات الشعبية التي عُرفت بـ "الربيع العربي" في عام 2011. والبطء في تشكيل الحكومة العراقية (أكثر من

L. Mumtaz, *Still Targeted: Continued Persecution of Iraq's Minorities*, Minority Rights Group International, p.19.

IDMC, *Little new displacement but in the region of 2.8 million Iraqis remain internally displaced*, (4 March 2010), <www.internal-displacement.org/8025708F004BE3B1/(httpInfoFiles)/B0DB25F7122F4390C12576DC003B49AF/\$file/Iraq_Overview_Mar10.pdf>.

مدينة البصرة، جنوبي العراق، الغنية بموارد النفط، بدأت ترتفع أصوات مطالبة بالقضاء على الفساد، حمل خلالها المشاركون بطاقات صفراء (كتلك التي يرفعها حكام مباريات كرة القدم) تعبيراً عن عدم الرضا العام بالمحافظ وبيع بعض المسؤولين الرسميين المحليين. كما كان يرتفع الاستياء الشديد أيضاً في بقية المحافظات بسبب انعدام الخدمات العامة. كما تصاعد

7 أشهر من المفاوضات الشاقة)، والتدهور الحاصل في أداء الخدمات العامة، بالإضافة إلى مستويات مرتفعة من الفقر والبطالة، كل ذلك أوقد الشرارات الأولى للاحتجاج الذي اندلع في المناطق المهملّة الواقعة إلى شمال بغداد. فقد خرجت التظاهرات خلال شهر شباط (فبراير) في مدن الكوت والديوانية والبصرة والأنبار وفي عدد آخر من المدن والمناطق. وفي

الانتقاد المندد بالقيود المفروضة على الحريات العامة وبالفساد وبرواتب البرلمانين، حيث تحول ذلك إلى شعارات شعبية ويافطات احتجاج. والأهم من كل ذلك أنّ التظاهرات تمكّنت من وضع حدّ للقانون القائل بوجود الحصول على رخصة قانونية للاحتجاج، وهو ما منع مئات التظاهرات من الخروج خلال السنوات السابقة.

ونتيجة للتظاهرات العاشدة، أصدر رئيس الوزراء نور المالكي مرسومًا في شباط (فبراير) 2011 يقضي بخفض الرواتب المذكورة إلى النصف. وقد مثّل هذا اعترافًا بالفجوة غير المعقولة القائمة بين رواتب المسؤولين الرسميين من الصف الأول وبين رواتب نظرائهم من صغار الموظفين والمواطنين العراقيين متوسطي الحال؛ فحُفّر هذا على إعادة النظر في رواتب كبار المسؤولين الحكوميين وعلى خفض موازنات الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية ورئاسة ومجلس الوزراء ورئاسة البرلمان. وكما في البلدان

رسالة قوية إليه، حيث طالبت بالقضاء على الفقر والبطالة والفساد الحكومي⁶. وفي ضوء الاحتجاجات الكبيرة، وضعت الحكومة الأجهزة الأمنية في استنفار كامل، بالإضافة إلى استخدام القوة لتفريق التظاهرات واعتقلت أربعة صحفيين كانوا قد شاركوا في الاحتجاجات وعدّبتهم⁷.

- ولقد أطلقت انتفاضات شباط (فبراير) حركة غير مسبوقة لبناء منظمات وشبكات مجتمع مدني لمراقبة الأنشطة الحكومية وأوضاع حقوق الإنسان، وبناء الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به المواطنون العراقيون في التنمية الوطنية الديمقراطية.

توصيات

- لفهم رؤية انتفاضات شباط (فبراير) ينبغي القيام بعدة أمور:
 - شقّ الطريق أمام المشاركة النسويّة في الحكم، وتنفيذ الإجراءات الملائمة

الكفيلة بالقضاء على العنف الأسري والمجتمع القائم على التمييز الجنوسي. التصديّ للإفلات من جرائم الفساد المالي وسرقة المال العام ومحاكمة مرتكبي الإرهاب والجريمة المنظمة والتحقيق في حالات المجرمين الذين فرّوا من السجون تكررًا.

تنفيذ استراتيجية وطنية للتخفيف من وطأة الفقر. فغالبية المواطنين الساحقة تعاني من الفقر والبطالة وتفاقم الخدمات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في إمدادات المياه والغذاء والطاقة ومستويات الرعاية الصحية المتدنية.

تسريع التشريع في ما يتعلق بالمسائل السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية، وبالتحديد التشريعات المنظمة للأحزاب السياسية والراعية للانتخابات والنفط والغاز. ■

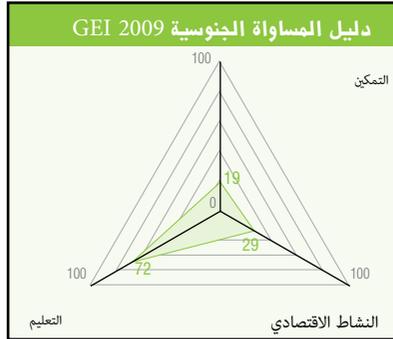
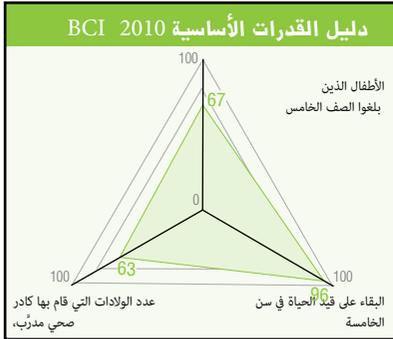
6 Interview with Hanaa Edgar, Secretary of IAA, (February 25 2011).

7 Interview with tour journalists who were arrested (Baghdad: March 4 2011).

العربية الأخرى، تداعى الناس إلى الخروج بتظاهرات كبرى في يوم الجمعة الواقع فيه 25 شباط (فبراير)، أي قبل 24 ساعة من طلب رئيس الوزراء الاجتماع بقيادة المجتمع المدني. وقد أوصلت "المبادرة المدنية لحماية الدستور"



بالرغم من غنى التنوع الحيوي في المغرب، إلا أنه يزرخ في الوقت الراهن تحت الخطر. ويعود ذلك إلى سوء إدارة الموارد المائية، إذ يُفقد 35% من مياه الأنابيب، فيما تُلوّث المخزونات المائية بالمياه الصناعية والصرف الحضري. وتعرض الأراضى الزراعية للمخاطر بسبب نقص المياه وتجرف التربة. تُفاقم هذه العوامل الفقر الريفي إلى حد بعيد، كما تتوسّع الفجوة بين شرائح السكان الأغنياء والفقراء.



Espace Associatif

بسبب موقعه الاستراتيجي وسياقه التاريخي والجغرافي، يتنوع المغرب بتنوع كبير من حيث الوجود الحيوي (fauna) والنبت (flora) والمناخات والجماعات الاجتماعية-الثقافية والمناظر الطبيعية. فالمناطق المناخية، مثلاً، تشمل منطقة متوسطية إلى الشمال من جبال أطلس، ومناطق ساحلية معتدلة إلى الغرب، والصحراء إلى الشرق. وهذا يعني أنّ نمطاً مروحة واسعة من النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الغابات المتوسطية وغابات الصنوبر (المخروطيات) والمرج والصحاري، ممّا يجعل من المغرب ثاني أغنى بلد متوسطي من حيث التنوع الحيوي. بيد أنّ المغرب لم يتمكّن، بالرغم من هذه الخصائص الطبيعية، من تحقيق نوع من التنمية التي تفيد مجمل السكان. والمطلوب هو اعتماد مقاربة تنموية جديدة تأخذ في حسابها المتطلبات والشروط الاقتصادية والمساواة الاجتماعية واحترام البيئة والتنوع الثقافي، أي مقاربة تعزّز مشاركة السكان المحليين في التنمية.

لقد بُني نموذج الحكومة التنموي على النمو الاقتصادي والحضنة، إلا أنّ هذا فاقم الأزمة البيئية التي تغرق فيها البلاد. إذ يواجه المغاربة جملة من المشكلات النابعة من إنهاك الموارد وتدهور الموائل الطبيعية، الأمر الذي ترك

لإنبات المحاصيل⁴. ومن مشكلات البلد البيئية الضاغطة الفيضانات. ففي السنوات الأخيرة ضربت أمطاراً وتلوجاً غزيرة غير طبيعية عدة مناطق في المغرب، فأدت الفيضانات إلى مقتل 30 شخصاً، وجلبت المعاناة والفقر لآلاف المواطنين⁵.

بلد العطش

تتسم موارد المغرب المائية المتجددة بمحدوديتها لأسباب تقنية واقتصادية، وتُقدّر الكمية التي يمكن استخدامها في الواقع بأكثر من 22,000 مليون م³/سنة، أو ما يفوق 730 م³ للفرد في السنة⁶. أمّا النشاط الذي يستهلك

آثاره على كلفة العيش². ويُعدّ هذا اختلالاً خطيراً بين الطلب المتزايد على المياه العذبة وبين مخزونات هذا المورد المتضائلة، فضلاً عن الإفراط في استغلال الغابات والتربة ممّا يجعل الأمور أسوأ، إذ يعني ذلك أنّ الأراضى التي يمكن استخدامها للزراعة هي راهتاً عرضة للفق. وقد قُدرت الكلفة الاقتصادية لهذا التدهور البيئي بنحو 350 مليون دولار³.

يُعزى فقْد الأراضى الصالحة للزراعة إلى نقص المياه وانجراف التربة، ولهذا أثرٌ مباشرٌ على الفقر الريفي. فتلاثة من أربعة ملايين من السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر يعيشون في مناطق ريفية. وثمة 75% من السكان الريفيين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم، إلا أنّ غالبيتهم يعملون في قطع من الأراضى غير المرهوبة ذات القدرات المحدودة

4 Rural Poverty Portal, Rural Morocco, poverty in the Kingdom of Morocco, <www.ruralpovertyportal.org/web/guest/country/home/tags/morocco>.

5 <af.reuters.com/article/topNews/idAFJOE6AT0I820101130>.

6 Wikipedia, Water supply and sanitation in Morocco: <wikipedia.org/wiki/Water_supply_and_sanitation_in_Morocco#Conventional_water_resources>.

2 IndexMundi, Morocco Environment – Current issues, <www.indexmundi.com/morocco/environment_current_issues.html>.

3 Global Mechanism, Increasing finance for sustainable land management: Morocco, (2008), <global-mechanism.org/dynamic/documents/document_file/morocco_e-1.pdf>.

1 Wikipedia, List of Ecoregions in Morocco, <en.wikipedia.org/wiki/List_of_ecoregions_in_Morocco>; Morocco – Climate, <en.wikipedia.org/wiki/Morocco#Climate>.

معظم المياه فهو الزراعة التي تشكّل 80% من إجمالي استهلاك البلد؛ في حين لا يتجاوز استهلاك القطاع الصناعي والأسر الـ 20%. على أنّ مخزون المياه مهّد بالتفاوتات المناخية المتطرّفة؛ ذلك أنّ ثمة دورات من الجفاف الحاد الذي يُنذر بعواقب خطيرة، أكان بالنسبة إلى الاقتصاد ككل، أم بالنسبة إلى الزراعة على وجه الخصوص، حيث يتبدّى التأثير الأسوأ بهبوط إنتاج الحبوب.

وتتوافق هذه الضغوط على الموارد المائية مع التدهور المتزايد في جودة المياه ونوعيتها. فعُدل ربط مياه الشفة في المناطق الحضرية هو 83% (1998)، ولكن الوصول في المناطق الريفية إلى المياه تحسّن من 14% في عام 1994 إلى نحو 40% في عام 2001 بفضل برنامج PAGER لإمداد المنجّمات الريفية، وهو برنامج بُدئ بتنفيذه في عام 1996.

فالموارد المائية لا تُستخدم أو تُدار بطريقة مرشّدة، الأمر الذي جعلها مورداً أكثر ندرة. مثلاً، تعاني أنابيب مياه الشفة في المدن من سوء حالتها، بحيث يرقى فاقدتها في النظام إلى 35%. ثمة تعقيد آخر هو أنّ سدود البلد تتعرّج بالطين، الأمر الذي يؤثر على نحو جدي على الإمدادات المائية. ففي سد وخران الوحدة، مثلاً، يبلغ فاقد المياه أكثر من 60 مليون م³ من القدرات التخزينية في السنة. ولكن، بالإضافة إلى مشكلات النوعية (أو الجودة) فإنّ ثمة مشكلات أيضاً في تدهور النوعية الناجم عن أنواع التلوث، بما في ذلك إغراق النفايات الصناعية والأسرية غير المعالّجة في المجاري المائية والبحر. وهناك أيضاً نوع آخر من التلوث ينبع من الاستخدام المكثّف للمبيدات الزراعية والأسمدة، التي تخلف أثراً سلبياً على مخزونات المياه الجوفية. والملاحظ أنّ نسبة تمعّدن المياه ترتفع مع تسرّب مياه البحر بسبب الإفراط في استغلال موارد المياه العذبة⁸.

إنّ التلوث الذي يسبّبه تركيز الأنشطة في بعض المناطق يتجاوز قدرات النظام المائي على تنقية نفسه وتجّدده. فقد كانت الموارد المائية تعاني من ضرر حاد من خلال موجات الجفاف

والتحويرات المدخّلة على نظم المياه الطبيعية⁹. والحقيقة أنّ مخزونات المياه تُستهلك بوتيرة أسرع من وتيرة تجدّدها، ذلك أنّ هناك طلباً متزايداً عليها من الزراعة والصناعة والسكان؛ بحيث يُتوقّع انفجار أزمة خطيرة في عام 2020¹⁰.

مشكلات بيئية

تصبح الأرض، عبر البلاد، أقل خصوبة، فيما تضع الطبقات الصالحة للزراعة بسبب الانجراف المائي والهوائي (air and water erosion)، ممّا يسبب تعرّج السدود والخزانات المائية نتيجة الانجراف، مع تملّح التربة وتصحرها وزحف العمران الحضري إلى الأراضي الزراعية، فضلاً عن وجود تكدّسات ضخمة للرمال في المناطق القاحلة والواحات، بالإضافة إلى التعدين والاحتجار (قلع الأحجار)، وهذا كله يؤدّي بالبيئة الطبيعية إلى التدهور.

كما تسوء الحال مع تلوث الهواء بسبب استخدام الوقود ذي النوعية السيئة والسيارات متقدمة الطراز التي ما تزال قيد الاستخدام، فضلاً عن انبعاثات الغازات الصناعية غير المعالّجة.

ومع تدهور النظم الإيكولوجية، يزرع التنوع الحيوي تحت الخطر، فيما أدّى فرط استغلال الأنواع النباتية (التبّيت) إلى تهديد وجود العديد منها¹¹. كما قاست البيئة الساحلية على وجه الخصوص، بسبب تركّز النشاط البشري في مناطقها. والنفايات الصناعية والأسرية تُغرّق ببساطة في البحر، ممّا يؤوّل إلى استنزاف موارد الصيد البحري إلى حدّ بعيد. أمّا الواحات في الصحراء فتواجه الأخطار حيث يهددها التلاشي. وترتفع في كل أنحاء البلاد مستويات الملوحة وبتزايد انجراف الأراضي بسبب فرط استغلال الموارد وتفاقمه، بالإضافة إلى التجفيف الطبيعي والاصطناعي للأراضي الرطبة، وانعدام

البنى التحتيّة في المناطق الجبلية¹². وتنمو المدن في سياق تخطيط مُدني طفيف أو من دونه، الأمر الذي يسبب انتشار الفوضى. كما تواجه الغابات المخاطر أيضاً، حيث تُقطع الأشجار من دون تمييز للحصول على أخشابها وقوداً. ويتفاقم هذا الوضع مع واقع عدم تغطية خدمات جمع النفايات المنزلية كل المناطق، فضلاً عن عدم معالجة النفايات الخاصة (السامة، الطبية، رواسب المبيدات)، وعن تقادم نظم الصرف الصحي للمياه المبتذلة.

منطقة غرب شراردة بني حسين

تعتبر هذه المنطقة الأغنى بين مناطق المغرب الغنية بالموارد الطبيعية. فيها احتياطات مائية على سطح تبلغ مساحته 4200 كلم² ونحو 124,614 هكتاراً من الغابات. بيد أنّ كل هذه الموارد تواجه المخاطر، فيما تتدهور النظم الإيكولوجية بسبب سوء الإدارة الحكومية للمشروعات التنموية.

ومن المشكلات البيئية الرئيسية في هذه المنطقة التلوّث الناجم عن الأنشطة الصناعية. ولكنّ أسوأ المهتمين مصانع السكر (دار قداري، مشرع بلكسيري، سيدي غلال تازي)، وحفر آبار النفط ومصفاة سيدي قاسم النفطية ومصنع سيدي يحيى، وكلها مسؤولة عن 50% من التلوّث الصناعي العضوي في المنطقة. كما أنّ ثمة مشكلة خطيرة أخرى، ألا وهي كيفية إدارة 80 مليون م³ من النفايات المنزلية السائلة المتولّدة في المنطقة سنوياً.

أمّا الزراعة فتتسم بكونها مكثّفة جدّاً، وبالتحديد في سهل الغرب، الذي يشكّل مصدر تلوّث كبيراً، وبالتحديد لمخزونات المياه الجوفية الكامنة تحت التربة الزراعية. والعاقبة الخطيرة الرئيسية تكمن في أنّ مستويات النترات في المياه ترتفع، مولّدة الخطر على صحة السكان الذين يستخدمونها.

ولقد كانت هذه المنطقة الأسوأ من حيث تعرّضها للانجراف المائي، وقبل كل شيء وادي أوارغا بسبب تضاريسه الوعرة، إذ تبلغ مساحة التدهور السنوي 2,070 ط/كلم² سنة. وعلى عكس ذلك، يبلغ الفاقد في وادي سبو 600 ط/

9 Index Mundi, Morocco – Water pollution, <www.indexmundi.com/facts/morocco/water-pollution>.

10 <www.socialwatch.org/es/node/13110>.

11 <www.earthsendangered.com/search-regions3.asp?search=1&sgroup=allgroups&ID=227>.

7 Ibid.

8 Wikipedia, Al Wahda Dam (Morocco), <en.wikipedia.org/wiki/Al_Wahda_Dam_(Morocco)>.

12 Estan los oasis marroquies en vias de extincion?, on YouTube, <www.youtube.com/watch?v=WE_ALD7CXps>.

- وتنفيذها.
- يُرَجَّح أن تكون آثار تغيُّر المناخ خطيرة، فضلاً عن كونها غير قابلة للتكهن.
- الضغط الكبير على موارد البلد الطبيعية.
- انعدام الوعي العام حيال هذه المشكلات، فضلاً عن انعدام الإرادة السياسية لحلها.

استنتاجات ختامية

تُستشعرُ رخاوة تعاطي المغرب الشديدة وعموضه حيال إدارة موارده، وهو وضع ينبغي أن يتغيَّر. فالبلد يسير نحو أزمة إيكولوجية، ولا يعرف أحد مدى حدِّتها. وإنَّ النماذج التنموية التي تنفَّذها الحكومة المغربية، وكذلك انعدام التخطيط بعيد المدى، أدَّت إلى تزايد اللامساواة بين شرائح السكان. فقد ارتفع دليل «جيني» (Gini Index) للمغرب -الذي يقيس الفروق في توزيع الثروة- خلال السنوات العشرين الماضية: ففي بداية التسعينيات توقف الدليل المذكور عند 39 نقطة، إلا أنه قُدِّر لعام 2011 بما يقلُّ عن 41 نقطة¹⁴. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء تثير الصدمة، ولاسيما عندما نتذكر الظروف القاسية المتطرِّفة التي يقع التغلُّب عليها على عاتق القطاعات المحرومة. ■

الوقت الحالي، تواجه هذه المنطقة مسائل بيئية ضاغطة نتيجة السياحة والنمو السكاني وانعدام التخطيط واستراتيجيات التنمية الحيوية على المدى البعيد¹⁴. هذا، وتتعرَّض الأراضي الرطبة، الحساسة كلياً حيال التغيرات الطارئة عليها من الخارج، للتلوُّث بفعل النفايات الصناعية والكيميائية والزراعية، ممَّا يتسبَّب برفع مستويات السُمِّية في الهواء والماء والتربة. كما تتلوُّث أيضاً بحيرات هذه المنطقة. ومن هذه البحيرات بحيرة سيدي بوغابة التي تخضع للحماية باعتبارها منطقة غابية، ولكن ليس هناك تنظيمات واضحة تتعلق بكيفية وجوب حماية البحيرات الأخرى لجهة إدارتها أو حفظها. والجدير بالذكر أنَّ السياحة في الأراضي الرطبة تتنامى وتتطور أيضاً، وهذا يشكِّل بدوره عاملاً سلبياً آخر.

أهداف التنمية الألفية

ما تزال «أهداف التنمية الألفية» تشكِّل إطار العمل المرجعي بالنسبة إلى مواطني البلد ومنظمات مجتمعه المدني المهتمَّة. ويزعم المفوِّض الأعلى للتخطيط أنه في غضون السنوات الأربع التي تفصلنا عن عام 2015 سيُصار في المغرب إلى تحقيق الأهداف المذكورة في الموعد المحدَّد¹⁵. ولكن، لسوء الحظ، تُمة تبرير ضئيل يسوِّغ هذا التفاؤل. وأمَّا العقبات الرئيسية فهي كالتالي:

- البطء الشديد في سنِّ قوانين حماية البيئة

كلم²/ سنة. وقد خلَّف انجراف التربة أيضاً هشاشة المنطقة أمام الفيضانات، وهو خطر يتفاقم كثيراً بسبب أداء سد الوحدة السيئ بالتحديد. فقد دُشِّن هذا السد في عام 1997، وكان أكبر سدود المغرب وثاني أكبر سدود أفريقيا، إلا أنه بسبب الترسُّب في الحوض فإنه يفقد نحو 60 مليون م³ من قدرته التخزينية في السنة¹³.

تندهور، أيضاً، الظروف في البلدات المغربية بسرعة. وفي معظم الحالات ليست نظم التخلص من النفايات السائلة ملائمة، فيما لا يوجد في المراكز الحضرية نظم للنظافة الصحية العامة، أو توجد نظم متقدمة تفتقر إلى القدرة الضرورية، ممَّا يتسبَّب بتسرب النفايات والتلوُّث وانبعاث الروائح الكريهة. وهكذا، تُصرَّف النفايات ببساطة لتصب في المجاري المائية السطحية.

أمَّا جمع النفايات الصلبة وطمرها أو إغراقها فتحدِّيات خطيرة أخرى؛ ذلك أنه ليس ثمة توجيهات يُستطاع بموجبها التعامل مع عمليات كهذه، فهي انتقائية وغير مناسبة، وتتكشف الممارسة الراهنة بخلط النفايات الطبية والصناعية والمنزلية عن مخاطر صحية بالغة الخطورة.

تدهور الأراضي الرطبة في المناطق الساحلية

تمتد الأراضي الرطبة الساحلية 140 كلم. وفي

14 <www.estrechando.es/?p=794>

15 Morocco Business News, Morocco to achieve MDGs by 2015, HCP, (April 14 2010), <www.moroccobusinessnews.com/Content/Article.asp?idr=18&id=1479>.

16 Trading Economics, GINI index in Morocco, (2011), <www.tradingeconomics.com/morocco/gini-index-wb-data.html>.

13 Wikipedia, Al Wahda Dam (Morocco), <en.wikipedia.org/wiki/Al_Wahda_Dam_(Morocco)>.

لا تنمية مستدامة تحت الاحتلال



يقوّض الاحتلال الإسرائيلي بيئة فلسطين ويقلّل إلى الحد الأدنى أيّ إمكانية يمكن تنفيذها لتحقيق تنمية مستدامة. فقد أظهرت معدلات البطالة الخطيرة وضعف المؤسسات وعدم كفاءتها والاعتماد الكلي على عائدات الرسوم الجمركية والمساهمات المالية الواردة من المانحين عدم استدامة الاقتصاد الفلسطيني. وبالإضافة إلى الظروف الكارثية لمنشآت الإمداد المائي التي تخضع لقوانين بُدئ تنفيذها خلال احتلال عام 1967 الإسرائيلي، فإنّ كل ذلك يشكّل خطراً شديداً على رفاهية الفلسطينيين.

الأمر الذي تسبّب بنقص كبير في المياه وطفح المياه المبتذلة في المناطق الحضرية². كما عرقل الحصار استيراد قطع الغيار، فبقيت المنشآت متوقفة عن العمل.

تشكّل الزراعة 70% من إجمالي الاستخدام الفلسطيني للمياه، يليها 27% للاستخدامات الصناعية. وبحسب تقرير "البنك الدولي" يُقدّر مخزون الإمداد المائي للضفة الغربية بنحو 50 لتراً للفرد في اليوم³. وفي عام 2009 افتقر 60% من سكان قطاع غزة الوصول إلى إمداد مائي متواصل⁴. أمّا في الضفة الغربية فقد عولج 1,300 م³ (من 85,000 م³) من المياه المبتذلة في عام 2009، في حين كانت الكمية في قطاع غزة خلال السنة نفسها 65,000 م³ (من 110,000 م³)⁵.

2 World Bank, Gaza Strip Water and Sanitation Situation, 2009: <web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,,contentMDK:22026701~menuPK:294370~pagePK:2865066~piPK:2865079~theSitePK:294365,00.html>.

3 Wikipedia, Water supply and sanitation in the Palestinian territories: <en.wikipedia.org/wiki/Water_supply_and_sanitation_in_Palestine>.

4 UN News Centre, Gaza water crisis prompts UN call for immediate opening of crossings, 2009. Available from: <www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=31927>.

World Bank, op.cit. 5

قدرها 130,000 عامل مقارنة بالعام السابق؛ بحسب البيانات الرسمية. وهذا يعني تناقصاً في معدلات البطالة بنحو 21,7%. وقد تأثر الشباب -ذكوراً وإناثاً- على وجه التحديد، منذ عام 2009، إذ كانت البطالة في أوساطهم أعلى بـ 10% من إجمالي معدل البطالة¹.

مسائل اجتماعية واقتصادية

يبدو وضع الخدمات الصحية محبطاً. إذ يوجد 25 مستشفى عاماً، ويصل عدد السكان على كل سرير 1,349. وبسبب الظروف السيئة التي تكتنف المنشآت الطبية فمن الحتمي وجوب نقل عدد كبير من المرضى إلى البلدان المجاورة لتلقّي العلاج. وقد نجمت عن ذلك كلفة إضافية بلغت في عام 2010 زهاء 1,484,200,000 شيكل إسرائيلي (ما يعادل 403,702,400 دولار أميركي)، نظراً لانعدام التخطيط الموثوق والإدارة السليمة. والواقع أنّه لو أُديرَت الموارد الموجودة على نحو سليم، فستكون الوزارة قادرة على بناء المنشآت المجهزة بأحدث التقانات الطبية، بما يجعل من عمليات الانتقال المكلفة تديراً غير ضروري البتّة.

وبالنسبة إلى إمدادات المياه والنظافة (الصحة) العامّة، فقد كان لحصار قطاع غزة خلال الفترة 2007-11 عواقب رهيبية، وبالتحديد الدمار الحاد الذي أصاب البنى التحتية. كما توقفت عن العمل تقريباً كل مضخات المياه العذبة والمبتذلة نظراً لانعدام الكهرباء والوقود؛

1 "Amid Palestinian statehood push, a grim World Bank report," Christian Science Monitor, 14 September 2011. <www.csmonitor.com/World/Backchannels/2011/0914/Amid-Palestinian-statehood-push-a-grim-World-Bank-report-on-the-West-Bank-Gaza>.

تمثّل فلسطين حالة جدّ استثنائية في ما يتعلّق بالتنمية المستدامة. ولمعالجة هذه العنوان، فإنّ ثمة عدداً من المسائل التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، أهمها انعدام السيادة والسيطرة على الموارد، وغياب التشريع أو خطط السياسة المتعلقة بالتنمية من أي نوع، وتنامي أهمية أموال البلدان المانحة لاقتصاديّ كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويربط انعدام التشريع والسياسات، وخصوصاً في يتعلق بالاستدامة، بالاحتلال الإسرائيلي الذي ييسر سلطته الكاملة على القضاء وعلى التوسع الجغرافي لأيّ تشريع ممكن، ويشكّل أيضاً سبب عدم الاستقرار السياسي.

في ظلّ واقع الاحتلال، إذن، من الضروري أن نأخذ في الحسبان عدم ملاءمة العديد من مؤشّرات التنمية عند تطبيقها على الوضع الفلسطيني. وهذا لا يعني أنّ علينا أن نستبعد فلسطين عن الإحصاءات التنموية، بل إنّ المؤشّرات التي توظّف على نطاق واسع قد لا تكون صالحة بالضرورة لهذا البلد، وبالتالي ينبغي أن يُعتمد نوع آخر من القياسات.

البطالة

وصّف تقرير صادر عن "البنك الدولي" تناول أوضاع الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة الوضع الفلسطيني بأنه وضع فريد في العالم. فقد لاحظ أنّ معدلات بطالة البلاد هي أعلى المعدلات في العالم، وأنّ مردّها بصورة رئيسية إلى انعدام الفرص، ليخلص بعددٍ إلى القول إنّ معدلات البطالة وثيقة الارتباط بالاحتلال.

وبحسب هذا التقرير، فقد بلغت نسبة العاطلين العمل من السكان نحو 19% في عام 2011، بالرغم من حقيقة أنه كان يعمل 780,000 فلسطيني في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من عام 2011، أي بزيادة

وفي السنة نفسها، أفادت "منظمة العفو الدولية" أن 200,000 فلسطيني في المنجَمَعَات الريفية لا يتمتَّعون بالوصول إلى كل المياه الجارية، وأن الجيش الإسرائيلي يمنعهم حتى من تجميع مياه الأمطار، فيما يقوم المستعمرون الإسرائيليون بريّ مزارعهم وملء أحواض السباحة. والواقع أن 450,000 مستعمر الذين أُحْصُوا في التقرير المذكور يستهلكون من المياه قدر ما يستهلكه إجمالي السكان الفلسطينيين. وللتغلب على مشكلة نقص المياه وغياب البنى التحتية، يلجأ الفلسطينيون إلى شراء مياه ذات نوعية مُريية من صهاريج المياه المتجولة بأسعار باهظة.⁶

وفي عام 1993 نشر "البنك الدولي" تقريراً تحت عنوان: "تنمية الأراضي المحتلة: استثمار في السلام"، وصّف تقديم الخدمات العامّة في الأراضي باعتباره غير ملائم البتّة، حيث لا توجد، عملياً منشآت مائية وأخرى للنفايات الصلبة والمياه المبتذلة. ولقد ساهمت إدارة النفايات الضعيفة في التدهور البيئي، وسبب ذلك يعود إلى الإدارة الإسرائيلية في ما بين عامي 1967 و1993. وليس هناك كذلك أيّ تقدم في إعادة بناء هذه المنشآت بالرغم من الاستثمارات التي يقوم بها العديد من المانحين الدوليين، ومردّد ذلك إلى التصدّعات والالتباسات الموجودة في اتفاقية "أوسلو"، وخصوصاً تفسيرها على النحو الذي تقوم به سلطات الاحتلال. وقد فاقم العنف المتصاعد هذا الوضع.⁷

وعندما احتلّت إسرائيل الضفة الغربية في عام 1967، أعلنت أن كل الموارد المائية باتت ملكاً لدولة إسرائيل؛ ومُدّك قَلَّت الأوامر العسكرية العديدة من تنمية المياه في فلسطين، وتبنت حصص ضحها، مانعة إعادة تأهيل الآبار أو حفر آبار جديدة من دون الحصول على إذن، وصادرت كل محطات الضخّ الفلسطينية على نهر الأردن أو دمّرتها. وقد زادت إسرائيل في

6 Amnesty International,

Israel rations Palestinians to trickle of water, 27 October 2009. Available from: <www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/israel-rations-palestinianstrickle-water-20091027>.

7 A. Gray, Environmental justice for Palestine, 23 March 2007: <www.countercurrents.org/pa-gray230307.htm>.

الوقت نفسه استغلالها للموارد المائية في الضفة الغربية فحفرت 38 بئرًا. ونتيجة لهذا، لم يتسنّ للفلسطينيين في عام 1993 الوصول إلا إلى 20% من المياه الجوفية في الضفة. أمّا اتفاقية "أوسلو" فلم تفعل شيئاً لتحسين الوضع في فلسطين. والواقع أنه اتُّفق على أن "كمية الاستعمال الموجودة" سيُحافظُ عليها، بحيث صُدّق رسمياً على استغلال إسرائيل 80% من المياه الجوفية.⁸

وليس من الواضح بعدُ ماذا سيكون تأثير تغيّر المناخ على الأراضي الفلسطينية، إلا أن الخبراء يتوقَّعون ارتفاع متوسطات درجات الحرارة وتناقص هطول الأمطار، ممّا سيهدّد أكثر بأوضاع كارثية ستعرّض لها المخزونات المائية في قطاع غزة والضفة الغربية.⁹

يعتقد عددٌ من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية -بحسب ما أورده تقرير صادر عن "معهد البحوث في الشرق الأوسط"- أن "عملية سلام شامل قد تساعد على حلّ الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية. ذلك أنه لم يُرَ إلى عملية السلام الراهنة باعتبارها عملية مُساعدة للبيئة"¹⁰. وهذه الأخيرة لا يمكنها انتظار محادثات سلام جديدة.

مسائل تشريعية

يتسم التشريع الفلسطيني بالتعقيد والتناقض البالغين. فبعض القوانين، مثلاً، يعود إلى زمن العثمانيين والانتداب البريطاني، وكذلك إلى زمن السلطين المصرية والأردنية، مروراً بالاحتلال الإسرائيلي الذي فرض حكماً عسكرياً لم تكن أوامره وقراراته جزءاً من التشريع في حد ذاته، ولكنها ما تزال سارية المفعول. أمّا القوانين التي جرى تبنيها بعد تأسيس السلطة الوطنية في عام 1994 فتشكّل 12% فقط من التشريعات المطبّقة.

وهكذا، يتبيّن أن الوضع القضائي والتشريعي مرتبط بوضوح بعدم الاستقرار الذي يسود في البلاد. وقد أدّى الفصل بين القطاع والضفة إلى وقف مناقشة أكثر من 50 مشروع قانونٍ مقترحاً.

Ibid. 8

9 EMWIS, A war on water, 2009. Available from: <www.emwis.org/thematicdirs/news/2009/06/war-water-environmentalproblems-israel-and>.

10 <vispo.com/PRIME/enviro.htm>.

كما أن القوانين المحدثّة لم تُلغ القوانين القديمة، التي يتناقض بعضها مع قانون التحكيم القضائي الجغرافي كما نفّذته غرفة التجارة والصناعة في القدس. فثمة حاجة ماسّة لتشريع محدّد في ما يتصل بالقطاع الخاص على سبيل المثال، بُغية تنظيم بيئة الأعمال وتعزيزها وتمتينها، فضلاً عمّا يتصل أيضاً بالرعاية الصحية.

وقد يُحتجّ بأنّ الاحتلال ما يزال يظلم بدور رئيسي في إعاقة عملية التشريع الفعّال وإضعاف قدراتها على توفير إطار عمل للتنمية. والواقع أن كلا نظامي التشريع والقضاء يعاني من استمرار الاحتلال، إلا أنهما يعانيان أيضاً من واقع فصل الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه واحدة من أهم العقبات الماثلة في وجه التنمية المستدامة، حيث لا تتوفر السياسات البيئية بسبب غياب الحوار. وثمة عامل آخر يقوّض الاستدامة، ألا وهو أن الضعف المؤسسي يجعل من المستحيل قياس فعالية الجهود التمويلية التي تبذلها البلدان المانحة أو تحسينها.

التبرعات والسياسات والاستدامة

تُشكّل المعايير المختلفة المتعلقة بتخصيص الأموال الواردة من المانحين وإدارتها مصدرًا ثابتًا للنزاع. فالمشروعات المخصّصة للمستفيدين غالباً ما تُخفق في الاستفادة من الأموال الممنوحة من البلدان والمؤسسات. وهذه النزاعات تتزايد عادة بسبب تسييس الخدمات المقدّمة.

وتجدر الملاحظة أن المانحين يسعون إلى تحسين هذا الوضع من خلال تعزيز المساءلة وتقوية الشفافية المؤسسية في فلسطين، بالرغم من تعرّض النتائج للخطر بسبب ترايد تسييس المجتمع الفلسطيني. والواقع أنه كان للعديد من التبرعات أثر سلبي يتمثّل بتزايد التبعية لهذه النوع من التمويل، وخصوصاً في ما يتعلق بالتبرعات ذات الأهداف السياسية، كالأموال المقدّمة للأندية الرامية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وهذا النوع من التبعية يؤوّل أيضاً إلى تفويض القيم الاجتماعية العميقة كالتطوعية والكرامة والغيرية (Altruism). كل ذلك خدم ويخدم تعميق الاضطراب الاجتماعي.

كما رأى المانحون أيضاً أن يعزّزوا قدرات مختلف المؤسسات في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي بدا واضحاً في وضع اختبرته مؤسسات المجتمع المدني والحكومة.■



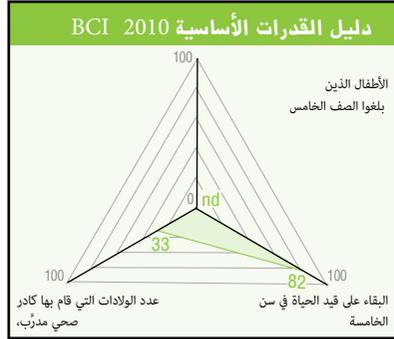
انهارت مؤسسات الصومال الوطنية في كانون الثاني (يناير) 1991 عندما فرَّ الرئيس الأخير سيَّاد بريّ من العاصمة. ومُذَّك، حلَّت محلَّ الحكومة الموحَّدة الزمر المتقاتلة والإقطاعيات والدويلات الصغيرة الناشئة. ففي الوقت الراهن تهيمن خمس سلطات على الأقل، فيما تتنافس الجماعات المختلفة في ما بينها دفاعاً عن هذه القضية أو تلك. وقد دفع عدم الاستقرار، وكذلك عدم الأمن، البلد إلى هاوية الفقر، بالرغم من كثافة سكانه المتدنيّة وموارده الطبيعية الجمّة. ثمة الكثير ممّا ينبغي فعله لإحياء الاستقرار واستعادة الدولة كي يتسنى البدء في تنمية فعّالة.

SOCDA

حسين حسن محمود،
إلياس إبراهيم محمد،
خديجة أحمد أبو قار
عبد الرشيد سليمان يوسف
عبد الله أحمد محمد

بالرغم من وفرة موارد الصومال، ساهم غياب السياسات التنموية الفعّالة في إبان عهود الحكومات المتعاقبة منذ استقلاله في عام 1960 في إحداث دورة مستمرة من الفقر، غالباً ما كان يؤديّ إلى الانتفاض والثورة. ففي عام 1969، مثلاً، أدّى انقلاب عسكري إلى تسلُّم ضباط الجيش السلطة في البلاد لقيام نظام مؤيّد للاشتراكية كان من نتائجه الاعتداء على حقوق الإنسان. وقد أدّى الاضطراب الاجتماعي وتحديّ المجموعة المتمرّدة إلى نشوء نظام عسكري تزعمه الجنرال محمد سيَّاد بري في الثمانينيات، ليسوء الوضع أكثر في كانون الثاني (يناير) من عام 1991 عندما أسقطت العناصر المنقلبة النظام، مع فشلها في ملء فراغ السلطة. وعندما وجّهت المجموعات المنتفضة السلاح بعضها ضد بعض، بُدئ صراع على السلطة ما يزال قائماً منذ عقدين.

وما لبثت بُنى حاكمة أن برزت على التالي في أرض الصومال (Somaliland) وأرض البونت (Puntland) في شمال البلاد، ممّا سمح بالحفاظ على درجة نسبية من الاستقرار والانتعاش الاقتصادي. إلا أن أيّاً من هذه البنى لم تهتم على الإطلاق بالمسائل البيئية، فصارت أراضي الصومال الغنية نهياً للتدهور والتراجع. وبالرغم من الاضطرابات، حافظ الصومال على اقتصاد غير رسمي صحي يقوم بصورة رئيسية على تربية المواشي والمساعدات والاتصالات.



وقد تحسّنت الظروف المعيشية في الواقع بوتيرة أسرع منذ أوائل التسعينيات، مقارنة بمتوسط بلد في جنوب الصحراء الإفريقية¹. والجزء الأكثر إثارة للاهتمام من هذا النجاح النسبي هو أنه تحقّق في غياب أيّ حكومة مركزية فعّالة. فما يزال 43% من السكان يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وهو رقم يرتفع إلى 53% في المناطق الريفية، حيث يسود الفقر المدقع بنسب أكبر². ويظل الصومال بلدًا كثير الاعتماد على المساعدات الدولية.

الاقتصاد

بالنظر إلى غياب الإحصاءات الحكومية الرسمية، وبسبب الحرب الأهلية الأخيرة، يصعب تحديد حجم نمو الاقتصاد. فقد قدّر The CIA World Fact book ناتج الصومال المحلي القائم بـ 5,61 بليون دولار في عام 2008، وبـ 5,75 بليون دولار في عام 2009، وبـ 5,89 بليون دولار في عام 2010، مع معدّل نمو

فعلي مختطّ يبلغ³ 2,6%.

تشكّل الزراعة القطاع الاقتصادي الأهم، إذ تُعدُّ نحو 65% من الناتج المحلي القائم وتوظّف 71% من القوة العاملة. أمّا الثروة الحيوانية فتساهم بزهاء 40% من الناتج المحلي القائم وأكثر من 50% من أرباح التصدير⁴. ومن الصادرات الرئيسيّة الأخرى كالمسك والفحم والموز، فيما يعتبر البلد أيضًا من أهم الموردين في العالم للبخور واللبان والمر (صمغ الموردين في العالم للمستوردة الرئيسيّة فهي رائنجي). أمّا السلع المستوردة الرئيسيّة فهي السكر والسرغوم (Sorghum) والذرة والقات والصنعائية. ويبلغ إجمالي المستوردات نحو 798 مليون دولار في السنة، فيما لا يتجاوز إجمالي الصادرات زهاء 270 مليون دولار، بما يؤسّس لعجز تجاري كبير.

بيد أنّ هذا العجز يتجاوزُ من خلال التحويلات التي يقوم الصوماليون في المغتربات بإرسالها. وقد أصبحت شركات التحويل المالي صناعة كبيرة في البلاد تقدّر بـ 1,6 بليون دولار سنويًا، أو ما نسبته 71,4% من إجمالي الدخل الوطني، وهي تُرسل إلى المنطقة من خلال الشركات المذكورة⁵.

CIA World Factbook, 3

“Somalia,” <www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/so.html>.

Ibid. 4

UNDP Somalia, 5

“Sustainable partnerships with the Somali Diaspora forged”, News Update, <www.so.undp.org/index.php/View-document-details/313-Sustainable-Partnershipswith-the-Somali-Diaspora-forged.html>.

B. Powell, “Somalia: failed state, economic success?” Freeman 59(3), (April 2009).

Rural Poverty Portal, 2
“Poverty in Somalia.”

وباستفادتهم من أفضلية وقوع البلد بالقرب من شبه الجزيرة العربية، فقد بدأ التجار الصوماليون تحدي الهيمنة الأسترالية التقليدية على أسواق الماشية واللحم في الخليج العربي. واستجابةً لذلك، بدأت البلدان العربية إقامة استثمارات استراتيجية في الصومال، حيث تؤسس السعودية بنية تحتية لتصدير المواشي، فيما تعتمد الإمارات العربية المتحدة إلى شراء أراضٍ لمزارع كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، توصلت أساطيل صيد من أوروبا وآسيا إلى عقد اتفاقيات تجارية للصيد في شمال منطقة أرض البونت، التي تعتبر من أغنى مناطق الصيد البحري في العالم، مما أدى إلى كم كبير من صيد السفن الأجنبية غير القانوني في مياه الصومال.⁷ ومن ناحية أخرى، يشكّل القطاع الصناعي القائم على المنتجات الزراعية 10% فقط من ناتج الصومال المحلي القائم⁸. وقد نشأت شركات صناعية متوسطة وكبيرة الحجم بسبب النزاع. غير أنّ ذلك كان نتيجة الاستثمارات المحلية الأساسية، وبصورة رئيسية على أيدي الشتات الصومالي، حيث أعيد فتح العديد من المؤسسات الصغيرة، وأنشئت كذلك مؤسسات جديدة. وتضمّ هذه الأخيرة تعليب السمك ومعالجة اللحوم في المصانع بشمال الصومال، فضلاً عن 25 مصنعاً في منطقة مُقديشو تصنّع سلعاً كالمعكرونة والمياه المعدنية والحلويات وأكياس البلاستيك والأشربة ودباغة الجلود ومواد التنظيف والصابون والألومنيوم وفرش الإسفنج.⁹ ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد توسّعت، أيضاً، الاستثمارات في صناعة الإنارة، وذلك في بوساسو وهيرجيزيا، بما يؤثّر

رمي النفايات الخطرة في البحر، وأفاد رعاة المواشي، كذلك، عن قلقهم من زوال الغابات المتزايد في البلاد. وعلاوة على ذلك، تعاني البلاد من ندرة المياه، إذ أنّ منسوب هطول الأمطار متدنٍ جداً، وهو لا يتجاوز 250 ملم في السنة، يقابله تبخر مرتفع جداً بوجه عام، حيث يزيد على 2,000 ملم في السنة¹⁵. وللجفاف المتواتر، ولاسيما في الجزء الجنوبي من البلاد، آثار خطيرة على المُجمَعات الريفية التي تعتمد في بقائها على توفر مياه الأمطار إلى حد بعيد. وغالباً ما تعقب حالات الجفاف هذه فيضانات كارثية¹⁶. أمّا قطع الأشجار وإزالة الغابات والرعي الجائر فتسهم كلها في التسبب بانجراف التربة وممشكلات إيكولوجية أخرى. هذا، ويرتبط زوال الغابات في الصومال على نحو وثيق بإنتاج الفحم للاستخدام المحلي وللتصدير، الأمر الذي يشكّل عاملاً محدداً تعاني منه موارد الغابات والأخشاب، ولاسيما في بلد تغطي الغابات فيه 9% فقط من أراضيه. وبحسب "البنك الدولي" فإنّ 55% من أراضي الصومال هي أراضٍ صالحة للرعي، وتقدّر "منظمة الأغذية والزراعة الدولية" أنّ ثمة 29% فقط من الأراضي صالحة لرعي المواشي وإنتاجها¹⁷. كما يتأثر الصومال بطرق الري غير ذات الكفاءة، ممّا يسبب تركيزاً ملحياً مرتفعاً، وهو أمر يؤثر سلباً على الأراضي الزراعية.

رمي النفايات في البحر

لطالما تدمّر سكان السواحل من مسألة رمي النفايات في البحر. ففي أوائل نيسان (إبريل) 2011، على سبيل المثال، رصد سكان مقاطعة هويبو -التي تبعد 660 كلم إلى شمال شرق مُقديشو- ثلاثة مستوعبات ضخمة أسطوانية الشكل قذفها المد إلى الشاطئ. وقد اعترتهم الخشية من أن تكون هذه المستوعبات محتوية نفايات صناعية أو كيميائية خطيرة، قد تكون مسؤولة عن عدد من المسائل ذات الطابع

إلى تنامي ثقة الأعمال في الاقتصاد¹⁰. في عام 2004 افتتح مصنع لتعبئة زجاجات الكوكاكولا بقيمة 8,3 مليون دولار في مقديشو، بترحيب المستثمرين من مختلف الكوّنات في الصومال. هذا، وقد اجتذب القطاع الخاص النشيط، أيضاً، الاستثمارات الأجنبية من شركات كـ "جنرال إلكتريك" و"دولي فروت"¹¹.

الاتصالات

تعدّ الاتصالات مجالاً رئيسياً للنجاح في الصومال. فقد شهد عدد خطوط الهاتف الأرضي تحسّناً كبيراً من خطين لكل ألف مواطن في عام 1990 إلى 25 خطاً في عام 2011. وهناك 9 مشغّلين يتنافسون على تقديم خدمات الاتصالات في كل أنحاء الصومال على وجه التقريب. وقد بيّنت البحوث أنّ الصومال انتقل من المرتبة 29 إلى المرتبة 8 بين بلدان أفريقيا المدروسة¹². تقدّم شركات الاتصالات الوليدة -التي أسسها رجال أعمال صوماليون مبادرون- بدعم من الخبرات الصينية والكورية والأوروبية، خدمات الاتصالات الخلوية و"الإنترنت" بسعر معقول¹³. فالصومال يحتلّ في هذا المجال المرتبة 16 بين بلدان أفريقيا، والمرتبة 11 بين مستخدمي "الإنترنت"، فيما يحتل المرتبة 27 من حيث عدد الأسر التي تحوز أجهزة التلفاز¹⁴.

زوال الغابات وانجراف التربة

تعدّ البيئة واحداً من قطاعات الصومال التي عانت وتعاين نتيجة الفوضى، وخصوصاً في ظل غياب العمل الحكومي، وفق ما أعلنته "شبكة الصومال لإدارة الموارد" (RMSN) وغيرها من الوكالات البيئية المحلية.

فسكان السواحل، مثلاً، أبدوا تدمرهم من

10 AfricanSeer, Economy in Somalia, <www.africanseer.com/countries-in-africa/somalia/economy.asp>.

11 Ibid.

Powell, op. cit. 12

A. Mohamed and S. Chidress, "Telecom firms thrive in Somalia despite civil war, shattered economy," The Wall Street Journal, (11 May 2010).

Powell, op. cit. 14

C. West, "Africa a poor alternative to Aussie exports," Farm Weekly, (12 August 2010).

7 Partnership Africa Canada (PAC), Peace and development in northern Somalia: opportunities and challenges, (2009), <www.mbali.info/doc200.htm>.

CIA, op. cit. 8

M. Yuusuf, "Somalia: The resilience of a people," The African Executive, (2011), <www.africanexecutive.com/modules/magazine/article_print.php?article=4693>.

A. Saidyhan, Somalia's Degrading Environment, (11 October 2001), <www.aeafira.org/cgi-bin/africa/index.cgi?action=viewnews&id=78>.

Ibid. 16

Ibid. 17

صراعات على السلطة استغرقت عقدين، وهو ما عرقل القدرة على تمكين الناس من خلال تدريب النساء على المهارات وإدخال تحسينات كبيرة على المساواة الجنوسية.

استنتاجات ختامية

أثبتت الأحداث الجارية في الصومال أن التنمية ترتبط بالسلام والاستقرار على نحو وثيق. وبعيداً من الصراعات القبلية والعشائرية والسلطات المهيمنة والجماعات الميليشياوية المتناحرة، نشأت جماعة من الانتهازين التي راحت تعيثُ فساداً في كل شيء، من الملكيات الخاصة إلى الموارد الطبيعية والبيئة. وفي ما يتعلق بهذه الأخيرة، يصر ناشطو المجتمع المدني على وجوب عكس هذا الاتجاه السلبي. لم يكن هناك هيئة مركزية تنسيقية مسؤولة عن الحماية البيئية، حتى في عهد الحكومة السابقة الأخيرة قبل كانون الثاني (يناير) من عام 1991، والمطلوب إقامة هيئة قوية كهذه. وتحتاج الحكومة الفيدرالية الانتقالية إلى أن تجدد محاولاتها لإنشاء الوزارات ذات الصلة. وينبغي أن توضع سياسات الدولة في موضعها لحماية البيئة وتحسينها. ثمة طريقة واحدة لعكس هذا الاتجاه السلبي، ألا وهي تقوية التعاون التنموي المندرج تحت الهدف التنموي الألفي الثامن وغيره من البرامج التنموية، وذلك بغية تحفيز تعاون أقوى بين الصومال وبين شركائه التنمويين. لقد آن أوان تحويل المخاطر والتحديات إلى فرص لإشاعة الاستقرار وإعادة بناء بلد ومجتمع مزقتهما سنوات الحرب الأهلية. ■

والبنوك الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجمعيات. وقد ساهمت مجموعات كهذه، أيضاً، في تحسين قطاعات الصحة والمياه والنظافة (الصحة) العامة. وإن هذه الخدمات لتقع خالصة في أيدٍ خاصة متفلتة وغير مضبوطة، أو هي تتكفل على موارد تقليدية. وفي معظم الحالات غالباً ما يتجاوز الحصول عليها قدرات العائلات الفقيرة²¹. أضف إلى كل ذلك الحروب التي لا تبدو لها نهاية في الأفق المنظور، وثقافة التفلت من العقاب التي حرمت الناس من قدرات التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن غياب الحكم المركزي الفعّال الذي ساهم في انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

للمساواة الجنوسية

تشكّل النساء 50% من السكان، إلا أنهنّ لا يتمتّعن بالوصول إلى الموارد والخدمات، والمطلوب وضع سياسات تكفل وصول النساء، وكذلك المجموعات المحرومة الأخرى، إلى التعليم والرعاية الصحية، وخصوصاً إلى صحة الأم والتنظيم الأسري. ولا بد من إجراء بحوث وتحسينات حيوية في مجالات وباء نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" وختان الإناث، الذي يُعتبر تقليدًا متجذّرًا في الثقافة الصومالية. فالضرورة تستدعي وضع إجراءات حاسمة للقضاء على هذه الممارسة، أو على الأقل الإقلال من آثارها على المجتمع ككل، وعلى النساء بالتحديد. كما يقتضي توفير الخدمات الاجتماعية المتكافئ سياسات وموارد ملائمة، فضلاً عن التشريعات اللازمة. فعدم الاستقرار في الصومال ينبع من

الصحي في المنطقة. وقد أحيا هذا الحادث ربية كانت سائدة منذ مدة طويلة بأنّ البيئة البحرية أفسدت أوعية أجنبية، مستفيدة من فرصة النزاع السياسي في البلاد وغياب الحكومة المركزية، فانتهزها البعض لرمي النفايات الخطرة في المياه الصومالية¹⁸.

وكان "برنامج الأمم المتحدة البيئي"، وغيره من الوكالات الأخرى، قد وعد في السابق أن يعمل على تقويم مسألة إغراق النفايات غير القانوني، إلا أنّ الأمن المضطرب في منقطة القرن الأفريقي عرقل كل الجهود الدولية والمحلية¹⁹.

الخدمات الاجتماعية

بالإضافة إلى التحديات البيئية والاقتصادية، تواجه كل مناطق الصومال تحديات فعلية في ما يتصل بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفرها وجودتها. فالالتحاق بالتعليم -على سبيل المثال- هو أحد أسوأ الالتحاق في أفريقيا. فما يزيد على 20% فقط من الأطفال بالعمر المدرسي هم من الملحقين بالمدارس، وثلثهم فقط من البنات. وهذا يتوافق مع معدل تسرب مرتفع للإناث. أمّا جودة الموارد التعليمية الحيوية وكميتها وضعيفتان جداً، حتى في المناطق التي تشهد استقراراً نسبياً في مناطق أرض الصومال وأرض البونت.

وفي غياب عمل الحكومة الكامل، ووفقاً تقويم للحاجات المشتركة أُجري خلال 2005-2006²⁰، دعم العديد من المجموعات نظام التعليم العام الرسمي، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة (تحت "استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال")، والوكالات المانحة

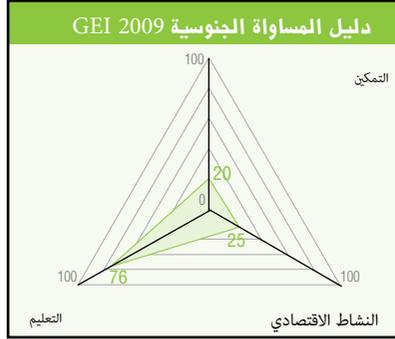
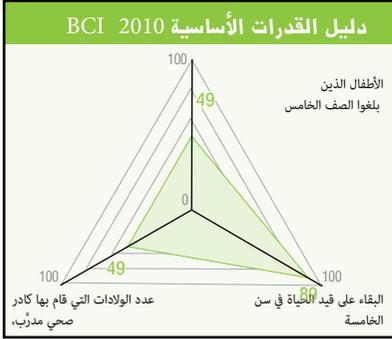
A. Khalif, "Suspicious 18 containers wash up on Somalia's coast," Africa Review, (8 April 2011).

Ibid. 19

United Nations, "Somali 20 Joint Needs Assessment: Social Services and Protection of Vulnerable Groups Cluster Report," draft, (14 September 2006), <www.somali-jna.org/downloads/SSPVG%20140906%20AD%20Final%20Draft%20rec-social%20rev-I.pdf>.



سيكون لانفصال جنوب السودان آثار حادة على كلتا دولتي الشمال والجنوب. وستهدد المخاطر الجديدة خطط التنمية في السودان الشمالي، نظراً لاعتمادها على عائدات النفط، فيما سيواجه السودان الجنوبي محناً وصعوبات اقتصادية واجتماعية يمكن أن تحول البلد الجديد دولة فاشلة. ومع أن بعض المؤشرات الجنوسية تحسنت، إلا أنه ما يزال أمامها طريق طويل قبل أن تُجسّر الهوة بين النساء والرجال، وخصوصاً أن الانحياز ضد المرأة يضرب جذوره عميقاً في المجتمع. وقد شقّ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 الطريق أمام منظمات المجتمع المدني لتضلع بدورٍ فعّالٍ في مراقبة الانتخابات والاستفتاءات وفي إنشاء مجموعات رصد برلماني.



المنتدى المدني الوطني مداني عباس مداني، عفاف عوض

كان عام 2010 نقطة تحوّل في تاريخ السودان السياسي. ففيه جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وأتمت التحضيرات لاستفتاء استقلال جنوب السودان، الذي شمل تعداداً سكانياً بُغية تحديد طبيعة الهيئة الناحية وعددها. وقد أُجري الاستفتاء بين 9 و15 كانون الثاني (يناير) 2011، ونُشرت نتائجه في 7 شباط (فبراير)؛ فتيبّ أن 98% من المقترعين يؤيدون الاستقلال. ونتيجة لذلك، فقد اتفق على إعلان جمهورية جنوب السودان رسمياً دولة سيدة في تموز (يوليو) من السنة نفسها.

ويحسب مسح للفقر أُجري في عام 2009، تبيّن أن 46,5% من الشعب السوداني يعيشون رهنًا تحت خط الفقر. وتشمل المسائل الحرجة الحاسمة النزاع والنزوح (التهجير) وعدم الأمن الغذائي الذي تتسم عوامله الرئيسية بكونها طبيعية وهي ناجمة جزئياً عن كوارث من صنع البشر، ومنها الجفاف والتصحر والفيضانات.²

التحديات البيئية

تواجه الأراضي السودانية بعض التحديات البيئية المهمة، بما فيها انجراف التربة وتدهور الأراضي والتصحر وزوال الغابات، التي تُهدّد أفق السلام ومداه وكذلك التنمية المستدامة. فتتوسع المستوطنات، على سبيل المثال، زحف على غابات البلاد. ونحو 75% من مخزون الطاقة يعتمد على أنواع الوقود التقليدي، كالخشب (فضلاً عن طلبه للحصول على الفحم)، ممّا أدّى إلى زوال العديد من الغابات. ومن الطبيعي أن يسرّع ذلك عملية التصحر جرّاء تمدّد الصحراء وبلوغها أراضي كانت في السابق مروية ومشغولة بالغابات.³ كما حدّد "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" سببين آخرين رئيسيين للتصحر هما: التغيّر المناخي شبه الصحراوي إلى صحراوي؛ وتدهور البيئات الصحراوية الموجودة، بما في ذلك الوادي والواحات، بسبب الأنشطة البشرية.⁴

موجز تاريخ النزاعات الأهلية

واجه السودان حربين أهليتين كبيرتين منذ استقلاله، وقعت الأولى بين عامي 1955 و1972، فيما اندلعت الثانية بين عامي 1983 و2003 واعتُبرت امتداداً للحرب الأولى. ويمكن تحريّ جذور النزاعين بالعودة إلى عهود الاستعمار، حين أنشأ البريطانيون إدارات مستقلة في الجزء الشمالي من البلاد، الذي كان مُجانساً لمصر الإسلامية، وفي الجزء الجنوبي الذي كان يماثل كينيا وتنجانيقا (المعروفة حالياً بتنزانيا). وقد جرت عملية الاستقلال من دون مشاركة مبعوثين من الجنوب، بحيث لم يؤخذ بمطالبهم وحاجاتهم. وقد أدّت الحرب الأهلية السودانية الأولى -التي بدأت بعد هجوم الحكومة على المحتجين الجنوبيين والمنشقين السياسيين- إلى مزيد من العنف والتمرد، وما لبث أن تحول الأمر إلى حرب كاملة. وقد انتهت مرحلة النزاع هذه مع "اتفاق أديس أبابا" الذي قضى بمنح الجنوب استقلالاً ذاتياً.

بيد أن شروط الاتفاق لم تُنفذ بالكامل، إذ اندلعت الحرب الأهلية الثانية؛ التي انتهت مع توقيع اتفاقية السلام الشامل في عام 2005 بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم وبين حركة تحرير الشعب السوداني. فيما بعد، اقترح إجراء استفتاء على استقلال جنوب السودان.

Countries Quest, Sudan, 3
Land and Resources, Environmental
Issues,
<www.countriesquest.com/africa/sudan/land_and_resources/environmental_issues.htm>.

UNEP, op. cit. 4

Ministry of Welfare 1
and Social Security and National
Population Council, Sudan
Millennium Development Goals
Progress Report 2010, <www.sd.undp.org/doc/Sudan%20MDGs%20Report%202010.pdf>.

United Nations 2
Environment Programme (UNEP),
Sudan: Post-Conflict Environmental
Assessment, (Nairobi: 2007),
<postconflict.unep.ch/publications/UNEP_Sudan.pdf>.

TABLE 1					
Summary of general education in Sudan					
Level	Institutions	Pupils			Teachers
		Males	Females	Total	
كل السودان	3,4301	3,174,809	2,641,668	5,816,477	194,800
التعليم ما قبل الأساسي	8,648	228,944	221,188	450,132	14,964
التعليم الأساسي	14,071	2,332,612	1,967,125	4,299,737	141,315
التعليم الثانوي الأكاديمي	2,268	306,184	305,395	611,579	32,917
التعليم الثانوي المهني	114	18,230	8,003	26,233	1,143
التعليم الخاص	48			6,821	184
تعليم المراهقين	570	10,111	9,330	19,441	159
تعليم الكبار	8,582	49,784	130,627	180,411	4,118

Source: Sudanese Studies Center, *Strategic Report on the Sudan, 2007-2008* (Jartum).

ومعدل وفيات الأمهات والأطفال المفرط⁹.

اللامساواة الجنوسية

ازداد التحاق الإناث بالتعليم الأساسي من 64,4% خلال 2006-2007 إلى 69,9% في عام 2009، فيما ازداد أيضاً التحاقهن بالتعليم الثانوي من 30% في عام 2005 إلى 35,5% في عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، حققت المرأة السودانية بعض التقدم من حيث التمثيل والمشاركة السياسيين: ففي انتخابات عام 2010 فازت النساء بـ 28% من المقاعد البرلمانية.

وبالرغم من البيانات المشجعة، ما يزال هناك، مع ذلك، لامساواة كبيرة في ما يتعلق بفرص النساء لتسُم مناصب عليا، وفي الحصول أيضاً على فرص تدريبية، علماً أن معظم الأنشطة التي تمارسها النساء السودانيات تتركز في الزراعة وفي القطاع غير الرسمي. ونظراً، أيضاً، للنزاعات المسلحة والحربين الأهليتين، فقد عانين من غياب الخدمات الأساسية، وخصوصاً الرعاية الصحية. فوفيات الأمهات، مثلاً، تبلغ

المنطقة تُستنزف وتقترب من النفاذ⁸. وقد حُطت لإجراء استفتاء تقرير ما إذا كانت أبييه ستشكل جزءاً من منطقة بحر الغزال في السودان الجنوبي أو من منطقة كردفان الجنوبية في السودان الشمالي. وقد انتوي في الأصل إجراء هذا الاستفتاء في آن مع استفتاء الاستقلال، ولكن الأمر أُجّل بسبب الخلافات الحادة في هذه المسألة، وكذلك بسبب العنف الذي تصاعدت وتائرته مُذاك.

هذا، وسيتأثر اقتصاد السودان الشمالي، المعتمد على عائدات النفط إلى حد بعيد، على نحو سلبي جرّاء الانفصال، فيما سيواجه الجنوب عدة عقبات في مساره نحو تأسيس نفسه دولة قابلة للحياة. على سبيل المثال، بالرغم من حقيقة أن الأراضي الجنوبية تحتوي ثلاثة أرباع مواقع إنتاج النفط، إلا أن كل المصافي والأنابيب تقريباً تقع في الشمال. أضف إلى ذلك، تبقى مسألة الجنسية (المواطنة) والدمج مسألة مفتوحة. هل ستكون حكومة السودان الجنوبي قادرة على صوغ هوية وطنية توحد السكان الذين يعيشون على أرضه، وهم الأكثر اختلافاً في العالم من حيث اللغة والثقافة؟ وثمة تحديات أكبر بالنسبة إلى السودان الجنوبي، كالفقر وانعدام الوصول إلى الرعاية الصحية

وبالرغم من أن الحكومة حُصت قرابة 4% من الأراضي معتبرة إياها أراضي محمية، إلا أنه ما يزال هناك انتهاك حاد يهدد الأنواع الحيوانية عبر البلاد. فالعديد من جهود الحماية كانت تقع تحت مخاطر تجرّها النزاعات الأهلية، ولاسيما مع سيطرة القوى العسكرية على مناطق الغابات الغنية من الناحية الإيكولوجية في جنوب السودان⁵. وبحسب "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" فإن ثمة روابط واضحة بين المشكلات البيئية وبين الحروب التي اندلعت في البلاد: "إن التنافس على احتياطات النفط والغاز ومياه النيل والأخشاب، فضلاً عن مسائل استخدامات الأراضي المرتبطة بالزراعة، يشكل عاملاً وجيهاً مهماً في التحريض على استمرار النزاع في السودان وتأييده. وتشكل المجابهاة في ما يتعلق بالأراضي المستخدمة في الزراعة البعلية (التي تُروى بمياه الأمطار)، في الأجزاء الأكثر جفافاً من البلاد، مظاهر صارخة للصلة بين ندرة الموارد الطبيعية وبين النزاع العنيف⁶. وبالرغم من نقص المياه الخطير، تمثل الفيضانات ظاهرة عامة غالبية الحدوث؛ إذ تحصل فيضانات فجائية تسببها الأمطار الغزيرة، كما تقع فيضانات نتيجة فيضان النيل وروافده، وفي كلتا الحالتين فهما يتسببان بدمار واسع، بما في ذلك تجرّف حوض النهر وخسارة مقابلة تلحق بالمحاصيل⁷.

تحديات حديثة أمام السودانين

يناقش السودانان الشمالي والجنوبي المسائل المتعلقة، كترسيم الحدود، ولاسيما في ما يعني منطقة أبييه الغنية بالنفط، التي ساهمت حتى عام 2003 بأكثر من ثلاثة أرباع إجمالي نفط البلاد الخام، مع أن أحجام الإنتاج هبطت مُذاك، فيما يفيد بعض التقارير أن احتياطات

9 Thurston, "Five A.

Challenges South Sudan Will Face After Referendum," Christian Science Monitor, (27 January 2011), <www.csmonitor.com/World/Africa/Africa-Monitor/2011/0127/Five-challenges-South-Sudan-willface-after-referendum/(page)/3>.

Trading Economics, Sudan World Bank Data, (2010), <www.tradingeconomics.com/sudan/indicators>.

8 R. Hamilton, "Oil-rich Abyei: Time to Update the Shorthand for Sudan's Flashpoint Border Town?," Christian Science Monitor, (3 November 2010), <pulitzercenter.org/articles/oil-rich-abyei-sudan-accuracy-label>.

5 Countries Quest, op. cit.

6 UNDP Sudan, Environment and Energy for Sustainable Development, (2011), <www.sd.undp.org/focus_environment.htm>.

7 UNEP, op. cit.

509 حالة على كل 100,000 ولادة حية¹¹. بالإضافة إلى ذلك، تواصل المعايير الاجتماعية والثقافية وكذلك المعتقدات والممارسات التقليدية السائدة في المجتمع عرقلتها مطامح النساء في الانخراط بنشاط في كل مسارات الحياة.

دور المجتمع المدني

شُقَّ توقيع حزب المؤتمر الوطني في عام 2005 الطريق أمام منظمات المجتمع المدني للانخراط بنشاط في التصدي للمساءلة الرئيسية، حيث شارك العديد منها في مراقبة الانتخابات السودانية واستفتاءي السودان الجنوبي، ومراقبة كل العملية الانتخابية من حيث

تثقيف الناخبين وتسجيلهم وتنظيم الحملات الانتخابية وتوفير المساعدة التقنية لتدريب المراقبين المحليين. كما بدأ بعض منظمات المجتمع المدني إنشاء مجموعات رصد برلماني تكمن مهامها في مراقبة أداء البرلمان على مستوى الدولة وعلى المستوى الفيدرالي.

بيد أن منظمات المجتمع المدني لم تنخرط بنشاط في صنع القرار ومساءلة السياسة الرئيسية. ويُعزى هذا إلى العلاقة المتوترة مع الحكومة، ولاسيما في ما يتعلق بالقيود التي فُرضت على أنشطتها.

استنتاجات ختامية

يواجه كل من السودانيين الشمالي والجنوبي

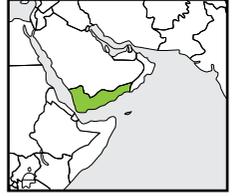
تحديات تنموية وبيئية خطيرة يمكنها أن تتفاقم مع استمرار النزاع، فيما ما يزال الاتفاق يستدعي التوصل إلى مسائل رئيسية كالحقوق في النفط والمياه والمواطنة. وقد حثت البلدان المانحة كإلا البلدين على خفض اعتمادهما على النفط وزيادة أمنهما الغذائي من خلال التنمية الزراعية وتوسيع نطاق خدمات التعليم والصحة والمياه والنظافة العامة¹². ويمكن أن يوفر الاستقرار وتعظيم التجارة بين الشمال والجنوب، ومع الجيران، فرصاً اقتصادية للشباب الذين يشكّلون أكثر من نصف السكان وللنساء والبنات اللاتي تُعتبر فرصهن التعليمية والوظيفية محدودة حتى تاريخه¹³.

E. Solheim, A. Mitchell and R. Shah, "Sudan at a Crossroads," *The Guardian*, (7 May 2011), <www.guardian.co.uk/global-development/poverty-matters/2011/may/07/sudan-at-crossroads-south-unresolved>.

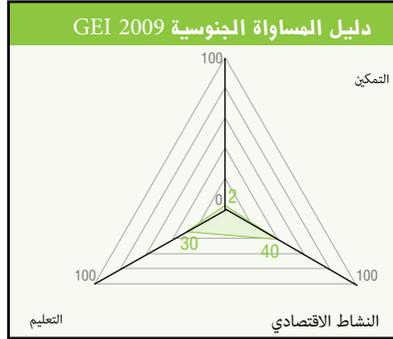
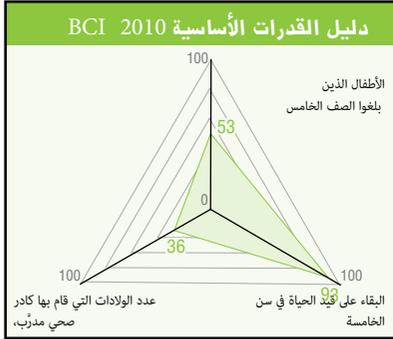
Ibid. ١٣

UNICEF, Sudan Statistics, 11 <www.unicef.org/infobycountry/sudan_statistics.html>

على شفير التحوُّل إلى دولة فاشلة



يمكن تحقيق تقدُّم ضئيل نحو التنمية المستدامة. فالبلد يترنَّح على حافة حرب أهلية ويواجه مجاعة وكوارث اجتماعية على نطاق واسع. فمشكلات اليمن متوطنة ومقيمة، حيث يفتقر السكان ويستشري الفساد السياسي ويتسم الإنتاج الزراعي والغذاء بالضعف، فيما يفرط البلد في اعتماده على النفط. إلى ذلك، تندر موارده المائية، وتتفاقم أوضاعه الأمنية العامة التي أحدثتها التظاهرات المناوئة للحكومة، فبات البلد مهددًا بالانهيار الشامل. وإذا لم يتمكن اليمن من إقامة التوازن بين مطالب المواطنين والحاجات الهيكلية-البنوية، فسيسير في طريق التحوُّل إلى دولة فاشلة عاجلاً أم آجلاً.



مركز معلومات حقوق الإنسان والتدريب

عرفات الرفيد

هزّت الأشهر القلقة المليئة بتظاهرات ثورة الشباب اليمني الشعبية ضد الرئيس على عبد الله صالح أركان البلد وأساسه، جاعلة من التنمية المستدامة أقل إمكانًا. ففي عام 2011 دقّ مجلس الأمن في الأمم المتحدة ناقوس الخطر، معبرًا عن "قلقه العميق" إزاء وضع اليمن المتدهور، قائلًا إنه يمكن أن يقوده إلى كارثة اقتصادية وإنسانية واسعة النطاق. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2011 حذرت "منظمة الأمم المتحدة للأطفال" ("يونيسف" UNICEF) و"برنامج الغذاء العالمي" (WFP) من أن اليمن قد يسير في طريق الصومال ويصبح بلدًا مفتنًا أو دولة فاشلة، من دون إمكانية ترميمه كما كان.

فالاقتصاد أصيب بالشلل، والفقر يزداد، والبطالة تتضاعف، والخدمات العامة تشهد إخفاضًا، وأسعار المنتجات الأساسية تضاعفت ثلاث مرات منذ بداية السنة، ويعيش نحو 60% من سكان اليمن الأربعة والعشرين مليونًا تحت خط الفقر يدخل يقل عن دولار واحد في اليوم. أمّا التضخم فقد بلغت نسبته أكثر من 35%. وإذا ما استمر هذا الواقع فسينهار الاقتصاد وستحتاج المجاعة البلاد، ولاسيما في مناطق الريف.

يقوم هدف الحراك الشباب الشعبي في الإطاحة بالرئيس صالح الذي أحكم قبضته على السلطة لفترة تزيد على 30 سنة. وكانت

وكثر الشحاذون في الشوارع، فيما تعجز مئات ألوف العائلات عن الحصول على أكثر حاجاتها الغذائية الأساسية. وقد وضعت الحكومة بالتعاون مع "المعهد الدولي لسياسة الغذاء" (IFPRI) خطة لاستراتيجية أمن غذائي وطني، فبيّنت أن 32% من السكان لا يتمتعون بأي حماية غذائية. وهذا يعني أن زهاء ثلث اليمنيين، أي ما يناهز 7,5 مليون مواطن، لا يستطيعون الحصول على غذاء كافٍ، وهم بالتالي يعانون المجاعة. كما أن ثمة 57% من أطفال اليمن يقاسون سوء التغذية.

وتبيّن معطيات المسح السكاني أن معدل الفقر الكلي قفز من 33,8% في عام 2009 إلى 42,8% في عام 2010. بيد أن الوضع يبدو أسوأ بكثير في مناطق الريف اليمني على وجه التحديد، حيث تُنبئ الأرقام الرسمية بهذا الوضع؛ فثمة 47,6% من السكان كانوا يعيشون الفقر في عام 2010، بعدما كانت نسبتهم 38,5% في عام 2009. وهذا أسوأ مما هو سائد في المناطق الحضرية، حيث شهدت زيادة في السنة نفسها من 19,7% إلى 29,9%.

ويُصنّف اليمن باعتباره بلدًا متدنّي النمو. فقد احتل المرتبة الـ 133 من بين البلدان الـ 169

إدارته تستغل عائدات صادرات البلد من النفط، فيما كان جزء كبير من السكان يسقط في وهدة الفقر المدقع، بحيث بات اليمن يُعتبر أفقر البلدان في العالم العربي. ومن الواضح أن هذا التدهور ناتج عن الإدارة السيئة والفساد المنتشر. فاليمن يحتل المرتبة الـ 146 بين بلدان العالم (من أصل 178 بلدًا) على قائمة "منظمة الشفافية الدولية" لعام 2010، من حيث الدلائل المؤثرة إلى الفساد.

مزيد من الناس، مزيد من الفقر

من العقبات الكبرى الماثلة في وجه التنمية المستدامة تبرز المشكلة الديموغرافية. ففي اليمن هناك معدل ولادات مرتفع نسبيًا، حيث يتزايد السكان بنسبة 3,2% في السنة، وإذا ما استمر هذا الوضع فستسوء المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أكثر فأكثر. إذ لن تستطيع التنمية، ببساطة، مجاراة وتائر الوضع السائد في البلد. هذا، ويبدو المشهد مُنذرًا بسبب توفّع زيادة عدد السكان الذي سربو على 43 مليون نسمة في عام 2025. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية سوءًا، استشرى الفقر وتزايد،

Transparency International. 2
2010 Corruption Perceptions Index.
<www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010/results>.

<www.ifpri.org/publication/health-nutrition-and-riskmanagement> 3

UN News Centre, 1
UNICEF and WFP warn of danger of humanitarian disaster in Yemen, (24 October 2011), <www.un.org/spanish/News/fullstorynews.asp?newsID=22074&criteria1=hambre>.

دور النساء الصغير

تبيّن عدة دراسات أنّ النساء يشكّلن أكثر من نصف سكان البلاد، إلا أنّهنّ يمثّلن أقل من 20% من القوة العاملة. فنصف النساء العاملات ينشطن في الزراعة، وليس في الإدارات العامة اليمنية والقطاعات الخدمية إلا أقل من 0,9% من الموظفات. كما أنّ هناك قصوراً خطيراً في تمثيل النساء في قطاعات الاقتصاد الأخرى، ولذلك أسباب عدّة، وعلى رأسها العادات والتقاليد الاجتماعية: ففكرة المرأة العاملة ليست فكرة تُقبل على نحو كامل، فضلاً عن حقيقة أنّ نسبة مرتفعة من النساء (79,2% زهاء) أميَّات في مقابل 36% من الرجال الأميين. وهناك 17,3% فقط من معلمي المدارس الأساسية من النساء، في حين تبلغ نسبة الرجال منهم 82,7%. أمّا في المرحلة الثانوية فالوضع أفضل قليلاً إذ تبلغ النسبتان 22,8% و77,2% على الترتيب. وفي حقل إدارة التعليم هناك من الإناث 11,5% فقط من الموظفين. وفي القطاع القانوني فثمة على التأكيد بضع نساء، إذ تبلغ نسبتهنّ 0,06% من الإجمالي، وأمّا في فروع قطاع صناعة الاتصالات فتبلغ نسبة الإناث 16,7% من العاملين.

بحسب قائمة "تقرير التنمية البشرية" الذي أصدره "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لسنة 2014. وهناك 15,7% من السكان يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، فيما يعيش 45,2% منهم بأقل من دولارين في اليوم. يُنتج اليمن أقل من 20% من الغذاء الذي يستهلكه، ويستورد 75%، بما في ذلك 2,1 مليون طن من الحبوب سنوياً. ويُخصّص كثيرٌ من الأراضي الزراعية وكميات هائلة من المياه لزراعة نبات القات (Catha edulis) المنبّه، حيث يشيع استخدامه شعبياً في شرق أفريقيا وجنوب شبه الجزيرة العربية.

في عام 2010، شكّلت عائدات النفط 60% من عائدات الدولة. فقد بلغ الإنتاج نحو 300,000 برميل في اليوم، بيد أنّ هذه الكمية تناقصت في عام 2011 بسبب ثورة الشباب اليمني الشعبية. وعلى نحو مماثل، فقد هبط معدل النمو الاقتصادي من 4,5% في عام 2010 إلى 3% في النصف الأول من عام 2011، وإلى 1,5% عقب شهر حزيران (يونيو) من السنة نفسها. أمّا النشاط في قطاعي البناء والتجارة فقد انخفض بنسبة تتراوح بين 80 و90%، فيما توقّف النشاط عملياً في قطاع السياحة. في مستهلّ السنة كان يُتوقّع أن تبلغ أرباح القطاع الخاص 17 بليون دولار، إلا أنّ الناتج الحقيقي كان أقل من ذلك بكثير.

كما هبطت السياحة الداخلية والخارجية بنسبة 95%، وتناقصت خدمات النقل والعديد من مشروعات التنمية والاستثمار والأعمال والمبيعات في قطاعات الاقتصاد المختلفة إلى حدّ بعيد، وأصيبت أعمال البناء والإنشاءات وسوق الملكية والواردات بالكامل.

نضوب المياه

يُتسم 3% من الأراضي بدرجة من الخصوبة لاستخدامها في الزراعة، ما يعكس الصعوبات التي تفتك بهذا القطاع، كالاستنزاف الخطير للموارد المائية، وحقيقة أنّه ثمة استثمار ضئيل في البنية التحتية للإنتاج والتجارة. فهناك 1,25% من إجمالي الاستثمارات تُخصّص للزراعة. أمّا إغانات الدعم المالي التي تقدمها الدولة للقطاع، فتُنفد بصورة رئيسية لعلف الماشية والأسمدة ووقود المازوت لزوم الجرّارات ومضخّات الري. ويبيّن تقرير حكومي أنّ معدل النمو المتدنّي في الزراعة لا يتجاوز 3%، وهو لا يُعزى إلى حجم القطاع الصغير، بل إلى استنزاف الموارد المائية

ويتفاقم هذا السيناريو الكئيب بسبب انعدام التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف المعنيين المشاركين في إدارة قطاع المياه، ممّن تنطبع مسؤولياتهم بالغموض، وغالباً بالتجاوز. كما يبيّن التقرير المشار إليه أعلاه، أنّهُ في نهاية عام 2010 تمّتع نحو 60% فقط من سكان المدن بالوصول إلى مياه الشفة، وكان لـ 30% فقط وصول إلى منشآت صرف المياه المبتدلة. وقد قُدّرت كمية المياه المخصّصة للمدن الرئيسية والثانوية في عام 2010 بـ 148 مليون م³، أي بزيادة 21 مليون م³ عمّا كان عليه إجمالي عام 2005، علماً أنّ كمية 104 مليون م³ المقدّرة استُهلكت، أي بزيادة 20 مليون م³. ويعني هذا الفرق بين كلّ من الإنتاج والاستهلاك أنّ نحو 30% ممّا أُنتج صُيِّع. في نهاية عام 2010، تمّتع 50% من سكان الريف بالوصول إلى مياه شفة، فيما تمّتع 25% فقط منهم بخدمات شبكة صرف المياه المبتدلة. قُدّرت موارد البلد المتجدّدة من المياه بـ 2,500 مليون م³ في السنة، منها 1,500 مليون م³ من المياه الجوفية، و1,000 مليون م³ من المياه السطحية. إلا أنّه قُدّر استهلاك 3,400 مليون م³ في السنة، وهذا يعني أنّ ثمة نقصاً يربو على 900 مليون م³. ويُعتقد أنّ الضخ المفرط من الاحتياطيّات الجوفية يساهم في ندرة المياه التي يشهدها البلد. هذا، وتختلف المستويات في الأحواض المائية، إلا أنّ بعضها يعاني من فرط استغلاله بما يُقدّر بـ 400-250%. وهناك، أيضاً، زهاء 45,000 بئر خاصة للملكية في اليمن ونحو 200 منصة للحفر. ■

Ibid. 6
Ibid. 7

<www.undp.org/execbrd/
pdf/DPDCPYEM2s.pdf>

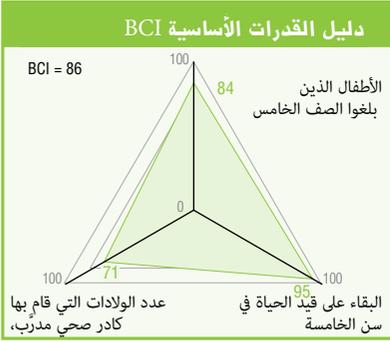
<hdr.undp.org/en/media/
HDR_2010_ES_Table1_reprint.pdf>

◎ التقارير الوطنية

II. تقارير البلدان الأجنبية

التقدم والتراجع في الدفاع عن "الطبيعة الأم" ("باتشاماما")

أعلنت الحكومة التزاماً ضمنياً بسياسة منسجمة تكافح بها تغيّر المناخ، إلا أنّ النموذج التنموي المتبع في البلد بُني على أساس القطاع الاستخراجي. فالاقتصاد والاستراتيجيات المتعلقة بالتغلب على الفقر تقوم على إنتاج النفط والغاز والتعدين. والحكومة تختار نظام القروض الكربونية ومبادرة REDD، الأمر الذي أثار شكوكاً جدية حيال مسار التنمية الذي تسلكه إدارة الرئيس "موراليس" (Morales).



"مركز دراسات العمل والتنمية الزراعية"

والتر آريغا¹

تتمتع بوليفيا بثروة وتنوع استثنائيين، ليس من حيث أنواع النبات والحيوان وحسب، بل أيضاً من حيث جماعاتها السكانية الأصلية السُّ والثلاثون وثقافتها الإنسانية. فهي تحتل المرتبة السادسة عشرة في العالم من حيث حجم الغابات المدارية الاستوائية وخمس أراضيها المغطاة بالغابات². ويقع نحو 80% من غابات بوليفيا في منطقة تُسمّى الأراضي المسطحة (flatlands) أو الأراضي الواطئة (lowlands)، التي تتكوّن من ثلاث مناطق فرعية هي: "أمازونيكاً" (Amazónica)، بلاتينسي (Platense)، "گران تشاكو" (Gran Chaco)، وهي تضمّ محميات للسكان الأصليين.

وفي سياساتها العامّة، تعترف إدارة الرئيس "إيفو موراليس" (Evo Morales) بأنّ الغابات نظّم إيكولوجية مهمّة استراتيجياً، ومنذ نهاية العقد الأخير، وتحت إشرافه، أصبحت بوليفيا أحد البلدان الطليعية في العالم من حيث الثبات على تنمية شاملة ومتكاملة تتناغم والطبيعة. وهذا يعني في تأثيره أنّ "الباتشاماما" [الإلهة الأم لشعب الأنديز الأصلي]، هي عبارة عن مرّكب يجمع ما بين الأرض والطبيعة، كما يعني الحقوق في التملك.

سياسة ملتبسة

يعاني منه 60% من السكان⁴. هذا، وتبيّن البيانات الرسمية التي عالجها "مركز دراسات العمل والتنمية الزراعية" (CEDLA) أنّه خلال السنوات الخمس أصبح الاقتصاد أكثر اعتماداً على تصدير المواد الأولية. أما المبيعات الخارجية من المنتجات الأولية من قطاعات النفط والغاز والتعدين فلا تشكّل حالياً أقلّ من 69% من عائدات إجمالي الصادرات، على عكس ما كان خلال السنوات الخمس السابقة، عندما كان هناك توزيع أكثر توازناً، بحيث لم تتجاوز حصة القطاعات المذكورة⁵ 47%.

كما يبين تحليل المركز المذكور أنّ نمو الناتج الوطني خلال السنوات العشر الأخيرة تراقق مع انبعاث قطاعات الهيدروكربون والتعدين الاستخراجي. فقد كان مردّد نمو الناتج المحلي القائم خلال فترة 2001-2005 بدرجة كبيرة إلى إنتاج الهيدروكربونات المتزايد، وخصوصاً

بيد أنه بالرغم من التزام الحكومة الضمني بسياسة تغيّر المناخ بالتوازي مع موقفها البيئي، فإنّ النموذج التنموي الذي يُنفذ عملياً عبارة عن موقف "استخراجي"، وهذا يبث الشك حول المدى الذي تلتزم فيه الحكومة بمبادئ التنمية المستدامة. وبكلام آخر، تبدو سياسة الحكومة جدّ ملتبسة وغامضة، إذ يوجد تفاوت واضح بين ما يُعلن على العموم حول الدفاع عن الطبيعة الأم، وبين السعي إلى فلسفة "رفاهية العيش" ("buen vivir")، وبين تعزيز النمو القائم على الصناعة الاستخراجية. فقد بات إنتاج النفط والتعدين العمود الفقري لاقتصاد البلد وأساس التمويل العام³ والعنصر الحاسم في محاولة بوليفيا التغلب على الفقر الحاد الذي

3 تبيّن البيانات الرسمية أنّ أكثر من ثلث دخل حكومات المقاطعات يأتي من أرباح الهيدروكربون (35,6% في عام 2005، و43,3% في عام 2006، و43,2% في عام 2007)، بحسب:

CEDLA, *Las Prefecturas no usan la renta de los hidrocarburos para el desarrollo*, (La Paz: 2010).

4 Fundación Tierra, "Cifras macroeconómicas no resuelven pobreza en Bolivia", *El Diario*, (6 June 2011), <www.ftierra.org/fti/index.php?option=com_content&view=article&id=6267:rair&catid=98: noticias&Itemid=175>.

5 CEDLA, *Análisis del gasolinazo y de la política energética boliviana*, (La Paz: 2011, unpublished).

1 Walter Arleaga, Centro para el Desarrollo Laboral y Agrario (CEDLA).

2 FAO, *Global Forest Resources Assessment. Progress towards Sustainable Forest Management*, (Italy: Forestry Paper No. 147, 2005).

الغاز الطبيعي. وفي الفترة 2006-2009 أصبح التعدين في المقدمّة، إذ ازداد بما تجاوز 20% كمعدل وسطي، وصار العامل الأكبر في الإنتاج الوطني⁶.

وبالإضافة إلى هذه الانتهاكات لـ "حقوق الطبيعة- الأم المكتسبة"، تضع الحكومة أيضاً ميزان البلد البيئي والإيكولوجي تحت الخطر من خلال خطط بناء سدود عملاقة لتوليد الطاقة الكهرومائية على الأمازون البوليفي لتصدير الطاقة الكهربائية إلى البرازيل، وذلك من خلال المشاركة في مشروع الاوتوستراد المحيطي المشترك (Inter-oceanic Highway Project)، الذي يشكّل جزءاً من المبادرة الرامية إلى تكامل البنى التحتية الإقليمية في أميركا الجنوبية (IIRSA)، وتحت ضغوط استغلال الغابات بقطع أشجارها وبيعها أخشاباً.

إنّ توسيع الأنشطة الاستخراجية مع التدمير البيئي الحتمي الذي تتسبّب به للأراضي وكذلك أثرها الاقتصادي-الاجتماعي السلبي على مُنجمَعات السكان الأصليين والفلاحين، يبيّن كيف أنه من السهل على الحكومة أن تتشكّد بالإيكولوجيا وحماية السكان الأصليين، ليتحوّل ذلك إلى خطاب فارغ، أو على العكس لجعل سياساتها التنموية الاقتصادية عاطلة بالكامل عن العمل.

سوق الكربون

من المشكلات الأصبغ التي تواجهها إدارة الرئيس "موراليس" أنّ عليها أن تطور البنية المؤسسية ضمن إطار عمل دستور سياسة الدولة الجديد الذي يحترم حقوق جماعات السكان الأصليين ذاتية الحكم في دولة تعدّدية. وهذا سيمكّن بوليفيا من تأهيل الآليات التحفيزية الاقتصادية التي وُضعت للبلدان التي تعمل على حماية غاباتها وحفظها وجعلها مستدامة. وهذا مهم على وجه التحديد لأنّ ثمة اعترافاً عاماً في الوقت الراهن بدور الغابات الرئيسي في خفض مستويات غاز ثاني أكسيد

6 Ibid.

الكربون في الغلاف الجوي، وهو تأثير يُطلَقُ عليه اسم "حجز الكربون" (وكذلك يُسمّى: "خزن الكربون والتقاطه" أو "التقاط الكربون وحجزه"⁷).

يشمل بروتوكول "كيوتو" آلية مضادة للتلوّث تُعرف باسم "قروض الكربون"، وهي عبارة عن إجراء لخفض غازات الدفيئة (Greenhouse Gas Emissions) أو مجابتهها، وهي التي تُعدّ السبب المباشر للاحتار العالمي. فالقروض يُعطى عن كل طن من غاز ثاني أكسيد الكربون لم يعد يُطلق، أو هو موضع امتصاص من قبل النبات، نظراً لوجود الغابات أو تنمية عملية إعادة زرع الغابات، فهو إذن قيمة نقدية تُمنح لهذه الإجراءات القابلة للتداول التجاري⁸. ومع هذه السياسة، فإنّ تصميم المبادرات الإيكولوجية وحجمها يكمنان في تحديد كيفية توزيع النقاط الحوافز الاقتصادية الكربون وتخزينه. فهذا النظام يمكن أن يفيد السكان الأصليين وبيئتهم، أو قد تتجه بدلاً من ذلك لتغذي السوق الرأسمالية، والأسئلة الحاسمة هنا هي على الوجه التالي: من ذا الذي سيدفع إعانات الدعم المالي، ومن سيحق له امتلاك الحقوق في هذه "القروض الكربونية"، ومن سيكون المستفيد المباشر.

وبحسب الرؤية التي أعلنت عنها الحكومة، يجب أن تذهب هذه المستحقات مباشرة إلى السكان الأصليين والفلاحين في إطار عمل لدولة تعدّدية. وبالطبع، لا يعني هذا النظام التحفيزي تهرب البلدان الصناعية من موجب خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة، مع أنه العديد من الشركات لسوء الحظ في الوقت الراهن تختار التعامل بـ "قروض الكربون" بدلاً من العمل على خفض فعّال لانبعاثات غاز ثاني

7 Kanninen, Markku, "Secuestro de carbono en los bosques, su papel en el ciclo global", FAO documents: <www.fao.org/DOCREP/006/Y4435S/y4435s09.htm>.

8 Sanz, David, "Créditos de carbono", Ecologia verde, (10 July 2010), <www.ecologiaverde.com/creditos-de-carbono>.

أكسيد الكربون.

ولجعل خط العمل هذا ذا جدوى، سيكون على بوليفيا أن تتبنّى سياسة وطنية جديدة للتصدّي لأسباب زوال الغابات وتدهورها، وستحتاج أيضاً إلى استراتيجية لهذه الآليات التحفيزية التي تُعرف باسم "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" (REDD).

وفي بناء سياسة عامّة محدّدة لـ "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها"، سيكون على بوليفيا التغلّب على العقبات المؤسسية والسياسية والقانونية وغيرها، بما في ذلك الحاجة إلى تنمية قدرات الحكومة الوطنية والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

ومن عناصر تصميم الحكومة الحيوية عنصر تقوية البرنامج الوطني لتغيّر المناخ من حيث القدرات والتمويل. فبرنامج أقوى سيجعل من المُجدي إنشاء نظم لمراقبة الغابات واستخدامات التربة. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدّي جعل المستويات المرجعية لغازات الدفيئة محدّثة إلى إمكان صياغة خطة عمل ترمي إلى خفض الانبعاثات التي يسببها زوال الغابات وتدهورها.

وبيّن تحليل لرؤية الحكومة أنّ هذه الاستراتيجية تجر وراءها مشكلات وتحديات أخرى. سيكون على الحكومة أن تقوم بما يلي:

- إشراك جماعات السكان الأصليين ودمجهم في هذه المبادرات.
- فتح هذا المجال أمام مشاركة لاعبين مؤثرين آخرين.
- الاستفادة من المعرفة والخبرات المكتسبة من مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" السابقة في البلد.
- تعزيز تنظيم الأراضي وتسجيل الريفي منها بصورة رسمية.

الإنتاج في أراضي السكان الأصليين؛ وإدارة الموارد الطبيعية واستغلالها.

وثمة بعض الحجج الأخرى التي هي ضد تنفيذ مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها". مثلاً، لقد قيل إن هذه المبادرة عبارة عن آلية يمكنها أن تحفز الانتقال إلى قطع الغابات الأصلية واستبدالها بمزارع المحصول الواحد (monocultivation plantations)، وحتى استجلاب أشجار مُحورثة [أي أشجار محورة وراثياً transgenic trees]. وهكذا، فقد لا تؤدي مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" إلى تعزيز خصخصة الغلاف الجوي¹⁰ وحسب، بل قد تجعل غابات الجنوب هشة وضعيفة ومعرضة لأنماط جديدة من الاستغلال على أيدي المملوئين أو المحتكرين في أسواق الخدمات الكربونية أو البيئية¹¹.

تقوم هذه الحجة على إمكانية أن تُصنّف البلدان النامية لتبني هذه الآلية، وبحيث لن يكون على البلدان المتقدمة أن تعتمد إلى تحقيق خفض جدي في انبعاثاتها من غازات الدفيئة. ■

الأصلية لتعزيز حقوقها في أراضيها.

وثمة نقطتان سلبيتان:

• قد لا يكون لمبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" أي تأثير على الأسباب المباشرة لتدهور الغابات وزوالها.

• قد تسبب نزاعاتٍ حيال من سيكون أهلاً لاستحقاق "قروض الكربون".

كما أن مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها"، أيضاً، بُعداً مكائياً، باعتبارها تنطوي على سياسات عامة قد ترعى الوصول إلى موارد الغابات واستخدامها. فالواقع أن هذه المبادرات عبارة عن طريقة لتحليل كيفية انتواء الحكومة التعامل مع المسألة بكليتها في ما يتعلق بحقوق السكان الأصليين ومُجمعاتهم في أراضيهم وفي مواردهم الطبيعية. وإذن، فمن المهم طرح السؤال بشأن كيفية مساهمة مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" في تنمية المنجمعات السكانية الأصلية في ثلاثة جوانب حاسمة: إنعاش التحكم بأراضيهم الموروثة عن أسلافهم، من خلال حكم ذاتي أو حكومة ذاتية؛ وإعادة توزيع الموارد ووسائل

• تصميم وتنفيذ آليات، بحيث يمكن إدارة المنافع الاقتصادية الواردة في التصميم والتعامل معها، باعتبارها موارد استثمارية عامة تُستخدم لتحسين الظروف المعيشية في المنجمعات السكانية الأصلية في المناطق التي تعمل فيها المبادرات المذكورة.

وبشكل عام، ستبني هذه الاستراتيجية كم تبعد الحكومة البوليفية أو تقترب من تطبيق مراميها المعلنة نحو علاقة متناغمة مع الطبيعة ومع إمكانات "رفاهية العيش" الواقعية⁹.

آفاق وأسئلة

إنّ تفحصاً مفصلاً لمبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" يبيّن أنها قد تدعم بطرق ما وجهة نظر إيديولوجية ومُودجاً تنموياً مستداماً قائماً على الممارسات والمعرفة المتوطنة، وقد لا تفعل ذلك بطرق أخرى. إلا أنه ثمة نقطتان إيجابيتان:

• فهي قد تعزز مبادرات "خفض انبعاثات الكربون بسبب زوال الغابات وتدهورها" الإدارة المستدامة للغابات.

• كما قد تكون فرصة للمنجمعات السكانية

10 For the concept of "Privatizing the atmosphere" see: Barcena, Inaki, Minambres, Ignacio, "Copenhagen-2009, fracaso de quién?", CONGD, <www.cvongd.org/showNews/52/244>.

11 ALAI, REDD: Premio a la deforestacion y usurpacion masiva de territorios, (2010), <alainet.org/active/41263>.

9 "Living well" is a philosophy related to sustainable living and sustainable development based on indigenous traditions and beliefs. See <www.decrecimiento.info/2009/02/el-buen-vivir.html>

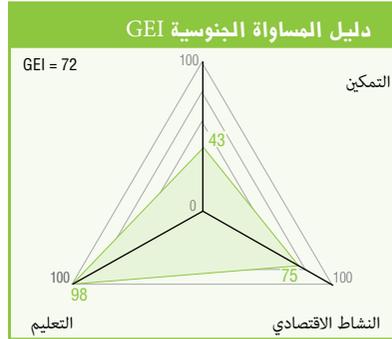
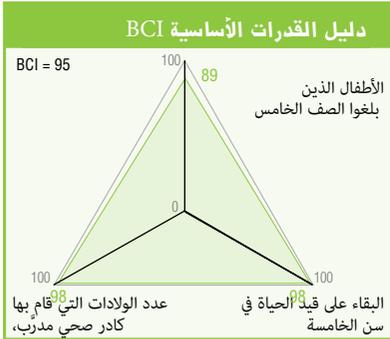
اغتصاب الأمازون



تمثل البرازيل خليطاً من ازدهار كبير وحرمان مخيف. وإذا أُديرت بالطريقة الصحيحة فإنَّ كمونها في التنمية يبدو غير محدود؛ ولكنَّ اللامساواة في المجتمع واسعة النطاق بحيث لا يبدو أنها قابلة للتغلب عليها. ولتحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد ينبغي عليه معالجة العديد من العقبات، ولعلَّ أكبرها تلك التي تؤثر لا في البرازيل وحدها بل في العالم كله، أي التدمير اللامتناهي لأدغال الأمازون، وبصورة رئيسية عبر قطع الأشجار للحصول على الأخشاب. وهذا الهجوم واسع النطاق الذي تعززه وتدفعه مجموعات المصالح من ملاك الأراضي وأصحاب قطعان الماشية والشركات الدولية، تسهله سياسات الحماية شديدة الهشاشة والضعف والفساد المستشري، ممَّا سيؤدِّي إلى تدمير «رثة العالم».

«مركز الدراسات الاقتصادية-الاجتماعية»

أليساندرا كاردوسو
ألكسندر سيكونيلو



في عام 2010، كانت ولاية «بارا» (Pará) وحدها مسؤولة عن 48% (أي 12,8 بليون دولار) من قيمة الصادرات من هذه المنطقة. وفي النسق التصديري، كانت المنتجات التعدينية أكبر السلع على قائمة الصادرات تعقبها المنتجات الزراعية، ولاسيما اللحوم. وفي حالة «بارا»، فقد قامت بالتصدير ثلاث شركات فقط هي: «فال» (Vale) و«ألونورت» (Alunorte) و«ألبراس» (Albrás)، التي شكَّلت معاً 78% من إجمالي القيمة المبيّعة في الخارج (10 بلايين دولار).

ومن الجلي أن تدفُّق الثروة يتجه في الوقت الراهن من منطقة «أمازونيا» ليذهب رأساً إلى جيوب مساهمي الشركات العابرة للحدود، وما يُخلف في أرضه تراثٌ من اللامساواة والاستدامة. وإنتاج الألومنيوم وحده يستهلك قرابة 6% من الطاقة الكهربائية المولَّدة في كل البلد. وبحسب الاختصاصي «سيليو بيرمان» (Celio Bermann) فإنَّ «الألومنيوم يُباع بسعر متدنٍ في السوق الدولية، ولا يؤدِّي إلا قليلاً من فرص العمل. فما يُحتاج إليه 70 ضعفاً أقل من العمال لإنتاجه، مقارنةً بالحاجة إليهم في إنتاج الغذاء وصناعة المشروبات، مثلاً، و40 ضعفاً أقل مما يُحتاج في صناعة النسيج».

التنظيمات الوارد في قانون الغابة². وتوجَّه هذه التعديلات نحو حماية المصالح الحيوية لملاك الأراضي الريفية والمجموعات العقارية الكبيرة التي تتمثَّل على نحو مفرط في البرلمان بسبب النظام السياسي المائل لصالحهم.

إنَّ حجر الزاوية في سياسة الحكومة التنموية الراهنة التي تتوازى تماماً مع استراتيجيات الشركات العابرة للحدود، هو استغلال حوض الأمازون ومراكمة الرأسمال بتنفيذ المشروعات الطاقية والتعدينية والزراعية-الصناعية ودفع المال لقاء الخدمات البيئية. ففي هذه الفترة (2000-2010) ازدادت الواردات من الولايات المتحدة التي تجعل من «أمازونيا»³ منطقة قانونية، نحو 518% (من 5,000 مليون دولار إلى 26,000 مليون دولار)⁴، وهو يفوق بكثير معدل النمو بنسبة 366% من صادرات البلد ككل.

2 <www2.camara.gov.br/agencia/noticias/MEIOAMBIENTE/197556-INFOGRAFICO:-VEJA-AS-UDANCASNO-CODIGO-FLORESTAL-APROVADAS-NACAMARA.html>

3 «أمازونيا» (Amazonia) منطقة إدارية تضم تسع ولايات تقع على حوض نهر الأمازون.

4 Ministry of Industry and Trade. Nominal values, in dollars.

أنشأت البرازيل خلال السنوات الأخيرة ووسَّعت نموذجاً تنموياً يتركز فيه الدخل والسلطة على نحو متزايد في أيدي النُخب الاقتصادية والسياسية ذات الروابط الكبيرة بالرساميل الزراعية-الصناعية والمالية. ومن الوظائف الرئيسية التي تميَّز هذا النموذج الاستغلال الزراعي، ولاسيما زراعة المحاصيل الأحادية، كفول الصويا وقصب السكر (لإنتاج السكر والإيثانول)، التي تستخدم بذاراً مُحَوَّرًا [محوَّراً وراثياً، Genetically Modified Seeds، GMS] ومنتجات سامّة زراعياً يُحصَل عليها من شركات عابرة للحدود. كما يُنفذ البلد، أيضاً، بنية تحتية كبيرة ومشروعات طاقية وتعدينية في منطقة الأمازون. ومثمة جانب آخر من هذا النموذج الاقتصادي الكلي (الماكروي)، ألا وهو معدلات الفائدة المرتفعة، وهذه مشكلة بالنسبة إلى الحكومة، لأنه خلال الفترة 2000-2007، على سبيل المثال، بلغ الاستهلاك ومستحقات الفائدة على الدين العام نحو 430,000 مليون دولار، أي ما شكَّل 30% كمعدل وسطي من موازنة الدولة في السنة.

يتَّسم هذا النموذج التنموي بكونه نهائياً وغير مستدام. فالبرازيل تقف عند نقطة القيام بتغييرات كبيرة في تشريعاتها التي ترعى الحماية البيئية، إذ قامت بالفعل بإرخاء بعض

1 Institute of Socioeconomic Studies (INESC); Alessandra Cardoso, Alexandre Ciconello

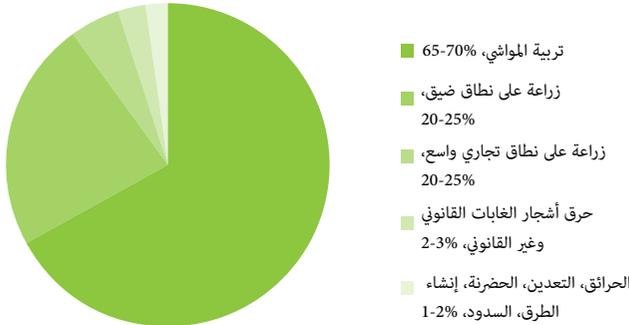
منطق التكامل الإقليمي

هناك جانب آخر من نموذج الاستخراج التصديري، ألا وهو أن الحكومة تسمح للشركات البرازيلية والدولية بتوسيع عملياتها في حوض الأمازون. وهذا يحدث تسريعاً في تعديرات البيئة في المنطقة وفي حياة الناس، ليس فقط حياة البرازيليين وحسب، بل مجمل من يعيش على ضفاف الأمازون في أميركا اللاتينية أيضاً. وفي سلسلة من الخطوات، زادت الحكومة الفيدرالية استثماراتها في البنية التحتية للإمدادات، بما في ذلك المرفأ ونظم النقل البري والمائي. ومعظم هذه الأموال دُفعت في مشروعات إنشائية كبيرة، كالسدود الهائلة لإنتاج الطاقة الكهرومائية في "جيراو" (Jirau) و"سانتو أنطونيو" (Santo Antonio) و"يلو مونتو" (Belo Monte) (في البرازيل)؛ و"إينامباري" (Inambari) و"سومابيني" (Sumabeni) و"باكويتزابانغو" (Paquitzapango) و"أوروبامبا" (Urubamba) (في بيرو) والأوتوستراتاد مثل أوتوستراد "فيلا توناري-سان إغناسيو دي موخوس" (Villa Tunari-SanIgnacio de Moxos) المثير للجدل في بوليفيا، وهو طريق يعبر أراضي السكان الأصليين في "محمية إزيبورو سيكيوري الوطني" (Isiboro Sécure National Park). هذه الأعمال الإنشائية الضخمة تُنفّذها الشركات البرازيلية، وهي تموّل بالمال العام من "البنك الوطني البرازيلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

كما تقدّم الحكومة، أيضاً، مزيداً من الحوافز الضريبية والإفراضية لجذب القطاع الخاص إلى المنطقة، وبالتحديد لمن يحمل مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها. وقد فتح ذلك الأمازون البرازيلي أكثر أمام الشركات العامة والخاصة الدولية كما المحلية، التي

الشكل 1.

أسباب زوال الغابات المطرية الأمازونية



المصدر: Mongabay.com

الشكل 2.

حصة الأراضي التي كانت في السابق غابات وحُوّل استخدامها لتصبح تحت الزراعة الانتشارية



المصدر: Mongabay.com

ملاك الأراضي لأنهم هم من سيتلقون مختلف أنواع إعانات الدعم، فيما سيجد السكان الريفيون والأصليون أنفسهم مستبعبدين عنها أكثر من أي وقت مضى.

بيد أن الحكومة لم تعتمد إلى القيام بأي عمل فعّال يستهدف لبّ المشكلة. والمطلوب هو إصلاح زراعي، حيث يمكن بموجبه إدخال نموذج جديد لاستخدام الأراضي ومواردها في الأمازون، على أساس استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة واحترام المنجمعات التقليدية والسكان الأصليين الذي يتّسمون بأساليب حياة مختلفة. وينبغي ألا يُنسى أن هؤلاء يعيشون بتناغم مع بيئتهم الدغلية منذ قرون عديدة. في دراسة أجراها "الراصد الاجتماعي" مؤخرًا،

تقوم باستغلال الموارد الطبيعية على نحو أقوى وبطريقة عدوانية.

تغيّر المناخ والزراعة

يُعدّ زوال غابات الأمازون وتربية المواشي السببين الرئيسيين لانبعاثات غازي ثاني أكسيد الكربون (CO²) والميثان (CH₄) في البرازيل (67% و70% من إجمالي الانبعاثات على الترتيب)⁵. فتمّة علاقة قوية بين حرق الأشجار (logging) وبين واقع تركّز أراضي المنطقة في أيدي قليلة، وهذا يرتبط بدوره بصورة واضحة بدناميات توسّع الأراضي الزراعية. ويزيد تركّز ملكية الأراضي من مخاطر أن تُفقد سياسات البلد التي ترعى تغيّر المناخ بشكلٍ رئيسي كبار

5 Ecoportal.net. "Cultivando el desastre. Agricultura, ganaderia intensiva y cambio climatico". <www.ecoportal.net/Temas_Especiales/Cambio_Climatico/Cultivando_el_desastre._Agricultura_ganaderia_intensiva_y_cambio_climatico>.

6 Social Watch, Basic Capabilities Index – BCI Brazil, (2009).

احتسب تصنيف "دليل القدرات الأساسية" المرتبّي لمختلف الولايات والبلديات في الأمازون بصورة مستقلة، كما حُلّل للبلد ككل. فقد أكد هذا التقرير أنّ ثمة فجوة كبيرة بين مناطق البرازيل المزدهرة وبين مناطقها الفقيرة، إلا أنّ أفقر المناطق هي تلك التي تقع في شمال البلاد. ففي أسفل القائمة في ما يتعلق بإشباع ضرورات السكان الأساسية نجد ولاية "بارا" و"أكري" (Acré) وأمازوناس (Amazonas). وعندما أردنا اعتبار كل مؤشّر معزولاً تبين أنّ اللامساواة القائمة بين مختلف المناطق كانت حتى أسوأ في مجال التعليم، علماً أنّ "بارا" كانت أسوأ المناطق وضْعاً بينها كلها.

تحديات في إطار العمل القانوني

كان هناك عدة محاولات لجعل التشريعات السائدة المتعلقة بالبيئة أكثر مرونة. ولعلّ المثال البارز على حملة المراقبة البيئية كان عندما أُصغف "قانون الغابة" نتيجة الضغط الذي تمارسه مجموعات المصالح النافذة، الممثلة لقطاع الزراعة صاحب الاستراتيجية الكلية، بتوسيع نطاق الجبهة الزراعية أكثر فأكثر، ومدّه ليشمل الأمازون. فملاك الأراضي الريفية يضغطون من أجل مروحة من الإجراءات، وأحدها مضمّن في قانون موجود راهناً أمام غرفة النواب (الغرفة الدنيا في البرلمان) بحيث يقضي بخفض نسبة الأراضي التي هي ملكيات ريفية في الأمازون من 80 إلى 50% لتكون غابة أصيلة.

وتتعامل الحكومة مع مجمّع "ريو ماديرا" (Rio Madeira) الكهرمائي بوصفه عنصرًا حاسمًا بين محطاتها لتلبية حاجات البلاد من الطاقة خلال فترة 2010-2012، وتعتبر أنّ توليد الطاقة الكهربائية ونقلها مهمة رئيسية "للتقدم في مجال الكهرباء". ولكن زيادة 6,600 ميغاواط من الطاقة المشغلة (3,150 ميغاواط في "سانتو أنطونيو؛ و3,450 ميغاواط في "جيراو")، في الواقع، ستستخدم لتلبية طلب الحكومة وقطاع الطاقة الكهربائية الذي خلقته هي نفسها اصطناعيًا. فالطاقة المولدة في مجمّع "ماديرا" ستزوّد مركز البلاد الاقتصادي، أي الجنوب والغرب، وسيُطلب الكثير من الاستثمارات لبناء خطوط النقل والمحطات المطلوبة بطول 2,375 كلم.

ولقد قُدّر أنّ 21 بليون دولار أميركي⁷ ينبغي استثمارها في مجموعة المشروعات المرتبطة بالمجمّع المذكور، ولكن ما أقرّ حتى الآن يبلغ 9,3 بليون⁸ دولار فقط. ومن الإجمالي، ثمة 8,6 بليون دولار من BNDES، بما في ذلك عمليات مباشرة وغير مباشرة، فيما ورد مبلغ 700 مليون دولار من "بنك أمازون" (BASA) باستخدام المال العام من "صندوق الشمال الدستوري" (Constitutional Fund of the North) و"صندوق تنمية الأمازون" (Amazon Development Fund). وتبيّن البيانات المستقاة من تقارير الاستثمار في الأمازون أنه بسبب المخاطر التي ينطوي عليها

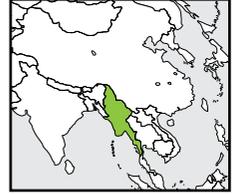
المشروع والعمل الإنشائي وعملية الحصول على التفويض البيئي، فإنّ ثمة ضغطاً قوياً من العامة، فضلاً عن القطاع الخاص (الذي يضم البنوك والهيئات العامة والشركات ومجموعات الضغط والمديرين والعملاء)، بأنه ينبغي عدم السماح بالتداخل مع جدول الأعمال المختطّة الزمني، وأنه لا شيء يجب أن يؤخّر البدء بالمشروعات. ويُناقش في الوقت الراهن أنّ جدوى "مجمّع ماديرا" الاقتصادية تعتمد على وضع النظام الكهرمائي في العمل والتشغيل في أقرب وقت ممكن، وبذا ستسرّع عملية الحصول على التفويض من دون اعتبار أيّ من الآثار الاجتماعية والبيئية التي تنتجم عن المشروع العملاق في المنطقة.

يُستغلّ العمّال في هذه المشروعات (تحرّرت وزارة العمل أكثر من 2,000 مخالفة)، وقد ارتفع معدّل الجريمة في المنطقة إلى 44%. كما ازداد استغلال الأطفال والمراهقين الجنسي بنسبة 18% خلال الفترة 2008-2010، وبلغ تزايد حالات الاغتصاب بنسبة 208% بين عامي 2007 و2010. هذه هي تأثيرات النموذج التنموي الذي يُموّل من الأموال العامة، فيما تصدّره البرازيل هو نفسه إلى بلدان أميركا الجنوبية الأخرى وإلى الدول الأفريقية كأثغولا وموزامبيق. إنه نموذج يخدم النخبة، ولكنه يدمّر البيئة وينتهك حقوق الإنسان على أوسع نطاق. ■

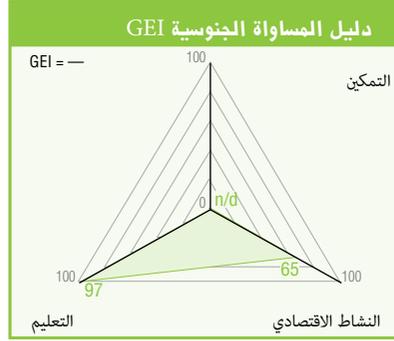
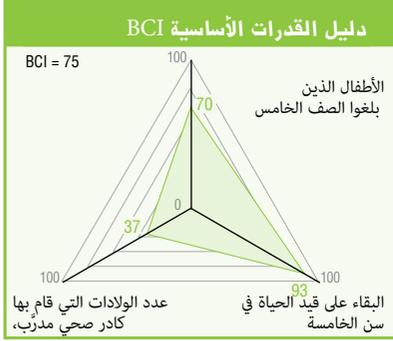
7 Bank Information Center "The Madeira River Hydroelectric Complex" < www.bicusa.org/es/Project.Financing.10138.aspx>.

8 < www.notes.furnas.com.br/Administracao/fonline_Internet2.nsf/viewTodosDestaques/BC1A3E8903174A58832573AD003673C7?OpenDocument>.

التنمية المعسكرة هي دائماً أمر متعذر



عزّرت عقود من الحكم العسكري بيئة سياسية قمعية ومضطهدة تسخر من كل المبادئ الديمقراطية، وتستغل الموارد العامّة بما فيه مصلحة النخبة العسكرية التي لا تكن أيّ احترام لحقوق الإنسان أو لحكم القانون مهما صغُر. ويعاني شعب البلد المقهور الفاقد كل حقوقه الأساسية عواقب سوء الإدارة الاقتصادية وتقويض البيئة وتدميرها وتخلّف التنمية المستدامة. إنّ بورما في أشد الحاجة إلى مؤسسات ديمقراطية قوية تعزّز التنمية المستدامة والمشاركة والمساءلة العامّتين.



”مجلس محامي بورما“

ليزلي تشوي¹

وفرة موارد بورما الطبيعية، تواجه أكثرية الشعب تحديات الظروف المعيشية نتيجة لسوء الإدارة الاقتصادية الحكومية. فأكثر من 32% من السكان يعيشون تحت خط الفقر². وقد احتلت بورما المرتبة التصنيفية الـ 132 من بين 169 بلداً بحسب ”دليل التنمية البشرية“ (HDI) الذي أصدره ”برنامج الأمم المتحدة الإنمائي“ لعام 2010³. هذا، وينعكس غياب المشاركة العامّة في وضع السياسات الاقتصادية في تخصيص الحكومة 0,5% فقط من الناتج المحلي القائم للصحة، و0,9% للتعليم⁴. وفي الوقت الراهن، تنفق الحكومة 60% من مصارقاتها على قطاعات الأعمال العائدة للدولة⁵.

يحوّل غياب المؤسسات الديمقراطية دون مشاركة العامّة الفعّالة في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فإساءة استخدام السلطة أمر مستشرٍ والمشروعات

التنمية تُستخدَم ملء جيوب المسؤولين الرسميين العسكريين على حساب المواطنين. وقد نظّم النظام العسكري -المعروف باسم ”مجلس الدولة للسلام والتنمية“ (SPDC)- انتخابات وطنية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2010 -وهي الأولى خلال عشرين سنة- إلا أنها اتّسمت بقوانين انتخاب معيبة وممارسات قمعية. ويواصل ”المجلس“ المذكور هيمنته على الحكومة في بورما، كما يستمر المسؤولون الرسميون في إساءتهم استخدام سلطاتهم على النحو الذي يحقق مصالحهم. وهم لا يشعرون بأدنى خوف من تبعات ممارساتهم، إذ لا وجود في الوقت الراهن لأيّ وسائل تجعلهم يخضعون للمساءلة العامّة، ممّا يشجّعهم على المزيد من الانخراط في هذه الممارسات.

لجنة الانتخابات الاتحادية (UEC)، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن ضمان حرية الانتخابات ونزاهتها⁷. هذا، وتمنع القوانين الانتخابية المعتقلين السياسيين من الانتساب إلى الأحزاب السياسية، بل تفرض القيود على شئ هذه الأخيرة أيّ أنشطة حملوية. وفي ردة فعلٍ على هذه القوانين المحدّدة والمقيّدة، قاطعت الرابطة الوطنية للديمقراطية (LND) والمجموعات المعارضة الرئيسية الأخرى الانتخابات ونتائجها للاشريعة⁸. ومن الطبيعي أنّ هذه الانتخابات المزوّرة الفاسدة، أيضاً، أُجريت استناداً إلى تهريب الناخبين⁹. فمن الشكاوى الرئيسية تلك التي تتعلق بالتلاعب

7 UN General Assembly. *Situation of human rights in Myanmar*, (15 September 2010).

8 M. Maung, “Ethnic leaders join NLD vote-boycott roadshow,” in *Mizzima News*, (13 October 2010), <www.mizzima.com/news/election-2010-14442-ethnic-leaders-join-nld-voteboycott-roadshow.html>.

9 J. Davies, and H. Siddique, “Burma election observers report voter intimidation,” *The Guardian*, (8 November 2010), <www.guardian.co.uk/world/2010/nov/08/burma-election-voter-intimidation>.

دستور عام 2008 وانتخابات عام 2010

حصّن دستور عام 2008 الحكم العسكري بإجازته تخصيص ربع مقاعد البرلمان الوطني له، فيما خصّص ثلث مقاعد الدولة والمناطق البرلمانية لممثلي العسكر الذين يعيّنهم القائد العام⁶. فالعسكر يعيّنون جميع أعضاء

6 Constitution of the Republic of the Union of Myanmar, (September 2008), arts 74, 109, and 141.

1 Burma Lawyers' Council, Leslie Chai.

2 Economy Watch, Myanmar (Burma) Poverty Line, Gini Index, Household Income and Consumption, (May 2011), <www.economywatch.com/economic-statistics/Myanmar/Poverty_Line>.

3 UNDP, *The Real Wealth of Nations: Pathways in Human Development*, (New York: 2010), <hdr.undp.org/en/statistics>.

4 UN Human Rights Council. *Progress report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar*, (Geneva: 10 March 2010).

5 Index mundi, Burma Economy Profile, (2010), <www.indexmundi.com/burma/economy_profile.html>.

بأصوات الناخبين من خلال جمع الأصوات وترتيبها مسبقاً¹⁰. وفي بعض المناطق، كان القرويون يهددون بمصادرة أراضيهم إذا لم يقرعوا لحزب النظام الحاكم، حزب "الاتحاد للتضامن والديمقراطية"¹¹ (USDP).

يُحصن النظام العسكري موقفه من خلال سنّ القوانين المعوّقة لاستقلال القضاء¹². فلدى الرئيس سلطة تعيين قضاة المحكمة العليا وإقالتهم وفق ما يراه¹³. فهذه المحكمة لا تمارس القضاء في القضايا العسكرية أو الدستورية. أضف إلى ذلك أن الدستور يضمن حصانة أعضاء النظام العسكري الحاكم، مانعاً القضاء من التدخل لتنفيذ القوانين في الحالات التي يضلعون فيها¹⁴. أمّا الفساد المستشري فيقوّض شرعية القضاء، فضلاً عن قدرته على حماية حقوق الأفراد، فيجعل مسؤولي الحكومة غير قابلين للمساءلة¹⁵.

في معظم البلدان تظطلع منظمات المجتمع المدني بدور أساسي في تعزيز المبادئ الديمقراطية وتساهم في ضمان الشفافية والمساءلة والدفاع عن حقوق الإنسان والمشاركة العامة. أمّا في بورما فإنّ هذه المنظمات تواجه القمع والتقييد والعسف أو المنع من ممارسة أنشطتها المدنية¹⁶. ففي غياب مجتمع مدني حيوي، تمارس الزمرة العسكرية الحكم المطلق غير الخاضع لأيّ رقابة أو أيّ مساءلة.

وجه التنمية العسكرية المرؤّع

10 Burma Fund UN Office, *Burma's 2010 Elections: A comprehensive report*, (January 2011).

11 Ibid.

12 A.U. Htoo, "Analysis of the SPDC's Constitution from the Perspective of Human Rights," in *Legal Issues on Burma Journal*, No. 30 (2008).

13 *Constitution of the Republic of the Union of Myanmar*, (September 2008), arts 299, 302, 308, 311, 327, and 334.

14 Ibid., art. 445.

15 US Department of State, 2008 *Country Report on Burma*, (Washington DC: 25 February 2009), <www.state.gov/g/drl/rls/brrpt/2008/eap/119035.htm>.

16 Human Rights Watch, *I Want to Help My Own People*, (28 April 2010), <www.hrw.org/en/reports/2010/04/29/i-want-help-my-own-people-0>.

باع الحزب الحاكم حقوق استغلال الموارد المحلية للبلدان المجاورة، محصلاً بلايين الدولارات، فلم ير الشعب البورمي أيّ فوائد اقتصادية من ذلك¹⁷. عوضاً عن ذلك، استغلّت الحكومة، في سعيها إلى تحقيق مصالحها الذاتية ومشروعاتها التنموية العسكرية، القرويين المحليين وعرضتهم من خلال انتهاكاتهما حقوقهم الإنسانية والإساءة إليهما.

هذا، ويتعرّض القرويون بانتظام إلى إكراههم على العمل لصالح قطعات الجيش البورمي¹⁸. مثلاً، خلال إنشاء أنبوب غاز "يادانا" (Yadana) في شرق بورما (وهو مشروع مشترك بين شركتي "توتال" الفرنسية و"أونوكال" الأميركية التي تملكها "شيفرون" في الوقت الحالي)، استخدم جنود الحكومة وقطعات الجيش المدنيين فأجبروهم على قطع الأشجار وحملها لبناء بنية تحتية عسكرية¹⁹. أمّا من رفض العمل فقد ضرب واغتُصب وعُذّب وانتهى أمره إلى القتل²⁰.

ومن إساءات استخدام السلطة الشائعة في ما

17 EarthRights International, *Energy Insecurity*, (July 2010), <www.earthrights.org/publication/energy-insecurity-how-totalchevron-and-pttep-contribute-human-rights-violations-financi>.

18 EarthRights International, *The Human Cost of Energy: Chevron's Continuing Role in Financing Oppression and Profiting From Human Rights Abuses in Military-Rule Burma*, (April 2008), <www.earthrights.org/publication/human-cost-energy-chevron-s-continuing-role-financingoppression-and-profiting-human-rig>; UN Human Rights Council, *Progress report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar*, (10 March 2010).

19 R. Sisodia and A. Buncombe, "Burmese villagers forced to work on Total pipeline," *The Independent*, (14 August 2009), <www.independent.co.uk/news/world/asia/burmesevillagers-forced-to-work-on-total-pipeline-1771876.html>.

20 EarthRights International, *The Human Cost of Energy*, op cit, <www.earthrights.org/publication/human-cost-energychevron-s-continuing-role-financing-oppression-andprofiting-human-rights>.

يُسَمّى "التنمية الحكومية" مصادرة الأراضي على نطاق واسع. فالقرويون يتلقون تعويضاً اسمياً، أو هم لا يتلقون أيّ تعويض، عن أراضيهم الزراعية المصادرة. ففي عام 2010 صدر ما مساحته 2,500 أكر تقريباً من الأراضي في بورما الجنوبية ووُزعت على شركات الأخشاب²¹. كما أفاد القرويون الذي يقطنون على مقربة من مشروع أنبوب غاز "شوي" (Shwe) التنموي الذي ترعاه الصين في بورما الغربية، عن أنّ السلطات قامت بمصادرة أراضيهم من دون أيّ تعويض²².

يعتمد العديد من البورميين بصورة أساسية على الزراعة في تحصيل عيشهم. والعمل الإجباري لا يترك لهم وقتاً كافياً لزراعة أراضيهم، فيما تحرمهم المصادرة بشكل كامل من مصدر عيشهم ودخلهم. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تتوافق عسكرة المناطق، عبر ما يُسمّى بـ "المشروعات التنموية"، وهو أمر شائع، مع مزيد من الضرائب غير الرسمية، التي يفرضها الجنود على القرويين المحليين²³. فلم ترفع هذه الممارسات الفاسدة من مستوى الأمان الغذائي وحسب، بل أوصدت، أيضاً، الأبواب أمام الفرص التعليمية، حيث لم يعد المزارعون قادرين على إرسال أولادهم إلى المدارس.

الأثر البيئي

يُفاقمُ التدهور البيئي المستمر الناجم عن تلك المشروعات الأثر الاجتماعي والاقتصادي

21 S.Y. Naing, "Land Confiscation Reported in Dawei Project," *The Irrawaddy*, (15 December 2010), <www.irrawaddy.org/article.php?art_id=20326>.

22 Mizzima News Group, "Land confiscation begins with pipeline project," *Mizzima News*, (9 November 2009), <www.mizzima.com/news/inside-burma/3023-land-confiscationbegins-with-pipeline-project.html>.

23 All Arakan Students' & Youths' Congress, *Overview of Land Confiscation in Arakan State*, (June 2010). Available from: <www.burmalibrary.org/docs09/Land_%20Confiscation_in_Arakan-Overview.pdf>; Karen Human Rights Group, *Pa'an District: Land confiscation, forced labour and extortion undermining villagers' livelihoods*, 11 February 2006. Available from: <www.khrg.org/khrg2006/khrg06f1.html>.

دقيقة البتة³². على سبيل المثال، استند تقويم الأثر البيئي -الذي أجراه الطرف الثالث الذي هو شركة النفط الفرنسية "توتال" في ما يتعلق بأنبوب غاز "يادانا"- إلى شهادة القرويين الموظفين من خلال مقابلات أُجريت بوجود مسؤولي المخابرات العسكرية.

استنتاجات ختامية

إنَّ المؤسسات الديمقراطية القوية التي تعرَّز الحكم الرشيد هي ضرورة لازمة لأيّ تنمية مستدامة. وهذا يجر وراءه احترام القانون وحقوق الإنسان والمشاركة العامة الفعّالة والوصول إلى المعرفة والمسؤولية في إدارة الموارد العامة والمساءلة عنها.

إنَّ المبادئ الديمقراطية يجب أن تُقوّى في بورما من خلال انتخابات حرة ونزيهة وقضاء مستقل يحفظ حكم القانون ويطبّقه ويمارس المراجعة الدستورية على جميع المنخرطين المعنيين. كما ينبغي أن تُمارَس المشاركة العامة في كل مراحل التنمية، بحيث يتمكّن الشعب من المساهمة في صنع السياسات الاقتصادية وصوغها، ويعي الأثر الاجتماعي والبيئي الناجم عن المبادرات التنموية، ويتمتّع بالسلطة لمساءلة اللاعبين الحكوميين والشركات عند ارتكاب أيّ خرق للحقوق. ■

معسكرات العمل²⁸.

وبالطبع لا تُنفَّذ قوانين البلد البيئية. فبالرغم من تشديد قانون الغابات على أهمية حفظ الغابات البورمية وحمايتها²⁹، خسر البلد بين عامي 1990 و2005 نحو 20% من غاباته³⁰، وخلال السنوات الأخيرة ازداد معدل زوال الغابات. وعلى نحو مماثل، وبالرغم من اشتراط قانون مناجم مياهم الصادر في عام 1994 الحصول على إذن من مستخدمي الأراضي قبل مباشرة العمل في المناجم، إلا أنَّ السكان القرويين لا يُستشارون عملياً في أراضيهم التي غالباً ما يُصار إلى مصادرتها³¹.

بالإضافة إلى ذلك، ليس ثمة قانون يشترط على الشركات الباحثة عن استثمار في المشروعات التنموية في بورما التشاور مع المُنجمّات المحلية المتأثرة. وحتّى عندما تبادر الشركات إلى ذلك، تُحرّف تقويمات الأثر البيئي الموضوعة بصورة أساسية، ممّا يؤدّي إلى استنتاجات غير

السليبي. فقطع الأشجار من أجل الأخشاب بطريقة غير مستدامة، وتربية الرُّبّيان (shrimps) ومشروعات توليد الطاقة الكهرومائية، فضلاً عن الصناعات الاستخراجية، تؤثر كلها سلباً على البيئة وتدمرها. على سبيل المثال، فإنّ تلوث الهواء والماء الناجم عن اتفاقية الشراكة لاستخراج الفحم بين الشركات الصينية والبورمية في ولاية "شان" (Shan) طال مخزونات المياه وتسببت بنحو 2,000 حالة إصابة بالأمراض الجلدية²⁴. وهذا المشروع المشترك هو أكبر المشروعات التعدينية القائمة ما بين الصين وبورما، ويقع في جزء "ساغانغ" (Sagaing)، وهو يستمر في إطلاق المواد الكيميائية السامة المتصاعدة من عملية التصفية²⁵.

ليست المخاطر البيئية المرتبطة بالمشروعات التنموية مكشوفة للمُنجمّات المتأثرة²⁶، وفي غياب حكم القانون ليس لدى ضحايا مشروعات الحكومة التنموية مورد قانوني حيوي يحميهم. فالقرار ذو الرقم 1/99 الذي يجزّم العمل الإجباري ويحظره بالكاد يُنفَّذ²⁷. وعندما يتقدّم الأفراد الذين تعرّضوا للعمل الإكراهي ومصادرة الأرض بالشكاوى، يثار الحزب الحاكم منهم وتوجّه إليهم وإلى محاميهم التهم وتُصدّر بحقهم أحكام استنسابية ويرسلون إلى

28 *International Trade Union Confederation, 2010 Annual Survey of violations of trade union rights – Burma, (9 June 2010); M. Maung, "Lawyer arrested for defending labour activist freed," Mizzima News, (6 March 2010), <www.mizzima.com/news/inside-burma/3621-lawyer-arrestedfor-defending-labour-activist-freed.html>; Kaew, N.K, "Army seizes 30,000 acres of farmland," Democratic Voice of Burma, (22 February 2011), <www.dvb.no/news/armyseizes-30000-acres-of-farmland/14351>.*

29 *The State Law and Order Restoration Council, The Forest Law (The State Law and Order Restoration Council Law No 8/92), (3 November 1992).*

30 *The National Coalition Government of the Union of Burma (NCGUB), "Burma Human Rights Yearbook 2008-2009," in Human Rights Documentation Unit, (November 2009), <www.ncgub.net/NCGUB/mediagallery/albumd4c6.html?aid=90&page=1>.*

31 *Pa-O Youth Organization, Poison Clouds, op cit, <pyo-org.blogspot.com>; The State Law and Order Restoration Council, The Myanmar Mines Law (No 8/94), (6 September 1994).*

24 *Pa-O Youth Organization, Poison Clouds: Lessons from Burma's largest coal project at Tigyit, (2011), <pyo-org.blogspot.com>.*

25 *J. Allchin, "China seals biggest Burma mining deal," Democratic Voice of Burma, (July 30 2010), <www.dvb.no/news/china-seals-biggest-burma-mining-deal/11015>.*

26 *EarthRights International, China in Burma: The Increasing Investment of Chinese Multinational Corporations in Burma's Hydropower, Oil, and Natural Gas, and Mining Sectors, (September 2007), <www.earthrights.org/sites/default/files/publications/China-in-Burma-2007-backgrounder.pdf>.*

27 *The Government of the Union of Myanmar, "Order supplementing Order No. 1/99," in The Ministry of Home Affairs, (27 October 2000).*

32 *EarthRights International, Getting it Wrong: Flawed Corporate Social Responsibility and Misrepresentations Surrounding Total and Chevron's Yadana Gas Pipeline in Military-Ruled Burma, (September 2009), <www.earthrights.org/sites/default/files/publications/getting-it-wrong.pdf>.*

سياسة الاستدامة

تحتاج البلاد إلى الاعتراف أنه ليس ثمة تسويات تقنيّة سهلة ومستدامة. فخفض استهلاك الطّاقة والأثر الإيكولوجي يمكن أن يُبدأ بسنّ قانون للمناخ تُخفّض موجه الانبعاثات 5% سنويًا. أن أوان إعادة تحديد أجندة التنمية المستدامة على نحو يتجاوز تأويلات الدولة ومصالحها وأعمالها الضيقة. فأجندة الاستدامة يمكن أن تُستخدَم من قبل الحركات الاجتماعية للضغط على الحكومات والشركات بنجاح. إنه وقت ممارسة النقاش المفتوح للمسائل الأساسية كالرعاية والمساواة والتنمية، بما في ذلك السعي وراء مطالب لا تنتهي من أجل تحقيق النمو المادي.



"مركز خدمات الفنلندي للتعاون التنموي"

أوتو برون¹

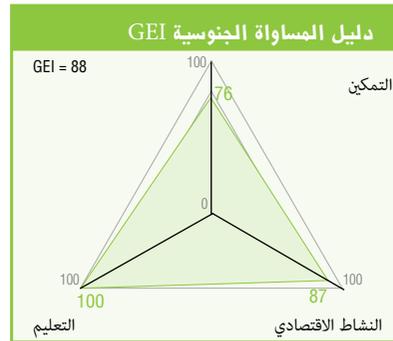
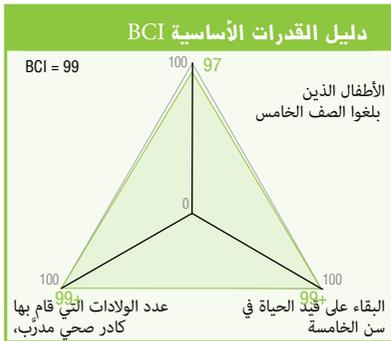
في عام 2002 حدّد رئيس الوزراء الفنلندي "بافو ليبونين" المقاربة الفنلندية للاستدامة على النحو التالي: "في حين كان تقرير برونوتلاند يركّز على حاجات أجيال الحاضر والمستقبل، تركّز فنلندا على الإمكانيات"². إلا أنّ الحركات الاجتماعية والبيئية، تناقش، مع ذلك، بالقول إنّ "مقاربة الإمكانيات أدّت إلى فهم ضيق للاستدامة. ففيما ترغب فنلندا أن ترى نفسها طرفًا يحل مشكلة الاستدامة العالمية، فإنّ المسار الذي سلكته بعيد جدًا من أن يكون مقتعًا".

هذا، وتُبدى فنلندا اهتمامًا متزايدًا بفهم الرفاهية بطرق جديدة لتغذية الناتج المحلي القائم (GDP) بإحصاءات أخرى ترد في نظام المحاسبة الوطنية. وقد افترحت الحركات الاجتماعية والعلماء المدخّل لمؤشّر تقدّم حقيقي (Genuine Progress Indicator, GPI)، فيما وافقت الحكومة على شيء ما من هذا القبيل³. وفي حين أنّ "الناتج المحلي القائم" يقيس النمو الاقتصادي فقط، يميّز "مؤشّر التقدم الحقيقي" بين النمو الجيد وبين النمو غير المرغوب. ومع طرح تكاليف المسائل السلبية، يُعتبر استنزاف الموارد وتكاليف

1 KEPA – Service Center for Development Cooperation Finland, Otto Brunn.

2 خطاب رئيس وزراء فنلندا "بافو ليبونين" (Paavo Lipponen) رئيس اللجنة الفنلندية للتنمية المستدامة (2002). وكانت لجنة "بروندتلاند" قد نشرت تقريرها تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" (Our Common Future) في عام 1987. وقد ركّز في حينه على التغيير السياسي الضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

3 Government of Finland, Programme 2010, (Helsinki: 2010).



الإيكولوجي العالمي. فباستناده إلى مرّكب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومؤشّرات استخدام الأراضي، يُقارن الأثر بقدرة الكوكب على التجدّد. ولقد كانت فنلندا من بين أول 10 بلدان من حيث الأثر الأكثر ارتفاعًا على الفرد، وبحسب معطيات عام 2007 –وهي أحدث البيانات المتاحة- تحتل المرتبة الثانية عشرة بين 192 بلدًا. وإذا استهلك كل فرد على الأرض ما يعادل المتوسط الفنلندي، مع مساحة أثر تُقدّر بـ 6 هكتارات على الفرد، فسنحتاج إلى ثلاثة كواكب لنتمكّن من العيش، بدلاً من كوكب واحد. وهناك، إذن، حركات اجتماعية وبيئية تسعى إلى إحلال الهدف السياسي باللامو المخطّط أو بالنمو المادي السلبي (في شمال العالم) في أساس أجندة التنمية المستدامة ومؤتمر "الريو+20".

سياسات الطّاقة طلبًا للاستدامة

تُعدّ سياسات الطّاقة مجالاً رئيسياً من مجالات التنمية المستدامة. وفي فنلندا يعتبر استهلاك الطاقة على الفرد مرتفعًا نسبيًا. وهذا يخفّف نوعًا ما بسجّل إيجابي في استخدام نفايات الكتلة الحيوية (biomass waste) الناجمة من العجينة الورقية وصناعة الأوراق لإنتاج الطّاقة. وفي عام 2010 شكّلت الطّاقات المتجدّدة (معظمها من الكتلة الحيوية) 25%

الجُرميّة (criminality) والتلوّث أمورًا سلبية⁴. فهذا المؤشّر يشدّد على الإمكانيات المتكافئة لدى أيّ فرد لإشباع حاجاته والمال المخصّص للإنفاق على التعليم.

تراجعات في مسار التنمية المستدامة

في حالة فنلندا، يتمخّص "مؤشّر التقدّم الحقيقي" عن مفاجأة غير سعيدة: فقد ارتفع هذا المؤشّر الكتلي للرفاهية حتى الثمانينيات، إلا أنه تناقص بشكلٍ دراماتيكي منذ عام 1990 بالرغم من النمو الاقتصادي القوي الذي حدث خلال فترة 2008-1995. وتفسير ذلك أنّ النمو الاقتصادي كان مصدرًا مكثّفًا، وكان توزيع المنافع الناجمة أكثر تفاوتًا ممّا كان في السابق. إذن، يفيد "مؤشّر التقدم الحقيقي" أنّ فنلندا تراجعت عمليًا خلال الفترة التي وُضعت خلالها أجندة التنمية المستدامة.

ثمة مؤشّر استدامة آخر، ألا وهو الأثر الإيكولوجي الذي يبيّن آثار الإنسان في النظام

4 J. Talberth, C. Cobb and N. Slattery, "A Tool for Sustainable Development. Redefining Progress", in The Genuine Progress Indicator 2006, (Oakland, California: 2006).

5 V. Ylikabri (ed), Onnellisuustalous (Helsinki: Visio, 2010).

من استهلاك الطاقة الأولية⁶.

أعدت سياسة الطاقة الفنلندية مؤخرًا التركيز على الطاقة النووية. فالبلد يُعدُّ في مقدِّمة دول العالم التي تبعت المسألة النووية منذ أن اتخذ البرلمان قرارات أساسية لبناء محطتي طاقة نووية في عام 2010⁷. وإذا نُفذت القرارات وبُنيت هاتان المحطتان، فسيؤديان إلى إنتاج طاقة يتخطى العديد من تقديرات حاجات الاستهلاك. وسيكون على فنلندا إمَّا أن تصدِّر الطاقة النووية أو أن تقوِّي موقعها باعتبارها قاعدة أوروبية للصناعات الطاقية المكثفة. ومن المهم التشديد على أنه بالرغم من الحوادث النووية التي أعقبت التسونامي في اليابان فقد تغيرت لهجة الأحزاب السياسية، وحتى ذلك الوقت كان ثمة تجاهل لهماوم الأمان والمشكلات الاجتماعية والبيئية المتصلة باستخراج اليورانيوم في بلدان جنوب العالم إلى حد بعيد.

وكجزء من قرارها المتعلق بالطاقة النووية، أعلنت الحكومة "حزمة" للطاقة المتجددة. بيد أن القراءات وثيقة الصلة تكشف أن فنلندا مع هذا فادرة فقط على تحقيق المرامي الملزمة لها قانونًا ضمن الاتحاد الأوروبي. وقد انتقد البيئيون البلد على محاولته القبول بالخشُّ (peat) الفنلندي، باعتباره مصدرًا بطيئًا لطاقة متجددة، وهو ما رفضه الاتحاد الأوروبي. ومن وجهة النظر المناخية يُعدُّ الخشُّ حتى أسوأ من حرق الفحم، حيث يستغرق تجدده مئات السنين، فيما يُعتبر استخراجه من الأرض مسألة ذات إشكالية بيئية.

هذا، وتحتج الحكومة بأن سياساتها الطاقية مستدامة، مع الخشُّ "المتجدد" والنووي منخفض الكربون. وهنا يوجد تشديد صغير على توفير الطاقة وكفاءتها في سياسات فنلندا الطاقية، التي تخدم مصالح اقتصادية قصيرة الأمد. كما يناقش الباحثون والناشطون، أيضًا، أن حلًّا طاقيةً متجددًا لامركزيًا قد يؤدي إلى خفض الآثار والمخاطر البيئية، فيما تُزاد الرفاهية المحلية إذا أُخذت العمالة في عين الاعتبار⁸. كما يناقش تقرير أصدره مؤخرًا

6 Finnish energy statistics, <www.motiva.fi/en>

7 <en.wikipedia.org/wiki/Nuclear_renaissance>

8 P. Lund, *The link between political decision-making and energy options: Assessing future role of renewable energy and energy efficiency in Finland* (2007).

تحوُّلات في السياسة التنموية

ارتفعت المساعدات التنموية الرسمية (ODAs) الفنلندية بالتدريج خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت قد بلغت 0,55% من الناتج المحلي القائم في عام 2010 (حيث يُحتط في عام 2011 أن تبلغ 0,58%). وقد التزم معظم الأحزاب السياسية بلوغ نسبة الـ 0,7% من الناتج المحلي القائم التي حدتها الأمم المتحدة بحلول عام 2015¹¹. غير أن الممارسة الجارية في التمويل المناخي المخصَّص للبلدان النامية كمساعدات تنموية رسمية تقوِّض سلامة الالتزامات المعلنة في هذا المجال ونزاهتها، ويخفِّض الثقة في المفاوضات المناخية متعدِّدة الأطراف.

هذا، وقد أشرت السياسة التنموية الفنلندية في عام 2007 إلى تحوُّل بالتشديد على التنمية المستدامة¹². إلا أنها أدخلت أيضًا توجيهات من مثل: "لدى فنلندا المعرفة والتقانة اللتان تلبَّيان حاجات البلدان النامية"¹³. وترغب وزارة العمالة والاقتصاد أن تعزِّز المساعدات التنموية الرسمية التنافسية الفنلندية لخلق عمالة وأسواق جديدة للشركات الفنلندية. وهذا يتضمَّن دفعًا جديدًا في الخدمات المعرفية وفي التقانة من جانب الشركات الفنلندية مع أموال المساعدات التنموية الرسمية.

وقد أدَّى التفكير على هذا النحو إلى حدوث تحوُّل في التعاون التنموي الفنلندي نحو مشروعات المياه والغابات والطاقة، حيث يُعتد أن لفنلندا ميزة تفضيلية تنافسية. ولكن السؤال يبقى ما إذا كانت المعرفة الفنلندية في صدد الغابات مفيدة للتصدير إلى مناطق العالم الحارة. وهكذا، تُدفع أهداف خفض مستوى الفقر إلى الوراء، وبحيث تتضمَّن التحوُّلات غير القابلة للتكهُّن في التعاون التنموي يجعل هذا الأخير أقل استدامة¹⁴.

11 Ministry of Environment, *Facts on Environment Protection*, November, (2010).

12 Ministry for Foreign Affairs, *Finland's Development Policy Programme*, (2010).

13 *Ibid.*, *Development Policy Forestry Guidelines*, (Helsinki: 2009).

14 Finnish Development Committee, *The State of Finland's Development Policy 2009*, (Helsinki: 2009).

"أصدقاء الأرض" أن البلد يمكنه أن يتوقَّف عن التزام الطاقيتين الفحمية والنووية من دون حدوث تأثيرات كارثية، بما يجعله يقوم بحصَّته من التحدي المناخي العالمي.

حقوق السكان الأصليين

برز إلى السطح نزاع على الاستدامة في ما يتعلق بحقوق السكان الأصليين المحليين، على شكل نزاع جارٍ في فنلندا الشمالية على استخدام الأراضي والغابات في ما بين الدولة وجماعة "سامي" (Sámi) الإثنية السكانية الأصلية⁹. فقد أخفقت فنلندا في تصديق معاهدة "منظمة العمل الدولية" 169 التي تضمن حقوق الأرض لشعب "سامي" الذي يُطالب بحق تاريخي لرعاة قطعان الأيائل. ومن وجهة نظر عالمية، فإن هذا نقص مؤسف في إحقاق حقوق الشعب الأصلي.

بدأ النزاع على "لابلند" (Lapland) أو غابات سامي (Sámi forests) في التسعينيات مع شراء شركات فنلندية متعدِّدة الجنسية لصناعة العجينة الورقية والورق -مثل "ستورا إنسو" (Stora Enso)- الأخشاب من شركة الدولة للتخشيب، بما في ذلك ما تبقي من موارد الغابات البكر. وقد هُددت معاش جماعة "سامي" بسبب المخاطر الماثلة في وجه رعي الأيائل الشتوي، الذي يعتمد على النباتات النامية تحت الأشجار وعلى أشناتها (tree lichen) التي لا توجد إلا في الغابات القديمة¹⁰.

وبعد أن شنَّ رعاة الأيائل بالاشتراك مع "منظمة غرينبيس" الدولية حملة دولية ضد شركة "ستورا إنسو" وزبائنها من شرِّاة الورق، ومع الخطر الذي هُددها بفقدان سمعتها وموقعها باعتبارها هدفًا استثماريًا لعدة صناديق استثمار أخلاقي، أوقفت التخشيب في غابات "سامي"، بدأت عملية التفاوض. وفي عامي 2009 و2010، نال 80% من المساحات المتنازع عليها الحماية أو أُعفيت من عمليات الاحتطاب. بيد أن تزايد تدفقات السياحة والامتيازات التعدينية التي تدعمها الدولة عادت لتهدِّد أرزاق رعاة الأيائل؛ الأمر الذي أوقف تقدم اعتراف فنلندا القانوني بحقوق "سامي".

9 K. Mustonen and T. Mustonen, *Drowning Reindeer, Drowning Homes* (Helsinki: Snowchange, 2010).

10 See documentary movie *Last Yoik in Sami Forests*.

بالإضافة إلى المساعدات التنموية الرسمية، تقيس الحكومة رسمياً استدامتها العالمية بإجمالي كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقيمها الشركات الفنلندية متعددة الجنسية¹⁵. وفي الوقت الراهن، تُمثِّم عِدَّة أمثلة على الشركات الفنلندية الرئيسية التي تدعي طليعيةً عالميةً في الاستدامة، فتُنشئُ مزارع لأشجار “اليوكالبتوس” (Eucalyptus) (Stora Enso, UPM) وزيت النخيل (Neste Oil) على نطاق واسع، وعلى أساس مبدأ الزراعة أحادية المحصول (monocultures)، في مناطق العالم الجنوبية، مساهمةً بذلك في حدوث نزوح السكان ونهب أراضيهم.

ومع تلقّي شركة “نستي أويل” [شركة فنلندية لإنتاج الزيت] جوائز عدة على أخلاقيات أعمالها واستدامتها على صعيد العالم، فقد اعتُبرت أكثر شركات العالم غير ذات الاستدامة في جوائز “بابليك آي” (Public Eye Awards) لعام 2012. وهذه الشركة مملوكة بأكثر أسهمها للدولة ولها غاية استراتيجية أن تصبح قائدة على الصعيد العالمي في ما تدعوه “وقوداً حيوياً أخضر مستداماً من الجيل الثاني”¹⁶. وقد أعلنت مؤخراً عن افتتاح أكبر مصفّاتين في العالم لإنتاج الوقود الحيوي من زيت النخيل، بقدرة إجمالي تبلغ مليون طن سنوياً¹⁷، حيث تشكّل إندونيسيا وماليزيا مصدر زيت النخيل الرئيسي¹⁸. فالطلب على زيت النخيل هو الذي يدفع تحويل الأراضي والإزالة في الغابات المطرية الغنية بالخش، التي يُدور نقاش حول اعتبارها أكثر مناطق العالم تركيزاً من حيث مخزون الكربون. فهذه الغابات تعتبر مهمة اجتماعياً لأنها تمثّل مأوى لسكان يقطنونها

15 Finnish Commission for Sustainability Web Page, Criteria for sustainability, <www.environment.fi/download.asp?contentid=120039&lan=en>.

16 Neste Oil, Neste Oil Annual Report 2009.

17 Ibid., Neste Oil celebrates the grand opening of its ISCCcertified renewable diesel plant in Singapore, (Neste Oil Press, 8 March 2011).

18 Neste Oil, op cit..

القدرة الإعايشية لنظام إيكولوجي ما، بل هو يركّز عَوْصاً عن ذلك بشكلٍ فجّ على انبعاثات الكربون المقيسة.

لقد شدّد “تقرير برونوتلاند” في عام 1987 على احترام الحدود الإيكولوجية وتلبية الحاجات الإنسانية. وهذه الأسئلة -خلافاً للسجلات الراهنة في ما يعني الاستدامة- تشمل المسائل السياسية الموروثة للتشارك في الأعباء وفي العدالة. فمن ذا الذي يُسمح له بإنتاج الانبعاثات واستخدام الموارد الطبيعية وبأي شروط؟ فأجندة الاستدامة وتركيزها على التعاون تمنعنا في بعض الأحيان من رؤية هذه المسائل السياسية²¹.

تحتاج فنلندا أن تقبل فكرة أنه لا حلول تقنيّة سهلة ومستدامة منظورة: فنحن لا يمكننا أن نُوازن انبعاثاتنا أو مسؤولياتنا المناخية في مكان آخر. فعليها أن تبدأ بتحقيق التزاماتها العالمية حيال المساعدات التنموية الرسمية من دون أرقام خادعة ومُضَلّلة. فخفض تأثيرها الإيكولوجي يمكن أن يبدأ بسنّها قانوناً يقضي بخفض الانبعاثات بنسبة 5% سنوياً كما تطالب الحركات الاجتماعية.

وكما تبين حالة غابات فنلندا الشمالية، يمكن أن تستخدم الحركات الاجتماعية أجندة الاستدامة للضغط على الحكومات والشركات بنجاح. ففي الوقت الراهن تقبع شركة “نستي أويل” ومزارعها لإنتاج زيت النخيل في مركز الاهتمام. وبتسليط الضوء على الحالات الفردية، يمكن للحركات الاجتماعية العمل في اتجاه هدف تعزيز فرض قواعد أحزم على الشركات.

في المسار نحو مؤتمر “الريو+20” تضع الحركات الاجتماعية في العالم آمالها على مؤتمر الاستدامة العالمية رفيع المستوى الذي سيتولى رئيس فنلندا “تارجا هالونين” (Tarja Halonen) نيابة رئاسته. والتحدّي العالمي يكمن في خلق الثقة في أوساط الناس والإرادة السياسية لبناء مسارات مؤدّية إلى مستقبل مستدام حقيقي. ومن بلدان الشمال، بما فيها فنلندا، يُدعى إلى إثارة نقاش في المسائل الأساسية المتصلة بالرفاهية والمساواة والتنمية، بما في ذلك التخلي عن طلب النمو المادي اللانهائي والسعي إليه.

21 J. Pasanen, and U. Marko, Sustainable Futures, Ministry for Foreign Affairs Publication series, <www.sustainablefutures.fi>

وتزعم شركة “نستي أويل” أنها وحدها ستشتري المواد الخام من مزارع زيت النخيل المرخّصة بحلول عام 2015. أمّا إجمالي مساحة الأراضي المطلوبة للمزارع التي ستزوّد مصافها فيبلغ 700,000 هكتار. وقد أثبتت البحوث أنه حتّى التأثيرات غير المباشرة الناجمة من ارتفاع الطلب على زيت النخيل هي التي تسبّب ظاهرة زوال غابات المناطق الحارة²⁰. ومع أنّ شركة “نستي أويل” تحتج بالقول إنّ خام زيت النخيل يمكن تتبّعه، إلا أنها لم تُفش مصادر الإمدادات التي تحصل عليها، وهو اتجاه مثير للقلق في سياق الفساد المستشري في إندونيسيا. وأمّا مصدر زيت النخيل الذي أعلنت عنه الشركة في ماليزيا فقد دينّ في عام 2010 لعدم احترامه حقوق السكان الأصليين في أراضيهم وتحويله للغابات المدارية الحارة إلى مزارع.

يبين هذا المثال أن الاندفاع نحو إنتاج أنواع من “الوقود متديّ الكربون” باسم التنمية المستدامة، ليس إشكالياً من الناحيتين الإيكولوجية والاجتماعية وحسب، بل هو أيضاً يقوّض الجهود لخلق طرق مستدامة للعيش في العديد من مناطق العالم النامية. والمحمتمل أنّ إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة من وقود زيت النخيل الحيوي لهو أكثر ارتفاعاً من تلك الناجمة من أنواع الوقود الأحفوري.

استنتاجات ختامية

ينطوي مفهوم التنمية المستدامة على كُمون (potential) كبير للتغيير، إلا أنه مِعناه الضيق غير مُساعد في أفضل الأحوال، ومدمر في أسوأها. والحديث عن فرص التعاون والريح المتبادل يُخفي نزاعاتٍ جارية. فالمجالات الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية لا يمكن فصلها على نحو مُجدٍ عند الكلام على الجماعات المهمّشة التي تعتمد في معيشتها على البيئة. علاوةً على ذلك، لا يُفهم السجال الفنلندي بصدد بُعد التنمية المستدامة الإيكولوجي بصورة طبيعية بأنه يشمل التنوع الحيوي أو إدامة

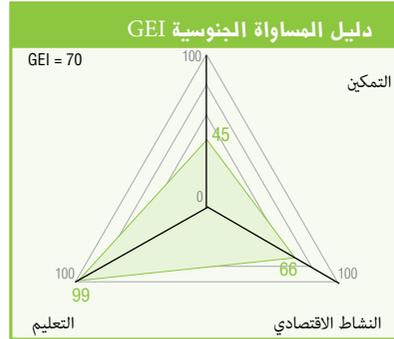
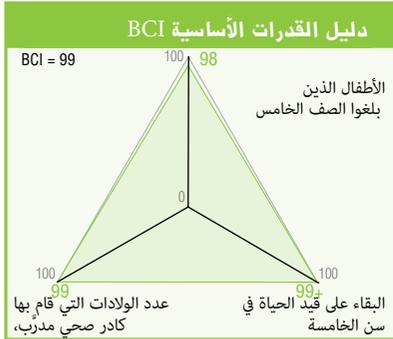
19 United Nations Environmental Programme, The Last Stand of the Orangutan, (2010).

20 C. Bowyer, Anticipated Indirect Land Use Change Associated with Expanded Use of Biofuels and Bioliquids in the EU. Institute of European Environmental Policy, (2010), <www.ieep.eu>.

التنمية المستدامة: ليست أولوية الحكومة



لم تتحقق التعهدات بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، فضلاً عن زيادة المساواة الجنوسية؛ فيما تقوّض السياسات مُتاحة الخدمات الأساسية وأداءها. ومع أنّ التنمية المستدامة ليست جزءاً من أولويات الحكومة، فقد دفعت الاستفتاءات الأربعة الناجحة التي أجراها المجتمع المدني وشملت تصويت نحو 27 مليون مواطن إيطالي، البلاد في الاتجاه الصحيح، علماً أنها تضمنت معارضة الطاقة النووية والخصخصة الإجبارية للمياه وخدمات عامة أخرى وإعفاء رئيس الوزراء من حكم القانون. ومن الضروري مراجعة كل السياسات العامة وبناء نموذج جديد للتنمية التي تتمحور حول حقوق الإنسان الأساسية والاستدامة البيئية وخفض مستوى اللامساواة الاجتماعية.



”مجلس محامي بورما“

ليزلي تشوي 1

لم يتمكّن السجل العام الدائر في إيطاليا حول نموذج التنمية المستدامة -الذي يُدخل مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية- من التأثير في صنع السياسة. فهو لم يُعدّ بنظام مؤشرات وطني، بالرغم من أنّ معهد الإحصاءات الوطني (Istat) والمجلس الوطني للاقتصاد والعمل أعلننا عن إنشاء ”طاولة مناقشات“ ترمي إلى تبادل المؤشرات، وقد أقرّ البرلمان في عام 2009 قانوناً لإصلاح نظام المحاسبة العمومية (القانون 196/2009)، الذي ينص على وجوب مراجعة الحكومة مؤشرات الاستدامة البيئية.

ومن ناحية المؤشرات الاقتصادية التقليدية فهي أبعد من أن تكون مشجعة: فثمة زيادة في الناتج المحلي القائم في عام 2010 بنسبة 1,1% مقارنة بما كان عليه عام 2009؛ ودينٌ مستمر في التنامي بنسبة 4,5% إلى 18,432 ترليون يورو، في مقابل 17,639 ترليون يورو في عام 2009 (أي ما يعادل 26,563 ترليون دولار من 25,425 ترليون دولار)، جاعلاً نسبة الدين 118,6%³. أمّا معدّل العمالة البالغ 56,7% فهو غير متوازن إلى حد بعيد في ما بين النساء (45,8%) والرجال (67,6%)، الأمر الذي يمثّل هبوطاً (بنسبة -0,8% أو 176,000 عامل أقل

ترك مسائل رئيسية في البلاد في منأى عن حلها. فمدينة ”لاكيلا“ (L'Aquila) التي ضربها زلزال أرضي في عام 2009 ما تزال بلدة أشباح. كما كشف نزاع انفجر بين إدارة شركة ”فيات“ (Fiat)، أكبر صانعي السيارات في إيطاليا، وبين ”فيوم“ (FIOM) اتحاد عمال المعادن الرئيسي، غياب الحكومة وعجزها عن وضع سياسة صناعية فعّالة. علاوة على ذلك، فإنّ الاستمرار في استخدام ”السلطات الاستثنائية“ لتلبية الحاجات الطارئة المُحجّة، التي غالباً ما تصبح بديلاً مزمناً للشرعية وللحماية البيئية والصحية.

ويُتسم ضعف الدولة على وجه التحديد بالإشكالية في مجالات حساسة، كالمعايير البيئية للنفايات، حيث توجد مصالح قوية للجريمة المنظمة. ففي عام 2005 أنتج في إيطاليا نحو 107,5 مليون طن من النفايات الخطرة (بما فيها 5,9 مليون طن صُنفت باعتبارها عالية الخطورة)، ولكن تمّ التخلّص من 87,8 مليون طن فقط على نحو سليم⁷. أمّا ملايين الأطنان الـ 19,7 الباقية فقد جرى التخلّص منها، على الأرجح، بطرق غير قانونية.

7 National Environment Protection Agency and National Waste Observatory, Waste Report 2007, (Rome: 2007).

مماً كان في العام 2009)⁴. فمعدّل البطالة هو 7,6%، إلا أنه يرتفع إلى 24,7% بالنسبة إلى الشباب في المجموعة العمرية 15-24 سنة.

وفي عام 2010 بلغت إيطاليا رقمًا قياسيًا في غزارة الأموال المطلوبة من المؤسسات والشركات، وقد بلغت 1,2 بليون يورو (أي 1,7 بليون دولار)⁵. وخلال العقد الأخيرين هبط معدل إجمالي المدّخرات العائلية بثبات من أكثر من 30% خلال النصف الأول من الثمانينيات إلى 14% في عام 2009. وبالتوازي، هبطت القوة الشرائية أكثر من 5% منذ عام 2006. وتبيّن الأرقام الأخيرة المتوفرة أنّ ثمة تناقصاً في القدرة الأذخارية بنسبة 0,9% للربع الثالث من عام 2010 على مدى السنوات السابقة⁶.

تراخي الحكومة

ترافقت التحقيقات في ما يتعلق بسلوك رئيس الوزراء الابتزازي مع الشلل البرلماني، الأمر الذي

4 Istat, Employment and Unemployment, III Quarter of 2010, press release, (21 December 2010).

5 National Social Security Institute (INPS) data base, <www.inps.it>.

6 Istat, Income and Household Savings, III Quarter of 2010, press release, (January 2011).

1 Burma Lawyers' Council, Leslie Choi.

2 Istat, Preliminary Estimate of GDP, IV Quarter of 2010, press release, (11 February 2011).

3 Bank of Italy, "Supplement to the Statistical Bulletin," Public Finance and Debt Requirements, No. 8, 14 February 2011).

في تشرين الأول (أكتوبر) 2010 حذرت المفوضية الأوروبية إيطاليا من أنها ستواجه بعقوبات اقتصادية إذا لم تعالج أزمة النفايات في "كامبانيا" (Campania)، ثاني أكثر المناطق سكاناً في البلاد وأفقرها. فالأزمة المذكورة نتيجة لعقود من سوء إدارة النفايات، الصناعي منها والبلدي.

سياسات العمل والرفاهية

في عام 2010 أصدرت الحكومة رزمة موازنة تتكوّن من 24 بليون يورو (34,6 بليون دولار) تتركّز على تقليص الإنفاق العام. فالرفاهية والسياسات الاجتماعية والتعليم والبحث والمساعدة التنموية الرسمية والتحويلات المالية إلى السلطات المحلية هي أكثر المجالات تأثراً بالتخفيضات، التي كانت في بعض الحالات أدنى ممّا لُحِظ في الموازنة فقط بسبب ضغط مجموعات المجتمع المدني والسلطات المحلية. بيد أنه لم يُفعل أي شيء تقريباً لخفض مستوى اللامساواة الاجتماعية.

إنّ موازنة التقشّف (التي أطلق عليها اسم "قانون الاستقرار") التي جرى تبنيها في عام 2011 سلكت المسار نفسه. فقد أُرّ تجميد عقود الموظفين العامين حتى عام 2013 وتوقيف الترقية بالأقدمية على النظام المدرسي الذي تعرقله أصلاً التخفيضات على القوة العاملة التي اعتمدها وزير التعليم: 67,000 عامل ألغوا خلال 2009/2010 المدرسي، و40,000 خلال عام 2010/2011 المدرسي.

وعلى الإجمال، فإنّ الصناديق الاجتماعية العشرة التي مُوِّلت في عام 2008 بـ 2,5 بليون يورو (3,6 بليون دولار) يمكن أن تُحسب بـ 349 مليون يورو (507 مليون دولار) فقط في عام 2010⁸. وفي دعم العائلات ذات الدخل المتدنيّ تبقى هناك "البطاقة الاجتماعية"

8 See the proceedings of the Conference on Universal and Local Levels: Institutions and Third Sector Together for a New Welfare System, (Bologna: 25-26 November 2010), <www.idirittialzanolavoce.org/>.

(40 يورو/ 58 دولار في الشهر)، أنشئ إجراء خيري في عام 2008 وأعيد تمويله في عام 2011 بإضافة تمييزية قوية: إذ استثنى المواطنون الأجانب المقيمون والعمال الشباب والأشخاص المتقاعدون حتّى أولئك الذين يتجاوزون حد التقاعد الأدنى بقليل. هذا، ويقع الإصلاح الفيدرالي في الوقت الراهن تحت النقاش في البرلمان، وهو إذا قُدِّر إمراره سيهدّد ضمانة المستويات الدنيا للرفاهية الاجتماعية في كل أنحاء البلاد.

ومن حيث التعاون التنموي، وتبلغ إيطاليا هدف نسبة الـ 0,7% من الناتج المحلي القائم المتفق عليه دولياً في المساعدات التنموية الرسمية بحلول عام 2015⁹، يجب أن يذهب مزيد من المساعدات كمّاً ونوعاً إلى التعاون الدولي (بما في ذلك من خلال آليات مالية مبتكرة)، كما يجب أن توفّر الموارد بطريقة أكثر قابلية للتكهن، أي بطريقة شفافة.

هذا، وتواصل إيطاليا تميّزها بدرجة مرتفعة واضحة من التمييز ضد النساء في العمل، أكان في السياسة أم في الأسر، وبما في ذلك العنف المنزلي¹⁰. وتوفر الحملة الإيطالية المتعلقة بالمعاهدة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء (CEDAW) الدليل على الحط من مكانة النساء وتمثيلهن الجنوسي في الإعلام، فضلاً عن الساحة السياسية، "من دون الأدوات الصحيحة لمكافحته"¹¹.

البيئة والاستدامة

تعدّ إيطاليا واحدة من دول أوروبا القليلة التي

9 See United Nations, "Resolution 2626," Twenty-fifth Session of the UN General Assembly, para. 43, (24 October 1970); and "Report of the UN Monterrey Conference on Financing for Development," A/CONF.198/11, para. 42, (2002).

10 Work in Progress - 30 years of CEDAW, produced by a group of Italian women's rights and gender equality advocates, <www.womenin.net/web/CEDAW/home>.

11 Ibid.

لا تملك استراتيجية لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو لتلبية أهداف خفض الأوروبية بحلول عام 2020. فالخطط الموجودة التي يعود تاريخها إلى عام 2002، غير مناسبة إلى حد بعيد، وهي لا تستجيب لالتزامات بروتوكول "كيوتو" للفترة 2008-2012. وينبغي، والحال هذه، تبني استراتيجية وطنية تؤول بسرعة إلى خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على المدى البعيد (2050)، بحيث تتضمّن خطوات فورية تتوازي والأهداف الأوروبية والحاجة إلى تعزيز تحول الاقتصاد وتسريعه ليصبح اقتصاد "صفر كربون".

ومنذ استفتاء أجري في عام 1987 اتفق فيه على مخرج للبلد من الطاقة النووية، ليس في إيطاليا أي محطات فاعلة. إلا أنّ برنامجاً لإحياء الطاقة النووية بُدئ في عام 2009، ويتضمّن إنشاء 8-10 محطات طاقة جديدة، بقوة 100-1500 ميغواط، بكلفة 40-50 بليون يورو (73-58 بليون دولار) على حساب الاستثمارات في الطاقات المتجدّدة وكفاءة الطاقة ووفوراتها.

ومع أنّ إيطاليا هي أغنى بلدٍ أوروبي من حيث التنوع الحيوي، حيث يوجد 57,648 نوعاً من الحيوانات -منها 8,6% متوطنة، أي أنها توجد في إيطاليا فقط- و12,000 نوع من النباتات -منها 13,5% متوطنة. يضع الكثير من هذا الموروث رهنًا وتقديرًا كما يلي: 68% من فقارياتها البرية، و66% من طيورها، و64% من حيواناتها اللبونة، و88% من سمك مياهها العذبة. وقد أقرّت أخيراً استراتيجية وطنية في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2010، وينبغي أن تُنفَّذ بالكامل بتوفير حاكمية وطنية لها (مع مساهمة المناطق) في موازنة تمويل ملائم.

مبادرات المجتمع المدني

ثمة تعبئة واسعة الانتشار من خلال المواطنين الإيطاليين، تشمل ما يلي:

- قدّم 1,400,000 توقيع إلى المحكمة العليا بتاريخ 19 تموز (يوليو) 2010 بالدعوة إلى استفتاء يتعلق بإدارة المياه العامة

على المضاربات المالية، فضلاً عن الضريبة على الثروات.

وفي المجال الاجتماعي، من الملحّ العمل على توسيع الموارد المخصصة للمساعدات الاجتماعية ومكافحة الفقر، والخدمات للأطفال وغيرهم من الفئات العالة، والتعليم العام وتقديمات الضمان الاجتماعي والمساهمات لشمول المواطنين الأجانب الاجتماعي. كما ينبغي القيام بالعمل لمعالجة أوضاع 5,2% من الأسر الإيطالية التي كشف "معهد الإحصاء الوطني" في عام 2009 عن كونها تعيش في فقر مطلق¹². بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة تعريف المستويات الأساسية للتقديمات الاجتماعية (المنصوص عليها في المادة 22 من قانون 328/2000). وإذا لم تكن هذه هي الحالة، فإنّ الإصلاح الفيدرالي الموجود راهتاً قيد النقاش في البرلمان قد تهدّد ضمانة المستويات الدنيا للرفاهية الاجتماعية على الصعيد الوطني.

أمّا من حيث البيئة، فيجب تبني توفير المعلومات الضرورية لضمان شفافية أعمال الحكومة ومساءلتها في ما يعني التنمية المستدامة. والأولية يجب أن تُعطى للبنى التحتية ذات الحجم الصغير التي خصّصت لها الحكومة مبلغ 800 مليون يورو (1,164 مليون دولار) في تشرين الثاني (نوفمبر) 2009؛ إذ يجب أن تستهدف هذه الأموال المناطق الحضرية وأن تُستخدم لإصلاح البنى التحتية الاستراتيجية القائمة وتحديثها (ولاسيّما السكك الحديدية)، وليس إنشاء بُنى تحتية كبرى جديدة. ولتنفيذ "التوجيه بصدد القانون الجزائي القاضي بحماية البيئة (التوجيه CE/2008/99)، "ويجب أن يشمل القانون الجزائي الإيطالي تعريف "الجرائم البيئية" مع فرض عقوبات ضافية. ■

2010 ضد التخفيضات في التعليم والبحث العلمي، باحتلال المئات من المدارس والجامعات عبر البلاد.

يعمل سكان مدينة "لاكيبلا" وجمعياتها التطوعية وحركاتها الاجتماعية من أجل تحرير مركزها التاريخي من ركاب الزلزال، فضلاً عن تنظيم الأنشطة التضامنية والثقافية لمعالجة إعادة بنائها الاجتماعي.

إنّ تهم الاغتصاب ودعارة الأطفال الموجهة إلى رئيس الوزراء "سيلفيو برلسكوني" دعت إلى تظاهر مليون امرأة ورجل في الشوارع في شباط (فبراير) 2011 مطالبين بتحرير كرامة النساء وحقوقهنّ، وتحديداً أيضاً، وفي الوقت نفسه، للممارسات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تنزع إلى خفض تمثيل المرأة لأهداف جنوسية.

استنتاجات ختامية

إنّ مراجعة إجمالية للسياسات العامة تمثّل عملاً ملحاً وضرورياً. فالأولية يجب أن تكون إنشاء نموذج جديد للتنمية يركّز على حقوق الإنسان الأساسية، وخفض اللامساواة الاجتماعية والالتزام الحقيقي بالاستدامة البيئية.

في المجال الاقتصادي، ينبغي تبني السياسات العامة لتزخيم العمالة، ولاسيّما عمالة الشباب، بما في ذلك تحفيز للأعمال التي توظف عمالاً جددًا، ولتحفيز تنمية الاستهلاك والإنتاج الأخضرين والتحويل الإيكولوجي للإنتاج الصناعي الذي يتّسم بأثر بيئي مرتفع، وكذلك لدعم الشركات التي تستثمر في مجالات الإنتاج المرتفع والمهارات والبحث واقتصاد المعرفة. وينبغي أن تكون هناك ضريبة متكافئة أكبر؛ على سبيل المثال، بإدخال رسم نسبته 0,05%

بعد صدور "مرسوم رينتشي" (Rinchi) في عام 2009 الذي ينص على أنّ خدمة المياه -وكذلك الخدمات العامة الأخرى، كإدارة النفايات والنقل العام، إلخ...- توضع في يد شركات القطاع الخاص أو أن تبلغ ملكية القطاع الخاص لا أقل من 40%، وفي 12 و13 حزيران (يونيو) 2011 صوّت المواطنون الإيطاليون ضده.

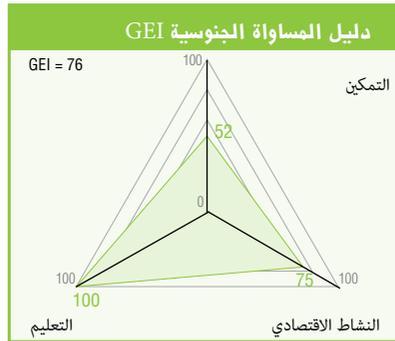
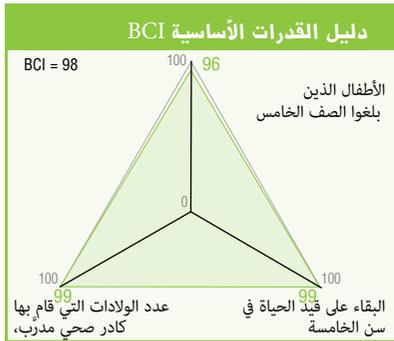
شهدت مسألة الطاقة النووية الكثير من تحركات المجتمع المدني الذي توخّد حول تأييد الطاقات المتجددة الآمنة والنظيفة. وقد دعا الإيطاليون أيضاً إلى إجراء استفتاء صوّتوا فيه لإبطال القاعدة القائلة بإعادة تشغيل محطات الطاقة النووية بعد حظرها في عام 1987 نتيجة تصويت شعبي. ولقد سبّبت مسألة الطاقة النووية لدى المجتمع المدني ممارسة الكثير من التعبئة دفاعاً عن الطاقات المتجددة الآمنة والنظيفة. وهذا الاستفتاءان (بالإضافة إلى استفتاء آخر لإلغاء قانون "العائق الشرعي" الذي أدخلته حكومة "برلسكوني"، الذي سمح لكبار مسؤولي الحكومة بعدم المثول أمام المحكمة أثناء ممارستهم صلاحياتهم) تكشّفاً عن استجابة غير ملتبسة من جانب المقترعين الإيطاليين (95% منهم) لصالح إلغاء هذه القوانين. علاوة على ذلك، فقد أجبرت نتائج الاستفتاءات الحكومة على إنتاج استراتيجية طاقة وطنية لعام 2011 يجب أن تشمل تمويل محدّد لإنفاقه على مشروعات كفاءة الطاقة والموارد المتجددة.

احتجت قطاعات كبيرة من الطلاب والمعلمين والباحثين من المدارس الثانوية والجامعات في النصف الثاني من عام

12 Economy News, Around 3.8 Million Italians Living in Absolute Poverty, Available from: <www.newseconomy.info/2010/07/around-38-million-italians-living-in.html>.

صفحة خضراء جديدة

تفضّل الحكومة نموذجًا نيوليبراليًا للتنمية لم يؤدّ إلا إلى تنامي تفاقم الطبقة الاجتماعية وارتفاع الضغوط على البيئة. وقد يكون البديل صفقة خضراء جديدة ترمي إلى معالجة الاحترار العالمي والأزمات المالية العالمية بتنفيذ جملة من مقترحات السياسة التي تهدف إلى تأمين التنمية المستدامة العالمية. وينبغي، في هذه الحال، أن تعمل برامج النمو الأخضر والحماية البيئية بوصفها مسرّعًا لخلق العمل اللائق الكريم والمعاش المستدامة لمعظم المواطنين البولنديين الأكثر عوزًا وتهميشًا.



ADT بولندا العالم الرابع

بيير كلين، مونيك كاليونفسكا

المعهد الأخضر

داريوس سفيد¹

مُدخل²

صحيفة "بولسكا" (Polska) إنَّ نقطة المغادرة في مسار خلق هذا النموذج الجديد كانت معاينة "أنَّ التنمية المستدامة في الواقع ليست إلا خرافة".⁶

النموذج غير المستدام والنيوليبرالي

إنَّ غياب التنفيذ (أو بالأحرى الشمول) لمبدأ التنمية المستدامة الذي نصّ عليه الدستور البولندي يمكن أن يُفسّر بحقيقة انطواء الحكومات المتعاقبة على وجود نزاع في ما بين البيئة والاقتصاد، أو البيئة والمجتمع. وسبل معالجة الدولة الراهنة للشؤون، كما قدّم ساسة رئيسيون، تبدو ضعيفة من حيث وضع أولوياتها. في هذه النقطة قال "برونستاف كوموروفسكي" (Bronistaw Komorowski) رئيس بولندا، خلال سجال تناول مستقبل الاقتصاد البولندي والاقتصادات الأوروبية: "الاقتصاد أولًا، إنه البولندي المعقول".⁷

وفي تفسير "نموذج الاستقطاب-الانتشار" نص

6 A. Koziński, "Wojnarowski: Zrównoważony rozwój kraju to tylko mit," interview in Polska, (29 June 2010), <www.polskatimes.pl/opinie/wywiady/275178,wojnarowskizrównowazony-rozwój-kraju-too-mit,id,t.html>.

7 في افتتاح المؤتمر الأوروبي الاقتصادي الثاني في "كاتوايس" (31 أيار/ مايو 2010).

صدها حتّى أدنى فكرة ملتبسة عنها. ويتابع هؤلاء قولهم إنه حتّى الناس الذين سمعوا عن التنمية المستدامة فهم غالبًا ما يعتبرونها رديفة للحماية البيئية.³

وفي تموز (يوليو) 2009، أصدرت الحكومة "بولندا 2030 - تحديات تنموية"⁴، التي قصدت أن تمثّل تحليلًا أساسيًا وخطًا استراتيجيًا للتنمية على مدى 20 سنة. ولأنها كُتبت برطانة يصعب فهمها، فهي تفضّل "نموذج الاستقطاب والانتشار"، الذي يناقض استراتيجية التنمية المستدامة. والتقرير الذي وضعته هيئة المستشارين الاستراتيجيين التابعة لمجلس الوزراء برئاسة "ميكال بوني" (Michal Boni)، لم يُناقش في مرحلته البدئية، كما لم تُقدّم مشروعات بديلة، الأمر الذي جعل المشاورات مستحيلة. وهكذا، فقد أعطيت السلطة لوضع اتجاه مستقبل البلد لمجموعة ضيقة النطاق.⁵ علاوةً على ذلك، قال أحد المؤلفين في مقابلة

3 K. Kostrzewa and R. Piasecki, "Approaches to Sustainable Development in Poland," L'Europe en formation no 352, (2009).

4 <www.polska2030.pl>.

5 E. Charkiewicz, "Rozwój społeczny – próba diagnozy," Raport Krajowy Polskiej Koalicji, (Social Watch, 2009).

تُعتبر بولندا واحدًا من بلدان قليلة أدخلت مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الدستوري. فيحسب المادة 5 من الدستور البولندي: "ستعمل جمهورية بولندا على حماية استقلال أراضيها وسلامتها، وضمان حريات الأشخاص والمواطنين وحقوقهم وأمنهم، والمحافظة على التراث الوطني، كما ستعمل على حماية البيئة الطبيعية باتّباع مبادئ التنمية المستدامة".

ومن المفارقات أن بولندا أيضًا بلد يصعب العثور فيه على أيّ مرجع لمفهوم التنمية المستدامة في أيّ سجال عام. ففي تموز (يوليو) 2000، على سبيل المثال، جرى تبني "استراتيجية بولندا 2025 بعيدة المدى للتنمية المستدامة" في مجلس الوزراء، حيث تضمّنت هدفًا واضحًا هو: "تحسين رفاهية العائلات البولندية". وبحسب بعض الخبراء، فإنَّ أثرها الإجمالي يتّسم بالحدودية الشديدة: "[إنها] لم تُقابل بردة فعل من المجتمع، ويبدو أنه بالكاد يلحظ أحد في الوقت الراهن وجودها. فالمواطن العادي - أكان ذكرًا أم أنثى- لا يعرف شيئًا عن مفهوم التنمية المستدامة، بل إنه لا يملك في

1 ADT Fourth World Poland, Pierre K;eim, Monika Kalinowska; The Green Institute, Dariusz Szwed.

2 بُني هذا التقرير على النص التالي: D. Szwed, "Green New Deal in the World, in Europe, in Poland?" in D. Szwed (ed.), The Green New Deal in Poland, (2011), <zielonyinstytut.pl>.

الصفقة الخضراء الجديدة هي البديل

ظهر مفهوم "الصفقة الخضراء الجديدة" بادي ذي بدء في تقرير صدر في تموز (يوليو) 2008 عن "مؤسسة الاقتصاد الجديد"¹³ (The New Economics Foundation) كردة فعل على الأزمة الاقتصادية التي اندلعت بسبب الفقاعات الإقراضية وتغير المناخ وارتفاع أسعار النفط. وقال المؤلفون إنه لكي يُصار إلى تجنب ركود عميق مقارنة بالركود العظيم، فمن الضروري أن تُجرى تغييرات بنوية رئيسية في النظم المالية الوطنية والدولية، فضلاً عن إقامة استثمارات مستقرة في وفورات الطاقة وإنتاج الطاقة من مصادر متجددة.

هذا، وتضع الصفقة الخضراء الجديدة جملة من مقترحات السياسة الرامية إلى معالجة مسائل كالاختراع العالمي والأزمات المالية، وذلك بتأمين تنمية مستدامة عالمية وخلق اقتصاد منخفض الانبعاثات. كما تدعم، أيضاً، تنمية التقانات الحديثة الصديقة للإنسان والبيئة والمناخ، بتعزيز كفاءة الطاقة واستخدام أكبر لمصادر الطاقة المتجددة وتحديث قطاع البناء وتعزيز المباني المستقلة المستدامة وتطوير نظم السكك الحديدية الصديقة بيئياً في القارة وتغيير أولويات سياسة الاتحاد الأوروبي الزراعية. وكإصلاحات الثلاثينيات، تنخرط الصفقة الخضراء الجديدة في دور نشط تؤدّيهِ السلطات العامة في تنفيذ السياسات، أي في التنمية المستدامة في الحالة المعنية.

في آذار (مارس) 2009، قبل الانتخابات البرلمانية الأوروبية، أصدر حزب الخضر الأوروبي بيانه تحت عنوان "صفقة خضراء جديدة لأوروبا"، وهو بيان طوّر هذا المفهوم إلى حدّ بعيد. وقد جاء في مقدّمته: "مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتقاطعة التي تواجه الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تُعالج معاً باعتبارها جزءاً من حزمة شاملة هي بالنسبة إلينا الصفقة الخضراء الجديدة... و[هذه] عبارة عن القيام بتغييرات في

13 Green New Deal Group, *A Green New Deal, New Economics Foundation, (2008), <www.greennewdealgroup.org/?page_id=53>*.

الخطاب التنموي السائد استقرّ على النيوليبرالية وما بعد الكولونيالية، فكتب يقول: " السابق يعني أولوية السياسة التنموية باستخدام أدوات السوق الحرة التي تُفهم على أنها فسحة لمفاوضات التفضيلات الخاصة التي لا تحميها الدولة ولا تصوغها.. الدولة المنسحبة من إدارة العلاقات بين الأفراد إلى الحدود القصوى. وهذا، إن يحدث، لا يحدث، في أقصى الأحوال، إلا تحت تأثير الالتزامات الخارجية. وهذا الإملاء المعبرّ عنه بأفكار كحزمة المناخ والطاقة أو "ناتورا 2000" (Natura 2000) يُعامل باعتباره مكافأة مقدّسة، كلفة عضوية في نادي البلدان المتقدّمة. والواقع أننا بلدٌ نامٍ بعد-كولونيالي أوّدي بالتاريخ، وهو ما يزال مدمرًا من قبل مركز هيمني يحاول تنفيذ حلول مؤذية للمطامح التي تتعكس في رغبة المحافظة على النمو الاقتصادي"¹¹.

إنّ الأفكار النيوليبرالية للسوق الحرة المنفلتة ولانهاية النمو الاقتصادي المقيس بالناتج المحلي القائم (GDP) تأخذ بالانقضاء. فالناتج المحلي القائم لا يعكس الواقع إذ انه لا يأخذ في عين اعتباره مستوى البلد المتدني من الرأسمال الاجتماعي والعمل البيئي غير المدفوع أجره (الذي تقوم به النساء بصورة رئيسية) زيادة التمايز الطبقي من حيث الدخل. كما لا يأخذ في حسابه التفاقم البيئي وانقراض أنواع النبات والحيوان والتنامي السكاني أو أكبر تحدّيات القرن الواحد والعشرين، وفي هذه الأحوال ثمة ضرورة لتنفيذ صفقة مناخية عالمية، تُعتبر استثمارًا حاسمًا بالغ الأهمية في مستقبلنا المشترك، كما لاحظ الاقتصادي "نيقولاس ستيرن"¹² (Nicolas Stern).

11 E. Bendyk, "Ekologia Polityczna dla Polski, czyli w stronę Zielonego Okrągłego Stołu," in *Ekologia: Przewodnik Krytyki Politycznej, Wydawnictwo Krytyki Politycznej, (Warsaw: 2009)*.

12 N. Stern, *Globalny Ład. Zmiany klimatu a powstanie nowej epoki, postępu i dostatku, Wydawnictwo Krytyki Politycznej, (Warsaw: 2010)*.

خطة "بولندا 2030" على أنه "بعيدًا من استقطابية تعزيز النمو (أي: عمليّات الاستقطاب)، علينا أولاً أن نخلق الظروف للانتشار؛ فأى شيء وكل شيء يمكن أن يدعم عملية تكافؤ الفرص المتعلقة بالتعليم، وتحسين الوصول إلى النقل في كل أجزاء البلاد، والقضاء على خطر الإقصاء الرقمي، وتحسين مستويات التكامل الاجتماعي، وبناء التضامن بين الأجيال ودعمه، وتقديم نوع من القدرة على متابعة المطامح الفردية"⁸. غير أنّ المؤلفين حدّدوا، أيضاً، النمو الاقتصادي باعتباره الأساس الصلب للتنمية في بولندا، بالتوازي مع "الإدارة الكفؤة والكُمون الديموغرافي"، والدولة التي "تسير نحو ترسيخ أوروبا قائدة للعالم في التنمية المستدامة، على أساس سياسة الاتحاد الأوروبي في ما يعني الطاقة والأمن المناخي. وهذا، لا يمكن أن يحدث، مع ذلك، على حساب الاقتصاد البولندي"⁹.

هنا يكمن الفخ الأكبر في استراتيجية الحكومة التنموية: إذ يُتوقّع من البولنديين أن يشدّوا الأحزمة لتحقيق حالة من التوازن الاقتصادي والاجتماعي على مدى 20 سنة. ولكنّ هذا أدّى إلى مزيد من التمايز الطبقي وتناقص الرأسمال الاجتماعي وارتفاع الضغوط على البيئة مقيسةً بإجمالي استخدام الطاقة والموارد غير المتجددة"¹⁰.

ولقد وصّف "إدوين بينديك" (Edwin Bendyk) الإيديولوجيا السائدة بذكاء في تعقيب على "الإيكولوجيا: دليل للانتقاد السياسي". إذ لاحظ أن

8 Board of Strategic Advisers to the Prime Minister, Poland 2030. *Development challenges: Report summary, p. 4., <www.kprm.gov.pl/files/file/Dokumenty/Poland%202030_%20Development%20Challenges%20-%20report%20summary.pdf>*.

9 Ibid.

10 يُعتبر أحد مؤشرات استخدام إجمالي الطاقة أثرًا إيكولوجيًا. ففي عام 2007 كان هناك 1,8 هكتارًا عالميًا (global hectares, gha) من المساحة الإنتاجية حيويًا لكل ساكن على الأرض. وبين عامي 2003 و2007 ارتفع الاستخدام في بولندا من 3,3 إلى 4,35 هكتارًا عالميًا؛ أي بما يعادل وسطياً 241% من المساحات الإيكولوجية المتاحة عالميًا لكل بولندي. وإذا استهلك كل فرد بهذه الطريقة فستحتاج البشرية إلى كوكبين ونصف لتتمكّن من العيش.

إعادة تحديث وترميم، وأكثر من نصف المباني يعود إلى أربعين سنة. وتنتج عن المباني التي استُخدمت في إنشائها مواد متدنية الجودة، فضلاً عن العزل السيئ، فواتير طاقة شهرية مرتفعة، وهو أمر لا يتوفّر للكثير من العائلات ذات الدخل المتدني التي تسعى إلى تحسين وضعها المعيشي.

و غالباً ما يُنظر إلى الناس الذين يواجهون الفقر المدقع بوصفهم مسؤولين عن الدمار البيئي، وبالتالي كعقبة أمام التنمية المستدامة. وهذا الوضع يجب أن يتغيّر؛ فالواقع أنّ هؤلاء يجب أن يُشملوا في كل مستويات صنع السياسة. وهكذا، فإنّ الاستجابة البولندية والدولية إزاء تحدي التنمية المستدامة يجب أن تضمن الاستفادة السكان الأكثر تعرّضاً وضعفاً من التغيرات الجديدة وبرامج التخفيف والتكيف والبناء على قدراتهم وجهودهم. فالفقراء المدفوعون هم غالباً على خط المجابهة الأول للمبادرات التنموية التي ترمي إلى تغيير ظروفهم المعيشية، وذلك بتحسين المياه والنظافة العامة ومنشآت التدفئة.

أيضاً، على أن يبدأ "الأعمال كالعادة" لم يعد مبدأ مسؤولاً، كونه لا يعمل إلا على الدفع في اتجاه النمو الاقتصادي على حساب تدهور المجتمع والبيئة¹⁵.

بناء التنمية المستدامة

من المقبول عمومًا أنّ الناس الذين يعيشون فقراً مدقعاً هم الأكثر تعرّضاً وهشاشة حيال الظروف البيئية الخطرة. ومن المسائل التي يعاني منها الفقراء في بولندا، على سبيل المثال، جودة السكن. وقد أطلق ائتلاف "سقف فوق الرؤوس" (Roofs Over Heads)، وهو مكوّن من 15 منظمة غير حكومية يقودها "الموئل من أجل بولندا الإنسانية"¹⁶ (Habitat for Humanity Poland)، حملة في عام 2008 ترمي إلى رفع مستوى الوعي حيال ظروف الفقراء السكنية في البلاد. فليس ثمّة سياسة وطنية مكرّسة لبناء المساكن المخصّصة للجماعات متدنية الدخل، ولا لمساعدتها على القيام بتحسينات على مساكنها. إ يعيش زهاء 12 مليون بولندي -أي ثلث السكان تقريباً- في بيوت مكتظة. وأكثر من 60% من الشقق تحتاج إلى

طريقة حياتنا وعملنا التي ستنتج عنها انخفاضات انبعاثات غازات الدفيئة التي يبيّن العلم ضرورة إجرائها إذا ما أردنا تجنّب حدوث آثار كارثية في ما يعني تغيّر المناخ". وتتابع بالقول إنّ المنافع ستتجاوز البيئة "لتوفّر زخماً قوياً للاقتصاد، بما يؤدّي إلى تنمية اقتصادية مستدامة في خلق ملايين فرص العمل الجديدة (لذوي الياقات الخضراء) في الطاقة المتجددة وغيرها من التقانات الأخرى ذات التوجهات المستقبلية". وتضيف المقدّمة أنّ الصفقة الخضراء الجديدة ستؤمن عدم التضحية بالحقوق العمالية والاجتماعية باسم التنافس، وأنّ السلع والخدمات العامة ستوفّر بحيث سيكون ممكناً لجميع المواطنين التمتع بنوعية حياة جيدة. "سيواصل الخضر الدفاع عن الحقوق المتساوية للجميع ضمن أماكن العمل وخارجها، وسيكافحون كل أشكال التمييز وعدم التسامح، وسيعملون المطلوب بصورة عاجلة لمساعدة أكثر الناس تهميشاً وتعرّضية في المجتمع"¹⁴.

كما تنص "الصفقة الخضراء الجديدة" في بولندا،

15 للاطلاع على كامل تحليل الصفقة الخضراء الجديدة وإمكانات تنفيذها في بولندا، يُرجى زيارة الرابط التالي: <zielonyinstytut.pl>

16 أنظر الموقع الشبكي للائتلاف: <www.dachnadglowa.org>

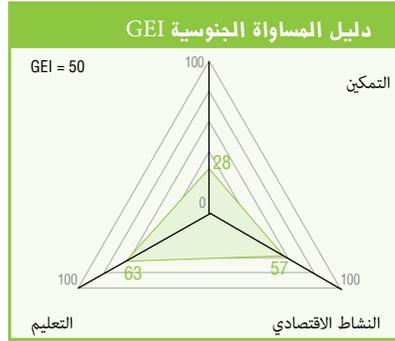
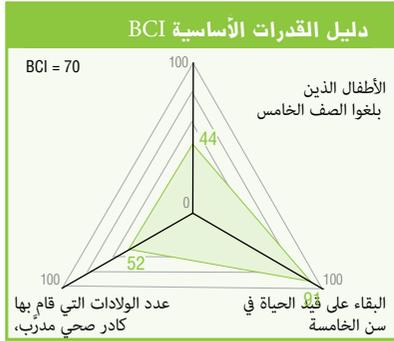
14 *European Green Party, A Green New Deal for Europe (Summary of Manifesto, <europeangreens.eu/menu/egp-manifesto>*.

قنبلة اجتماعية وإيكولوجية موقوتة



نال السنغال من الأزمة الاقتصادية العالمية نصيباً كبيراً، وهو يواجه صعوبات جدية، بما في ذلك انعدام الشفافية في مؤسسات الدولة، وكذلك غياب التخطيط بعيد المدى. وقد جعل ذلك البلد أكثر تعرّضاً للكوارث الطبيعية، ولكن الحكومة لا تملك أيّ خطط فعّالة للتغلب على الأوضاع المزرية أو لحماية السكان. وثمة تحدّ جدي آخر، ألا وهو إزالة الغابات التي تُعزى بصورة أساسية للطلب على الوقود، وهو ما يشكّل قنبلة إيكولوجية موقوتة. هذا، ويتفاقم الاضطراب الاجتماعي مع خروج التظاهرات الداعية إلى حكم ملانم لتملاً الشوارع خلال السنوات الأخيرة ومن كل القطاعات.

مجموعة مؤلّفين¹



بدأت الحكومة في عام 2003 تنفيذ وثيقها الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الفقر (DSRP)، التي تُعتبر إطار عمل مرجعياً للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق النمو الوطني وخفض الفقر و"أهداف التنمية الألفية" (MDGs).

الذي يشبه "دليل القدرات الأساسية" (BCI)، نتبيّن مرتبة البلد التصنيفية في ما يتعلّق بالتكافؤ الجنوسية والفقر، وأنّه ليس لدى السنغال أساسات راسخة للتنمية المستدامة. والواقع أنّه في عام 2010 احتلّ السنغال المرتبة 144 من بين 169 بلداً. وما يُعيق الطريق إلى بناء نموذج للتنمية المستدامة الصعوبات التي لم تُفلح الحكومة حتّى الآن في معالجتها على نحو فعّال.

وتبيّن البيانات الرسمية أنه حُقّق منذ عام 2006 بعض التقدم في اتجاه خفض نسبة الفقر النقدي، إلا أنه ثمة مؤشّر آخر ينبغي أخذه بعين الاعتبار، ألا وهو الفقر غير النقدي الذي يقيس الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والغذاء الملانم والمياه النظيفة غير الملوّثة والمسكن اللائق والظروف الإجمالية الأخرى المتعلقة بالحياة الصحية. فالبلد في هذا الجانب وقياساً على هذه المعايير يتحرّك ببطء على طريق بلوغه "أهداف التنمية الألفية" بحلول عام 2015.

أمّا البرامج الآيلة إلى تحسين المجالات المذكورة 4 لتوصيف "دليل القدرات الأساسية" توصيفاً مفصّلاً، أنظر تقرير عام 2011 المضمّن في هذا التقرير.

5 United Nations Development Programme (UNDP), *The True Wealth of Nations*.

سبيل المثال قُنّنت التغذية بالطاقة بسبب انعدام الأموال الكفيلة بالإبقاء على عمل المحطات، الأمر الذي عرقل النمو الاقتصادي إلى حدّ بعيد، بحيث قُدّر معدّله في عام 2010 بـ -1.4%.³ ومن تأثيرات ذلك اللامساواة الاجتماعية والتعرّضية وتفاقمهما.

ارتباك في الحكومة

تشكّل "أهداف التنمية الألفية" إطار عمل مرجعياً يمكن استخدامه لقياس تنمية البلدان ولوضع معايير لتقويم التقدم المحقّق نحو التنمية المستدامة.

ومن وجهة نظر الأهداف المذكورة، يمكن الحكم على عدم فعالية سياسات السنغال التنموية واستراتيجياته بما يكفي، وبالتحديد في ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية وبالمساواة الجنوسية. وهذا يشكّل في حدّ ذاته تحدّياً، وينبغي على الحكومة وجميع اللاعبين المعنيين أن يضاعفوا الجهود لتزخيم العمل في اتجاه الأهداف المشتركة الملموسة والتركيز عليها.

فعندما نحلّل "دليل التنمية البشرية" (HDI)،

3 البيانات مأخوذة من "مجلس التوفّعات والدراسات الاقتصادية".

ضربت الأزمة العالمية السنغال بعنف وبلغت آثارها السلبية ذروتها في عام 2010 حين تأدّت عائداته الاقتصادية والعمالة العامة على نحو خطير بسبب مشكلات الطاقة والغذاء والتمويلات، ممّا كشف البلاد وجعلها معرّضة بالكامل لكل احتمالات الهشاشة. ولقد قُدّر ناتج السنغال المحلي القائم في عام 2011 بـ 2%،² إلا أنه وللتغلب على الأزمة الاقتصادية وبلوغ أهداف القضاء على الفقر الموضوعية، فمن المهم بصورة حيوية المحافظ على معدل نمو بنسبة 10%، على أن تكون الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك مواكبة في خط واحد لمبادئ التنمية المستدامة.

ومن المؤكّد أنّ الوضع الاقتصادي ساء أكثر؛ فعلى

1 Cultural Association for Educational and Social Self-Promotion (ACAPES); National Associations for the Disabled of Senegal (ANHMS); Democratic Union of Teachers (UDEN); Youth and Environment Action (AJE); Pan-African Youth Organizations (OJP), a member of the African Youth Coalition against Hunger; Syndicate of Professors of Senegal (SYPROS); Association for the Economic, Social and Environmental Development of the North (ADESEN); Enda TM.

2 البيانات مأخوذة من وزارة الاقتصاد والمال، مجلس التوفّعات والدراسات الاقتصادية.

إزالة مكثفة للغابات: قبلة إيكولوجية موقوتة

تتلاشى الغابات في جنوب البلاد بسرعة، بحيث تجري العملية هذه دون أيّما تحقّق أو مراقبة. ففي تقرير صادر عن مفوضية "مجلس كانديون مانغانا الريفي" تحت عنوان: "القبلة الإيكولوجية الموقوتة"، يوصف تدمير البُيوت في هذه المنطقة باعتباره: "إعدامًا حقيقيًا". وهذا الهجوم على النبات عبر كل الحزام الشمالي من منطقة "كاسامانس" مستمر منذ عقود، إلا أنه حاد على نحو خاص في مقاطعة "بيغنون"، ليشهد تكثيفًا هائلًا منذ عام 2005. أمّ السبب الرئيسي لهذا التفافم هو التمزّق الذي تسبّب به النزاع مع "حركة قوات كاسامانس الديمقراطية" (MFDC)، وهي حركة مسلّحة تطالب بالاستقلال منذ 30 سنة عن هذا الجزء من جنوب السنغال.

تشمل عملية إزالة الغابات في هذه المنطقة مجموع النبات الذي يُحرق من دون تمييز، ممّا تسبّب بزيادة انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبّب بدورها الاحترار العالمي وتغيّر المناخ. وثمة، أيضًا، عوامل أخرى تشمل التدهور الحاصل في هذه الغابات: إذ يجري إفراغ الأراضي من غطائها النباتي الطبيعي لتُزرع فيها محاصيل أخرى، وفي سياق ذلك يُحصل على الفحم الخشبي الذي يلبي حاجات السكان، إضافة إلى استخدام أخشاب الأشجار المقطوعة في صناعة الإنشاءات، الأمر الذي يهدد أنواعًا نباتية نبيلة تتميّز أصلًا بنموها بالغ البطء. ولكبح عملية إزالة الغابات ينبغي التزام سلسلة كاملة من الإجراءات. إذ ينبغي على الحكومة أن تُعيد إحياء الغابات المتدهورة وتقويم برامج إعادة زرعها وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة وإجراء البحوث العلمية ذات الصلة وتبني ممارسات إدارة الموارد المستدامة، وحماية الغابات الموجودة (وبصورة رئيسية منع الناس من حرق أشجارها)، وتعزيز استخدام مصادر بديلة للطاقة وحماية التربة وفرض رقابة أشد حزمًا على استغلال الغابات، وذلك كجزء من سياسة عامة لإحياء أنواع نباتية معيّنة وحمايتها.

فتعاني من مشكلات في الحاكمية. فهناك العديد من المؤسسات والوكالات المنخرطة، فضلًا عن العديد من الوزارات المختلفة التي تختلط مسؤولياتها فتحدث في ما بينها تجاوزات، ممّا يسبّب ارتباكًا شديدًا في إطار عمل الحاكمية المؤسسية. فالطريقة التي يُبني بها القطاع العام لا تدفع التنمية الفعالة إلى حيّز الإمكان وبالتالي الفعل. والدولة، في الوقت الراهن، لا تتمتع بحاكمية جيدة، كما أنها لا تتّسم بالشفافية ولا تنطوي على ثقافة مكافحة الفساد. وهذه كلها ميزات ضرورية لتحقيق نتائج حاسمة في البلد ولجعل التقدم تقدّمًا حقيقيًا.

ولا تزال قطاعات كبيرة من السكان تعيش في فقر، ليس في المناطق الريفية وحسب، لا بل حتّى في المدن أيضًا، والأسر التي ترعاها النساء هي الأكثر تعرّضًا وضعفًا وهشاشة. وفي السنوات الأخيرة بلغ الإنفاق العام على الضمان والتأمين الاجتماعيين نحو 1,16% من الناتج المحلي القائم، إلا أنّ هذه النسبة هي أقلّ حتّى من المعدل الوسطي في أفريقيا الذي كان 1,44% (وزارة حماية العائلة والمجموعات النسائية والأطفال).

والواضح أنّ ثمة ضرورة لمقاربة جديدة، لأنّ البرامج المخصّصة لمعالجة هذه المشكلات ليست منسّقة، فبعض التدخّلات مكرّرة، وكثير ممّا نُفّذ منها ليس فعّالًا، وهو ما ينعكس في النتائج الضحلة التي تحقّقت.

وقد أقرّ "قانون التوجّه الاجتماعي" الذي يعزّز حقوق المعوّقين أصحاب الحاجات الخاصة ويحميها في عام 2010، ولكنه لم يُنفّذ حتّى الآن، كما لم يوضع موضع التنفيذ إطار العمل الضروري لتوفير الرعاية للناس ذوي القدرات المختلفة ولدمجهم في الحياتين الاجتماعية والاقتصادية.

الاضطراب الاجتماعي

ثمة حركات اجتماعية على نطاق واسع في السنغال تدعو إلى ظروف معيشية وعمل وأمن أفضل، كما رُصد خروج تظاهرات تتجسّد ضدّ كلفة المعيشة المرتفعة وتقتين الطاقة، فيما تبدّى فشل الحكومة في القيام بعمل فعّال لمساعدة ضحايا الفيضانات. وقد أشاع هذا الاضطراب التوتر في حياة السنغال

بقيادة حركة الشباب "Y en a marre" التي تزعمها موسيقيو الـ "هيب هوب" وجمعيات العمال وغيرهما من المجموعات الاجتماعية التي عقدت اجتماعات حاشدة وأعلنت الإضراب تلو الإضراب في نواحي القصر الرئاسي.

التحدّي البيئي

ثمة في السنغال مشكلات بنيوية تتوافق وتنمية المدن غير المستدامة. فخدمات صرف المياه المبتدلة ما تزال غير ملائمة، مع أنّ كثيرًا من الأموال أنفق على النظافة العامة (حتى سرت طرفة في أوساط الناس بأن "هناك ذهبًا في هذه النفايات"). ولكن هناك أيضًا مشكلات أخرى، كإزالة الغابات وانجراف الساحل بما يهدّد مُنجمَات كاملة. وقد ازدادت مشكلة الفيضان سوءًا وتفاقمت في ظل غياب أيّ تخطيط وقائي، فيما تبدو مبادرات

على مدى سنة من الزمن، فكثرت فيه المسيرات والاعتصامات وسلسلة الإضرابات في نظم التعليم والخدمات الصحية، وحتّى في النظام القانوني (القضائي).

وقد نبعت الاحتجاجات من إضرابات نُفّذت في داكار حظيت بالدعم من قادة دينيين (أثمة وكهنة)، لتنتشر وتعم أنحاء البلاد، ولكن الحكومة حاولت أن تتجاهلها. بدايةً، كانت الشرارة التعبير عن السخط على نطاق واسع حيال كلفة المعيشة الباهظة وتقتين الطاقة وعدد من المسائل الأخرى، بما فيها تجريف القيم الديمقراطية والتدهور العام في ظروف الناس المعيشية.

ثمّ ما لبثت الحركة أن تنوّعت وشملت جماعات مختلفة عبّر عنها بنزول التظاهرات إلى الشوارع وعلى رأسها الأثمة والكهنة في عام 2009 للاحتجاج

الدعم والمساعدة بالضعف أو هي غير موجودة! هذا، وتزرخ البلاد، بكل أنحاءها، تحت الخطر، إذ يتأثر ما إجماليته 521,968 مواطنًا بطرق مختلفة بالفيضانات، موتًا ونزوحًا في أماكن متنوعة مثل "كولدا" في الجنوب و"كفرين" في الشرق. وفي منطقة "سانت لويس" الشمالية وحدها ترك نحو 5,661 عائلة منازلها، ودُمّر 4,354 مرصًا الأمر الذي تسبّب بخطر صحي جدي في أوساط السكان المحليين. كما صُرب أيضًا الإنتاج الزراعي مع انجمار آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية بالمياه.

ويعتقد هذا الوضع الخطير أكثر فأكثر بواقع أنّ هناك نقصًا مزمنًا في البنية التحتية في المناطق الريفية، بحيث تضغط منظمات المجتمع المدني للاستثمار في شق الاتوسترادات في مناطق البلاد وبذل الرُزم التحفيزية لتعزيز الاقتصاد الريفي في أطرافها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع إقامة صلات السنغال مع البلدان المجاورة.

بانوراما غير مشجّعة

ثمّة قسط معيّن من التقدم حُقّق في اتجاه أهداف محدّدة، كإنعاش الموارد الطبيعية والأراضي، والمساعدة في إنعاش التنوع الحيوي في بعض المناطق وإدارة الموارد عبر الحدود بطريقة أفضل ومكافحة التلوث، بحيث تبدو البلاد سائرة على الطريق الصحيح، على الأقل في ما يتعلق بعكس التدهور في البيئة. ومن النقاط الجيدة الأخرى أن

يكون في السنغال استراتيجية وطنية للتكيّف مع تغيّر المناخ.

من المجالات التي تسود فيها المشكلات الخطيرة نذكر مجال الصحة. فالاستثمار في هذا القطاع موّجّع على نحو أبعد ما يكون من التساوي، حيث يذهب القسط الأوفر من الأموال المتوفرة إلى المدن دون المناطق الريفية، ولاسيما حينما يتعلق الأمر بإنشاء المراكز الصحية ووحدات الأمومة أو إدامتها. كما يذهب كثير من الأموال إلى المستشفيات المناطقية والوطنية والمنظمات الصحية المتخصصة، بدلاً من توجيهها لتأمين الخدمات الأساسية للشرائح الأكثر فقرًا من السكان. فنهج الحكومة الرسمي هو أنّ أولويتها الرئيسية تقوم في توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية، التي لا تقدّم في أيّ حال بحسب الوقائع.

ومن المشكلات الأخرى أنه ليس هناك كادر صحي مدربّ بم يكفي، وبالتحديد في مناطق البلاد النائية. وهذا يعني أنّ بعض القطاعات السكانية تلقى صعوبة كبرى في الوصول إلى الرعاية الصحية، كما أنه ليس من المفاجئ أنّ سكان الريف هم الأكثر عوزًا في هذا الصدد. فأكثر من نصف الكادر الصحي المدربّ يتركز في منطقتين هما "داكار" و"ثايز"، اللتين تتمتعان بـ 52% من أطباء السنغال وبـ 69% من قابلاته القانونيات وبـ 31% من ممرّضاته.

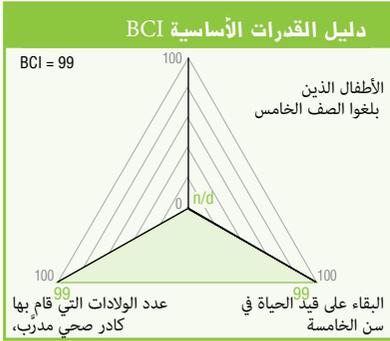
أمّا مكافحة مرض "الإيدز" فتسير على نحو جيد بين الناس على وجه الإجمال، ولكن هناك مناطق وجماعات سكانية معيّنة (كالعائلات في الجنس وسائقي الشاحنات) ما يزال معدّلها يفوق 7%.

وأما نسبة الولادات التي حدثت تحت إشراف كادر صحي مدربّ فمتدنيّة، ومع الجهد الكبير المبذول لتحسين الوضع في هذا المجال، كانت التغطية في عام 2009 زهاء 66,9% فقط. كما أنه ليست مفاجئة معدلات وفيات الأطفال والأمهات التي ما تزال مرتفعة، إذا أخذنا في عين الاعتبار سياق الأهداف التنموية التي يُفترض تنفيذها مع حلول عام 2015.

وعلى نقيض الصحة، يبدو التعليم واحدًا من القطاعات التي تستفيد من تخصيصات الموازنة العامة السخيّة. ولكن، بالرغم من هذا، ما تزال النتائج الأكاديمية ضعيفة، إذ لم تبلغ مستوى أفريقيا الوسطي. ومرّد هذا بصورة أساسية إلى معدلات الالتحاق المدرسي المنخفضة. وبالنسبة إلى المستوى ما قبل المدرسي، مثلاً، تتراوح التغطية بين 3 و4% في بعض أجزاء البلاد، فيما تبلغ التغطية الوطنية 9,8% فقط. وهناك، أيضًا، مشكلات أخرى، كالتسرّب المدرسي في التعليم الثانوي، والعدد الضئيل من أساتذة العلوم والتعليم التقني والتدريب المهني، وهذه كلها بحاجة ماسّة إلى رفع مستواها. ■

المطلوب: اقتصاد وعقد اجتماعي جديان

تضرب جذور الأزمات المتعددة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم جذورها في أولوية النمو الاقتصادي على رفاهية الإنسان. والإجماع على أن الأولويات الاقتصادية الراهنة وأنساق الاستهلاك غير المستدامة هي الآفة، فضلاً تصاعد حدة انتهاكات حقوق الإنسان والأجيال القادمة في الولايات المتحدة وفي العالم. وقد عبّرت حركة [احتلوا «وول ستريت»] بالصوت العالي عن تنامي أعداد الأميركيين الذين يطالبون بعقد اجتماعي جديد ومقاربة مختلفة كلياً حيال الاقتصاد.



مجموعة مؤلفين¹

من الربيع العربي إلى حركة احتلال «وول ستريت»، ينتفض ملايين المواطنين في العالم ويرفعون أصواتهم مطالبين بحقوق الإنسان وبالديمقراطية الفعلية وبالكرامة وبنظام اقتصادي عادل. ومعاً، تراهم يجدون السبل لاستخدام التقانة والعملة للتواصل والتقدم من أجل مطالب الأعداد المتنامية من المواطنين الذين همّشهم نموذج اقتصادي لا يضع -ولا يمكنه أن يضع- في أولوياته مصالحهم.

وتتكتف الآثار الإنسانية والمجتمعية الناجمة عن أزمة عام 2008 وسياساتها الاقتصادية الضمنية، بحيث لم يعد الوصول إلى الضرورات الأساسية في متناول الأميركيين، وعلى نحو يسوء أكثر فأكثر. هذا، ويرتفع في الولايات المتحدة مستوى الفقر العميق (deep poverty)؛ أي نسبة السكان ذوي الدُخول التي تقل عن نصف خط الفقر؛ إذ بلغت نسبة الفقراء ضمن هذه الفئة إلى 20,4% في عام 2010، علماً أنها كانت 25% في عام 2007، أو ما يعادل 4 ملايين مواطن².

وخلال ما بات يُطلق عليه "العقد الضائع" (The Lost Decade) في أميركا، يرسم الإحصاء الرسمي صورة فاترة للمصائر المتدهورة التي عاشتها العائلات والأطفال والشباب والنساء والأقليات في إبان السنوات العشر الأخيرة. ففي

1 Global-Local Links Project, Tanya Dawkins; Center of Concern, Aldo Caliarì & Julia Wartenberg; Institute for Agriculture and Trade Policy, Karen Hansen-Kuhn & Alexandra Spieldoch
2 <www.offthechartsblog.org/deep-poverty-on-the-rise>

والخضار الأكثر تغذيةً، ممّا أسهم في ارتفاع معدلات السمنة (البدانة) وتدهور الصحة في أوساط الأطفال والبالغين. فالولايات المتحدة تتّسم راهناً بأعلى معدّل سمنة أو بدانة في العالم، إذ تبلغ النسبة 33%، لتعقبها وتقاربها المكسيك، شريكها في "اتفاقية التجارة الحرة بمنطقة أميركا الشمالية" (NAFTA).

تشجّع غالبية المساعدات المبدولة للمزارع على إنتاج الحبوب بغرض تصنيع الأغذية المعالّجة واللحوم والوقود الحيوي، بما يحذ من خيارات المستهلك. أما أسعار المزارعين فمتقلّبة، وقد هبط عدد المزارع الصغيرة -ولكن الحيوية والناشطة تجارياً- بنسبة 40%، من نصف إجمالي المزارع في عام 1982 إلى أقل من الثلث في عام 2007. وقد ارتفعت النفقات لتُوازِن مستوى أعلى من عائدات المبيعات، فيما هبطت المستحقات الحكومية لأنّ البعض حفرتهم الأسعار الأكثر تدنّياً. ومع الركود هبطت دُخول المزارع بصورة دراماتيكية، تاركةً أسر المزارع العائلية في وضع أشد سوءاً ممّا كانت عليه سابقاً حين اتّسمت أسعار المحاصيل بالتدني.

وهناك حركة متنامية للناشطين الغذائيين في الولايات المتحدة لتلتزم الإنتاج المحلي المستدام والأغذية الأفضل من الناحية الصحية. وقد

عام 2009 عاش الفقر أكثر من ثلث الأطفال السود (35,7%) ونحو ثلث الأطفال اللاتين (33,1%). أمّا العائلات (ذات الأطفال) التي ترعاها أمهات عازبات فقد بلغت 38,5% في عام 2009. ومن العائلات الفقيرة البالغ عددها 6,6 مليون، ثمة منها 3,8 مليون عائلة ترعاها أمهات عازبات. وخلال الفترة نفسها، هبطت دُخول الأميركيين من أصل أفريقي بنسبة 4,4%، فسقط منهم 3,7 مليون مواطن تحت خط الفقر، مع تزايد معدّل الفقر من 13,2% إلى 14,3% وهو أعلى معدّل منذ عام 1994³.

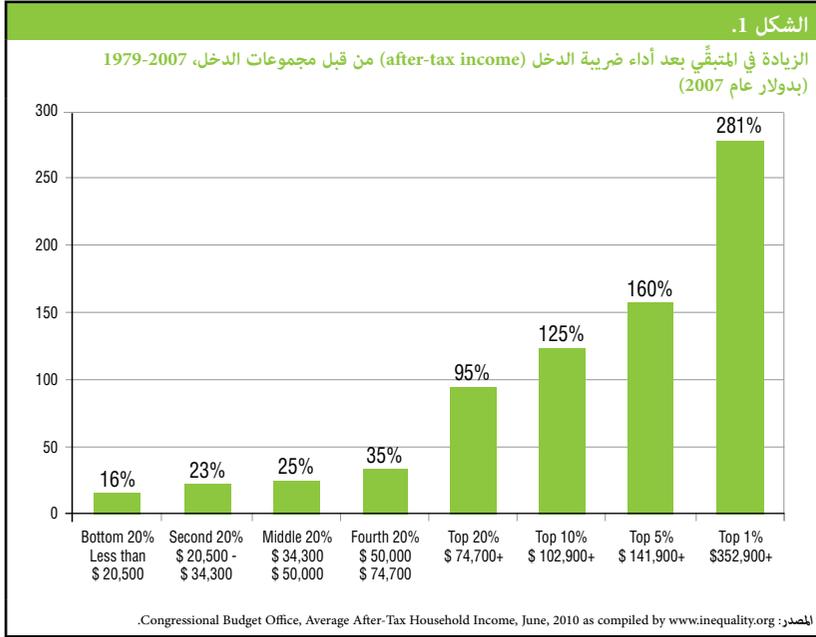
الوصول إلى الغذاء الصحي في البيت وخارجه في بؤرة التركيز

برز الوصول إلى الغذاء الملثّم (المغدّي) بوصفه مشكلة متنامية وخطيرة في الولايات المتحدة. فقد خلقت الزراعة والسياسات الغذائيّة ما سمّاه الأطباء بيئةً "مُسمّنة" ("obesogenic environment") ترتفع في كثير من أغذيتها المتاحة للمستهلك نِسب الدهون والسعرات الحرارية، وفي الوقت نفسه فهي ذات قيمة غذائية متدنّية. وقد أصبحت الأغذية واللحوم والألبان المعالّجة أرخص نسبياً من الفواكه

3 Elise Gould and Heidi Shierholz, (Economic Policy Institute Economic Indicators Report, September 16, 2010).

تحت من الشمال إلى اليمين: 20% الدنيا (أقل من \$20,500) - ثاني 20% (\$20,500-34,300) - 20% الوسطى (\$34,300-50,000) - أعلى (\$50,000)

20% الرابعة (\$50,000-74,000) - 20% العليا (\$74,000) - 10% العليا (\$102,000) - 5% العليا (\$141,000) - 1% الأعلى (\$352,900)



وسَّع "قانون المزارع" لعام 2008 نطاق البرامج الآلية إلى تشجيع شراء الفواكه والخضار المنتجة بطريقة مستدامة في برامج الغذاء المدرسي. وكانت مساهمة السيدة الأميركية الأولى "ميتشل أوباما" كبيرة في تركيزها على جذب الوعي نحو الحاجة إلى أغذية وأساليب عيش صحية.

أمَّا على المستوى الدولي، فقد واصلت إدارة أوباما دعمها البرامج بهدف مساندة إنتاج الغذاء، مع تأكيد خاص على النساء وصغار المزارعين. فتمويل مبادرة الغذاء للمستقبل، فضلاً عن "برنامج الأمن الغذائي والزراعي العالمي" (وهو صندوق انتمائي يُديره "البنك الدولي") واصل تدفقه حتى بالرغم من قيود الموازنة الراهنة. ولا يمكن المحافظة على مكاسب صغار المزارعين المتوقعة وإنتاج الغذاء الصحي في الولايات المتحدة وفي العالم إلا إذا دفعت الإدارة بمُضاعفة صادرات الولايات المتحدة بما يقطع مع سياسات الماضي التجارية.

انهيار سقف الدَّين تجاهل المسائل الحقيقية

حتى الآن، كان رفع سقف الدَّين شأنًا سياسيًا من اختصاص الإدارة إلى حد بعيد. بيد أنَّ تهديدات شيوخ الكونغرس الجمهوريين، في هذه السنة، بدفع البلاد نحو سجال طويل ومضئ للوقت، أبقَت أميركا مجمدة الدور لأشهر على المسرح العالمي.

ويجب ألا يكون مُفاجئًا أنَّه مع مستويات تاريخية للفقر ولامساواة الدخل وسجال متعلق بالدين يتمحور إلى حد كبير حول الإبقاء على تخفيضات عهد "بوش" الضريبية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي الدراماتيكي، استنكرت نسبة غير مسبوقة من الشعب الأميركي بلغت 84% تولي الكونغرس شؤون الاقتصاد.

وثمة شكٌّ ضئيل في أنه من دون "قانون الإنعاش وإعادة الاستثمار الأميركي" (2009) فقد كان يُحتمل أن يكون الركود حتى أسوأ مما كان عليه. وفي الوقت الراهن، ومع نكوص الولايات والمُجمعات (communities) عن الجولة الأخيرة من تخفيض تمويل البرامج الحيوية،

تعمل ما أُطلق عليها اسم "لجنة الكونغرس السامية" على وضع تشريع سيوصي بإجراء تخفيضات إضافية على تمويل مستقل وإنفاق مباشر قدره 1,5 ترليون دولار حتى عام 2021.

الحقيقي في ما يعني الحماية الاجتماعية والعقد الاجتماعي

أفاد تقرير صدر مؤخرًا أنَّ 65,7 مليون أمريكي يوفرون رعاية غير مدفوعة لعضو في العائلة؛ وأنَّ أغلبية الفائمين بهذا العمل الرعاي هم من النساء (66,6%). أضف إلى ذلك أنَّ ثلاثة أرباع مانحي الرعاية هؤلاء يعملون بالإضافة إلى مسؤولياتهم الرعايية غير المدفوعة تلك. وتقدَّر قيمة هذه الخدمات بـ 375 بليون دولار في السنة. وبالرغم من هذه الأرقام، فقد أفاد 47% من مقدَّمي الرعاية أنه كان عليهم استخدام مدَّخراتهم لتغطية تكاليف الرعاية المرتفعة.

الاهتمام الجدي بالاستدامة

يجب أن يكون الهدف الأول في سياسة التنمية والاقتصاد على الصعيدين المحلي والدولي تعزيز المكانة الواجبة المتعلقة بالإنسان والمجتمع. فإعادة تصميم النموذج الاقتصادي من خلال هذه العدسة هي إيلاء الأبعاد العالمية والوطنية والمحلية الاهتمام اللازم. فإعادة التصميم المذكورة تتطلب، على سبيل المثال، إعادة التفكير في المرونة الزائدة لدى الشركات المستقرة في الولايات المتحدة حيال سلاسل العرض والمخزونات العالمية التي تعتبر الربح الأقصى هدفها الوحيد.

فالمجازفة والكُمون الموروثان في الإساءة إلى حقوق الإنسان والنظم الإيكولوجية العالمية في

هذا، ويمكن للولايات المتحدة، بل ينبغي عليها، أن تتجاوز السجال قليل التَبصُّر الراهن في ما يتعلَّق بما يُسمَّى الإنفاق المخوَّل لاستيعاب واقع أنَّ الاستثمار في الأطفال والمُجمعات ورعاية كبار السن والرعاية الصحية عبارة عن سمة أساسية في الديمقراطية الحديثة والاقتصاد

المستقرة في الولايات المتحدة حيال سلاسل العرض والمخزونات العالمية التي تعتبر الربح الأقصى هدفها الوحيد.

هذا، ويمكن للولايات المتحدة، بل ينبغي عليها، أن تتجاوز السجال قليل التَبصُّر الراهن في ما يتعلَّق بما يُسمَّى الإنفاق المخوَّل لاستيعاب واقع أنَّ الاستثمار في الأطفال والمُجمعات ورعاية كبار السن والرعاية الصحية عبارة عن سمة أساسية في الديمقراطية الحديثة والاقتصاد

المستقرة في الولايات المتحدة حيال سلاسل العرض والمخزونات العالمية التي تعتبر الربح الأقصى هدفها الوحيد.

على المواطنين أن يحتلوا مركز الصدارة

يتنامى إجماع الرأي على أنّ النماذج الاقتصادية الراهنة تتصدّع وتحتورها العيوب وتعمل على تعميق اللامساواة المؤذية وتولّدها. وبسبب رفع حركة احتلال "وول ستريت" وحركات حقوق الإنسان وحركات المواطنين المحلية الصوت عاليًا، تنامي عدد الأميركيين المطالبين بمقاربة مختلفة كليًا حيال الاقتصاد وبعقد اجتماعي جديد.

وإنّ مهمة بناء اقتصاد جديد وإعادة تصوّره هي مهمة مُلِحّة، ولن تتحقّق بمجرد القيام بأعمال على غير طائل، تتناول جوانب النموذج الفاشل الذي خلقتة الأزمة الراهنة. وطالما أنّ المواطنين يواصلون مطالبتهم ويأخذون مكانتهم المُحَقّقة والصحيحة في العمليات الديمقراطية والسياسية، يمكن أن تكون أفضل سنوات أميركا في القادم من الزمن.

والموازنات التشاركيّة. إنّ إجراءات السياسة المالية والنقدية التي تشجّع هذه الاتجاهات هي إجراءات ضرورية كي يُصار إلى تحقّق هذه الجهود في الواقع.

وإنّ تغيير أنساق الاستهلاك الأميركية هو مفتاح تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة الآثار الكارثيّة الناجمة عن التغيّر المناخي محليًا وعالميًا. فالولايات المتحدة هي وطن لـ 5% من سكان العالم، إلا أنها تستهلك 25% من طاقته، وهي مسؤولة عن 22% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الصادر عن الصناعة العالمية، الأمر الذي يشكّل سببًا طبيعيًا في ظاهرة الاحترار العالمي. فاستهلاك 19,150,000 برميل نفط في اليوم يفوق ما تستهلكه كل أوروبا وضعف ما تستهلكه الصين.

على عاتق الولايات المتحدة تقع مسؤولية وفرصة فريديتان لجعل الجهود الحازمة والحاسمة تؤوّل إلى سياسات محلية ودولية تُفضي إلى تحقيق رفاهية الأميركيين وبقية العنصر البشري.

سلال الإنتاج العالمية سادا في إعادة التموّض وفي مزيد من ممارسات الأعمال المستدامة الأخرى. فالمأساة الأخيرة في اليابان وارتفاع أسعار النفط خلال 2007-08 حفّزا على إجراء إعادة نظر في هذه الاتجاهات في مجتمع الأعمال. ولقد مرّ زمن طويل منذ أن طُرِح تساؤل عمّا إذا كانت الولايات المتحدة والعالم يمكنهما أن يتحمّلا استمرار مقاربات تحقيق الأرباح القصوى باعتبارها الهدف الأول.

وهكذا، فإنّ المصلحة تتزايد في اقتصاد التضامن وحركات الأعمال المسؤولة والشركات المملوكة من العمّال والتعاونيات، وهذه كلها تجلب لمجتمعاتها فرص عمل مأجورة مستدامة وعالية الجودة إيكولوجيًا واقتصاديًا. فمدن مثل "كليفلند" و"ديترويت" اللتين ضربتهما في السابق ركودٌ وسياسة تجارية قصير النظر، تُبدعان حاليًا اقتصادهما بالتركيز على هدف عاجل لبناء الثروة وفرص العمل اللائق وترسيخ الرأسمال في المجتمع؛ فيما لا يزال آخرون يكتشفون مكاسب مبادرات أمن المجتمع الغذائي والبنوك المملوكة من المجتمع

